دولة ليبيا

وزارة التعليم

إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا

إعداد:

فريق متخصص

طرابلس: 2020م

بســـــم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمـــــــــــة

نظراً لتنامي شعور المسؤولين عن التعليم في ليبيا بحدوث توسع كبير في تأسيس الجامعات، مما أدى إلى انتشارها في كافة أرجاء الوطن دون اكتراث بالمعايير والمتطلبات، ومن ثمّ ظهرت الحاجة إلى تقنين هذا التوسع وتوضيحه على الخريطة الجامعية، وضرورة وضع آلية لمراقبة تأسيس تلك المؤسسات مستقبلاً، وتحديد شروط استمرار صلاحيتها كمؤسسات مجتمعية تؤدي وظائف محددة، من هنا برزت فكرة تشكيل لجنة لسبر غور الاشكاليات التي لحقت بمنظومة التعليم العالي (التعليم الجامعي والدراسات العليا)، واقتراح سبل معالجتها؛ بغية النهوض بالبلاد وإحلالها المكانة التي ينبغي أن تتبوأها في القرن الواحد والعشرين، وإستجابة لذلك صدر عن وزير التعليم بحكومة الوفاق الوطني القرار رقم (1631) لسنة 2018م القاضي بتشكيل لجنة لدراسة ووضع تصور لإعادة هيكلة الجامعات الليبية برئاسة د. عبد المنعم إمحمد أبولائحة (أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم) وضمت في عضويتها مجموعتين:

المجموعة الاولي: بالصفة الشخصية تتكون من:

1- د. عبد السلام عبد الله القلالي	(أستاذ بجامعة طرابلس)
2- د. المدني أبو الطويرات رمضان	(أستاذ بجامعة طرابلس)
3- د. الهادي علي الحاجي	(أستاذ بجامعة طرابلس)
4- د. محمد المبروك الذويب	(أستاذ بجامعة طرابلس)
5- د. عبد السلام محمد المثاني	(أستاذ بجامعة سبها)
6- د. محمد المدني الفرجاني	(أستاذ بجامعة الزيتونة)
7- د. أسامة نور الدين الفزاني	(أستاذ بجامعة غريان)
8- د. محمد المبروك المهدوي	(أستاذ بجامعة بنغازي)
9- د. إدريس عبد الغني الحبوني	(أستاذ بجامعة بنغازي)

المجموعة الثانية: – بحكم الوظيفة، وتتكون من:

- مدير إدارة شؤون الجامعات، وتوالى على هذه الوظيفة أثناء عمل اللجنة كل من د. جمال الصغير الفردغ ود. المبروك رمضان فارس ود. طاهر بن طاهر.
- مدير عام مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية د. محمد نوري العتوق.
- مدير عام مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم، وتوالى على هذه الوظيفة كل من د. لطفي علي عريبي و د. يوسف أبوزويدة.

ويلاحظ بأن كلا من د. الحبوني ود. المهدوي لم يتمكنا من الاستمرار في حضور اجتماعات اللجنة، فتمّ الاتصال بالزملاء في المنطقة الشرقية بهدف تشكيل لجنة موازية للقيام بعمل ينهج نفس آلية عمل هذه اللجنة، ومن تم تضمين نتائج ما تتوصل إليه في نتائج عمل هذه اللجنة مستقبلاً؛ لاستكمال خريطة الهيكلة في كل أرجاء الوطن.

ونص قرار تشكيل اللجنة على تكليف الأستاذ حسين علي اليزيدي مقرراً للجنة وأمين سر لها.

وقد استعانت اللجنة بالدكتور أسامة محمد عبد الهادي، والأستاذة سعيدة علي الصويعي، والمهندس جمعة أبوزويتة في معالجة البيانات ورسم خرائط للتوزيع الجغرافي للجامعات الليبية، وتحديد المواقع الجغرافية لها.

عقدت اللجنة خلال الفترة من بداية يناير 2019 حتى ديسمبر 2020م أربعين اجتماعاً بالإضافة إلى 15 اجتماعاً تقابلياً مع إدارات 18 جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ؛ لتجميع البيانات الخاصة بتلك المؤسسات، والاطلاع على رؤية إداراتها في نشاطها التعليمي. وأعدت اللجنة (والتي ننعتها أحياناً بالفريق المتخصص) في ختام عملها تقريراً (أسمته دراسة) تضمن ما توصلت إليه من نتائج، وما انتهت إليه من توصيات.

تأمل اللجنة بهذا أن تكون قد استجابت للمهام التي أُنيطت بها حسب قرار تشكيلها.

والله ولي التوفيق.

ملخص

تهتم هذه الدراسة بوضع أسس لإعادة هيكلة الجامعات (العامة على وجه الخصوص)؛ بهدف الارتقاء بمنظومة التعليم العالي في ليبيا، وتجويد مخرجاتها، بما يؤدي إلى استدامة التنمية في البلاد.

مُهّدت الدراسة للهيكلية المرتقبة بإطار عام لخصائص التعليم الجامعي والعالي ومدى ارتباطه بالتنمية، والتحديات التي تواجهه، مع تقديم عرض موجز لبعض التجارب العالمية في هيكلة منظومات التعليم العالي. ولرسم الهيكلية المستهدفة كان لابد من استعراض الوضع الراهن للجامعات الليبية والتعرف إلى طبيعة نشاطها. وقد تنبهت اللجنة أثناء هذا الاستعراض للصعوبات التي تواجه منظومة التعليم العالي، والإجراءات المطوب اتخاذها في الوقت الحاضر؛ للتغلب على تلك الصعوبات.

لقد كان التعرف إلى الواقع الحالي للجامعات، واقتراح المعالجات الآنية لإصلاح هذا الواقع استهلالاً لتقديم تصور حول إعادة هيكلة الجامعات، يهدف إلى تمتين البناء المؤسسي، وتجويد الأداء الأكاديمي، وأسست لذلك أهدافاً إجرائية للتعليم العالي، ومرتكزات لتوزيع مؤسساته، ومعايير لإنشاء هذه المؤسسات، وضوابط الاستمرار في نشاطها. وخلصت الدراسة إلى اقتراح رسم خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، رأت أنها ضرورية لتطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي، ولتأهيل هذه المنظومة للإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة، كما اقترحت اللجنة مجموعة من الموضوعات والمشروعات التي تتطلب إصدار تشريعات منظمة، تواكب المرحلة المقبلة لمنظومة التعليم العالي في ليبيا.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

تمهيد..... 00

المفاهيم والمصطلحات 00

1. الفصل الأول: التعليم العالي في ليبيا: الخصائص والتحديات

مقدمة: 00

1.1. التعليم العالي والتنمية 00

1.2. خصائص التعليم العالي 00

1.3. نشأة التعليم العالي في ليبيا وتطوره 00

1.4. التحديات التي تواجه التعليم العالي 00

2. الفصل الثاني: الجامعات الليبية: الواقع والتطوير

مقدمة. 00

2.1. الوضع العام للجامعات الليبية 00

2.2. الواقع الحالي للجامعات الليبية 00

2.2.1. الجامعة الاسمرية الإسلامية 00

2.2.2. جامعة بني وليد 00

2.2.3. جامعة الجفارة 00

2.2.4. جامعة الجفرة 00

2.2.5. جامعة الزاوية 00

2.2.6. جامعة الزيتونة 00

2.2.7. جامعة الزنتان 00

2.2.8. جامعة طرابلس 00

2.2.9. جامعة مصراتة 00

2.2.10. جامعة المرقب ..... 00.

2.2.11. جامعة نالوت 00
2.2.12. جامعة سبها 00
2.2.13. جامعة سرت 00
2.2.14. جامعة فزان 00
2.2.15. جامعة صبراتة 00
2.2.16. جامعة غريان 00
2.2.17. الأكاديمية الليبية 00
2.2.18. الجامعة المفتوحة 00
2.3. إجراءات عاجلة لمواجهة الصعوبات القائمة 00
2.4. الحلول الآنية العاجلة 00
2.5. الحلول المرحلية 00
3. الفصل الثالث: هيكلة الجامعات: البناء المؤسسي والأداء الأكاديمي.
مقدمة. 00
3.1. أهداف التعليم الجامعي والعالي 00
3.2. مرتكزات الخريطة الجامعية 00
3.3. المعالم الأساسية للخريطة الجامعية 00
3.4. أسس إنشاء الجامعات وضوابط انتشارها 00
3.5. توزيع الجامعات وانتشارها 00
3.6. عناصر تقويم الأداء الأكاديمي 00
4. الفصل الرابع: الإجراءات التنفيذية والتنظيمية المصاحبة لإعادة هيكلة الجامعات
مقدمة. 00
4.1. مراحل تطوير المنظومة الجامعية والتشريعات اللازمة لها..... 00
4.2. خطوات الشروع في اعتماد خطة إعادة هيكلة الجامعات 00
4.3. ربط الجامعات بالمؤسسات ذات الاهتمام المشترك 00
4.4. ملامح إصلاح منظومة التعليم الجامعي والعالي 00
4.5. تطوير المنظومة التسييرية 00

4.6. إصدار لوائح تنظيمية 00
5. خاتمة 00

تمهيد

إن أولى خطوات أي عمل تنموي هادف يتعامل مع العنصر البشري بكونه وحدة، أو التجمعات البشرية ككل، لابد له من دراسة البيئة التي تتفاعل فيها مكونات هذا العمل، وتترسم فيها ملامح عناصره.

ومن أهم الأعمال ما كان مجاله (التنمية البشرية)، ويقع النشاط التعليمي (في أي مستوى من مستوياته) في صميم هذه الأعمال. وبهذا تستهل هذه الدراسة استقصاءاتها بالتعرف إلى مكونات التعليم الجامعي والعالي على المستوى الوطني، وبهدف الوقوف على المشاكل والصعوبات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في ليبيا كان لزاماً على اللجنة دراسة الوضع الحالي للجامعات، من حيث توزيعها الجغرافي، وهيكلتها الداخلية، وعدد أقسام وكليات هذه الجامعات، وأنواع التخصصات والمعارف التي تقدمها للطلاب المسجلين للدراسة بها، من خلال الإحصائيات التي توافرت لها من الجامعات، ومن خلال سلسلة الاجتماعات التقابلية التي عقدتها اللجنة مع بعض أعضاء الإدارة العليا بتلك الجامعات. واستناداً على هذه البيانات تولى أعضاء اللجنة إجراء مقاربات عن الجامعات التي استهدفت بالدراسة، والتي بلغ عددها 18 جامعة في المنطقة الغربية والجنوبية، وتعذرت دراسة الجامعات في المنطقة الشرقية لصعوبة الاتصال والتنسيق أثناء عمل اللجنة، لتبقي بيانات (7) جامعات في المنطقة الشرقية غير مضمّنة في الرصد والتحليل للدراسة الحالية. ويأمل أعضاء اللجنة أن تسمح الظروف قريبا بمعالجة هذه الإشكالية.

ونظرا لتشابه الظروف التي تمر بها أجزاء منظومة التعليم العالي في كافة المناطق، فإن التوقعات حول ظروف ومقترحات المعالجة لتطوير جامعات منطقة ما لن تكون مختلفة بشكل دراماتيكي عما توصلت إليه الدراسة في المناطق الأخرى من توصيات ومقترحات، هذا إذا ما توخت تلك الدراسة المنهجية المعيارية المعتمدة في الأوساط العلمية. مع التأكيد على ضرورة أن تكون الدراسة شاملة لجميع المناطق، وتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل منطقة ومتطلباتها.

وفي ذات الوقت ترى اللجنة إمكانية استفادة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بما ستدعو إليه هذه الدراسة من احترام للضوابط والمعايير الأكاديمية في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، وشروط الاستمرار في عملها.

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول:

يستعرض الفصل الأول المراحل التاريخية التي مرّ بها التعليم العالي في ليبيا، والتحديات التي واجهته.

أما الفصل الثاني فيتناول الوضع الراهن للجامعات الليبية مجتمعة مع التركيز على الجامعات في المنطقتين الغربية والجنوبية على وجه الخصوص تأسيساً على:

أ. الإحصائيات والبيانات الصادرة عن الجامعات الليبية والتقارير التي أعدتها إدارات تلك الجامعات حول الرؤية والرسالة والأهداف والخطط الاستراتيجية لها.

ب. التقارير التي أعدها أعضاء الإدارة العليا بالجامعات المستهدفة، والتي عُرضت في اجتماعاتها مع اللجنة، وما انبثق عنها من مناقشات، جرت أثناء انعقاد تلك الاجتماعات.

ج. المقاربات والتصورات التي تكونت لدى أعضاء اللجنة؛ نتيجة البيانات والتقارير الصادرة عن إدارات الجامعات، وحصيلة الحوارات التي جرت بين أعضاء اللجنة من جهة، ومسؤولي الإدارات العليا بتلك الجامعات من جهة أخرى.

والفصل الثالث مخصص لرسم المقاربات المنهجية لمستقبل الجامعات الليبية وتوزيعها على خريطة ليبيا، بناءً على المعايير الأساسية لإنشاء تلك المؤسسات، والضوابط لأداء وظيفتها، والشروط لاستمرارها في عملها بما في ذلك متطلبات الجودة والأسس اللازم توافرها في مؤسسات التعليم العالي المطلوبة لإعداد جيل المستقبل (على المدى القريب والبعيد)، مع إيلاء الوضع النموذجي للجامعات الليبية (البيئة الداخلية، والبنية الأساسية، وخريطة التوزيع والانتشار الجغرافي) الأهمية التي يستحقها هذا الوضع، أخذاً في الاعتبار التوزيع الديموغرافي، والتنمية المكانية، والنشاط الاقتصادي، والنسيج الاجتماعي للمناطق، وانصهار كل هذه العوامل في بناء منظومة التعليم العالي في ليبيا.

ويترجم الفصل الرابع من هذه الدراسة تصور اللجنة لتنمية قطاع التعليم العالي في مقترحات إجراءات تنفيذية على صورة توصيات، ومبادرات لعناصر نصوص تشريعية من شأنها تنظيم القطاع، ووضع التصورات المقترحة موضع التنفيذ. والتي ستتيح للأجهزة التنفيذية في الجامعات، وفي الوزارة، القيام بما يجب عليها القيام به لمعالجة الصعوبات التي تواجه آليات عمل هذه المؤسسات، والعمل على الرفع من جودة أدائها.

نأمل أن تحقق هذه الدراسة هدفها في رسم خريطة طريق مناسبة لإصلاح مؤسسات التعليم العالي متمثلة في الجامعات الحكومية ومكوناتها من كليات وأقسام تقدم المعارف والمهارات لأبنائنا وبناتنا الطلبة والطالبات. وقد وزعت هذه الجامعات على خريطة الوطن بشكل عملي عادل، بمراعاة المعايير المحلية والإقليمية والدولية لإنشاء وتوزيع تلك المؤسسات. كما تمثل هذه الدراسة دليلًا للجامعات الخاصة لتطوير مناهجها وتجويد مخرجاتها.

والله وحده ولي التوفيق ،،،،،،،،،

الفريق المتخصص.

المفاهيم والمصطلحات

للاتفاق على المفاهيم الواردة في الدراسة نعرف في هذا الجزء ببعض الجمل والمصطلحات المستخدمة فيها:

- **القسم أو البرنامج:** هو كيان داخل الكلية الجامعية، تقدم فيه مجموعة من المقررات، تكون مساندة، أو تؤدي للحصول على الشهادة الجامعية المطلوبة في تخصص معين، وتنقسم الأقسام التعليمية الجامعية إلى ثلاثة أنواع:
  أ. **القسم العام:** وهو المرحلة التي يدرس فيها الطالب المقررات التي لا تدخل في ضمن التخصص الأساسي للطالب، ولكنها في ضمن متطلبات القسم للحصول على الدرجة العلمية.
  ب. **القسم التعليمي الخدمي:** هو قسم يُدرّس مجموعة من المقررات التخصصية تسهم في الحصول على شهادة جامعية ذات تخصص واحد (في الكليات ذات البرنامج الواحد)، مثل كليات: القانون، والطب البشري، وطب وجراحة الفم والأسنان، والصيدلة.
  ج. **قسم تعليمي تخصصي:** يؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية في التخصص كما في أقسام كليات الهندسة، والآداب، والعلوم، والزراعة، وغيرها.
- **الكلية:** تُعرف الكُليّة بأنّها واحدة من الكيانات البنائيّة التي تضمها الجامعة، وتتيح لطلابها فُرصة التعليم المُستقل في تخصص معين، أو عدة تخصصات، وتقوم على مبدإ إعطاء دورات أكاديمية في العديد من المجالات، وقد تكون الكليّة مُختصةً بحد ذاتها بالتعليم التطبيقي لبعض تخصّصات المهن والحرف.
- **الجامعة:** مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، تمنح شهادات أوإجازات أكاديمية لِخرّيجيها.
- **التعليم الجامعي:** هو مرحلة من التعليم في الجامعات، أو الكليات التقنية، والمعاهد العليا، أو أي مستوى دراسي ينخرط فيه الطلاب بعد حصولهم على الشهادة الثانوية، يؤهل خريجيه للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن يجتاز امتحانات الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) للتخصصات في العلوم الأساسية أو التطبيقية، و(ليسانس) للتخصصات في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية.
- **التعليم العالي:** ويتكوّن من مرحلتين، ينخرط فيهما الطلاب بعد حصولهم على الشهادة الجامعية الأولى، أو ما يعادلها، وهما:

1. **المرحلة الأولى – (الماجستير):** يدرس ويبحث فيها الطالب من سنتين إلى ثلاث سنوات حسب التخصص، وحسب نظام الجامعة، ونشاط الطالب، وتوافر الإمكانات.
   ويتطلّب برنامج الدراسة للحصول على درجة الماجستير في أغلب الأحيان اجتياز امتحانات في المقررات ذات العلاقة بالتخصص، ثم كتابة رسالة عن مشروع بحث له علاقة بالتخصص الدقيق للطالب.

2. **المرحلة الثانية – (الدكتوراه):** يدرس ويبحث فيها الطالب من ثلاث إلى خمس سنوات حسب التخصص ونظام الدراسة في الجامعات، فبعضها يتبع نظام البحث فقط، وبعضها الآخر يتطلب اجتياز مقررات دراسية متقدمة في التخصص قبل إجراء بحث التخرج، الذي يؤدي إلى كتابة ما يعرف بالأطروحة في مجال التخصص.

- **نظم الدراسة في الجامعة:** هو الآلية والأسلوب الذي يُنجز الطالب من خلاله البرنامج الدراسي المقرر عليه، وتتم الدراسة في الجامعات بنظامين؛ إما بنظام الفصل الدراسي بأنواعه، وهو الأكثر شيوعا في العالم، وهو المطبق الآن في كل الجامعات الليبية الحكومية والخاصة. وفيه يقسم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين، تكون مدة الدراسة في كل فصل 16 أسبوعا، يتبعها امتحانات نهاية الفصل لمدة أسبوعين. وفي بعض الأحيان يضاف فصل دراسي صيفي قصير لمدة ستة أو ثمانية أسابيع. تمتاز الدراسة في نظام الفصل الدراسي بالمرونة حيث يمكن للطالب خاصة في الفصول المتأخرة اختيار المقررات التي يريد دراستها، مع مراعاة اللوائح الدراسية ذات العلاقة. والنظام الآخر هو نظام السنة الدراسية، وقد أصبح الآن أقل شيوعا وانتشارا.
- **الوحدة الدراسية:** هي الوحدة التي يُقاس بها كمية المعلومات بالمقرر، وتحدد متطلبات التخرج بعدد الوحدات المنجزة.
- **متطلبات الجامعة:** يقصد بها المقررات الجامعية المطلوب دراستها من قبل جميع طلبة الجامعة، وفي جميع التخصصات بها.
- **متطلبات الكلية:** هي مقررات تمهيدية في التخصصات ذات الصلة، والمطلوب دراستها من قبل طلبة الكلية، كل بحسب تخصصه.
- **متطلبات القسم:** هي المقررات التمهيدية، والمتقدمة، والمتخصصة، وعدد معين من المقررات الاختيارية، وبناء عليها يحصل الطالب على شهادته في ذات التخصص.
- **الهيئة التدريسية:** هم أعضاء هيئة التدريس الذين تتعاقد معهم الجامعة؛ لأداء وظيفة التعليم فيها وفق القوانين المعمول بها في الخصوص.
- **نظام التعليم المدمج:** يعرّف التعليم أو التّعلّم المدمج بأنه التّعلّم الذي يمزج بين خصائص كل من التّعليم الصّفي التقليدي، والتّعلّم عبر الإنترنت، في نموذج متكامل، من خلال الاستفادة من أقصى التقنيات المتاحة لكل منهما.
- **التّعَلّم:** هو عملية تَـلقّي المعرفة والقيم والمهارات من طريق الدراسة، أو الخبرة، أو التعليم؛ مما يؤدي إلى تغير دائم في السلوك، تغير قابل للقياس وانتقائي بحيث يعيد توجيه الفرد، ويعيد تشكيل بنية تفكيره العقلية.
- **التعليم:** هو عملية يشترك في القيام بها عضو هيئة التدريس مع الطالب، وفق منهجية موضوعة، وفي بيئة تعليمية موصوفة، تؤدي إلى إكساب الطالب المعارف والمهارات، إلى جانب تكوين الاتجاهات الإيجابية لديه نحو المجتمع والحياة.

- **المقاربة:** هي الطريقة التي يتناول بها الدارس أو الباحث الموضوع قيد الدراسة بمحاكاة لمنهجية معروفة.
- **الجامعة التكنولوجية:** هي جامعة تتبع نمطًا تعليميًّا وسطًا بين التعليم الأكاديمي والتعليمي التقني الفني، يتدرب فيها الطالب على متطلبات العمل وفق التخصص أثناء الدراسة؛ ليكون جاهزا للانخراط في العمل مباشرة أثناء التخرج.

الفصل الأول

التعليم العالي في ليبيا: الخصائص والتحديات

مقدمـــــة

لم يعد التقدم الحضاري في العصر الحديث مقتصراً على التقدم في النواحي العلمية والصناعية والاقتصادية والصحية والثقافية والسياسية والعسكرية فحسب، بل أصبحت جوانبه متعددة وشاملة، فهي تتضمن التعايش مع البيئة المحيطة، والتهيؤ للتعامل مع المستجدات، والاستعداد للعيش مع الآخر بكفاءة واحترام. وهذا يعني ضرورة بناء قوة وإرادة بشرية لها القدرة على البحث والتطوير، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تربوية وعلمية وبحثية متعددة التخصصات، تتمثل في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، إذ إن مؤسسات التعليم العالي تتبنى رسالة بناء وتطوير الإنسان الذي هو الطاقة المُحرِّكة، والقوة الدافعة لعملية تطوير المجتمع وتقدمه. ويبقى على المؤسسات المتخصصة الأخرى العمل على المشاركة الفاعلة والمؤثرة في رعاية هذا البناء الإنساني وصقله.

وتُعد مؤسسات التعليم العالي قيمة حضارية، فهي الأداة والقوة التي تحرك الأحداث، وتعطي الدفعة التي تُسيّر حركة التاريخ، من أجل ذلك تعدُّ الجامعات والمعاهد العليا عنوان تقدم الشعوب، فالتقدم العلمي والتقني نتاج هذه المؤسسات، والخبراء والفنيون هم صناعتها وصنَاعها، فهي بذلك المولد الذي يمد المجتمعات بالقوة البشرية المُحرّكة والمُبتكِرة لكل مقدراته، والمؤسسة التي تنمو وتتطور بتلك القوة الفاعلة.

لقد تعدت واجبات مؤسسات التعليم العالي، من جامعات وما في حكمها، عمّا كان عليه الحال في السابق، الذي كان مقصورا علىٰ التعليم والتعلم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والبيئة، بل تجاوزت ذلك إلىٰ مجالات أرحب وأوسع، ونعني به البعد الدولي، الذي أصبحت به الجامعات داعمة للعمل الخارجي والنشاط الدبلوماسي، وجسراً للتعاون العلمي بين الدول، وربط أسس العلاقات العلمية والثقافية من خلال انتقال العقول والأفكار، وإجراء بحوث مشتركة؛ لمعالجة كثير من المشاكل البيئية، وتفسير العديد من الظواهر المصاحبة لهذه المشاكل، مثل انتشار بعض الأمراض والأوبئة (وما جائحة كورونا إلا مثالاً عملياً يجسد ذلك) في المنطقة، ونذكر أن الجامعات أسهمت في توطيد علاقات مجتمعية بين مناطق متعددة من العالم في جميع المعارف، من خلال تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتنفيذ برامج تعليمية ومشاريع بحثية مشتركة.

ومن السِّمات المميزة للتعليم الجامعي والعالي أيضاً ارتباطه مباشرة بسوق العمل في الدول المتقدمة، ومخرجاته تُعد من أهم المخرجات التي تبني عليها الدولة اقتصادها، ومن هنا يكتسب هذا النوع من التعليم أهميته، إذ إن مستواه في بلد ما يُسهم في رسم ملامح القوة الاقتصادية، والتطور الاجتماعي في تلك البلاد، بل إن العديد من الدول صارت تعتمد في اقتصادها على ما يعرف بالاقتصاد المعرفي، وهو الاقتصاد الذي تؤسسه وترعاه الجامعات من خلال البرامج المعرفية والمعلوماتية والعلمية التي تُقدِّمها هذه المؤسسات لفئة الشباب.

لذلك حظي التعليم الجامعي والعالي في السنوات الأخيرة باهتمام رجال السياسة والفكر التربوي، ورجال الأعمال، فضخّت فيه استثمارات كبيرة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، فعن طريقه تقدمت أمم مثل كوريا وماليزيا وسنغافورة،

وأصبحت في ضمن نوادي الدول المُتقدِّمة بسبب استثماراتها الكبيرة والمستمرة في رأس المال البشري من خلال الإنفاق المستمر والمُرشّد على هذا النوع من التعليم.

ولكن لكي تتحقق الأهداف المنشودة من التعليم الجامعي والعالي اقترح مجموعة من الباحثين والمفكرين العرب مفهوم الشجرة التعليمية بدلاً من السُلم التعليمي، حيث يختلف هذا المفهوم عن ذاك، في أن مفهوم السلم له بداية ونهاية محددتين، بينما مفهوم الشجرة التعليمية له بداية وتتفرع إلى مسارات متعددة، كل له أهدافه وبرامجه، كما أنه مرن ومتنوع في تسلسله، وليس له سقف محدد، فنهايته مفتوحة، تسمح بالامتداد والنمو والتشعب في أنواع المعارف والعلوم والفنون في مجالاتها وتخصصاتها المختلفة.

ومع أهمية التعليم الجامعي والعالي ودوره الحيوي في المجتمع فإنه يواجه في عصر العولمة والمعلومات عدداً من المشكلات والتحديات التي تختلف باختلاف المجتمعات والمرحلة التاريخية التي تمر بها، فتجد في الدول النامية منها على سبيل المثال الضغط الاجتماعي والشعبي المتزايد للالتحاق بهذا النوع من التعليم، مما سبب زيادة في أعداد الطلاب المنخرطين فيه مع ضعف الإمكانات المادية، وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد مصادر متنوعة لتمويل منظومة التعليم الجامعي والعالي، وخلق فرص عمل ونشاط لمخرجاته.

أما في العالم الذي يصنع المعرفة ويُطوّرها ويُغيّرها، ويضيف إليها الجديد باستمرار وبسرعة كبيرة، فإن مشكلات هذا النوع من التعليم ترتبط بالمستقبل وتحدياته، والتي تتمثل في التنافس من أجل الحصول على التمويل، ومواجهة ما تفرضه آليات سوق العمل من شروط ومواصفات للخريجين، وغيرها من القضايا التي ترتبط بالمستقبل وصناعته.

واستثمارا لدور التعليم الجامعي والعالي دأبت الأنظمة في العالم على توظيف أهدافه وبرامجه ومساراته في نشر المعرفة والتدريب والثقافة باعتبارها حقا دستوريا وإنسانيا للجميع، ينبغي توزيعه بعدالة اجتماعية تراعي الحقوق، وتلتزم بمبادئ المساواة، وباعتبارها – أيضاً – المقوم الأساسي لبناء الحضارة، وصنع التقدم.

<u>التعليم العالي والتنمية:</u>

التنمية المستدامة والشاملة من أهم ما ينبغي أن ينشغل به المتصدرون للمشهد السياسي في ليبيا في مرحلة ما بعد العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين؛ لأن ليبيا، في هذه المرحلة، تواجه ظروفا استثنائية تتداخل فيها خصائص التخلف في بيئة دولية متقدمة تقنيا، ومشاهد الفقر مع ظروف محلية تزخر بالموارد الأقتصادية الواعدة بالرفاهية عند توفر حسن التدبير. وظاهرة تفشي الأمية الثقافية والتكنولوجية في ظل انحسار مرتقب لهذه الظاهرة لدى الجيل القادم، وانتشار للأمراض، مع عدم الثقة في القدرات المحلية، والتوجه للبحث عن العلاج في الخارج. والإشكالية المحيطة بأصحاب القرار والفاعلين في أدوات التنفيذ تتجسد في مدى إمكانية ترجمة الطموحات والشواغل في خطط وبرامج، ومن ثمّ اتخاذ إجراءات تنفيذية، والقيام بأفعال من شأنها تحقيق تلك الطموحات، والاستجابة لتلك الشواغل، اعتماداً على الذات في التخطيط والتنفيذ.

إن النجاح في المرحلة القادمة يتأسس على توظيف الإمكانات البشرية الكامنة في المجتمع وعلى رأسها القدرات العلمية والفنية في إنجاز أهداف التنمية. وهذه الإمكانات تعتمد بالدرجة الأولى على مخرجات التعليم الجامعي والعالي في العقود القليلة القادمة.

إن مفتاح هذا النجاح هو تحديد خصائص هذا النوع من التعليم المطلوب لليبيا، والمتطلبات الفعلية للتنمية، وربط العلاقة بينهما (التعليم والتنمية) في خطط وبرامج تدعم جوانب القوة في منظومة التعليم، وتعالج سلبياتها بما يجعل مخرجات تلك المنظومة باعثاً للتنمية ومُحرِّكاً لها. تلك التنمية التي – ينبغي – أن تتسم برامجها بالواقعية والطموح، وتستند على الموارد المتوفرة، وتُوظّف المخرجات المتوقعة بطريقة مثلى.

إن تنفيذ برامج تنموية معتمدة على الذات يتطلب تهيئة بيئة مناسبة تتناول مختلف جوانب التنمية من جهة، وتشعبات التعليم الجامعي والعالي – خصوصاً – وتنوعه من جهة أخرى. مع التأكيد على ضرورة قبول التداخل بينهما (أي التعليم العالي والتنمية)، والتعامل بإيجابية مع هذا التداخل. فالتعليم الجامعي والعالي هو وجه من أوجه التنمية ومؤشرٌ لها، وفي ذات الوقت سبب أساسي من أسبابها. فكل من التنمية والتعليم الجامعي والعالي يغذي الآخر وعنوان له. ولتعزيز العلاقة بينهما لابد من الأخذ بالمبدأين التاليين:

1. دعم التنمية البشرية وتوفير فرص العمل:

يعتبر التعليم الجامعي أحد العناصر الأساسية المهمة في دعم التنمية البشرية، إذ إنّ التعليم الجامعي لا يوفر للفرد المهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل فقط، وإنما يوفر أيضاً تدريباً ضرورياً لجميع الأفراد على اختلاف تخصصاتهم سواءً كانوا معلمين، أو أطباء، أو ممرضين، أو مهندسين، أو رجال أعمال، أو إخصائيين اجتماعيين، أو أصحاب أي مهنة أخرى، حيث يمكن لجميع هؤلاء الأفراد الذين قد تم تدريبهم وتحسين القدرة على مهاراتهم في التحليل والاستنباط، والتي من شأنها دفع عجلة الاقتصاد المحلي، ودعم المجتمع المدني، وتعليم الشباب، بالإضافة إلى زيادة الحكمة في اتخاذ قرارات شجاعة وصائبة، تؤثر على المجتمع بأكمله، وتبشر بتطوره وازدهاره.

2. تعزيز احترام الذات:

يساعد التعليم الجامعي على زيادة ثقة الفرد بنفسه واحترامه لذاته، إذ إنّ حصول الفرد على تعليم جامعي لا يقتصر على تجهيزه للتعامل مع التحديات العملية للحياة فقط، وإنما يجعله أكثر إحساساً بالراحة؛ نتيجةً لنجاحه في ذلك، وعلى الرغم من أن الفرد قد لا يتوظف بناءاً على شهادته، ويذهب للعمل في مهنة أخرى، إلا أنّ الجهد المضني الذي قام به من أجل الحصول على التعليم الجامعي لن يذهب هباءً، وسيحتاج دوماً إلى تطبيق ما تعلمه في جوانب حياته المختلفة، كما أن قدرته على إدراك كيفية القيام بواجباته بنجاح ستتطور، وهذا يبعث على الرضى، ويجعله في الأساس يحقّق ذاته، وفي ذلك مكسب على مستوى الفرد والمجتمع.

خصائص التعليم العالي:

إن الاهتمام بكمية المخرجات وحدها لا يصلح مؤشرًا لقياس التقدم في منظومة التعليم بصفة عامة، ومنظومة التعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة. والعناية بنوعية المخرجات يتطلب وضع خطط وبرامج تأخذ في الحسبان هدف الاستجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، وغني عن القول الإفادة بضرورة تضمين تلك الخطط والبرامج:

- النهوض بمستوى عضو هيئة التدريس ليصبح ذا كفاءة تدريسية عالية، وخبرة بحثية واعدة، بإعداد قدرات بشرية متميزة.
- تعزيز البنية الأساسية للتعليم الجامعي بإنشاء مكتبات حديثة غنيّة بتقنيات المعلومات، ومنظومة مختبرات مُتطوِّرة.
- توفير بيئة تعليمية تشبع حاجات وحوافز المتعلم، بدءاً من الخدمات الطلابية (التسجيل وشؤون الطلبة) إلى تصميم التخصصات العلمية، ومتطلبات وشروط التخرج، مما يحدث نقلة نوعية للطالب من بيئة التعليم التي يعيشها في مرحلة ما قبل الجامعة إلى بيئة الحياة الأكاديمية في الجامعة. وذلك لتصبح المرحلة الجامعية جسراً للعبور إلى ميدان الحياة.

بالنظر إلى أن للتعليم الجامعي في وجدان المجتمع الليبي قيمة عالية بغض النظر عن المجال المعرفي، وحاجات الطالب ودوافعه، والمستقبل الوظيفي للخريج، فقد أدى ذلك إلى وجود فائض من الخريجين في عدد من التخصصات في العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية. مع زيادة في نسبة عدد الطلبة في المرحلة الجامعية إلى عدد السكان، وقد بلغت هذه النسبة الآن في ليبيا ما يزيد عن (5%) – في الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة في بريطانيا على سبيل المثال 2.5% –. إن هذه النسبة في ليبيا من النسب العالية دولياً، ومن ثمّ توجد إشكالية أمام المخططين للتعليم الجامعي في بلادنا تتمحور حول ضرورة العمل على مراعاة انسجام العوامل التالية:

- الاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بما يلبي قيمته العالية لدى المجتمع.
- تطوير منظومة التعليم العالي بما يلبي متطلبات الجودة ويواكب الإنجازات العلمية على المستوى الدولي.
- مراعاة متطلبات التنمية القائمة على تسخير الإمكانات المحلية بما في ذلك الموارد البشرية.
- توظيف مخرجات التعليم الجامعي والعالي بما يوقف هدر الإمكانات، ويضمن الاستفادة من الخريجين.

إن الإقبال على التعليم الجامعي والعالي لم يصاحبه الانخراط في العمل الذي يصب في دائرة الإنتاج الفعلي، وإنما التحق معظم الخريجين بالوظائف المكتبية والأعمال الروتينية الخدمية، واستساغوا تلقي المرتبات الشهرية كحق مكتسب دون التزامات تذكر.

والأسئلة التي تطرح نفسها في هذا المجال هي:

- كيف حدث هذا؟ ولماذا؟
- هل الليبيون غير قادرين على اكتساب الخبرات الفنية والتدريب على استخدام التكنولوجيا؟ وما الذي أدى إلى ذلك؟
- هل هناك ظروف خارجة عن إرادة الليبيين مسؤولة عن كل هذا؟ وما هي هذه الظروف؟
- هل يمكن تغيير هذا الوضع؟ وكيف؟

لابد لمنظومة التعليم الجامعي والعالي أن تجيب – من طرفها – عن هذه التساؤلات من خلال إجراء دراسات مُعمّقة في ظل الأهداف العامة للتعليم الجامعي والعالي والتي تتمحور حول ثلاثة مسارات، هي:

- توفير تعليم جامعي وعالٍ بالمواصفات المعيارية (إعداد كوادر كفؤة).
- إعداد باحثين وإجراء البحوث الداعمة للتنمية محلياً وإقليمياً (إنتاج المعرفة الواعدة بالتنمية والتطور).
- تقديم خدمات تلبي احتياجات المجتمع في المجالات التي تدخل في اختصاص منظومة التعليم الجامعي والعالي وضمن امكاناتها (خدمة المجتمع بالمستوى الذي يريده).

<u>نشأة التعليم العالي في ليبيا وتَطوّره:</u>

للتعرف على منظومة التعليم الجامعي والعالي في ليبيا لا بد لنا من الاستهلال بنبذة تاريخية حول إنشاء هذه المنظومة.

أولاً: التعليم الجامعي:

بدأ التعليم الجامعي بين الليبيين منذ فترة طويلة بإرسال البعثات الدراسية للخارج بتمويل خاص – من الأفراد أنفسهم – وبأعداد محدودة، وكانت الوجهة في اللغة العربية والدراسات الاسلامية إلى: مصر وتونس، وفي العلوم التطبيقية إلى: تركيا، وفي العلوم العسكرية إلى العراق.

وفي عهد الاستعمار الإيطالي أفتتحت أول مؤسسة للتعليم الجامعي هي (المدرسة الإسلامية العليا) بمدينة طرابلس. ولكن بسبب الظروف التي كانت سائدة آنذاك لم تستمر طويلاً. والبداية الفعلية للدراسة الجامعية في الداخل كانت – في عهد الاستقلال – بافتتاح كلية الآداب والتربية – نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 – 1956م في مدينة بنغازي بعدد 31 طالباً (لا يوجد بينهم طالبات) .

أُنشئت في العام التالي كلية العلوم في مدينة طرابلس، وكلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي. وفي العام الثالث لإنشاء كلية الآداب والتربية التحقت بها أول طالبة ليبية صحبة أربع طالبات غير ليبيات.

ثم أُنشئت كلية الحقوق سنة 1962م، والزراعة سنة 1966م، وفي عام 1967م توسعت الجامعة في طرابلس لتشمل وتضم كلية الدراسات الفنية العليا، وكلية المعلمين العليا التي تمّ إنشاؤهما قبل ذلك بالتعاون مع منظمة اليونسكو، فعرفت الأولى بكلية الهندسة، والثانية بكلية التربية. وفي عام 1973م أُنشئت كلية الطب في بنغازي، وفُصِلت الجامعة لتصبح جامعتين مستقلتين هما: جامعة طرابلس، وجامعة بنغازي، مع تغيير اسميهما في عام 1976م إلى الفاتح في طرابلس، وقاريونس في بنغازي، واستمر إنشاء الكليات فأُنشئت كلية الصيدلة عام 1976 م، وكلية التربية سبها 1976م؛ لتكون نواة جامعة سبها فيما بعد. وكلية الهندسة النووية 1978م. والطب البيطري 1976م ثم توالى إنشاء جامعات تخصصية أخرى مثل: الطبية، والنفط والتعدين، وغيرها.

حتى وصل عدد الجامعات في بداية هذا القرن إلى 26 جامعة، تغطي المساحة الجغرافية لليبيا في شرقها ووسطها وغربها وجنوبها دون مراعاة لمعايير إنشاء الجامعات، وأُقيم معظمها في مدارس تفتقر لأبسط البنى التحتية المناسبة للجامعات، ناهيك عمّن يُدرّس فيها، الذين كانوا في معظمهم من حملة الماجستير، أو مغتربين.

ثمَّ تقلص عدد الجامعات الحكومية في عام 2003م ليصل إلى 13 جامعة، هي: جامعة عمر المختار، وجامعة قاريونس (بنغازي حالياً) في الشرق، وجامعة الفاتح (طرابلس حالياً)، وجامعة الزاوية وجامعة الجبل الغربي في الغرب، وجامعة المرقب، وجامعة مصراتة، وجامعة سرت في الوسط، ثم جامعة سبها في الجنوب، إضافة إلى الجامعات ذات الطبيعة الخاصة، وهي: الجامعة الأسمرية، وجامعة ناصر الأممية، والجامعة المفتوحة، وحينها أُعتبرت أكاديمية الدراسات العليا مؤسسة تعليم عالٍ شبه خاصة.

أما في العقد الثاني من هذا القرن فوصل عدد الجامعات الليبية الحكومية حتى الآن إلى 25 مؤسسة للتعليم العالي، واختفت الجامعات ذات الطبيعة الخاصة مثل الجامعة الأسمرية، وجامعة ناصر، وأصبحت جامعات أكاديمية عادية، وأُقيمت جامعة الزيتونة على أنقاض جامعة ناصر، وضُمّت الأكاديمية إلى مؤسسات الدولة الحكومية، وبقيت الجامعة المفتوحة على طبيعتها الخاصة، باعتبار أنها تتبع نظام التعليم المفتوح، ومؤسسة على نظام الأقسام العلمية، وليس الكليات.

وتضم الجامعات الحكومية الليبية العاملة الآن:

- 7 جامعات في شرق البلاد، هي: (جامعة طبرق) في مدينة طبرق، و(جامعة عمر المختار)، و(جامعة محمد بن علي السنوسي) في مدينة البيضاء، و(جامعة بنغازي) في مدينة بنغازي والمرج وتوكرة والأبيار، و(جامعة إجدابيا) في مدينة إجدابيا، و(جامعة النجم الساطع) في مدينة البريقة، و(جامعة السدرة) في خليج السدرة وبن جواد.

- وفي وسط البلاد توجد 6 جامعات، هي: (جامعة سرت) في مدينة سرت، و(جامعة الجفرة) في مدينة هون وودان، و(جامعة مصراتة) في مدينة مصراتة، و(جامعة بني وليد) في مدينة بني وليد، و(الجامعة الأسمرية) بمدينة زليتن، و(جامعة المرقب) في مدينة الخمس ومسلاته وقصر الأخيار والقره بوللي.
- وفي غرب البلاد توجد 10 مؤسسات للتعليم العالي، هي: (جامعة طرابلس)، و(الجامعة المفتوحة)، و(الأكاديمية الليبية للدراسات العليا) في مدينة طرابلس، و(جامعة الجفارة) في مدينة العزيزية، و(جامعة الزيتونة) في مدينة ترهونة، و(جامعة الزاوية) في مدينة الزاوية والعجيلات وزواره، و(جامعة صبراتة) في مدينة صبراتة وصرمان والجميل ورقدالين، و(جامعة غريان) في مدينة غريان ومزدة والأصابعة، و(جامعة الزنتان) في مدينة الزنتان ودرج والشويرف والقريات وباطن الجبل، و(جامعة نالوت) في مدينة نالوت وجادو.
- أما في الجنوب فيوجد جامعتان هما (جامعة سبها) في مدينة سبها ومدن وقرى الشاطئ، و(جامعة فزان) في مدينة مرزق وأوباري وغات.

ثانيا: الدراسات العليا:

بدأت برامج الدراسات العليا محلياً في عام 1973م في حدود ضيقة وبرامج محدودة، وبمستوى لا يتعدى الحصول على الدبلوم العالي في معظم تلك البرامج. ولكن ما لبثت أن انتشرت برامج الدراسات العليا في العديد من الأقسام العلمية في معظم الجامعات تقريبا، وإن بقيت محصورة في مستوى شهادة الماجستير في العلوم الأساسية والتطبيقية، وتعدت هذا المستوى لاحقاً إلى شهادة الدكتوراه في بعض العلوم الإنسانية والاجتماعية.

انتعش الإيفاد للدراسة العليا بالخارج مع بداية إنشاء الجامعة الليبية، وتيسرت إجراءاته للمتميزين من الخريجين الراغبين في هذا النوع من الدراسة، وكان أغلب الطلبة يوفدون للدراسة بإحدى الدول التالية:

- مصر، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وأمريكا.

وقد تباطأت وتيرة الإيفاد للدراسة العليا بالخارج خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ولكن عاد في العقد الأول من هذا القرن بوتيرة متسارعة، وتعددت المناطق المستقبلة للطلبة الليبيين الموفدين للدراسة بالخارج، وتباينت معايير الاختيار، ولم يقتصر الإيفاد على الجامعات، وإنما شمل جهات ومرافق أخرى، ولم يوجه فقط إلى الدول التي اشتهرت بالتقدم العلمي، وإلى الجامعات ذات الشهرة العالمية.

ينتشر طلبة الدراسات العليا في الخارج – الآن – في جامعات موزعة في حوالي خمسين بلداً، ضمت مختلف بلدان العالم الثالث (أقطار عربية، وأقطار من أوربا الشرقية، وأقطار من جنوب شرق أسيا)، إلى جانب الدول المتطورة تقنيا مثل أمريكا، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، وروسيا. وظهر الاهتمام أحياناً بالشكل (الدراسة بالخارج كغاية) دون الاهتمام

بالمضمون، مما نتج عنه في بعض الأحيان تدنٍ في مستوى بعض الدارسين في الخارج، وانخفاض مستوى الدراسات العليا بالداخل.

التحديات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي والعالي:

إن التحديات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي والعالي في ليبيا عديدة ومتشعبة، يمكن تجميعها في المحاور التالية:

أولا: احترام الإستقلالية:

تعاني الجامعات الليبية من غياب رؤية واضحة، وتعريف متوافق عليه في استقلاليتها، مع الإدراك أن الاستقلالية المطلوبة هي نسبية، وليست مطلقة، فقد عانت جامعاتنا، بل زادت معاناتها في السنوات الأخيرة، من تدخلات واختراقات واسعة متعددة المستويات من جهات أمنية وسياسية ومؤسسات مجتمع مدني، عملت على إضعاف البنية الإدارية والأكاديمية للجامعات، وأَلحقت ضرراً بكفاءة الأداء الأكاديمي والإداري على المستويات كافة، إضافة إلى الضرر الذي ألحقته بفاعلية الجامعات وكفايتها في تحقيق أهدافها وغاياتها، متمثلة في تقديم تعليم وتعلّم جيد، والإسهام في البحث العلمي؛ لمعالجة مشاكل المجتمع، وتقديم الاستشارات الفاعلة للنهوض بالبلاد في المجالات المختلفة، وهذا واجبها تجاه المجتمع والبيئة المحلية.

وقد أدَّت هذه التدخلات بأشكالها المختلفة (في أغلب الأحيان) إلى تقلد إدارات الجامعات أشخاص يفتقدون لكفاءة قيادة هذه المؤسسات في معظم مستويات قياداتها الأكاديمية والإدارية، الأمر الذي حال دون تنمية وتطوير هذه المؤسسات، وانحرافها عن أهدافها المرسومة، وهذا بدوره أدى إلى التراجع الواضح في المستويات النوعية لمخرجاتها، وهدر مواردها وميزانياتها، وموازاة لذلك شهدت الجامعات نفوذاً متزايداً لقوى ونخب سياسية وأمنية واجتماعية متعددة، امتد أثره إلى القرارات الإدارية، وأدى إلى بروز مراكز نفوذ داخل المجتمعات الجامعية.

ثانيا: انضباطية الحوكمة:

شهدت الجامعات الليبية تراجعا على مستويات مختلفة يكمن في الطريقة التي تُرسم فيها السياسات وتتخذ فيها القرارات، ويعود بعض ذلك إلى ضعف الإدارات، والتوقف عن بناء قدرات إدارية وتطويرها، وانخفاض النمو المهني للجهاز الأكاديمي، ومن هنا يبدأ تشوه منظومة الحوكمة في الجامعات، بداية من مجالس الأقسام، ويمتد الى مجالس الكليات، ثم مجلس الجامعة، تزامناً مع تراجع جودة التشريعات الحاكمة، وقصر عمر استقرارها، فهي متغيرة باستمرار.

كما مرت الجامعات بموجات متباينة من عدم الاستقرار في أوضاع رؤساء أقسامها وعمداء كلياتها ورؤسائها؛ مما أثر سلبا على استقرارها الإداري، وهذا بدوره أثر على عملية التجويد والارتقاء بمخرجاتها، وقيادة عملية التنمية فيها.

ثالثا: التوسع الكمي:

شهدت مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ليبيا توسعاً كمياً كبيراً مقابل تواضع جهود تطوير جودتها، واشتمل ذلك على:

أ. التوسع في إنشاء الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي والعالي، ففي ليبيا . كما ذكرنا سابقا . يوجود 25 جامعة أكاديمية، و24 كلية للعلوم التقنية، وعشرات المعاهد العليا، تشرف عليها مباشرة هيئة التعليم التقني، هذا فقط في قطاع التعليم الحكومي، إضافة إلى سبع جامعات معتمدة في القطاع الخاص، وغيرها من الجامعات والمعاهد العليا الخاصة غير المعتمدة من مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

ب. التوسع في التخصصات والبرامج الأكاديمية:

يوجد المئات من المساقات والبرامج والتخصصات الدراسية في الجامعات الليبية، وهي في معظمها تقليدية نمطية متشابهة ومكررة.

ج. التوسع في قبول الطلاب:

شهدت أعداد طلاب الجامعات الليبية تناميًا كبيرا، وهذا لا ينسجم بحال مع سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي، فقد وصلت نسبة طلبة المرحلة الجامعية الأولى للحصول على البكالوريوس أو الليسانس إلى ما يزيد عن 5% من إجمالي السكان الآن، وهي نسبة عالية مقارنة بالمعدلات الإقليمية مثل (2.3%) في تونس، والدولية (2.5%) في بريطانيا.

د. تشوّه نظام القبول في الجامعات الليبية:

يشهد نظام القبول للدراسة في الجامعات الليبية تشوهات كثيرة، أهمها: عدم ثبات معايير القبول التي تتغير من سنة إلى أخرى، ولا تخضع لرؤية استراتيجية مرتبطة بحاجة سوق العمل لتخصصات معينة في الدولة، إضافة إلى التدخلات السلبية من الجهات النافذة في تسجيل الطلاب للدراسة في كليات ذات تخصصات معينة، مثل: الطب والهندسة وغيرها، فوق الطاقة الاستيعابية لها، ودون مراعاة للمعايير العلمية للقبول.

رابعاً: التمويل والميزانيات:

تعتمد الجامعات الليبية وبشكل أساسي على:

- التشريعات والقوانين واللوائح المالية للدولة، التي تعرقل المؤسسات في الاستفادة من دخولها مباشرة، وضرورة إيداع هذه الدخول لدى المؤسسات المالية للدولة، دون إضافتها إلى ميزانية تلك المؤسسات.
- إن هذه الجامعات لم تضع الخطط والبرامج التي تسهم في زيادة دخلها، وتنويع مصادر التمويل فيها، إذ إن للجامعات في معظم دول العالم عدة مصادر للتمويل منها:

أ. الرسوم الدراسية التي يتم تحصيلها من الطلاب، ويصبح هذا المصدر مهمًّا عندما تستقطب عددًا أكبر من الطلبة الأجانب، الذين عادة ما تكون رسوم دراستهم أعلى من رسوم دراسة الطلاب المحليين.

ب. الاستثمارات المتنوعة من خلال:

- إجراء البحوث والدراسات، وتقديم الاستشارات العلمية للجهات العامة والخاصة بمقابل.
- استثمار بنيتها التحتية من قاعات ومسارح وفضاءات بالإيجار للجهات العامة والخاصة، دون الإخلال ببرامج الجامعة؛ لإقامة المؤتمرات، والاحتفالات، والمهرجانات، وغيرها من النشاطات المناسبة.
- إيجار بعض مباني الخدمات مثل أكشاك التصوير والطباعة، والمطاعم والمقاهي.

إن شح مخصصات الجامعات من الميزانية العامة للدولة، والقيود على التمويل الذاتي التي حالت دون زيادة دخل الجامعات، كل ذلك أدى إلى انخفاض الإنفاق على التعليم الجامعي والعالي، وتعثر بذلك تقدمه، وضعفت جودته، وخفت بريقه.

خامساً: تكوين ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والبحّاث في الجامعات:

شهدت الجامعات الليبية تشوّها في بنية الهيئات التدريسية، حيث أُصيبت هذه المؤسسات بنزيف حاد في الكفاءات العلمية النوعية من الأكاديميين بسبب التوسع في إنشاء الجامعات التي انتشرت في ربوع ليبيا في شمالها وجنوبها ووسطها وشرقها وغربها، ووصل عددها إلى عدد قياسي ليس الهدف منه تقديم المعرفة والتنمية المكانية لسكان القرى والمدن الليبية المنتشرة عبر جغرافية ليبيا بقدر ما كان استخداماً من النخب لتحقيق مكاسب سياسية لدى قواعدهم الانتخابية، وإثبات وجاهتهم في مناطقهم بالتدخل لدى مؤسسات الدولة التنفيذية لإصدار قرارات بإنشاء هذه الجامعات بنمط واحد، فجميعها يحتوي على 20 كلية ذات تخصصات تقليدية نمطية واحدة، دون مراعاة لواقع هذه المناطق من حيث الكثافة السكانية، وإمكانية توفر فرص العمل لخريجيها، وبقية معايير ومتطلبات إنشاء الجامعات، ثم إن من أسباب تدني أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية هو الخلل النوعي في زيادة نسبة حملة الماجستير مقارنة بحملة الدكتوراه، وهذا قائم حتى في الجامعات القديمة مثل جامعتي طرابلس وبنغازي، ومرد ذلك هو إيقاف برامج الإيفاد منذ سنة 2012م إضافة إلى أن معظم من أوفدوا في السنوات الأخيرة لم يعودوا إلى البلاد.

نذكر أن الجامعات الليبية لا يوجد بها برامج تأهيل مهني وتربوي مستمر للأساتذة، وإن وجدت في بعضها فهي متواضعة لا يؤدي إلى المأمول منها.

وما قيل عن الأساتذة ينطبق على البحّاث والهيئات البحثية المساندة في الجامعات التي تحولت لأداء وظيفة واحدة من وظائفها، ألا وهي وظيفة التعليم والتعلم، وأهملت وظيفة البحث العلمي وأدواته ووظيفة خدمة المجتمع والبيئة.

سادساً: المواءمة مع سوق العمل والحاجات التنموية الوطنية:

تحول نظام التعليم الجامعي والعالي في ليبيا في العقود الأخيرة إلى نظام يزيد من حجم العاطلين عن العمل بشكل تراكمي، وعجز عن خلق فرص عمل جديدة بسبب التدني في الكفاءة والنمطية في التخصص، وعدم المرونة في تبني تخصصات جديدة تعتمد على التطور التكنولوجي، وتراعي متطلبات سوق العمل.

من أهداف التنمية المستدامة ضمان تعليم جيد منصف وشامل، مع تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة للجميع، وبالنظر إلى وضع مخرجات التعليم العالي في ليبيا، والذي أصبح 20% منهم عاطلين عن العمل، وأنّ تأهيلهم التخصصي لا يناسب متطلبات سوق العمل، إضافة إلى تدني مستواهم في اللغات العربية والانجليزية، اللتان تعدّان أهم أساسيات التواصل في بيئة العمل، ورغم التوازن في نسبة الخريجين من حملة البكالوريوس والليسانس، فإن نسبة كبيرة من الشباب خريجي الجامعات اضطروا للعمل في مهن لا علاقة لها بتخصصاتهم.

سابعا: فعالية العملية التعليمية وجودتها في الجامعات:

إن السؤال عن جودة العملية التعليمية ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها يعيدنا إلى النظر فيما يحدث داخل القاعة التدريسية من وهن يمس حداثة المعلومة وقيمتها، فثمة ضعف في العمليات التربوية والتعليمية كمًّا ونوعا، واستبعاد دمج التكنولوجيا في عملية التعلم. ومن أبرز نواحي القصور:

1. غياب آلية مؤسساتية واضحة المعالم لتطوير الخطط الدراسية ومحتوياتها، مما يعني قصور هذه الخطط – في حالة وجودها – عن مواءمة متطلبات التخصص، وضعف مواكبتها للتطور المعرفي في العلوم المختلفة.
2. تغليب الجانب النظري في العملية التعليمية على حساب الجانبين: العملي والتطبيقي. وهذا مردّه لقلة الإمكانات المعملية بعدم توفرها، وعدم وجود الأجهزة ومواد التشغيل بها، وكذلك غياب التنسيق وانعدام العلاقات مع الجهات العامة والشركات الخاصة؛ لمنح فرص التدريب أثناء التعلم، ناهيك عن ضعف رغبة عضو هيئة التدريس المكلف في القيام بالجانب العملي لأسباب خارجية (كالتي سبق ذكرها)، أو داخلية ترجع إلى قصوره في إمكانياته الذاتية، وقدراته الخاصة.

3. ضعف نظم التقييم والمتابعة في العمليات التعليمية واقتصارها على الامتحانات والاختبارات، وهي الوحيدة المتاحة، والتي تعد وسيلة قياس محدودة لا تساهم في بناء قدرات ومهارات لدى الخريج التي يحتاجها سوق العمل.
4. عدم وضوح القواعد الأخلاقية والمهنية لدى الخريجين؛ لأنهم لم يمارسوها داخل الحرم الجامعي.
5. ما تزال الجودة في الجامعات الليبية مجرد شعار يُرفع، ولم تتحول إلى ممارسة للتحسين المستمر، ورغم أنّ معظم الجامعات لديها مكاتب للجودة والتطوير إلاّ أنّ جهودها تتركز في الحصول على الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وحتى هذه الجهود لم تؤت ثمارها بعد، وما تقوم به هذه المكاتب لا يتعدى في الغالب وصفات جاهزة، ومعالجات سريعة للتجميل الظاهري، دون الكشف عن مواطن القوة والاستثمار فيها، ونواحي الضعف ومعالجتها.
6. التمسك بالطرق التقليدية في التعليم، وإهمال تطبيق تقنيات التعليم الحديثة، أو القصور في الاستخدام، أو اللامبالاة تجاه تلك التقنيات، أو غياب الحرص على احترام المهنة ومتطلباتها.

ثامناً: التوظيف التنموي والسياسي:

انتشرت الجامعات عشوائيا كما ذكرنا سابقا في أكثر من موقع، وربما كان من أهداف نشر هذه المؤسسات محاولة تعويض الفشل في خطط التنمية الاقتصادية لهذه المناطق المهمشة، وحدث هذا الانتشار دون إيجاد بيئة ذات موارد ملائمة لاستدامة الجامعة، وتكون فيها الجامعة عاملًا محفزًا لخلق التنمية، ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية وما تعانيه المجتمعات المحلية باتت الجامعات أداة لتفريغ المطالب المجتمعية سواء في التعيينات بالوظائف، أو تقديم الخدمات، واستفحلت فيها سياسة الاسترضاء على حساب موارد الجامعة، وكفاءة وعدالة توزيع الفرص، وكانت النتيجة تضخّم الهيئات الإدارية، ونضوب واستنزاف الموارد المالية للجامعة.

2. الفصل الثاني

الجامعات الليبية: الواقع والتطوير

مقدمة:

لابد لأي دراسة استشرافية لمنظومة التعليم العالي في ليبيا، ولأي دراسة مناظرة، من سبر غور الواقع وتقييمه، وذلك للوقوف على مواطن القوة لتعزيزها، وأماكن الضعف لمعالجتها، ومظاهر الخلل والارتباك لإصلاحها وتصويبها.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، عكفت اللجنة على دراسة ما توافر لها من بيانات وإحصائيات حول الجامعات القائمة في الوقت الحاضر، وما وجدته من تقارير حول ما تقدمه تلك المؤسسات من برامج، وما تديره من أقسام وكليات ومرافق. لقد تبين للجنة عند اطلاعها على هذه البيانات، أن الإحصائيات. في العديد من الحالات غير متوافقة مع الوارد من مصادر أخرى، فضلاً عن غياب بيانات ضرورية لم ترد من بعض الجامعات حول إحصائيات دقيقة عن أعداد الطلبة (ذكوراً وإناثاً)، وتخصصاتهم العلمية، وبيانات تفصيلية حول أعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم العلمية ودرجاتهم الأكاديمية، وحول أعداد وتخصصات وتوزيع الموظفين والفنيين الذين يقومون بتقديم الخدمة التعليمية للطلاب. كما لم تقف اللجنة على مواصفات المباني التعليمية، ولم تتعرف، على وجه الخصوص، إلى أنواعها، ومدى ملاءمتها وصلاحيتها للوظيفة التعليمية التي أنشئت من أجلها، كما لم تتعرف اللجنة إلى ما تحتويه تلك المباني من مقتنيات ومعدات ومستلزمات؛ بسبب انعدام التقارير التي تبين ذلك.

إن فقر البيانات وضعفها يفسر القصور في الأداء، والتدني في مستوى الإنتاج في عدد من هذه المؤسسات. واستناداً على هذا التوقع صار التوجه الى اعتبار البيانات والإحصائيات المتوافرة بأنها مادة، في حاجة إلى المراجعة والتدقيق والإضافة. أيدت إدارات الجامعات هذا المنحى، وفتحت قنوات الاتصال المباشر بين اللجنة ومراكز المعلومات بالجامعات، خاصة تلك الواقعة في المناطق الغربية والجنوبية من البلاد، ولم تهمل اللجنة الجامعات في المنطقة الشرقية من الاهتمام بمكوناتها وبياناتها، فأجرت اللجنة حواراً تأكيدياً مع عدد من هذه الجامعات حول ما انتهت إليه نتيجة تواصلها مع الجهات المعنية في الجامعات ومراكز المعلومات، واستوضحت – أثناء هذا التواصل – عما كان غامضاً، وصححت ما كان خاطئاً ، واستكملت ما كان ناقصاً، ونبهت على حل بعض الإشكاليات والعقبات التي كانت تقف حجر عثرة في طريق أداء بعض الأقسام والكليات لمهامها، واقترحت بعض الحلول المرحلية والمؤقتة التي تبنتها بعض الجامعات، فكانت إلهاما للحل الآني لبعض الإشكاليات العالقة، التي سوف يأتي ذكرها لاحقا في هذا الفصل من هذه الدراسة.

ولغرض تحقيق الهدف من هذا الفصل، قسم إلى ثلاثة أجزاء، خصص الجزء الاول لإلقاء نظرة عامة على الوضع الحالي للجامعات الليبية من خلال البيانات والإحصائيات التي تمكنت اللجنة من الاطلاع عليها، ولخص الجزء الثاني واقع كل جامعة من الجامعات التالية:

الأسمرية، بني وليد، الجفارة، الجفرة، الزاوية، الزيتونة، الزنتان، طرابلس، مصراتة، المرقب، نالوت، سبها، سرت، فزان، صبراتة، غريان، بالإضافة إلى الأكاديمية الليبية، والجامعة المفتوحة.

وذلك من خلال الإحصائيات المتوافرة، وما أمكن الحصول عليه من استدلالات أدلى بها أعضاء من الإدارة العليا بهذه المؤسسات أمام أعضاء اللجنة في اجتماعات عقدت لذات العرض.

لقد تم تبويب هذه البيانات والإحصائيات في جداول خاصة توزعت بين محتويات هذا الجزء، وقد أدى تحليل هذه البيانات والاستدلالات إلى استخلاص ملاحظات ومؤشرات، كان لها تأثيرها في تقديم مقترحات (الجزء الثالث من هذا الفصل) ذات طبيعة استعجالية. كما كان لهذا التحليل أثره في تأسيس مرتكزات اعتمدت عليها اللجنة في التوصل إلى خطة لإعادة بناء هيكلة الجامعات في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وأيضا استندت عليها اللجنة في المطالبة بإصدار تشريعات منظمة وحاكمة تواكب عملية إعادة الهيكلية موضوع الفصل الرابع من هذه الدراسة.

لقد وردت الجامعات في الجزء الثاني من هذا الفصل مرتبة أبجدياً دون الاعتماد على أي معيار آخر، والأمل في أن تكتمل هذه القائمة بتضمين بقية الجامعات (من المنطقة الشرقية) في الأماكن المناسبة لها في هذه القائمة. وقدم الجزء الثالث من هذا الفصل مقترحات لإجراءات عاجلة لمواجهة صعوبات قائمة في مؤسسات التعليم الجامعي، وقد جاءت هذه المعالجات في سياقين: حلول آنية لإشكاليات في عدد من الجامعات مجتمعة، وأخرى خاصة تنفرد بها جامعة معينة دون غيرها من الجامعات، وفي آخر حلول مرحلية مجزأة بذات الكيفية.

2.1 دراسة حول الوضع العام للجامعات الليبية:

لكي تسهل عملية دراسة هذه الجامعات وتقييم وضعها الحالي، رصدت بياناتها في شكل رسومات بيانية، وقُسّمت الخارطة الجغرافية لانتشار هذه المؤسسات جغرافياً في ليبيا إلى ثلاثة مناطق، هي: المنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية، والمنطقة الجنوبية:

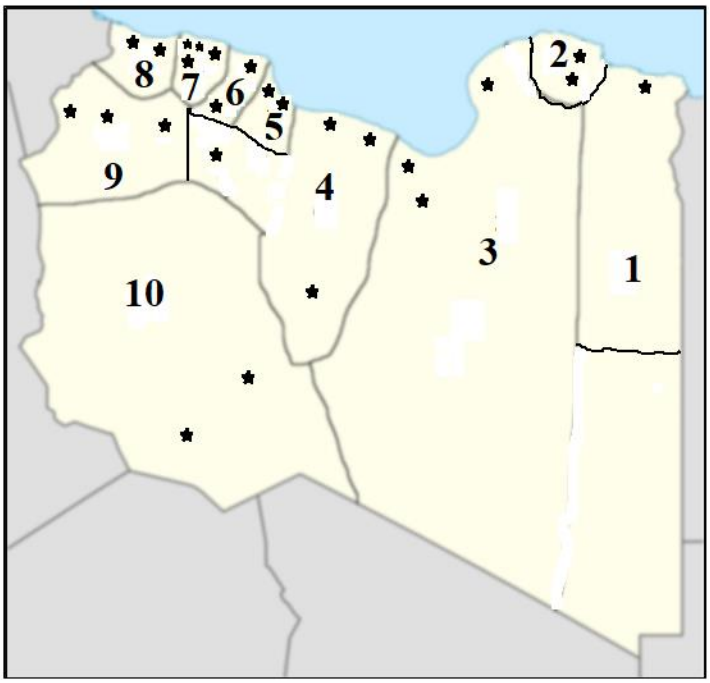

شكل (1):

1- جامعات المنطقة الشرقية تشمل: (طبرق – عمر المختار – محمد بن على السنوسي – بنغازي – إجدابيا – خليج السدرة – النجم الساطع).
2- جامعات المنطقة الغربية تشمل: (سرت – مصراته – بني وليد – المرقب – الأسمرية – الزيتونة – طرابلس – الزاوية – صبراته – الجفارة – غريان – الزنتان – نالوت)، والجامعة المفتوحة، إضافة إلى أكاديمية الدراسات العليا.
3- جامعات المنطقة الجنوبية تشمل: (سبها – الجفرة – فزان).

البيانات الإحصائية والرسوم البيانية التالية، تمثل الإحصائيات العامة للجامعات الليبية من ناحية التوزيع الجغرافي للجامعات، وعدد الكليات، وعدد أعضاء هيئة التدريس، والمعيدين، والطلاب، والموظفين، وتعبر هذه البيانات عن الواقع العام الذي عليه الجامعات خلال العام الجامعي 2019/2018م وقد تكون هناك زيادة في عدد الكليات أو أعضاء هيئة التدريس والموظفين، لأن طبيعة هذه البيانات غير ثابتة، ورغم ذلك فإنها قد تساعد في إجراء تقييم عام للجامعات واستنتاج مؤشرات تفيد في وضع الأبعاد الاستراتيجية لإعادة هيكلة الجامعات الليبية.

فيما يأتي نوضح توزيع الجامعات في وضعها الحالي على خارطة ليبيا، إذ إن عدد هذه المؤسسات بلغ 25 مؤسسة، 23 جامعة أكاديمية، بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا، تتوزع كالآتي.

- في المنطقة الجامعية (1) توجد جامعة طبرق.
- في المنطقة الجامعية (2) توجد جامعة عمر المختار، وجامعة محمد بن علي السنوسي.
- في المنطقة الجامعية (3) توجد جامعة بنغازي، وجامعة إجدابيا، وجامعة النجم الساطع.
- في المنطقة الجامعية (4) توجد جامعة خليج السدرة، وجامعة سرت، وجامعة بني وليد، وجامعة الجفرة.
- في المنطقة الجامعية (5) توجد جامعة مصراته، والجامعة الأسمرية.
- في المنطقة الجامعية (6) توجد جامعة المرقب، وجامعة الزيتونة.
- في المنطقة الجامعية (7) توجد جامعة طرابلس، وجامعة الجفارة، والأكاديمية الليبية للدراسات العليا، والمقر الرائيسي للجامعة المفتوحة.
- في المنطقة الجامعية (8) توجد جامعة الزاوية، وجامعة صبراته.
- في المنطقة الجامعية (9) توجد جامعة غريان، وجامعة الزنتان، وجامعة نالوت.
- في المنطقة الجامعية (10) توجد جامعة سبها، وجامعة فزان.

وفي الجدول الآتي نلخص بعض البيانات المهمة عن هذه الجامعات نتلوها برسوم بيانية يمكن أن نستنتج منها بعض المؤشرات المهمة التي تساعد في رسم خطة لمعالجة المختنقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي.

الجدول (2.1): إحصائيات حول الجامعات الليبية.

ر.م.	الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب	عدد الكليات	عدد الأقسام العلمية	التخصصات		
						طبية	إنسنية	تطبيقية
1	إجدابيا	231	13123	9	26	2	3	4
2	الأسمرية	1061	12838	19	119	4	9	6
3	بنغازي	3200	75352	30	174	7	18	5
4	بني وليد	825	6979	9	73	1	4	4
5	الجفارة	151	3231	12	42	2	7	3
6	الجفرة	270	2891	9	35	1	4	4

10	10	5	184	25	24223	1912	الزاوية	7
6	8	3	117	17	9368	1081	الزيتونة	8
7	11	3	113	21	7066	568	الزنتان	9
6	9	5	160	20	59160	3387	طرابلس	10
3	7	5	64	15	8724	553	طبرق	11
5	7	4	94	16	16358	1213	مصراته	12
5	9	5	145	19	13678	1529	المرقب	13
-	5	-	22	5	6348	360	محمد بن علي السنوسي	14
4	-	-	14	4	3000	40	النجم الساطع	15
1	4	1	26	6	1369	143	نالوت	16
6	8	4	98	18	13501	784	سبها	17
4	3	3	72	10	7943	697	سرت	18
2	4	1	25	7	1500	70	خليج السدره	19
9	14	8	175	31	28617	1810	عمر المختار	20
2	1	2	23	5	2294	136	فزان	21
5	7	6	110	18	13180	902	صبراته	22
5	10	4	117	19	8918	848	غريان	23
106	162	76	2028	344	339661	21771	المجموع	

أعلى نسبة عضو هيئة تدريس/ طالب كان في جامعة بني وليد 1 : 8.5

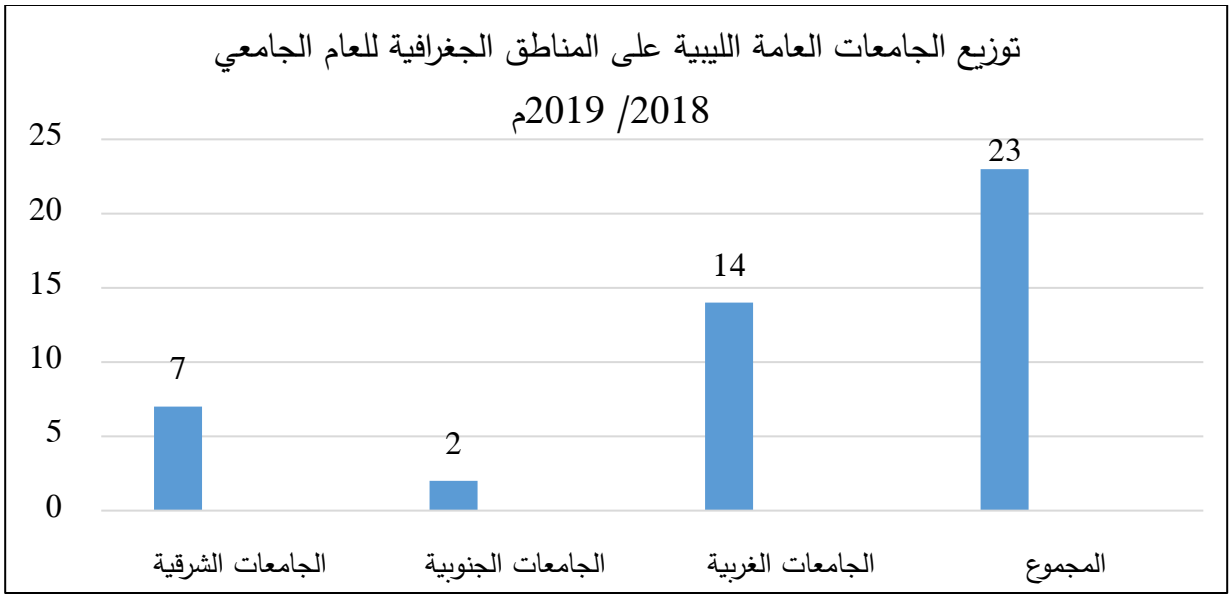

شكل (2)

ملاحظة: هذا التوزيع يستثني الجامعة المفتوحة ذات الطبيعة الخاصة من حيث انتشار فروعها في ليبيا وكونها جامعة أقسام، وكذلك الأكاديمية الليبية التي تهتم بالتعليم العالي فقط.

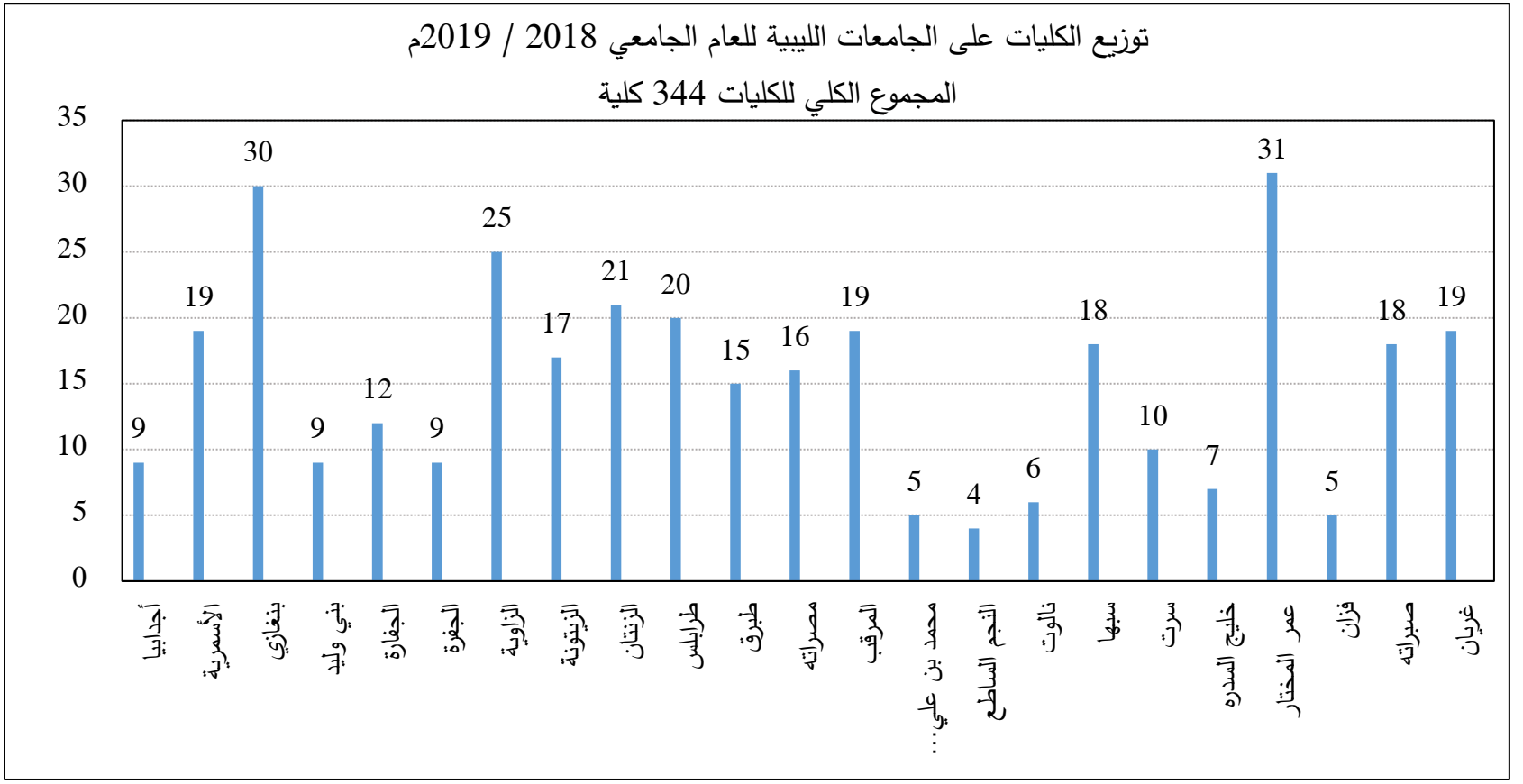
توزيع الكليات على الجامعات الليبية للعام الجامعي 2018 / 2019م
المجموع الكلي للكليات 344 كلية
35
30
25
20
15
10
5
0
9
19
30
9
12
9
25
17
21
20
15
16
19
5
4
6
18
10
7
31
5
18
19
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن علي...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (3)

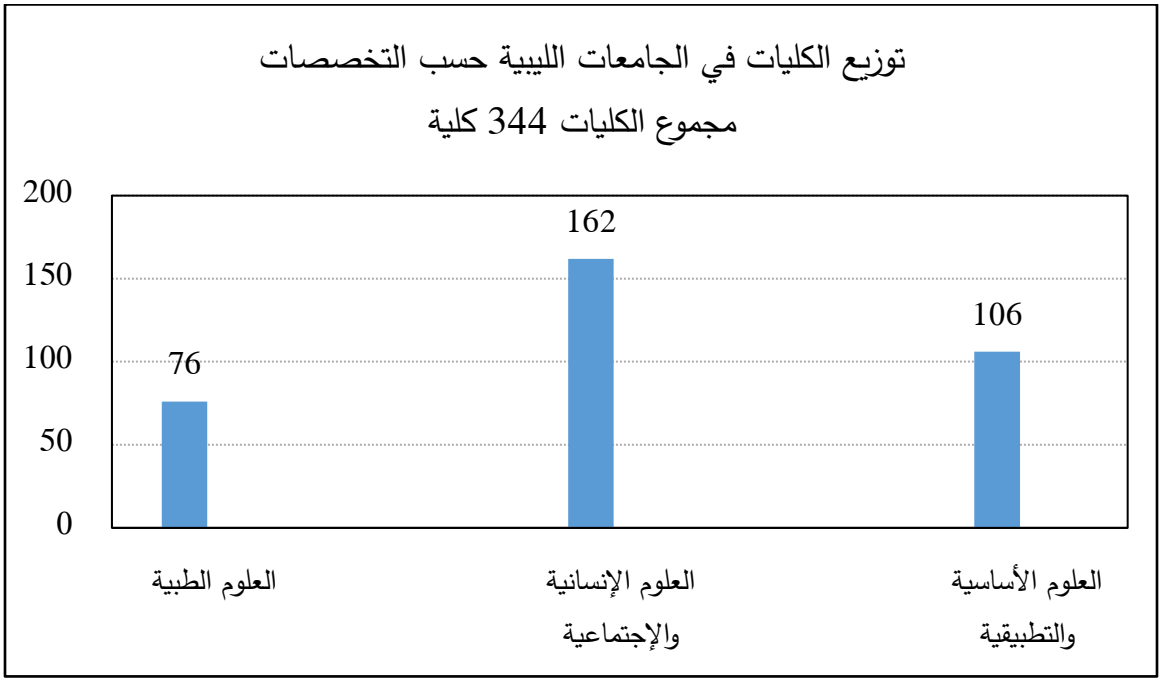
توزيع الكليات في الجامعات الليبية حسب التخصصات
مجموع الكليات 344 كلية
200
150
100
50
0
76
162
106
العلوم الطبية
العلوم الإنسانية والإجتماعية
العلوم الأساسية والتطبيقية

شكل (4)

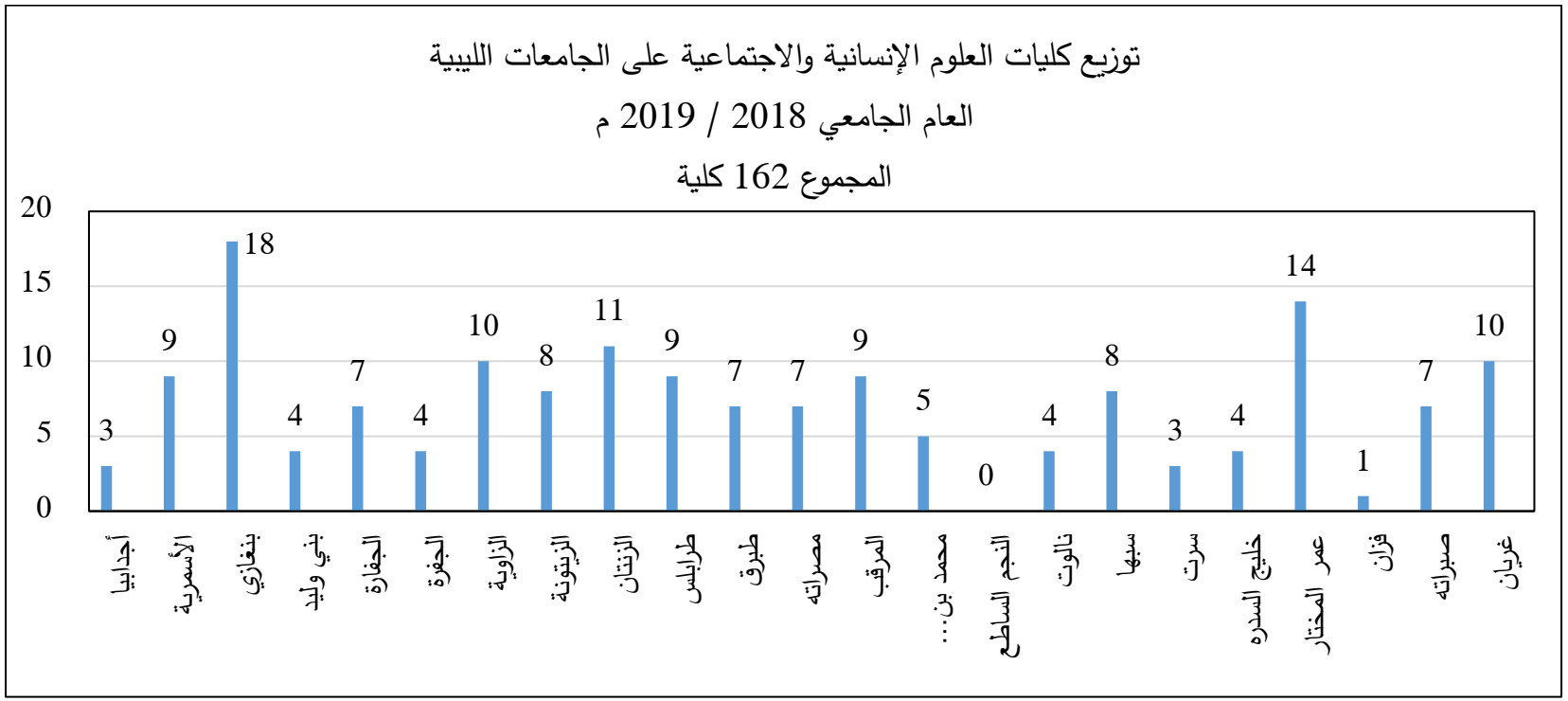
توزيع كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية على الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
المجموع 162 كلية
20
15
10
5
0
3
9
18
4
7
4
10
8
11
9
7
7
9
5
0
4
8
3
4
14
1
7
10
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
قزان
صبراته
غريان

شكل (5)

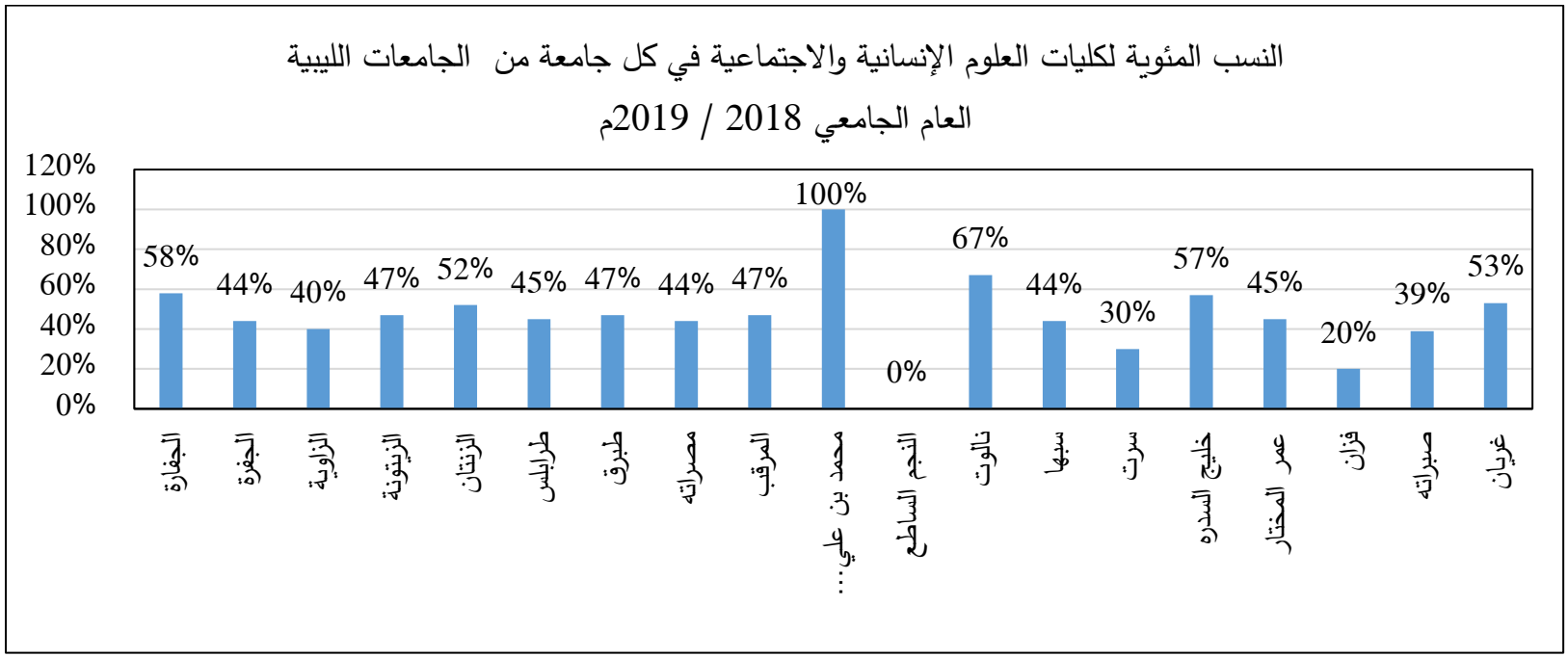
النسب المئوية لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية في كل جامعة من الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019م
120%
100%
80%
60%
40%
20%
0%
58%
44%
40%
47%
52%
45%
47%
44%
47%
100%
0%
67%
44%
30%
57%
45%
20%
39%
53%
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراتة
المرقب
محمد بن علي...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراتة
غريان

شكل (6)

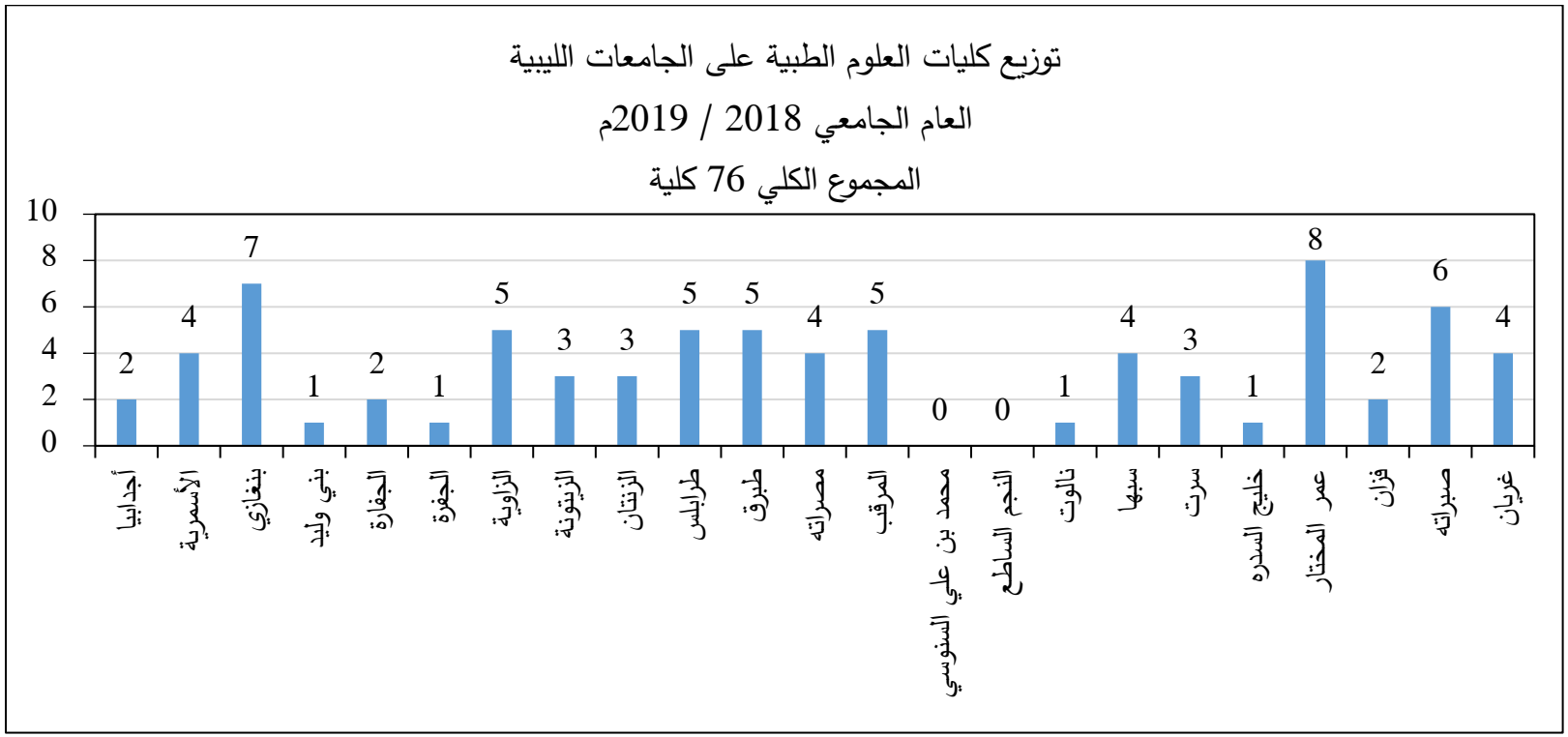
توزيع كليات العلوم الطبية على الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019م
المجموع الكلي 76 كلية
10
8
6
4
2
0
2
4
7
1
2
1
5
3
3
5
5
4
5
0
0
1
4
3
1
8
2
6
4
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن علي السنوسي
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (7):

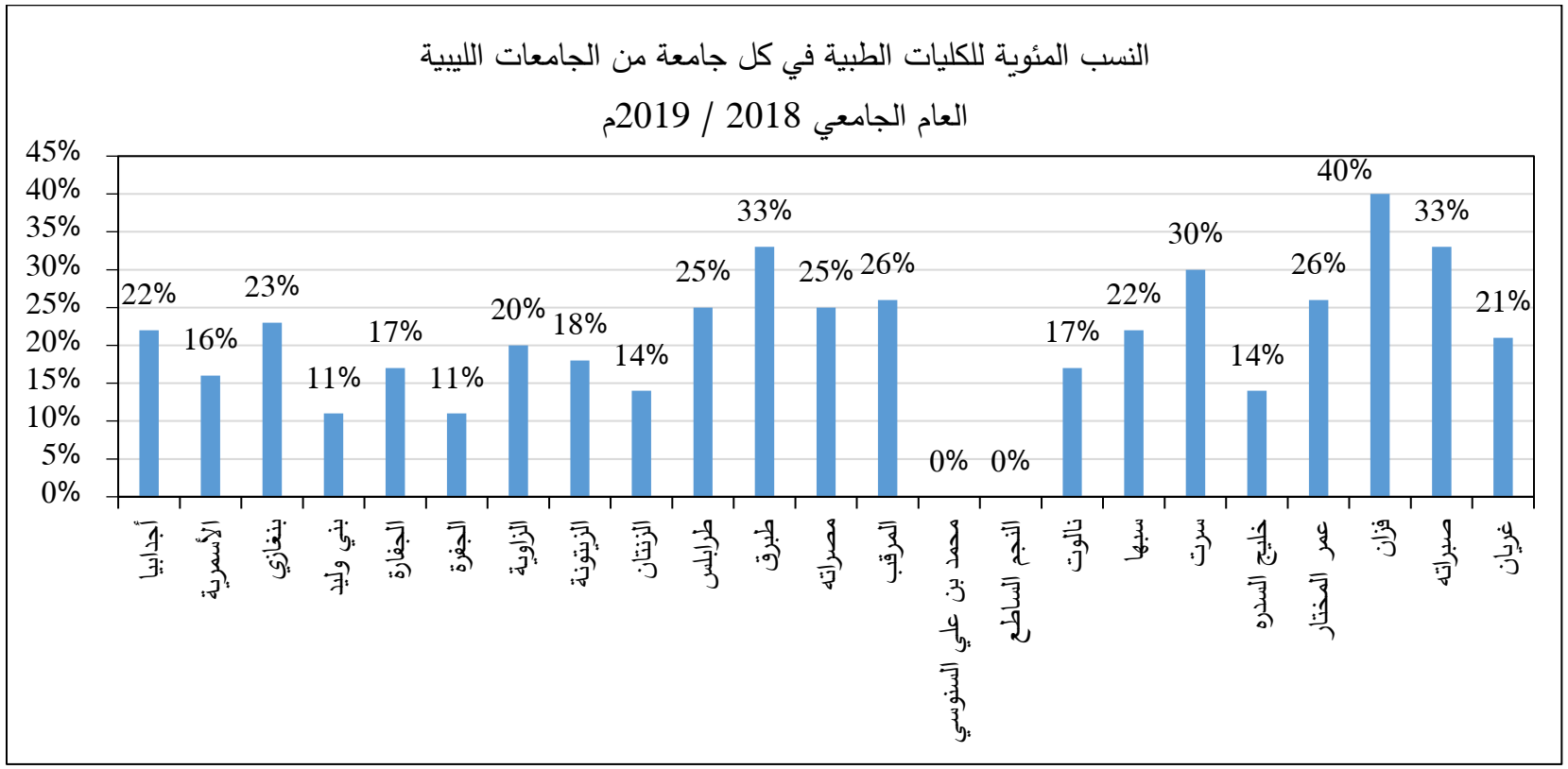
النسب المئوية للكليات الطبية في كل جامعة من الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019م
45%
40%
35%
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
22%
16%
23%
11%
17%
11%
20%
18%
14%
25%
33%
25%
26%
0%
0%
17%
22%
30%
14%
26%
40%
33%
21%
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراتة
المرقب
محمد بن علي السنوسي
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (8):

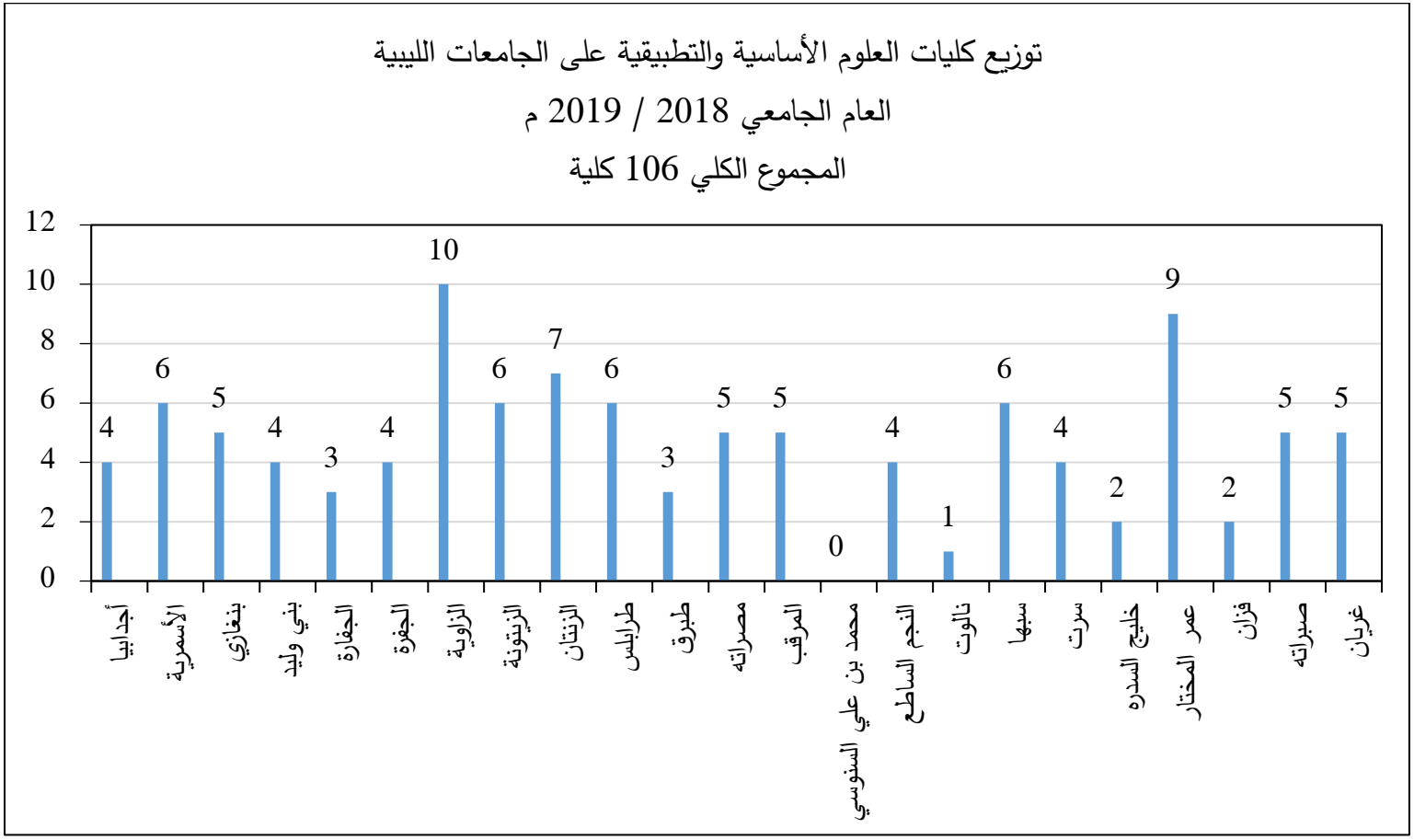
توزيع كليات العلوم الأساسية والتطبيقية على الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
المجموع الكلي 106 كلية
12
10
8
6
4
2
0
4
6
5
4
3
4
10
6
7
6
3
5
5
0
4
1
6
4
2
9
2
5
5
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن علي السنوسي
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (9):

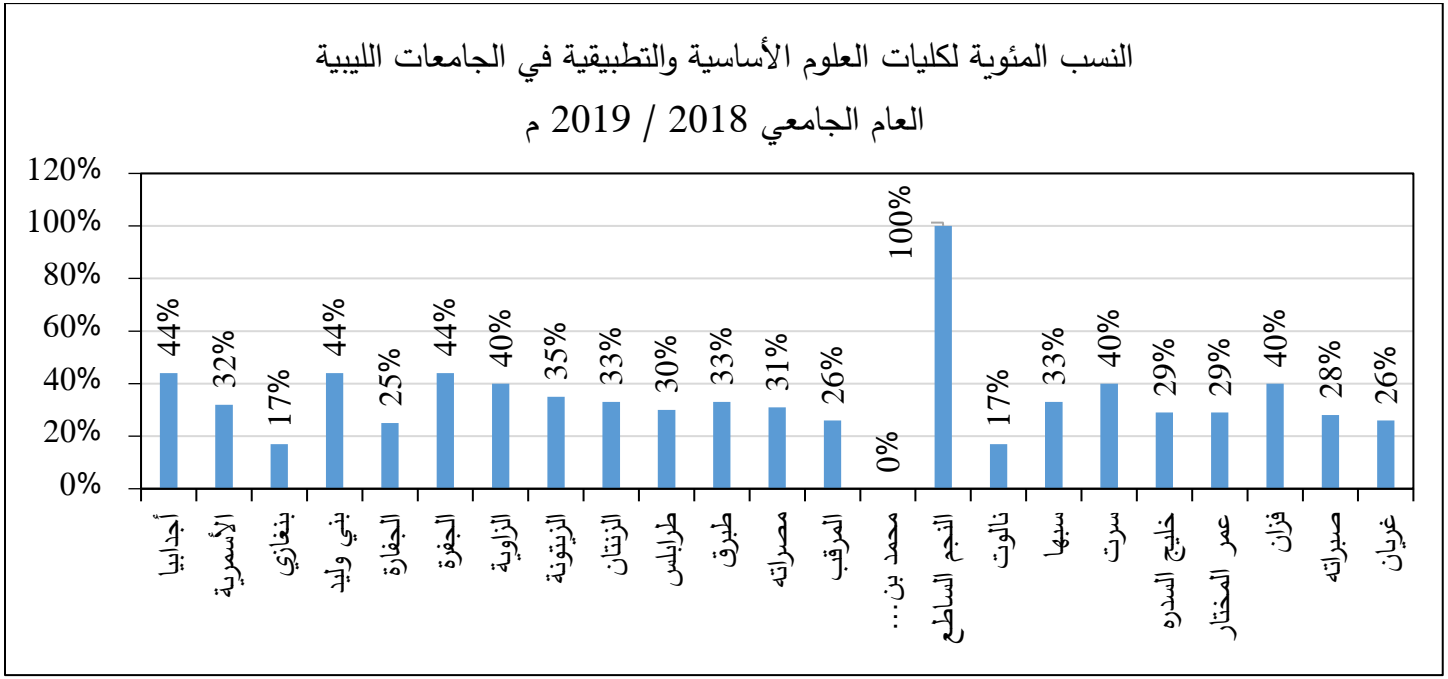
النسب المئوية لكليات العلوم الأساسية والتطبيقية في الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
120%
100%
80%
60%
40%
20%
0%
44%
32%
17%
44%
25%
44%
40%
35%
33%
30%
33%
31%
26%
0%
100%
17%
33%
40%
29%
29%
40%
28%
26%
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزنتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
قزان
صبراته
غريان

شكل (10):

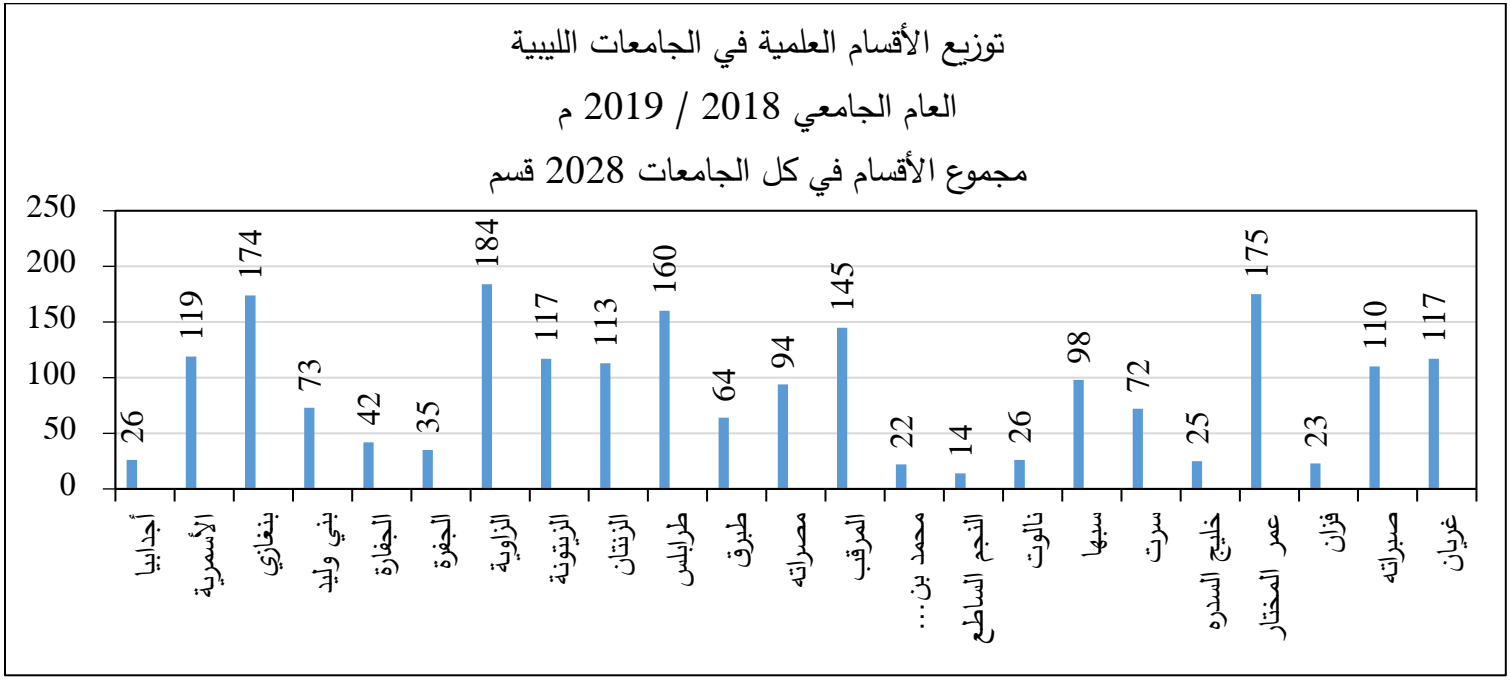
توزيع الأقسام العلمية في الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
مجموع الأقسام في كل الجامعات 2028 قسم
250
200
150
100
50
0
26
119
174
73
42
35
184
117
113
160
64
94
145
22
14
26
98
72
25
175
23
110
117
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (11):

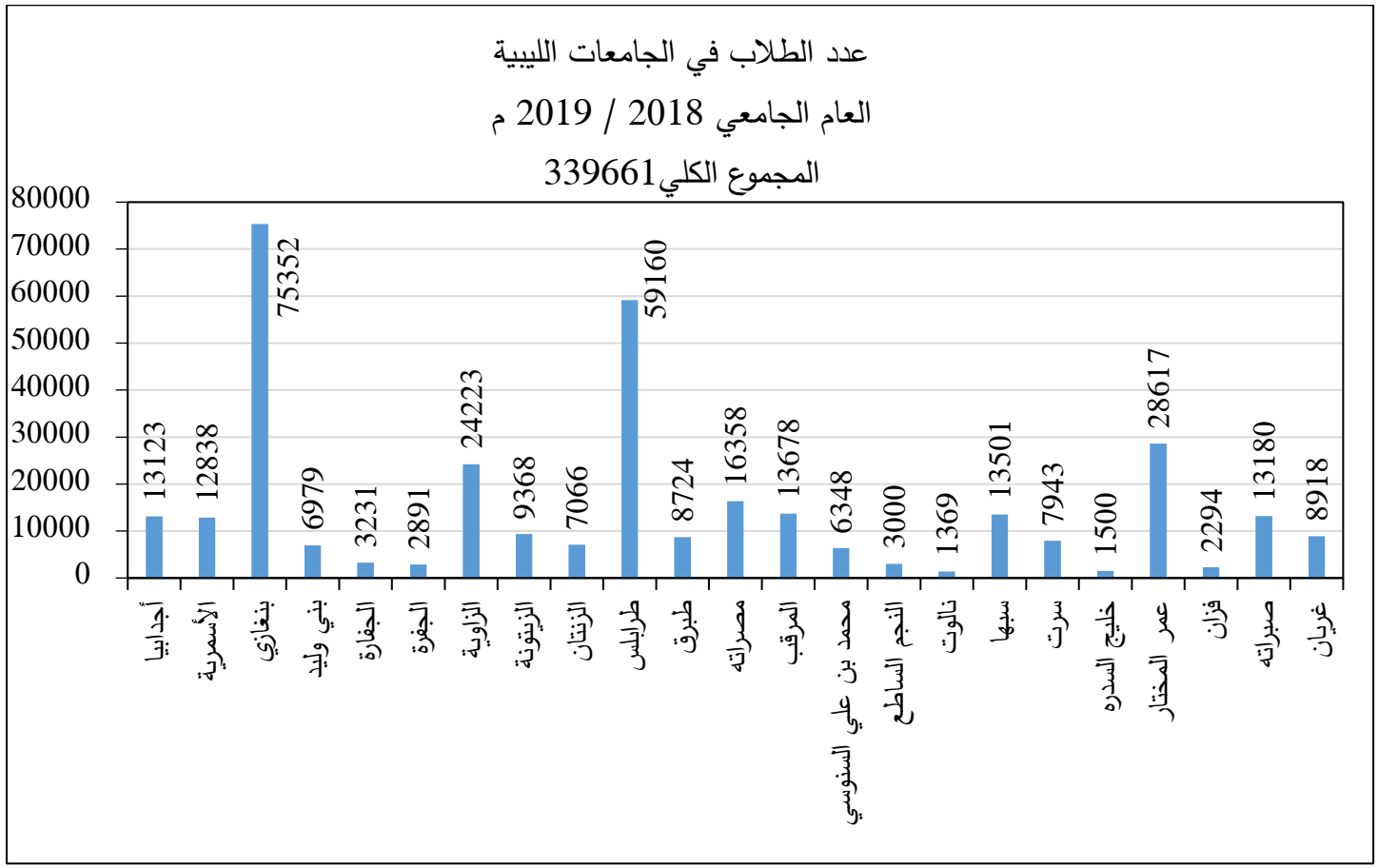
عدد الطلاب في الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
المجموع الكلي339661
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
13123
12838
75352
6979
3231
2891
24223
9368
7066
59160
8724
16358
13678
6348
3000
1369
13501
7943
1500
28617
2294
13180
8918
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزيتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن علي السنوسي
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (12):

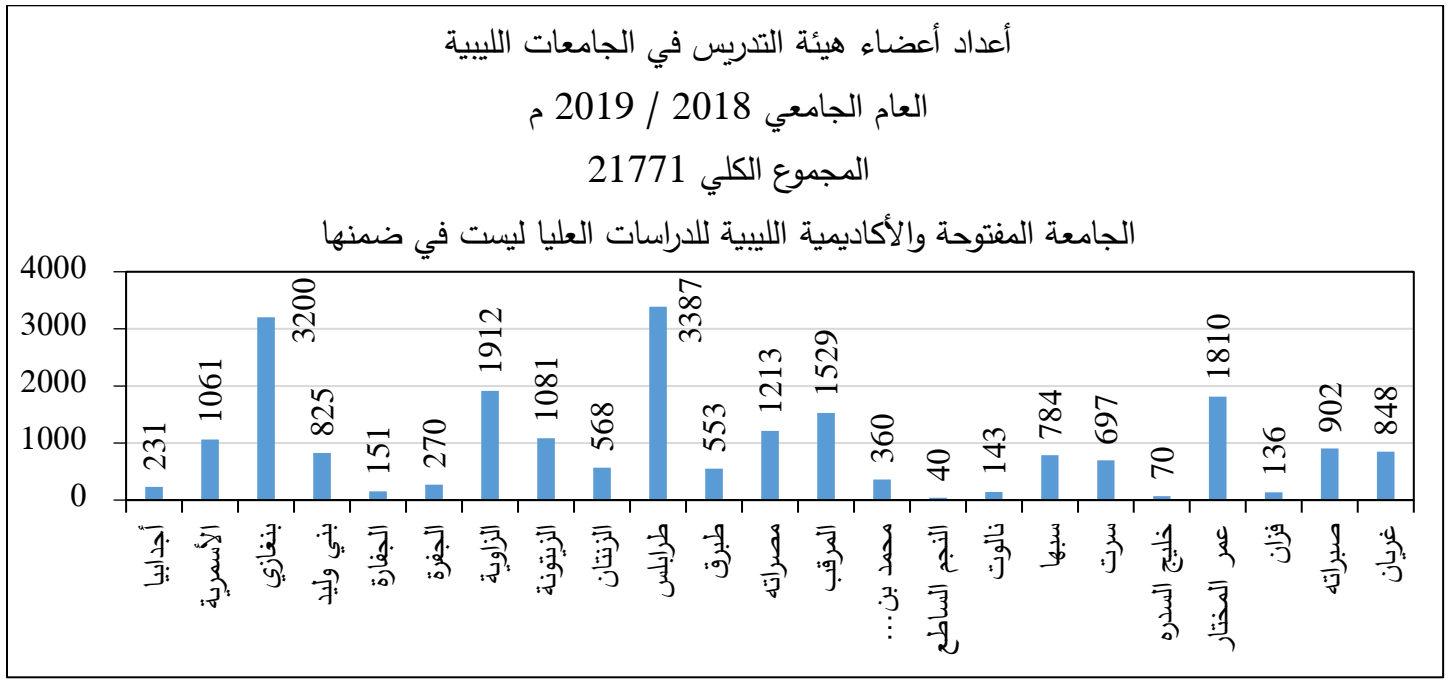
أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية
العام الجامعي 2018 / 2019 م
المجموع الكلي 21771
الجامعة المفتوحة والأكاديمية الليبية للدراسات العليا ليست في ضمنها
4000
3000
2000
1000
0
231
1061
3200
825
151
270
1912
1081
568
3387
553
1213
1529
360
40
143
784
697
70
1810
136
902
848
أجدابيا
الأسمرية
بنغازي
بني وليد
الجفارة
الجفرة
الزاوية
الزنتونة
الزنتان
طرابلس
طبرق
مصراته
المرقب
محمد بن...
النجم الساطع
نالوت
سبها
سرت
خليج السدره
عمر المختار
فزان
صبراته
غريان

شكل (13):

من خلال دراسة البيانات السابقة وبإجراء المقابلات مع عدد من قيادات الجامعات، يمكن استنتاج بعض المؤشرات متمثلة في الآتي:

أولاً: المؤشرات المباشرة:

1-الطلاب

- زيادة أعداد الطلبة الراغبين في الدراسة بالجامعات سنويا، في ظل محدودية البنية الأساسية التعليمية والمرافق الجامعية المختلفة، الناتجة عن محدودية وضعف فاعلية أنماط وأنواع مسارات أخرى مختلفة من التعليم العالي (ما بعد الثانوية العامة)، كالتعليم التقني والفني، في ظل الموقف الاجتماعي الضاغط على التعليم الجامعي، وتفضيله عن بقية أنواع التعليم الأخرى.
- استمرار الجامعات في تخريج آلاف من الخريجين غير القادرين على العمل سنويا، نتيجة لعدم توافق مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

2-أعضاء هيئة التدريس والمعيدين:

- نقص أعضاء هيئة التدريس في كثير من التخصصات العلمية، أدى إلى اللجوء إلى أساليب التعاقد مع أعضاء هيئة تدريس متعاونين تنقصهم الخبرة والتأهيل.
- الزيادة في عدد الساعات التدريسية للأساتذة أسبوعيا، أثر على الوقت المخصص للبحث العلمي، والتفرغ لمتابعة التطور العلمي في مجال التخصص، أو التفرغ للتأليف العلمي والترجمة، وغيرها من الأنشطة الاكاديمية.
- غالبية أعضاء هيئة التدريس الجامعي غير مؤهلين لاستخدام نظم تقنية المعلومات والاتصالات في عمليات التعليم والتعلم، مما أثر سلباً على الاستفادة من تلك التقنيات، وتوظيفها في العملية التعليمية والبحثية.
- وجود بعض التجاوزات في تعيينات أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات، بسبب المحاباة، وعدم الالتزام بالتشريعات واللوائح المعتمدة في هذا الخصوص، مما رتب أضرارًا جسيمة، وضعفًا في مخرجات التعليم الجامعي، فضلاً عن وجود جوانب تشريعية – صدرت حديثاً – أسهمت في تعيين أعضاء هيئة تدريس لا يتوافق وجودهم في الملاك الاكاديمي للجامعة مع الأعراف والتقاليد الاكاديمية.

3-تكرار الكليات ذات التخصص الواحد في الجامعة الواحدة:

أدى بطبيعة الحال إلى تكرار الأقسام العلمية وتضخم في الكادر الوظيفي والفني، وفي زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: المؤشرات غير المباشرة:

1-المناهج الدراسية:

- على الرغم من وجود خطط تدريسية ووحدات معتمدة للمناهج في جميع مراحل التعليم الجامعي، إلا أنه يوجد تفاوت في تنفيذها من جامعة إلى أخرى، ومن قسم إلى آخر.
- المنهج الدراسي في التخصص الواحد غير متلائم بين أغلب الجامعات، وغياب المعايير المحددة في التوافق بين المناهج والمقررات الدراسية للتخصص الواحد، وعدم الأخذ بمبدأ التطبيق والتطوير المستمر.
- عدم وجود لوائح تنظيمية للمناهج الدراسية في الجامعات الليبية على المستوى الوطني، مما سبب اختلافًا في عملية التسمية، واعتماد التخصصات والشهادات للخريجين وعند انتقال الطلاب بين الجامعات.
- عدم استخدام نظم تقنية المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية، وتحديث المناهج الدراسية الجامعية بما يتناسب ونظم التعليم عن بُعد، والتعليم الالكتروني.
- ضعف آليات الرقابة الذاتية على تطبيق مفردات المناهج الدراسية المعتمدة في الجامعات، بالإضافة إلى قلة تطوير وتحديث تلك البرامج بشكل دوري.
- عدم تحديث وإعداد المناهج الدراسية في أغلب الجامعات، واستمرار اتباع أساليب التدريس النمطي التقليدي الذي يعتمد على التلقين والحفظ.
- انعدام التكامل بين المناهج الدراسية في التخصص الواحد، بالإضافة إلى ضعف الترابط بين محتوى المناهج وخطط التدريس ومتطلبات سوق العمل من جهة، وبين برامج الدراسات العليا والبحث العلمي من جهة أخرى.

2-المباني الجامعية:

- عدم تناسب المباني الجامعية (الكليات والأقسام) مع وظيفتها وهندستها كمبانٍ ومرافق للتعليم الجامعي الحديث، حيث إن بعض الجامعات والكليات أقيمت على مبانٍ لمدارس ثانوية، ومؤسسات أخرى.وخاصة في المناطق والقرى الريفية، والمدن الصغيرة.
- توزع وتشتت الموارد، بسبب التوسع في الانتشار الأفقي للجامعات والكليات.
- النقص في المختبرات والمعامل والمكتبات الجامعية بصفة عامة، وضعف الوصول عبر الشبكات إلى قواعد البيانات والمعلومات، والجامعات الأخرى.
- غياب برامج الصيانة الدورية بجميع أنواعها للمرافق الجامعية.
- عدم وجود سكن طلابي ومرافق جامعية أدى إلى ضعف معدلات الالتحاق بالجامعات في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ مما أدى إلى حرمان أعداد كبيرة من الطلاب من مواصلة الدراسة.
- عدم توافر المناخ الملائم لثقافة الجودة والاعتماد بالجامعات والكليات والأقسام العلمية وبرامج الدراسات العليا، مما جعل أغلب مؤسسات التعليم العالي تتأخر في الحصول على شهادة الجودة، أو الاعتماد المؤسسي والبرامجي، لعدم قدرتها على استيفاء الشروط والمتطلبات الأكاديمية والتربوية والإدارية اللازمة لتحقيق بيئة تعليمية صالحة، وقادرة على أداء رسالتها على الوجه المطلوب، وهذا يتكامل مع ما ذكر في الفقرة (سابقاً) – فعالية العملية التعليمية وجودتها في الجامعات – في الفصل الأول من هذه الدراسة.

2.2 الواقع الحالي للجامعات الليبية (2019-2020م):

نتناول في هذا الجزء من الدراسة استعراض الوضع الحالي للجامعات والأكاديمية الليبية للدراسات العليا، والوقوف على الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، واقتراح بعض المعالجات للمشاكل الآنية والمرحلية في كل جامعة على حدة، مستخلصة من المقاربات التي أُعدت عن هذه المؤسسات بناءاً على ما قدمته قيادات هذه المؤسسات من إحصائيات وبيانات، وما تمت مناقشته معهم في اجتماعات تقابلية عديدة. وهذه المؤسسات مرتبة ترتيباً ألفبائيا كالآتـي:

الجامعة الأسمرية:

أُسست هذه الجامعة عام 1996 تحت اسم الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، ومقرها مدينة زليتن، وفي عام 2014م، نُقلت إليها تبعية كليات تطبيقية وإنسانية كانت تتبع جامعة المرقب، وتضم الآن 19 كلية، ولها أربعة فروع في مدن أخرى هي:

- كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي – مسلاتة.
- كلية العلوم الشرعية – مسلاتة.
- كلية الدراسات الإسلامية – سبها.
- كلية الشريعة والقانون– أوباري .

الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات	الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات
الدعوة واصول الدين	1995	زليتن	العلوم الشرعية ، مسلاتة	2000	مسلاتة
الهندسة	2013				
الموارد البحرية	2010		التجارة والاقتصاد الإسلامي ، مسلاتة	2015	
تقنية المعلومات	2015				
العلوم الإنسانية ، للبنات	2013				
الصيدلة	2015				
الصحة العامة والتمريض	2015		الشريعة والقانون ، أوباري	2017	أوباري
الإقتصاد والتجارة	1991				
العلوم	1988				
الشريعة والقانون	1996		الدراسات الإسلامية ـ سبها	2006	سبها
الآداب	1988				
التربية	1998				
اللغة العربية والدراسات الإسلامية	1996		الاجمالي		19
الطب البشري	2014				
طب وجراحة الفم والأسنان	2001				

تقسم العلوم التي تدرسها الجامعة إلى:

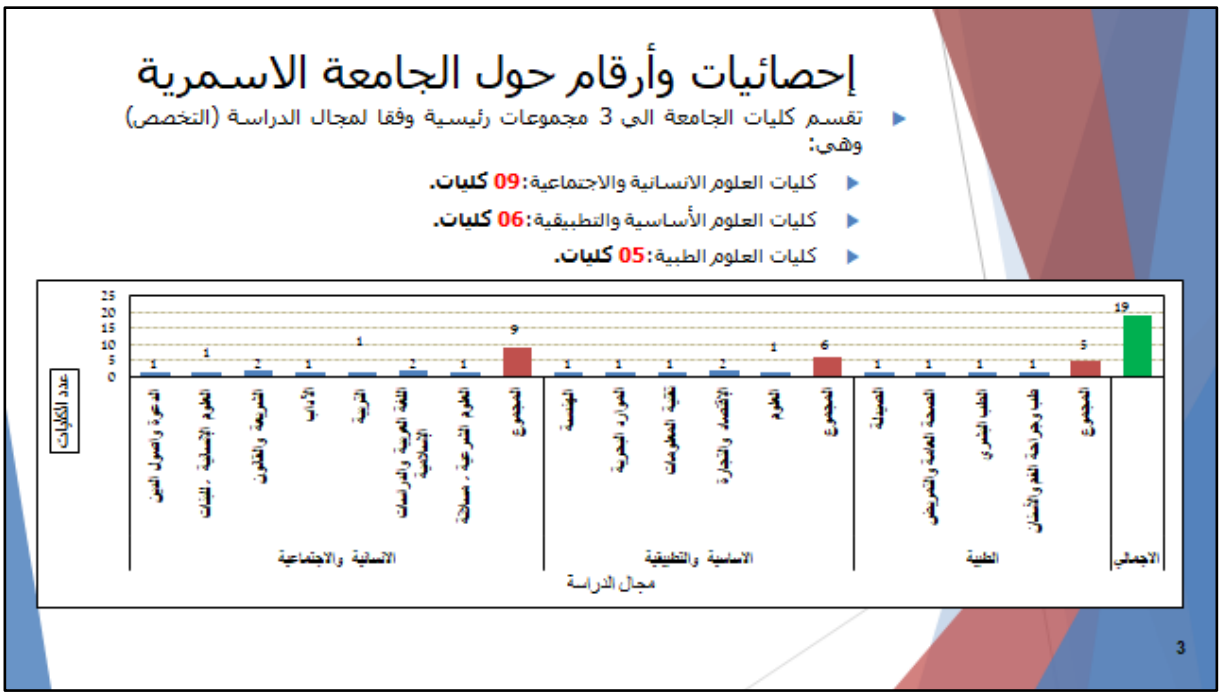

تقدم عددا من البرامج موزعة على عدة أقسام:

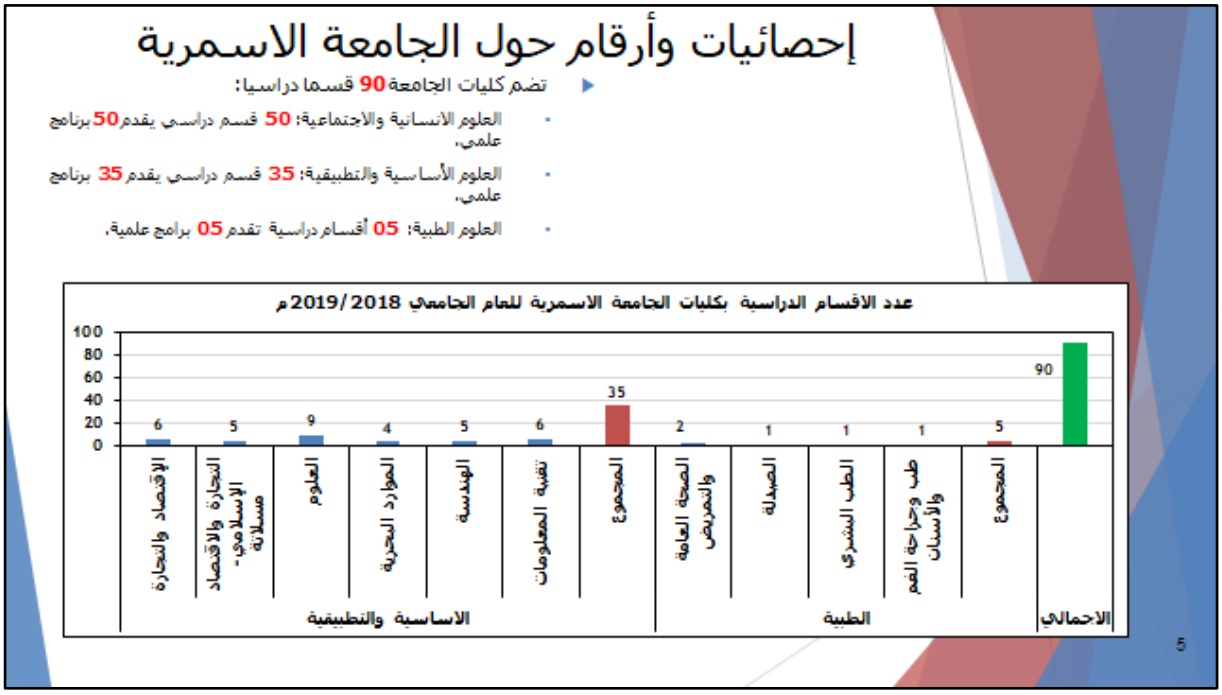

عدد الطلاب في التخصصات العلمية المختلفة كالآتي:

إحصائيات وأرقام حول الجامعة الاسمرية

- توزيع الطلاب في كليات الجامعة الاسمرية للعام الجامعي 2018/ 2019م:

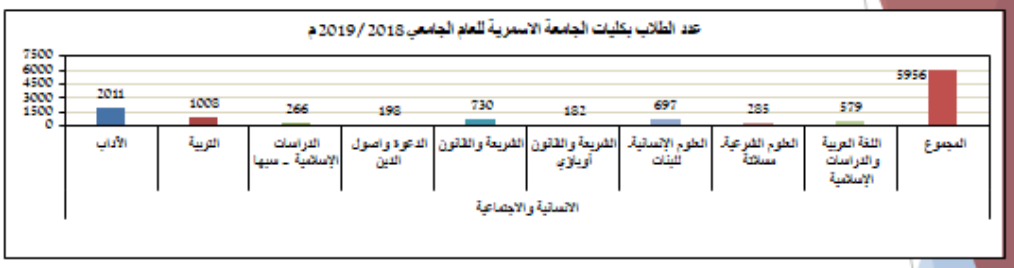

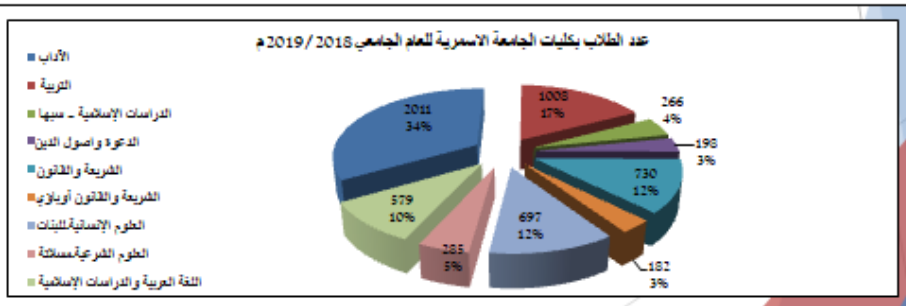

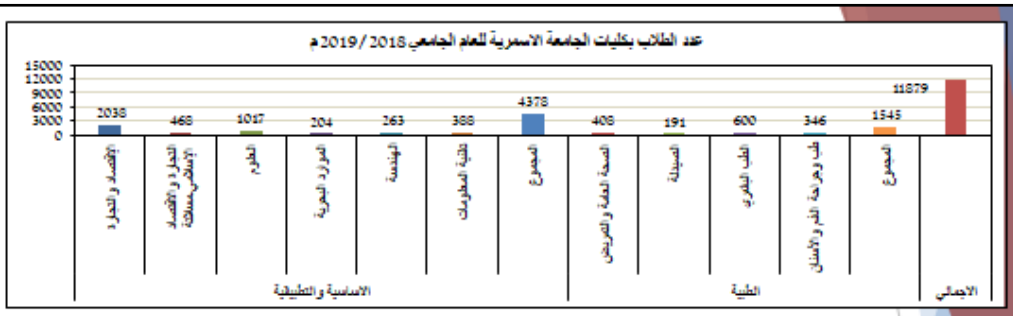

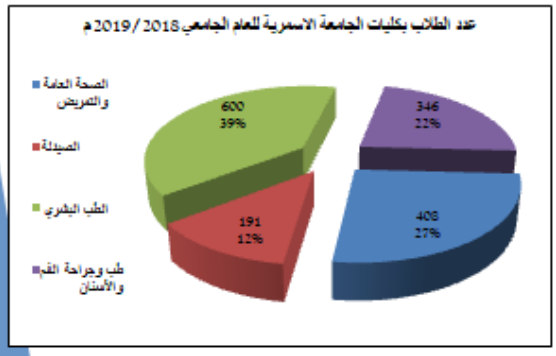

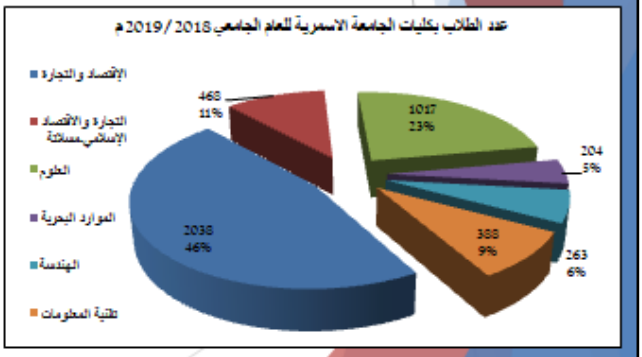

ملاحظات ومؤشرات:

- اعتماد بعض أقسام كلية الهندسة مثل: الهندسة الكيميائية والمدنية على حملة الماجستير، وتعاني من عدم وجود معامل في قسمي الهندسة الكيميائية والميكانيكية والصناعية، مما يسبب خللا في العملية التعليمية في كلية تطبيقية.
- اعتماد بعض أقسام كلية العلوم على حملة الماجستير، وحاجتها للمعامل والفنيين، ومواد التشغيل.
- بالرغم من أهمية كلية الصحة والتمريض للمنطقة فهي تعاني من نقص في أعضاء هيأة التدريس، والمعامل والفنيين.
- ناقشت اللجنة وضع كلية تقنية المعلومات، وأوصت بإعادتها إلى وضعها السابق (قسم حاسوب) إلى حين توافر الإمكانات البشرية.
- يلاحظ أن تأسيس كلية الصيدلة قد تمّ دون النظر إلى الإمكانات المتاحة، ووضعها الحالي لا يساعد على الارتقاء بمخرجاتها إلى المستوى المطلوب. عليه طلبت اللجنة من الجامعة معالجة وضع الكلية قبل الاستمرار في قبول دفعات جديدة بها.
- تناولت اللجنة موضوع تسمية كلية التجارة والاقتصاد الإسلامي / مسلاتة وبعض أقسامها (اقتصاد إسلامي، مصارف، تمويل إسلامي)، مع إدارة الجامعة، وترى اللجنة ضمها إلى أقرب كلية اقتصاد.
- تعاني كلية الموارد البحرية من نقص في هيأة التدريس، والمعامل والورش، فضلاً عن عدم توافر المعدات والمواصلات اللازمة؛ لإجراء التدريبات الحقلية، وبعد مناقشة وضع الكلية مع إدارة الجامعة رأت اللجنة ضرورة إجراء مراجعة لمعرفة مدى استجابتها لدواعي تأسيسها.
- لم تقف اللجنة على وضع التعليم السريري بكلية الطب البشري، على الرغم من اعتماد مستشفى المدينة في ضمن المستشفيات التعليمية، وأوصت اللجنة بضرورة تأمين التعليم السريري قبل الاستمرار في قبول دفعات جديدة.
- على الرغم من قدم كلية الأسنان فهي ما زالت تعتمد على حملة الماجستير، وبها عضوان يحملان درجة الدكتوراه فقط في مقابل 37 عضوا من حملة ماجستير، و51 معيدا، و55 موفدا.
- اعتماد بعض أقسام كلية الشريعة والقانون / أوباري على حملة الماجستير، وبها تكرار في تخصصات الأقسام، الشريعة والقانون، وترى اللجنة ضرورة الاهتمام بالكلية وأقسامها، قياساً على نظيراتها في زليتن.
- هناك تكرار في تخصصات أقسام كلية الشريعة والقانون / زليتن، عليه أوصت اللجنة بضرورة معالجة وضع قسم الاقتصاد والمالية الإسلامية، وتقترح ضمهما لكلية الاقتصاد.
- تعتمد كلية الدعوة وأصول الدين على عدد كبير من حملة الماجستير، وتشمل قسماً للإعلام الإسلامي، قد يكون من الأفضل ضمه إلى قسم الإعلام بكلية الآداب.
- ترى اللجنة أنه ربما يكون من الأفضل نقل تبعية كلية الدراسات الإسلامية / سبها إلى جامعة سبها، لما قد يكون له تأثير على توفير أعضاء هيأة التدريس، لاسيما في غياب الخصوصية للجامعة والكلية في هذه التخصصات.
- تضم كلية العلوم الإنسانية، بنات / زليتن أقسام اللغتين الانجليزية والفرنسية، وقسم التربية الخاصة في الكلية، وهي ليست كلية للغات، ولا كلية تربية، وقسم التربية الخاصة لم تفصح الجامعة عن هوية خريجيه، وتعتمد على حملة الماجستير في أغلب أقسامها. بعد مناقشة وضع الكلية مع إدارة الجامعة اقترحت اللجنة نقل تبعية هذه الأقسام إلى كلية التربية، أو الآداب.

- بالنظر إلى كلية العلوم الشرعية / مسلاتة لوحظ تشابه بين قسمي القانون والشريعة مع الشريعة والقانون ما قد ينبيء بوجود تكرار يكتشفه المختصون بعد مراجعة البرنامج التعليمي، وتخصصات أعضاء هيأة التدريس.
- نظراً لتشابه أقسام بعض الكليات اقترحت اللجنة على الجامعة توحيد بعض الإمكانات في كلية الآداب، لاسيما مع كلية العلوم الإنسانية.
- بدراسة وضع كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ومقارنة ما ورد في كلية الآداب أو التربية، وكلية العلوم الإنسانية (بنات)، توصي اللجنة بتوحيد بعض الأقسام، ولا ترى مبررا لوجود قسم تاريخ في الكلية المختصة باللغة العربية والدراسات الإسلامية، واقترحت اللجنة نقله إلى كلية الآداب أو التربية.
- هناك بعض الأقسام لا تنتمي لكلية التربية (مثل الحاسوب، الخدمة الاجتماعية)، واعتماد بعض الأقسام على حملة الماجستير، عليه اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة ضم الحاسوب مع تقنية المعلومات في قسم علمي واحد، وتوحيد قسم اللغة الانجليزية مع اللغة الانجليزية الوارد في العلوم الإنسانية، أو الآداب، توفيراً للإمكانات.
- أفاد أعضاء في إدارة الجامعة أثناء عرض البيانات أن كلية الدراسات العليا تم تجميدها، وإعادة اختصاص الدراسات العليا للأقسام العلمية، ترى اللجنة سلامة هذا الإجراء، وتقترح تعميمه مؤقتاً على الجامعات التي أسست بها كليات للدراسات العليا.

جامعة بني وليد:

أنشئت هذه الجامعة بموجب قرار مجلس الوزراء عام 2016 م. بعد أن كانت مجموعة كليات بمدينة بني وليد، أُسس بعضها منذ عام 1992م. مثل الآداب والعلوم سنة 1992م، وكانت تتبع جامعة سرت، ثم المرقب، ثم مصراتة، ثم جامعة الزيتونة قبل عام 2016م. وتضم الآن عشر كليات.

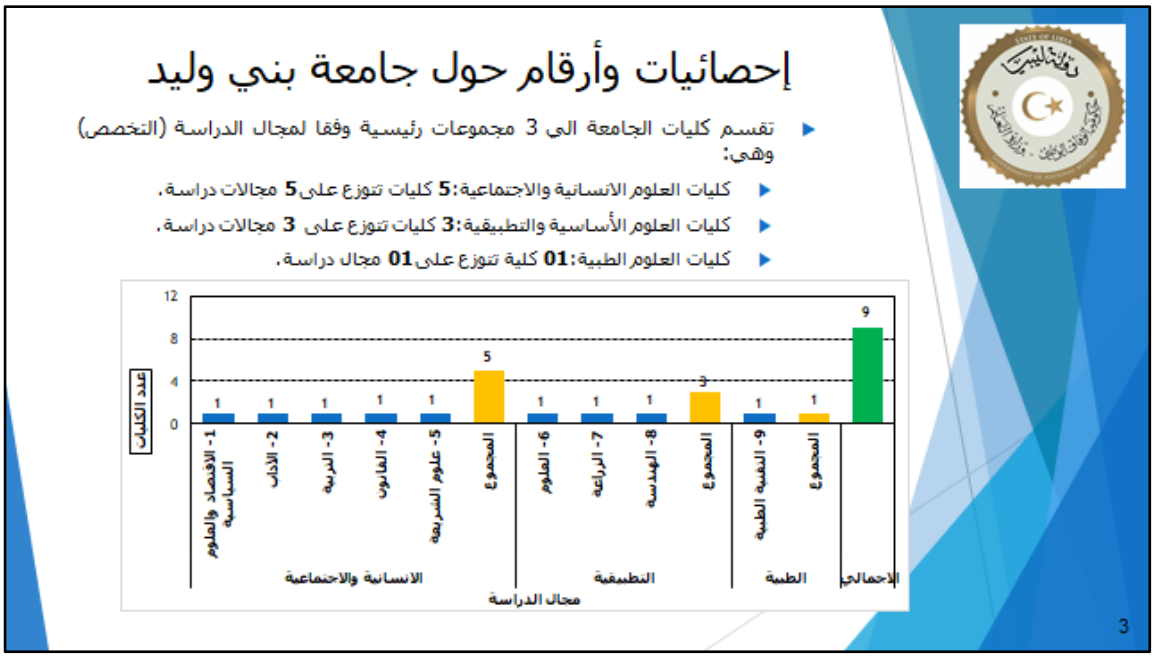

بلغ عدد طلاب الجامعة المسجلين في فصل خريف 2018 /2019م 6979 طالبًا وطالبة، موزعين على التخصصات المبينة في اللوحة التالية:

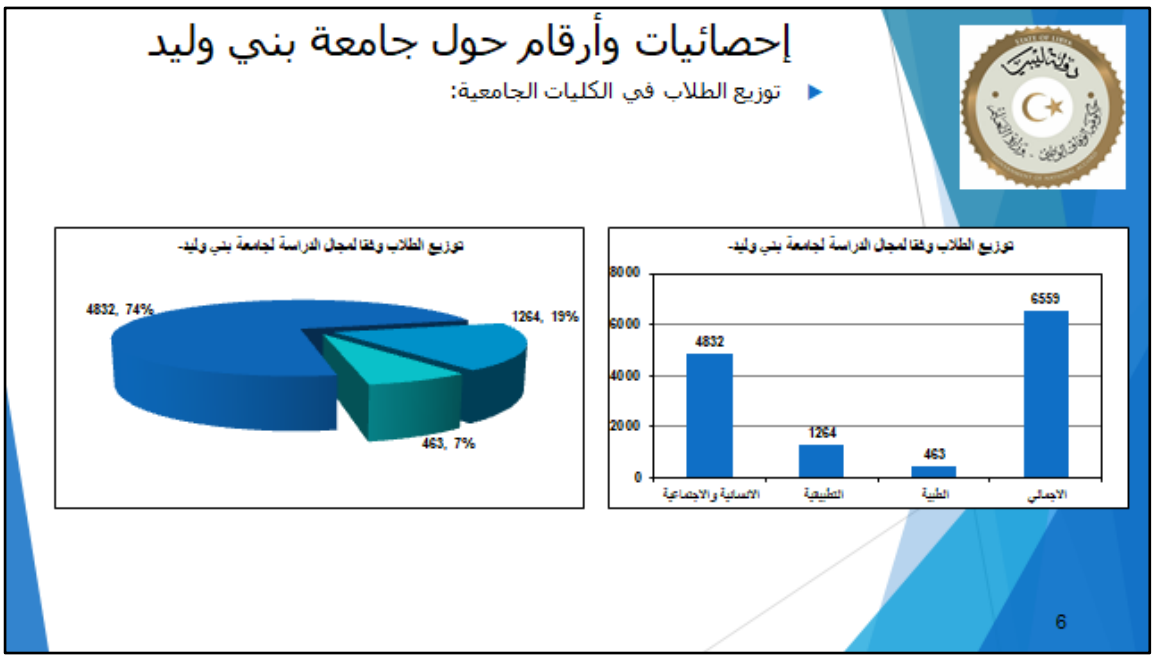

يلاحظ أن أكبر عدد من الطلاب هو في العلوم الاقتصادية والسياسية.

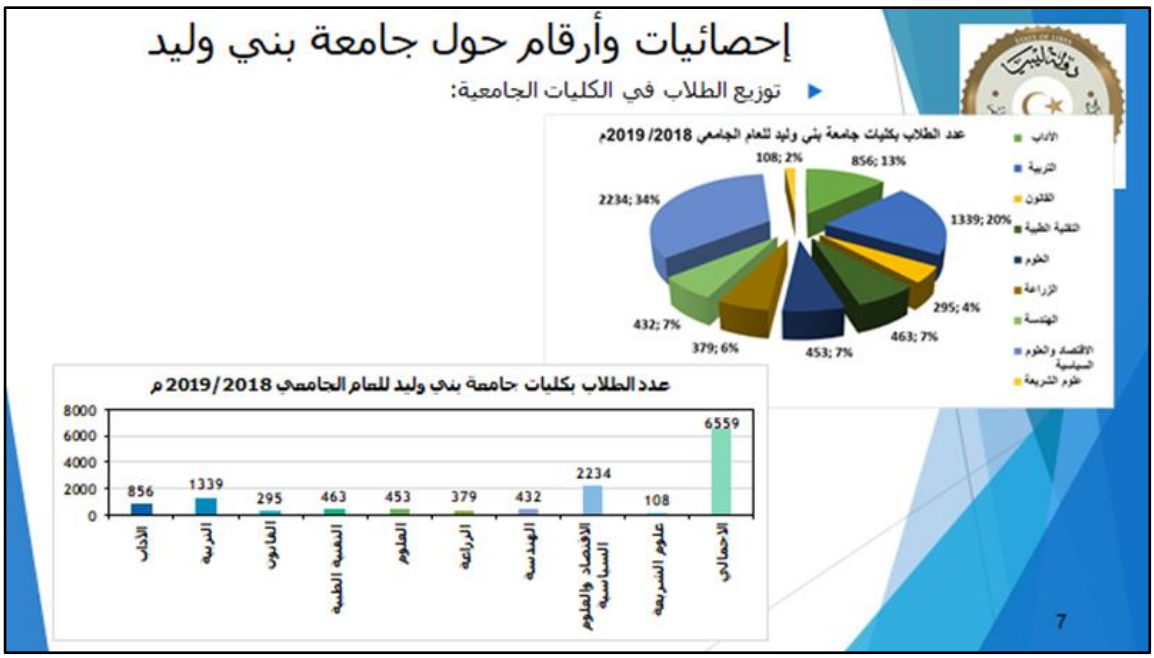

يدرس الطلاب في 74 قسما علميا كما هو مبين فيما يلي:

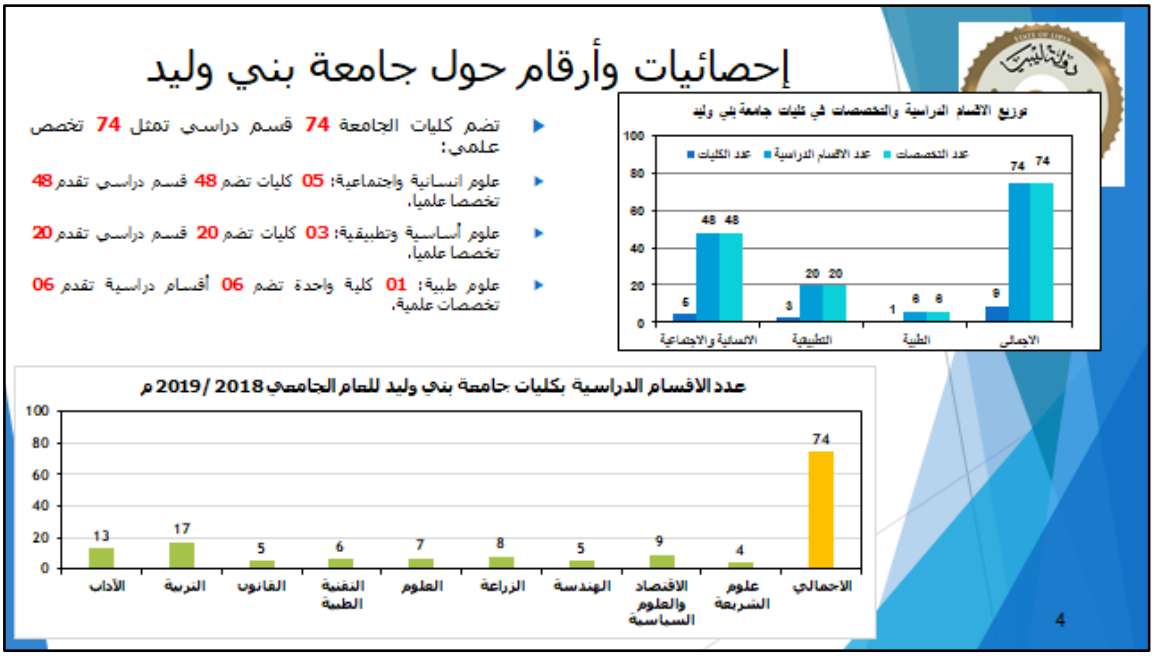

يتولّى التدريس بالجامعة 847 عضو هيأة تدريس، منهم 221 يحملون درجة الدكتوراه (27%)، (نسبة أعضاء هيأة التدريس للطلاب هي:1:8).

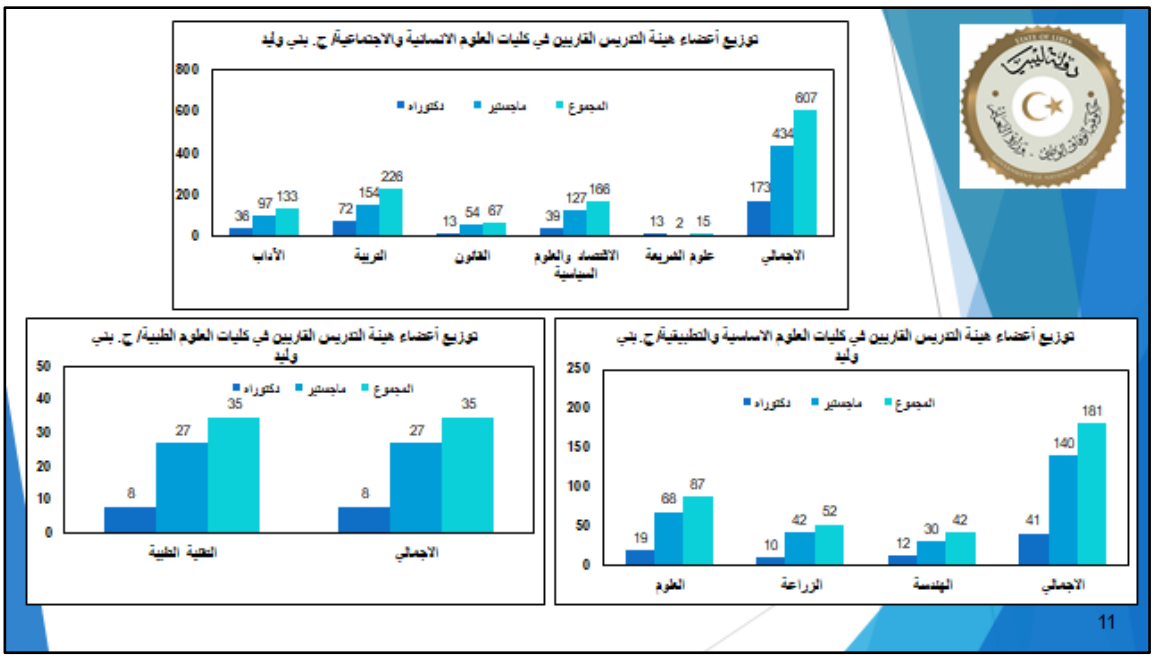

نشير أن نسبة القارين من الأساتذة إلى المتعاونين هي في المدى المعياري المتوافق مع ضوابط الجودة.

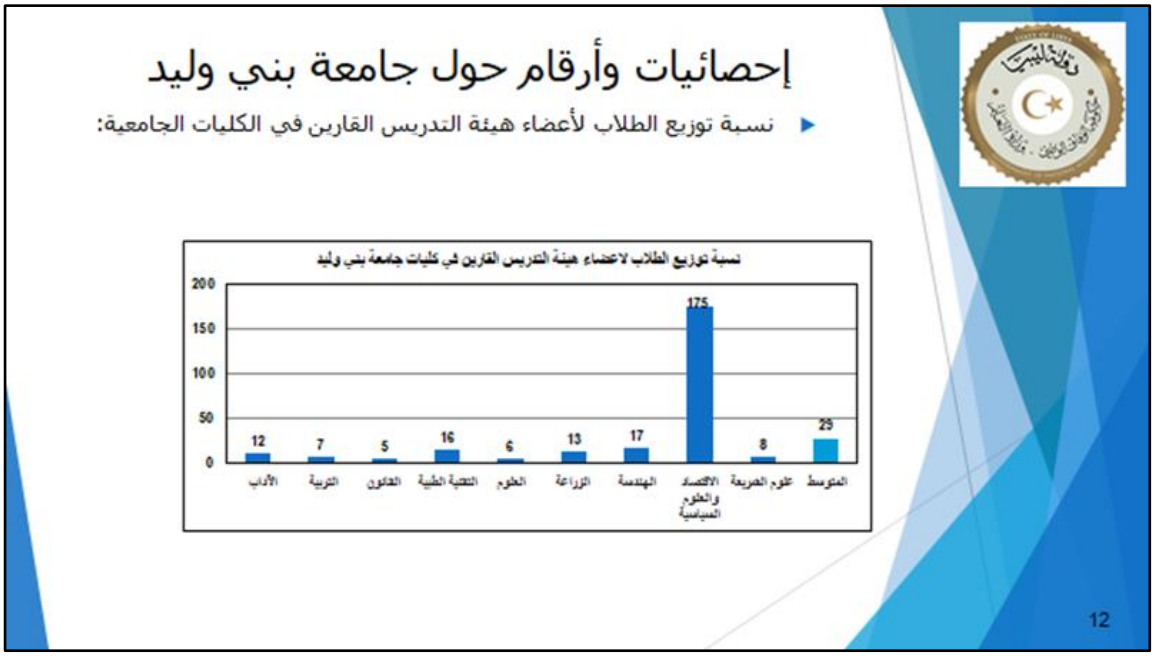

وتتفاوت نسبة المتعاونين إلى القارين في الكليات، وأعلاها في العلوم الاجتماعية والإنسانية بسبب كثرة أقسامها العلمية.

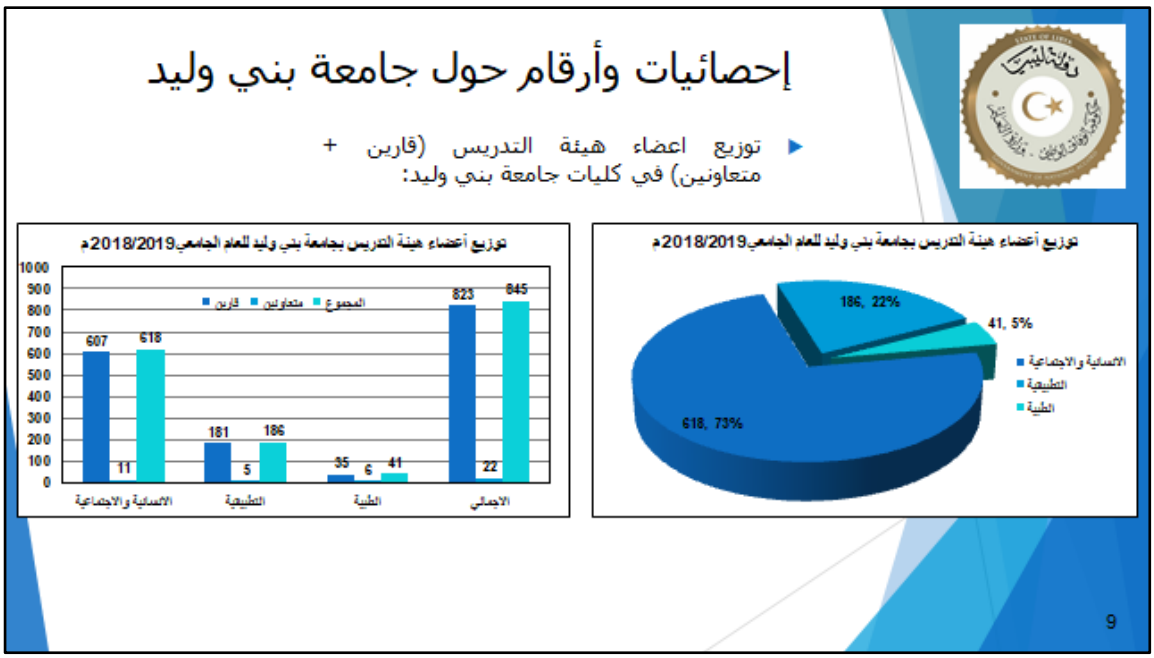

يعمل بالجامعة 348 معيدا، ولديها 130 موفداً للدراسة، ويعمل بها 580 موظفاً، و111 فني معمل، وبلغ عدد الخريجين في الخمس سنوات الأخيرة 3030 خريجا وخريجة.

مؤشرات وملاحظات:

- تعاني الجامعة من مشاكل مالية فضلاً عن تدني فرص الاستثمار للجامعة؛ بسبب وجودها في بيئة فقيرة، إضافة إلى العرقلة بسبب اللوائح والقوانين في هذا المجال، ومركزية توزيع الموارد المالية، واتخاذ القرارات يسبب مختنقات كبيرة تعرقل نمو الجامعة.
- رغم أن الجامعة نشأت في بيئة متجانسة ديموغرافيا إلا أنها وجدت في بيئة فقيرة رعوية طاردة، لعدم توافر فرص عمل للخريجين عدا قطاع الخدمات، وهو قطاع محدود، وإن البيئة الرعوية في الصحراء المحيطة هي مصدر الدخل الوحيد للقطاع الخاص، وكليات الجامعة هي كليات نمطية لم تراع البيئة المحيطة، وإذا ما توجهت الجامعة نحو الاهتمام بقضايا التعدين، وتصنيع مواد البناء، والطاقات الجديدة والمتجددة، والدراسات الصحراوية والزراعة البعلية، والثروة الحيوانية فستقدم خدمة مهمة للمجتمع.
- تضخم عدد أعضاء هيأة التدريس لاسيما حملة الماجستير (73%) – يجب ألا يتعدّى 40%–، فضلا عن تسرب بعض الذين تؤهلهم الجامعة إلى مؤسسات أخرى، أو عدم عودتهم للوطن، إضافة إلى كثرة المعيدين، وهذا بسبب إيقاف الإيفاد في السنوات الأخيرة، وكذلك كثرة عدد الموظفين، وهو أمر تعاني منه معظم الجامعات الليبية.
- من أهم التهديدات التي تواجه الجامعة تسرب الكفاءات من أعضاء هيأة التدريس والموظفين إلى قطاعات الدولة الأخرى محليا، أو خارجيًا.

- تفتقر الجامعة لبنية تحتية جيدة، وهي حاليا موجودة في مدارس ومباني إدارية متفرقة، يصعب صيانتها وتأهيلها؛ لتؤدي دورها بصفتها مبانٍ جامعية، وهي لا تلبي متطلبات الدراسة الجامعية، والنشاطات المتعلقة بها. وهذا لا يمكن معالجته إلا باستكمال المركب الجامعي المزمع بناؤه.
- بالرغم من الإنجازات التي حققتها الجامعة في مجال الميكنة فهي تحتاج إلى تعميم ذلك على الأقسام والكليات، وإدخالها في العملية التعليمية بجميع مراحلها وأنواعها.
- إن الجامعة ركّزت اهتمامها على محور واحد فقط من المحاور الثلاثة، التي هي من الواجبات الأساسية للجامعات، ونعني بذلك محور التعليم والتعلم، وأهملت المحورين الآخرين، وهما البحث العلمي والتطوير، وخدمة المجتمع والبيئة، وربما يرجع سبب ذلك إلى نقص الإمكانات المادية واللوجستية.
- بعض الأقسام (قسم المكتبات وقسم اللغة الفرنسية نموذجاً) يوجد بها ثلاثة أعضاء هيأة تدريس فقط، وهذا لا يكفي لتدريس جميع المقررات اللازمة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى الليسانس، أو اعتماد بعض الأقسام على حملة الماجستير فقط (قسم اللغة الانجليزية نموذجا).
- عدم وجود معامل لغات في قسمي اللغة الفرنسية، واللغة الانجليزية.
- نقص فنيي المعامل المختلفة، وهذا يمكن معالجته بتدريب بعض الموظفين من حملة المؤهلات الجامعية.
- وجود تكرار في بعض الأقسام والكليات (مثلا: كلية الشريعة، أقسام الشريعة والقانون، أقسام الدراسات الإسلامية)، فضلا عن وجود فائض في عدد أعضاء هيأة التدريس في بعضها.
- كثرة عدد أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير في بعض الأقسام (القسم العام بكلية القانون به 28 عضو هيأة تدريس، منهم 26 يحملون درجة الماجستير)، (قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد به 41 طالبا وطالبة يقوم بتدريسهم 28 أستاذا، منهم 23 من حملة الماجستير، والحال مثله في قسم العلوم السياسية، وقسم اللغة الانجليزية بكلية التربية).
- كليات االتربية والعلوم والزراعة تعاني من نقص في المعامل وفنيي المعامل، مما يطرح اشكالية في تدريس مادة الأحياء، والتي تتكون من قسمين: علم النبات، وعلم الحيوان، ولا يوجد إلا معمل واحد يديره 4 فنيين، وهذا الحال ينطبق على تخصص الكيمياء والفيزياء.

جامعة الجفارة

تأسست جامعة الجفارة سنة 2015 م، وهي جامعة حديثة، وجدت في ظل ظروف استثنائية، وتضم الجامعة (13) كلية حالياً. ويبلغ عدد الدارسين في هذه الكليات (2912) طالباً وطالبة، ويوجد العدد الأكبر منهم في كلية القانون (355)، في حين يبلغ عدد طلاب كلية الزراعة والطب البيطري (79)، (تخصص الاقتصاد الزراعي (13)، والطب البيطري (9)، والتربة والمياه (7)، وهو الأقل في أقسام الكليات). أما كلية اللغات فيبلغ عدد طلابها (89) طالباً وطالبة. ويقوم بتدريس طلاب الجامعة (166) عضو هيئة تدريس، (22 من حملة الدكتوراة، و144 من حملة الماجستير)، بنسبة 18:1 عضو هيئة تدريس إلى طالب،

ويمثل حملة الماجستير 85.5% من العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى 55 عضو هيئة تدريس متعاون (11 دكتوراة و44 ماجستير)، بنسبة إجمالية بين أعضاء هيئة التدريس (القارين والمتعاونين) والطلاب 13:1.

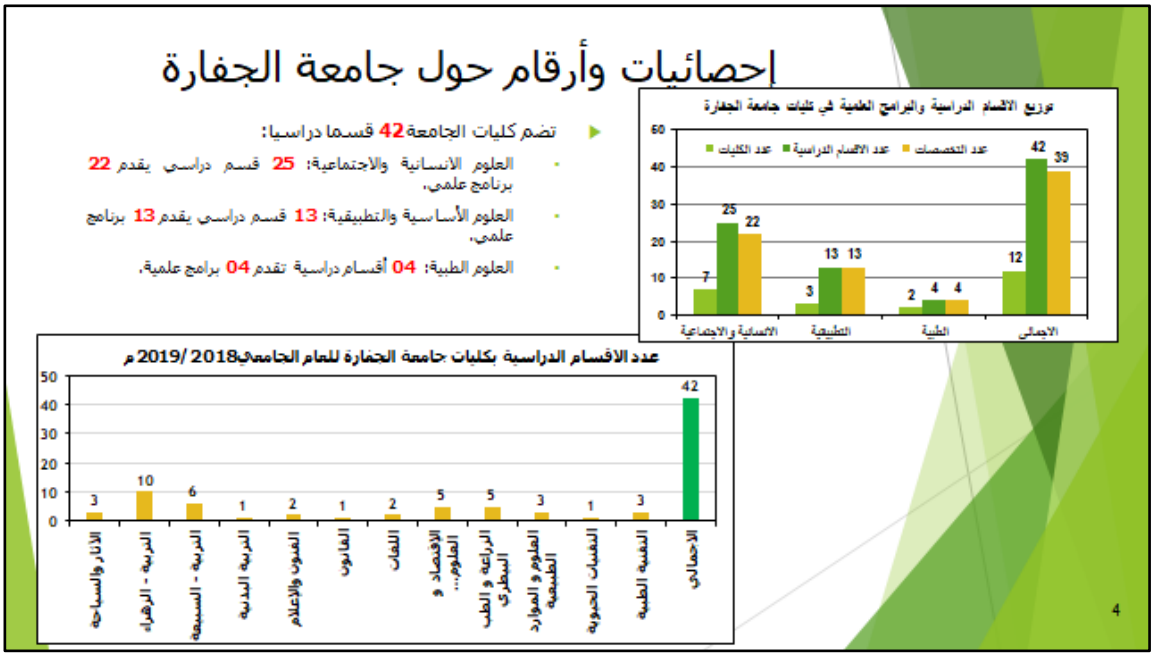

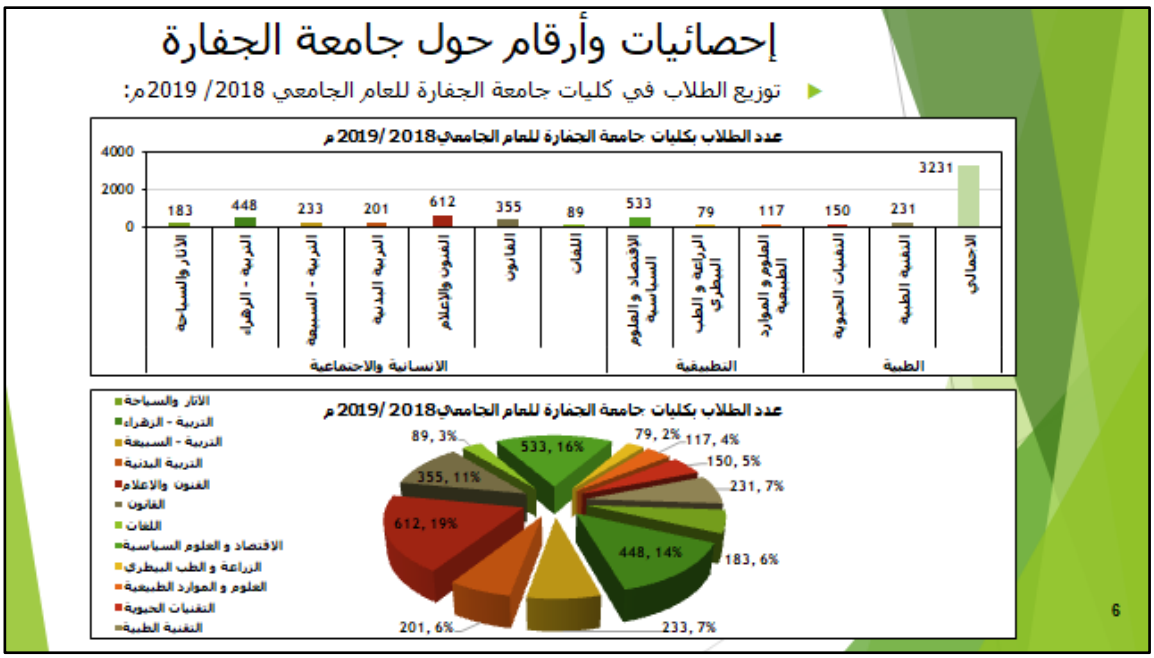

يبلغ عدد المعيدين بالجامعة 50 معيداً. مع حاجة العديد من الكليات للمعيدين، كما في كليات التقنية الطبية، والتقنية الحيوية، والزراعة، والتربية البدنية.

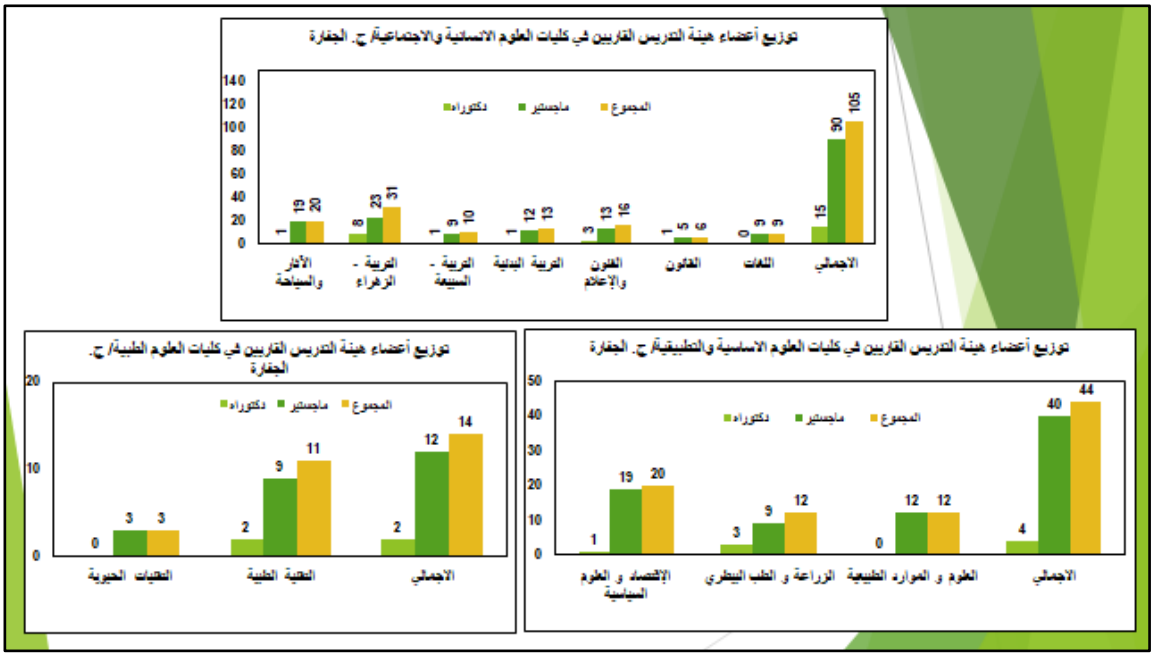

إحصائيات وأرقام حول جامعة الجفارة

- توزيع اعضاء هيئة التدريس القارين في كليات جامعة الجفارة للعام الجامعي 2018/2019م:

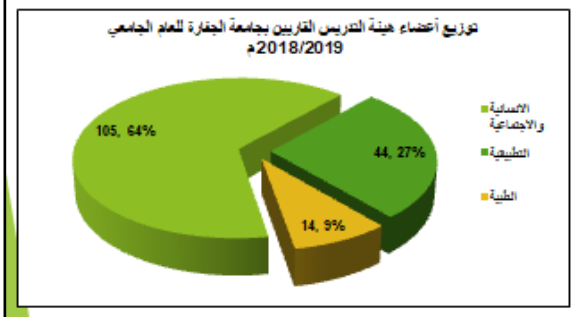

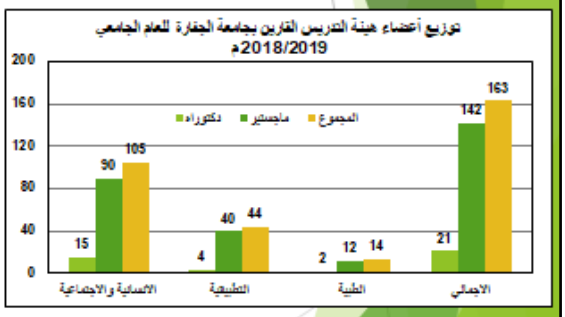

إحصائيات وأرقام حول جامعة الجفارة

- توزيع اعضاء هيئة التدريس (قارين + متعاونين) في كليات جامعة الجفارة للعام الجامعي 2018/ 2019م:

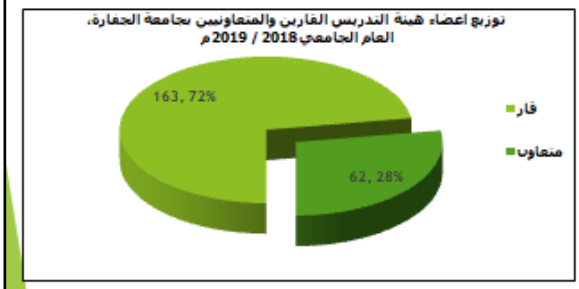

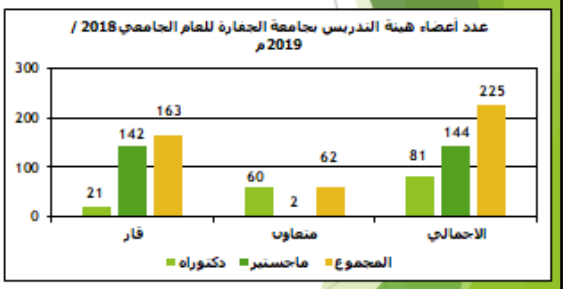

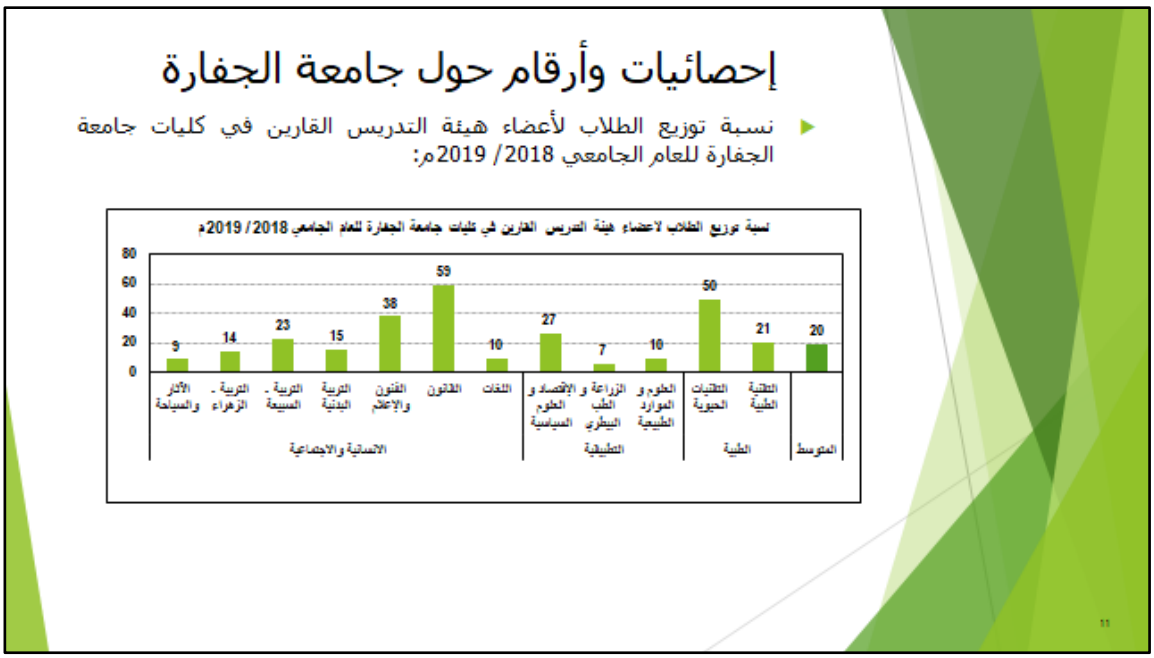

أما عدد الموظفين فيبلغ 130 موظفاً، منهم 44 موظفاً بالإدارة العامة، و86 موظفاً موزعين بين الكليات. وبنسبة تبلغ 23:1 لعدد الطلاب.

من خلال البيانات الواردة في المستندات الصادرة عن الجامعة، وما أدلى به أعضاء من إدارتها العليا من بيانات في اجتماعاتهم مع أعضاء اللجنة عقدت للغرض ذاته، يمكن تلخيص أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها الجامعة بشكل عام، وتؤثر على جودة العملية التعليمية بها، إضافة لمقترحات لمعالجة تلك الصعوبات، في الآتي:

- بالرغم من أن النسبة الإجمالية لأعضاء هيئة التدريس لعدد الطلاب تعتبر جيدة 13:1 عضو هيئة تدريس إلى طالب، إلا أن العديد من التخصصات والبرامج الأكاديمية تعاني من النقص الحاد (يصل في بعض البرامج إلى الاعتماد على حملة الماجستير فقط) في أعضاء هيئة التدريس في ظل وجود عدد كبير من الطلاب بها. وهو ما يتطلب من الجامعة دراسة وضع أعضاء هيئة التدريس، ومراجعة مؤهلاتهم وتخصصاتهم ودرجاتهم العملية، ووضع الخطط الملائمة لاستقطاب وتعيين العدد الملائم لتغطية العجز.
- العزوف الكبير من الطلاب عن الالتحاق ببعض التخصصات والبرامج النمطية والمهمة لطبيعة المنطقة الجغرافية التي تغطيها الجامعة (الزراعة والطب البيطري)، مع عدم وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس. وقد تجد الجامعة نفسها مرغمة على إيقاف قبول الطلاب في هذه التخصصات، أو تطوير واستحداث برامج أكاديمية تتماشى مع التطورات التعليمية واحتياجات المنطقة. إضافة لاستقطاب وتعيين العدد الملائم من أعضاء هيئة التدريس؛ لتغطية العجز بشكل عاجل.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين من حاملي الماجستير هي 85.5% من العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس، هذه نسبة لا تراعي متطلبات الجودة، عليه وجب على الجامعة العمل على استقطاب العدد الملائم من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين من خلال النقل، أو الإعارة، أو التعيين، وتشجيعهم على ذلك بتقديم الحوافز.

- ارتفاع نسبة عدد الموظفين إلى عدد الطلاب (22:1). يمكن للجامعة معالجة التضخم في عدد الموظفين بتأهيلهم لوظائف فنيين للمعامل عند استكمال البنية التحتية للجامعة، بتوفير المعامل المطلوبة للتخصصات فيها. وبلغ عدد المعيدين (50) معيدا، يشرفون على تسيير المعامل والمختبرات البالغ عددها (10) معامل ومختبر .
- تواجه الجامعة تحدياً نتيجة لعدم توافر المعامل والمختبرات والأجهزة والمعدات ومواد تشغيلها في العديد من التخصصات والبرامج (الفنون التشكلية، الإعلام، التربية البدنية وعلوم الرياضة، اللغة الإنجليزية، الطب البيطري، التربة والمياه، الفيزياء، الكيمياء، التقنيات الحيوية، الأشعة، علم الحيوان والإحياء)، وعدم كفاية المتوفر منها لمتطلبات العملية التعليمية. وهو ما يضع تساؤلات حول جودة العملية التعليمية. يتطلب الأمر من الجامعة حصر وتقييم المعامل والمختبرات، وتحديد الاحتياجات الفعلية، والعمل على توفيرها بصوة عاجلة.
- إعادة النظر في بعض البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة، وبخاصة التي لا تتوافر لها إمكانات؛ من أعضاء هيئة التدريس، وقاعات، ومعامل ومختبرات، ومكتبات ... الخ، بإيقافها (تجميدها)، أو تحويرها، أو الإسراع في توفير المتطلبات الضرورية لها.
- عدم وجود مركّب جامعي جامع (الموجود حالياً يعتبر نواة لمركب جامعي)، إذ إن أغلب كليات الجامعة يُعاني من النقص في المرافق والقاعات، والمتوافر منها لا يلبي متطلبات العملية التعليمية، ويحتاج إلى صيانة.
- بشكل عام تفتقر الجامعة إلى مكتبات جيدة في معظم الكليات (علىٰ الرغم من استحداث مكتبة عامة)، فهي لا تحتوي على إصدارات حديثة من الكتب والدوريات والمراجع المناسبة، ورقيا وإلكترونياً.
- عدم وجود دراسات فعلية لاحتياجات سوق العمل من التخصصات والبرامج أدى إلى تقديم البرامج الأكاديمية النمطية، مما يتوجب على الجامعة العمل على قفل بعض من هذه البرامج القائمة حالياً، واستحداث برامج أكاديمية جديدة تواكب التطورات التقنية، وتلبي حاجات سوق العمل والاحتياجات الفعلية للمنطقة التي تخدمها الجامعة.

جامعة الجفرة:

أُنشِئت جامعة الجفرة بموجب قرار من المجلس الرئاسي سنة 2017م. ومقرها مدينة هون، ويتبعها 9 كليات، منتشرة في مدن منطقة الجفرة، إذ تأُسّست 3 كليات (الآداب، والعلوم، والتقنية الطبية) في منطقة هون، حيث توجد الإدارة العامة للجامعة، و4 كليات في منطقة ودان (إدارة الأعمال، والتربية، والقانون، وتقنية المعلومات)، وكلية واحدة في كل من زلة (هندسة النفط)، وسوكنة (كلية الموارد الطبيعية). وقد كانت بعض كليات الجامعة (الآداب، والعلوم، والتقنية الطبية، وإدارة الأعمال، والتربية، والقانون) تتبع جامعة سرت قبل صدور قرار بإنشاء الجامعة.

إحصائيات وأرقام حول جامعة الجفرة

- تضم جامعة الجفرة **09** كليات:
- تقع هذه الكليات في عدة مقرات ومدن وفقا للتوزيع التالي:

الكلية	المقر/ المدينة
هندسة النفط	زلة
الموارد الطبيعية	سوكنة
العلوم	هون
التقنية الطبية	
الآداب	
ادارة الأعمال	ودان
التربية	
القانون	
تقنية المعلومات	

2

يدرس بالجامعة عدد (2891) طالبا وطالبة، وتُقدّم الجامعة (35) برنامجا تعليمياً جامعياً كماهو موضح في اللوحة التالية:

إحصائيات وأرقام حول جامعة الجفرة

- تضم كليات الجامعة **35** قسما دراسيا:
  - العلوم الانسانية والاجتماعية: **21** قسم دراسي يقدم **18** برنامج علمي.
  - العلوم الأساسية والتطبيقية: **09** قسم دراسي يقدم **09** برنامج علمي.
  - العلوم الطبية: **05** أقسام دراسية تقدم **05** برامج علمية.

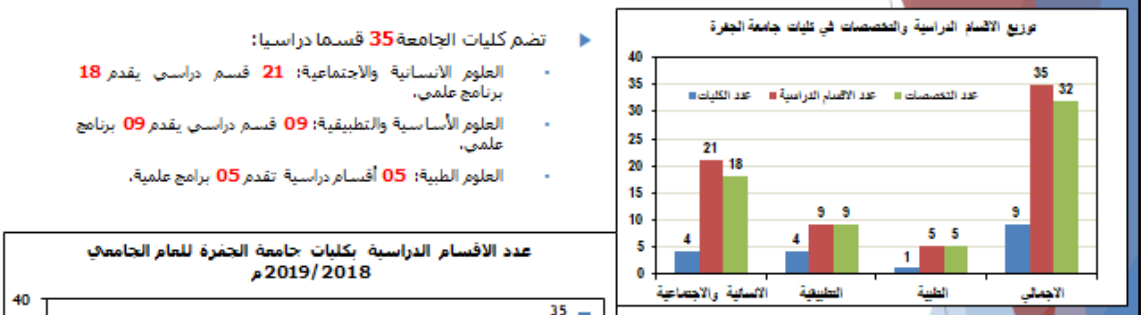

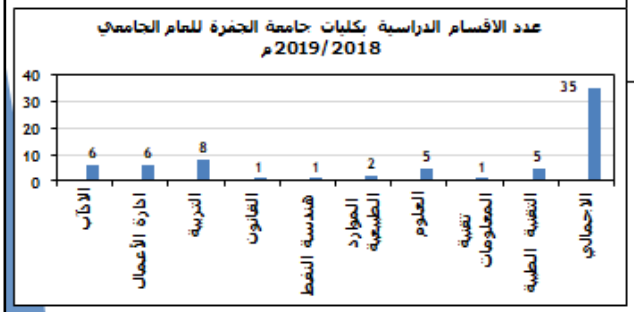

4

توزيع الطلاب على الأقسام والتخصصات بالجامعة وفقاً للبيان التالي:

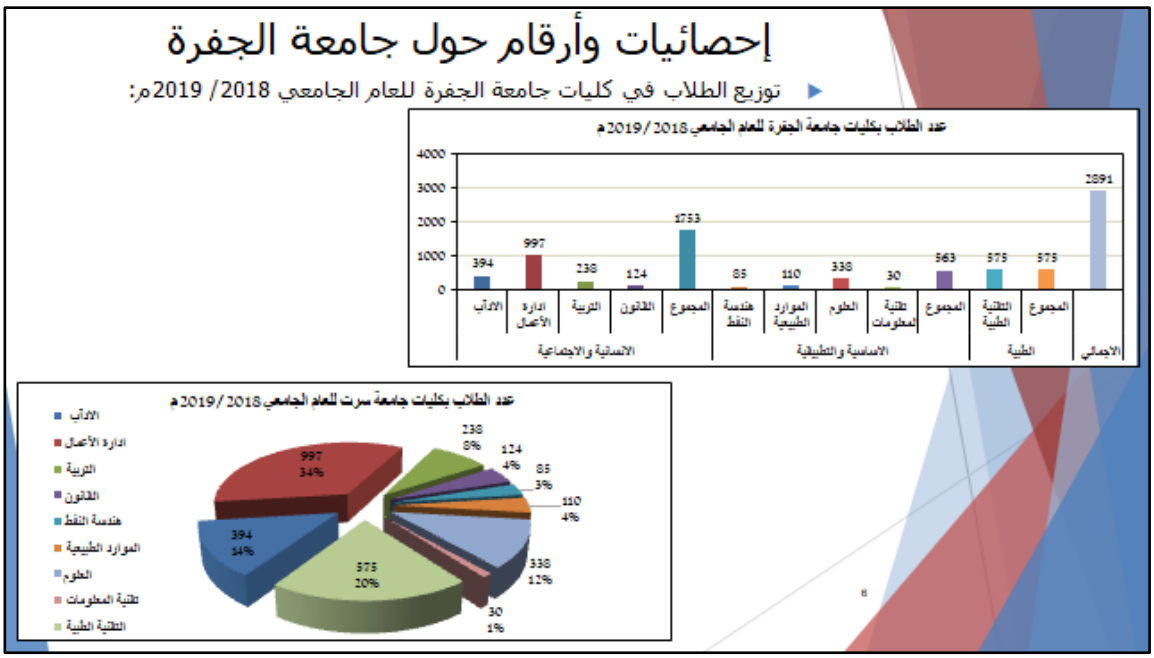

يقوم بالتدريس في الجامعة (261) عضو هيأة تدريس، أي بمعدل (16:1) عضو هيأة تدريس/ طالب، منهم 44% متعاونون، وهذه النسبة تتعدى الحد الاقصى الموصى به من قبل مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ويوجد بالجامعة 14 عضواً من أعضاء هيأة التدريس المغتربين.

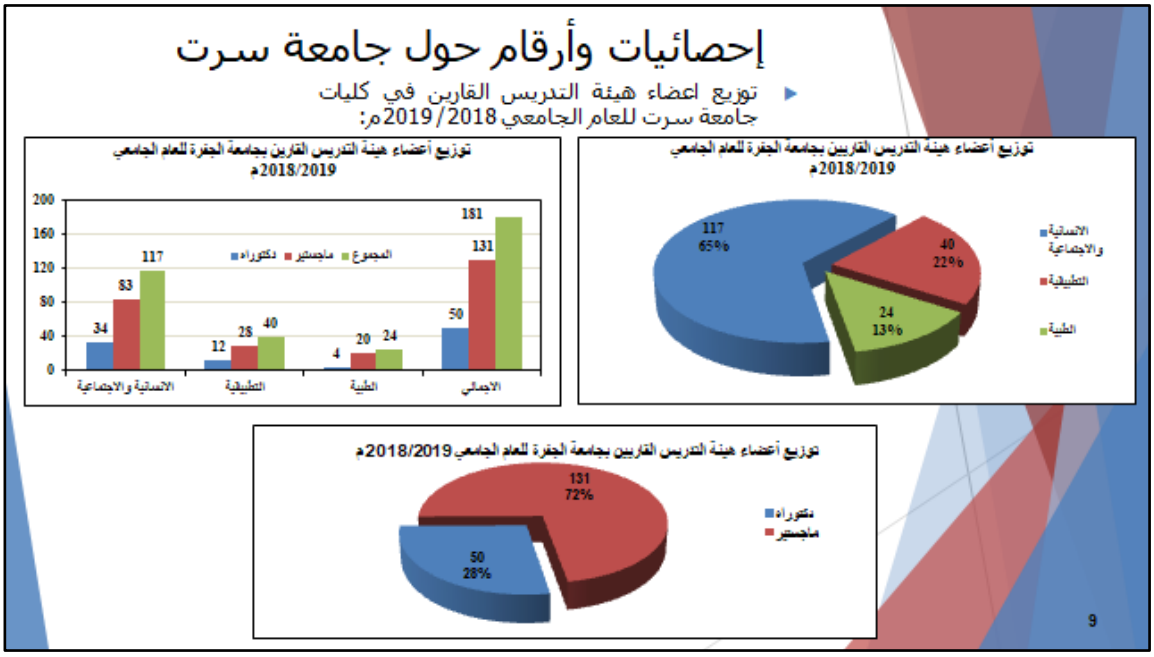

وتختلف الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ويلاحظ أن أقساماً كثيرة تعتمد على نسبة أعلى من حملة الماجستير:

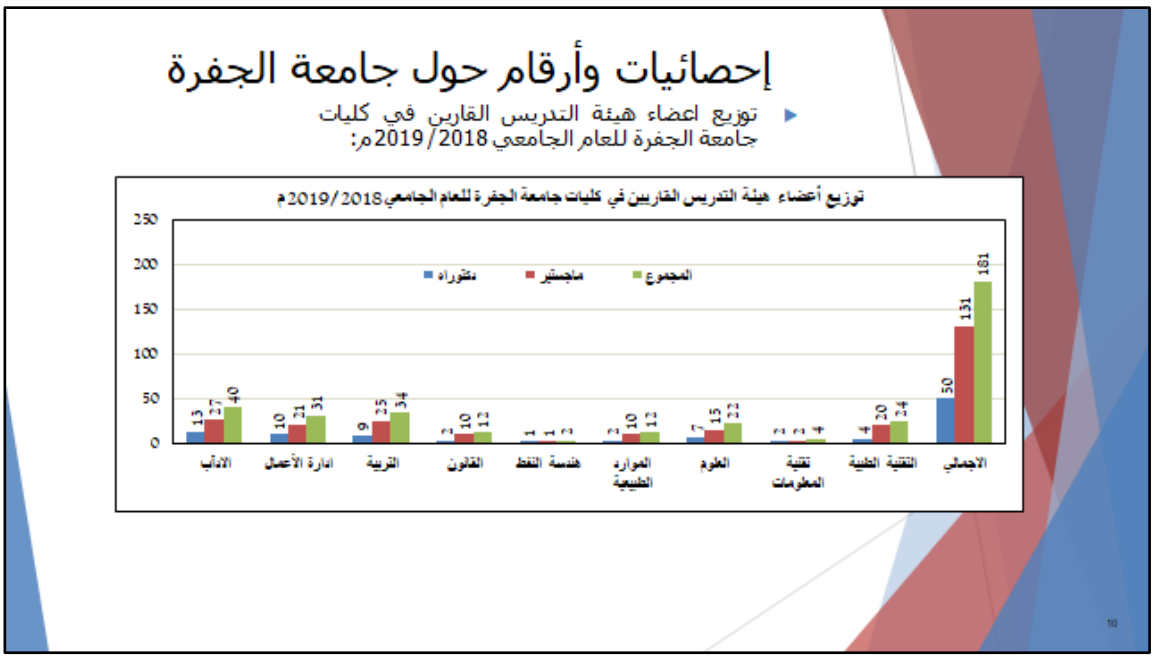

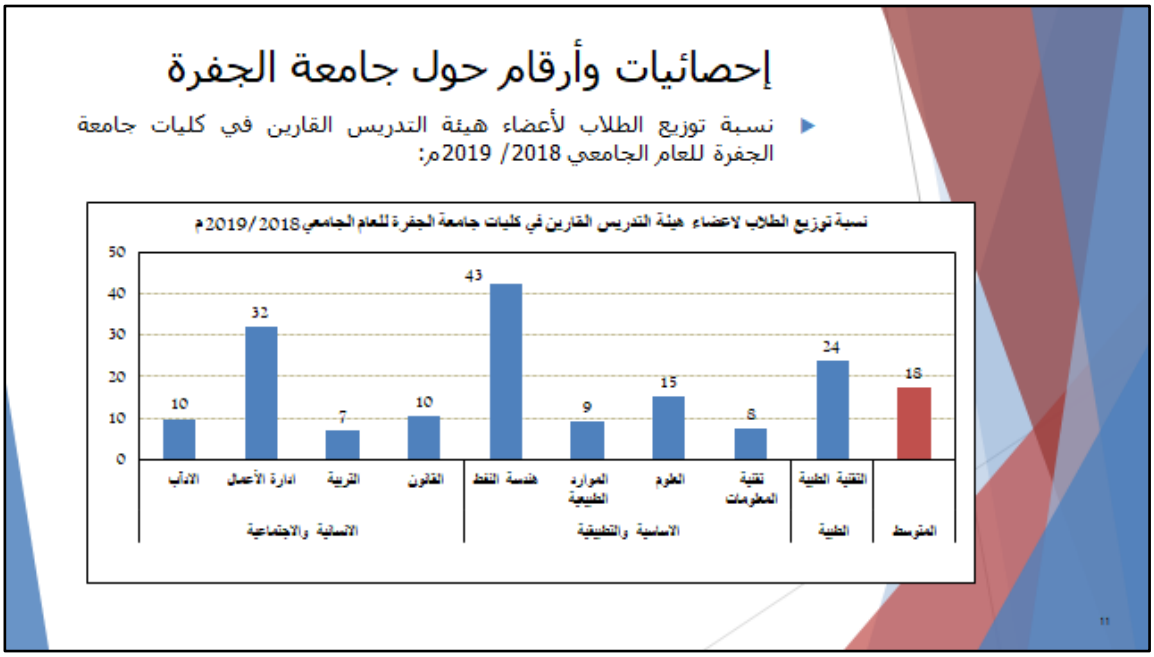

ويبلغ عدد الموظفين بالجامعة (383) موظفاً، بينما يبلغ عدد الفنيين والمهندسين بالمعامل والمختبرات (53)، أي بمعدل (1:1.7) فني/ معمل. وهذا يتوافق مع معايير مركز ضمان الجودة. ويبلغ عدد المعيدين بالجامعة 100 معيدٍ، وعدد الموفدين للدراسات العليا بالخارج (72) موفداً.

مؤشرات وملاحظات:

- وصل عدد الطلاب في كليات العلوم الإنسانية (1753) طالباً، بينما وصل عدد طلاب كليات العلوم التطبيقية (1138) طالباً، وهذا يعتبر مؤشراً على ضرورة توجه الجامعة أكثر للتخصصات التطبيقية التي تخدم طبيعة المنطقة الواقعة فيها، على الررغم من أن هذا التقييم قد يكون مبكراً؛ نظراً لأن بعض الكليات التطبيقية ما زالت حديثة الإنشاء.
- حققت الكليات في جميع التخصصات العلمية المختلفة النسبة النمطية في نسبة أعضاء هيأة التدريس إلى الطلاب، إلا أنه توجد فروق فيما بين الكليات ذات التخصص الواحد.
- يتضح من خلال الإحصائيات أن توزيع الموظفين على الكليات لا يتناسب مع أعداد الطلاب وحجم الكليات. وقد اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة ضرورة وضع واعتماد ملاك وظيفي للجامعة، يتم من خلاله تحديد أعداد ومهام الموظفين في مختلف الكليات.
- لوحظ عدم وجود أسس علمية لتعيين الفنيين بكليات الجامعة، فعلى سبيل المثال يوجد 13 لـ 8 معامل بكلية العلوم، و13 فنيًا لـ 4 معمل بكلية التربية، علما أن طلاب كلية العلوم هم الأكثر عددا، وهم بحاجة أكبر للمعامل والمختبرات. ولذلك طلبت اللجنة من إدارة الجامعة تحكيم معايير واضحة لاحتياجات المعامل من الفنيين.
- كلية إدارة الأعمال هي الأكثر في عدد الطلبة، ويدرس بها نحو ألف طالبٍ وطالبة، بينما بلغ عدد الطلبة الذين تم قبولهم في كلية هندسة النفط (85 طالباً)، وكلية تقنية المعلومات (30 طالباً)، وهذا العدد يعتبر قليلًا لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء الطلاب سيوزعون على عدد من الأقسام بعد اجتيازهم للمرحلة العامة.
- معظم أعضاء هيأة التدريس الليبيين (70%) من حملة الماجستير، وهي نسبة مرتفعة عما ما ورد بدليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي (انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة)، كما أن نسبة أصحاب الدرجات العلمية العالية (درجة أستاذ، وأستاذ مشارك) منخفضة، ومعنى ذلك أن المستوى العلمي لأعضاء هيأة التدريس (بمقياس المؤهل) أقل مما ينبغي، الذي قد يكون له أثر في ضعف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة.
- عدد أعضاء هيأة التدريس القارين في كلية هندسة النفط اثنان فقط، وأربعة في كلية تقنية المعلومات، وهذا غير كاف لتأسيس كليات ناجحة.
- يمثل عدد المعيدين حوالي 50% من عدد أعضاء هيأة التدريس، ويمثل الطلبة الموفدون للخارج نسبة مقبولة من عدد أعضاء هيأة التدريس بالنسبة للكليات غير حديثة الإنشاء، وهذا مؤشر جيد فهذه النسبة ملائمة لإحلال الفاقد في أعضاء الهيئة التدريسية، ويتطلب الأمر إلزام المعيدين بمواصلة دراستهم، والانخراط في برامج الدراسات العليا بالداخل.
- تجهيز المكتبات ضعيف بحسب البيانات الواردة من الجامعة، وبالتالي فإن الحاجة ملحة لتوفير متطلبات المكتبات للكليات الحديثة، وتعزيز المكتبات القائمة بالكتب والمراجع الحديثة، والاشتراك في الدوريات.
- يورد التقرير المقدم من الجامعة ضعف خدمات الانترنت في بعض كليات الجامعة، ويشير إلى أنها غير مجهزة تجهيزاً كاملا يخدم متطلبات العملية التعليمية. عليه اقترحت اللجنة على الجامعة الاستفادة من خبرات الجامعات الأخرى في إدخال الميكنة لكافة العمليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة.
- الهيكل التنظيمي للجامعة غير مكتمل بسبب أن الجامعة في طور التأسيس، وعلى الجامعة أن تبني هيكلها الوظيفي بما يخدم رؤية ورسالة الجامعة، ويتماشى مع متطلبات التعليم العالي، واعتماد التوصيف الوظيفي للمهام الوظيفية المختلفة حسبما هو مقرر من وزارة العمل في قرارات سابقة، على أن يُكيّف بما يتناسب مع مهام وظائف الإدارات

الجامعية، وخصوصاً الأكاديمية منها، والتي لم يرد لها توصيف وظيفي في تلك القوانين. مما يتطلب وضع توصيف وظيفي لكل المهام الأكاديمية بالجامعة.

مع أن الجامعة لم تتحصل على ميزانية لعام 2018م. إلا أنها باشرت عملها بالمجهودات الذاتية، وبعض الدعم من البلديات التي تقع في نطاق حدودها الإدارية، ومع تخصيص ميزانية للجامعة في الميزانية العامة للدولة للعام الحالي 2019م يُتوقع أن يكون أداء الجامعة أفضل، وتقدم خدمات أحسن للكليات الواقعة تحت إدارتها

جامعة الزاوية:

تأسست جامعه الزاوية عام 1988م، وقد مرت في تاريخها بعدة مراحل من الدمج والفصل، وشهدت توسعاً مستمراً تمثّل في تأسيس، أو ضم كليات جديدة لها، وهي اليوم تضم (26 كلية) تتوزع على مدن: الزاوية (14 كلية)، والعجيلات (8 كليات)، وكلية واحدة في كل من: ناصر، وبئر الغنم، وأبو عيسى، وزوارة، ويوجد بالجامعة عدد من المراكز البحثية والخدمية التخصصية، وعقدت مجموعة من المؤتمرات العلمية، ونشرت أكثر من 100 عنوان من الكتب العلمية، فضلا عن المجلات التخصصية المحكمة. فازت الجامعة بتسعة مشاريع بحثية دولية.

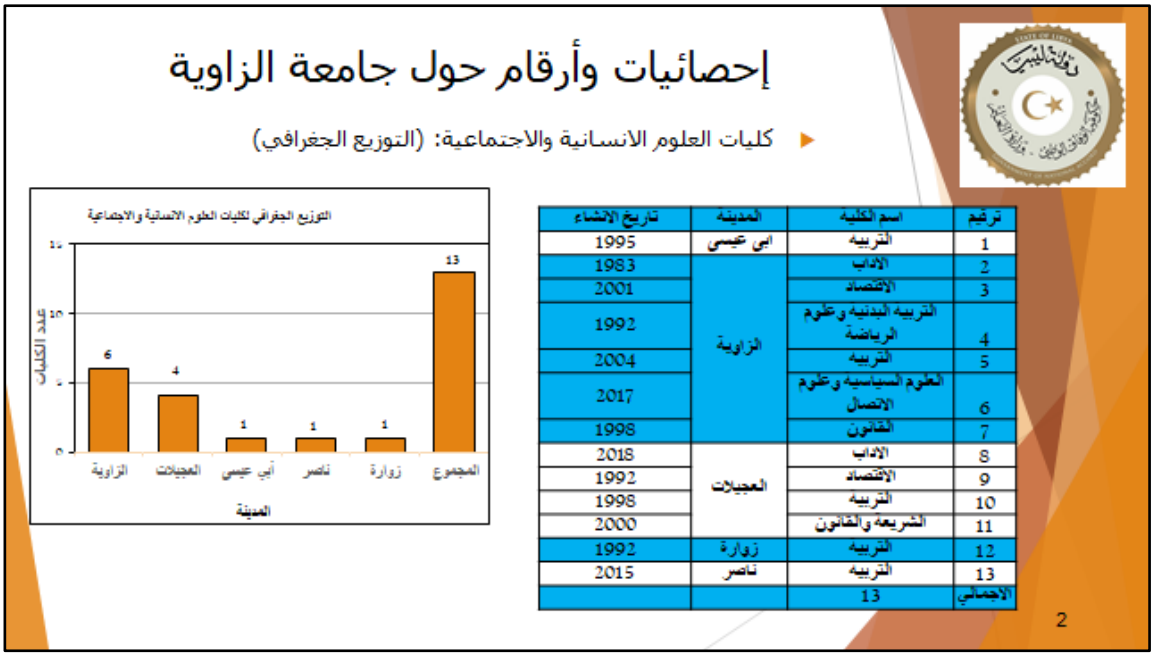

ترقيم	اسم الكلية	المدينة	تاريخ الانشاء
1	التربيه	ابى عيسى	1995
2	الاداب	الزاوية	1983
3	الاقتصاد		2001
4	التربيه البدنيه وعلوم الرياضة		1992
5	التربيه		2004
6	العلوم السياسيه وعلوم الاتصال		2017
7	القانون		1998
8	الاداب	العجيلات	2018
9	الاقتصاد		1992
10	التربيه		1998
11	الشريعة والقانون		2000
12	التربيه	زوارة	1992
13	التربيه	ناصر	2015
الاجمالي	13		

تضم كليات الجامعة 156 قسما دراسيا موزعة كالتالي:

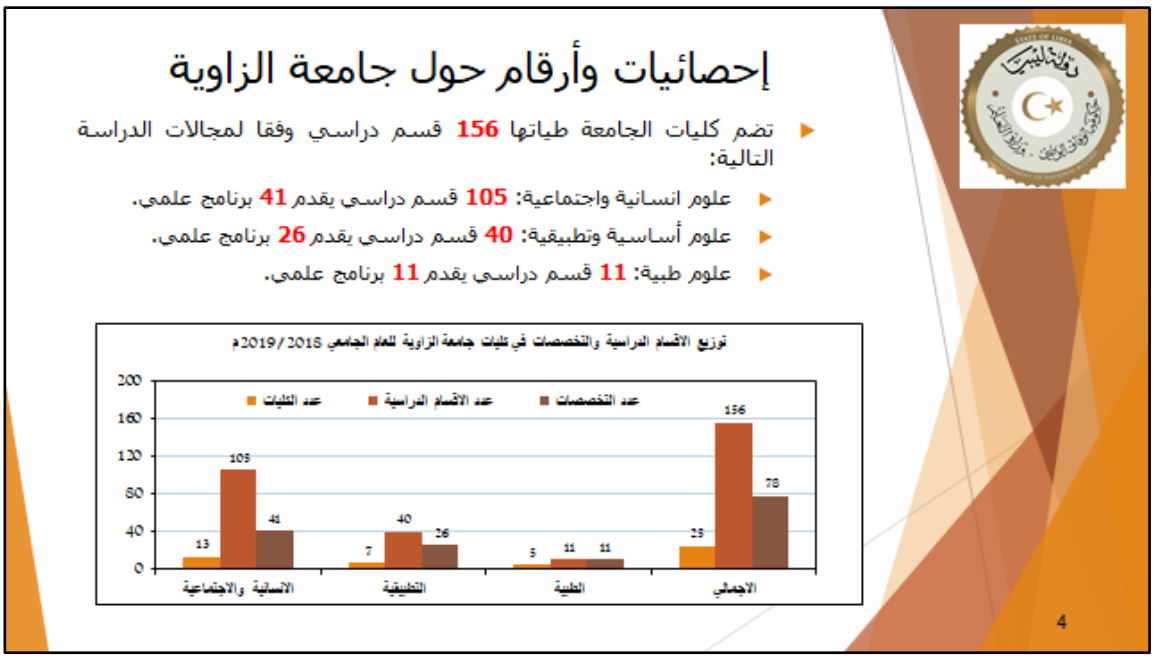

بلغ عدد طلاب الجامعة عام 2019م. (24506) طالباً وطالبة.

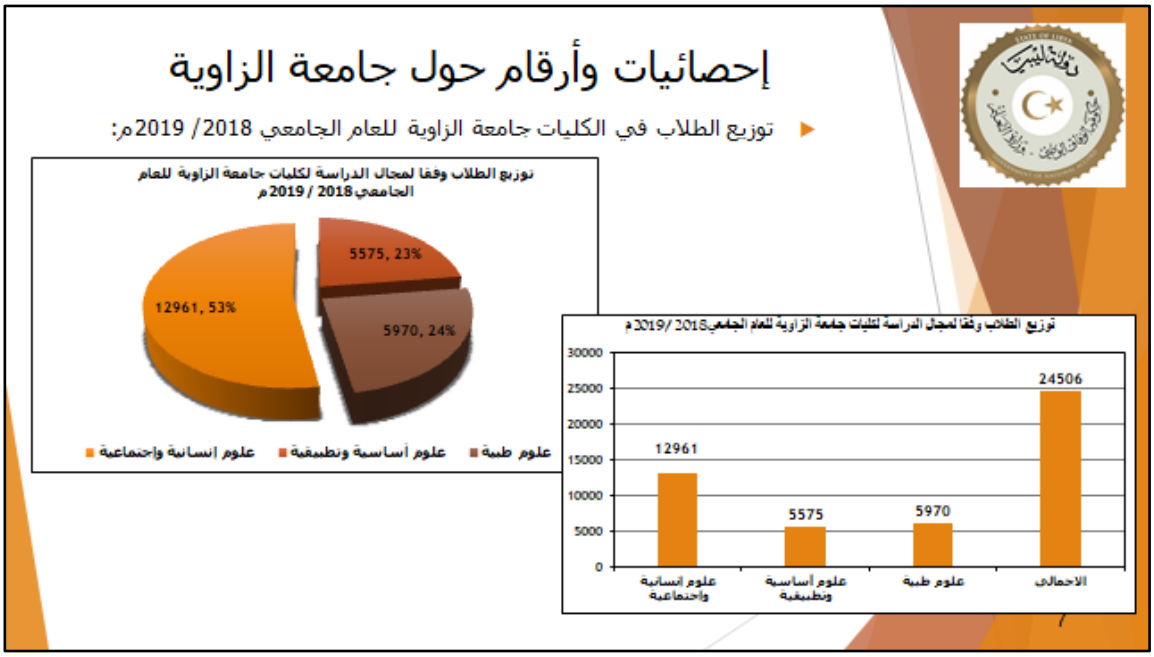

العدد الأكبر من الطلبة في كلية الطب البشري (3525) الزاوية.

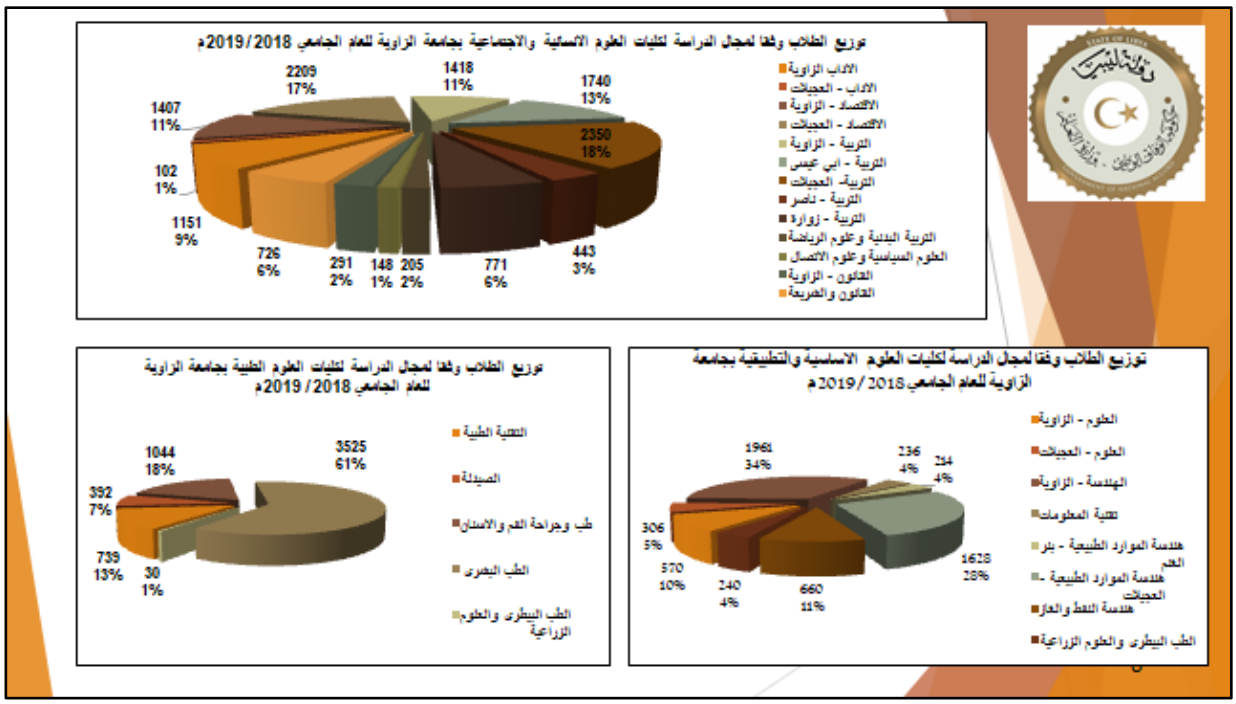

ويقوم على تدريس طلاب الجامعة (1912) عضو هيئة تدريس بدرجات علمية مختلفة وبنسبة أستاذ واحد لكل سبعة طلاب.

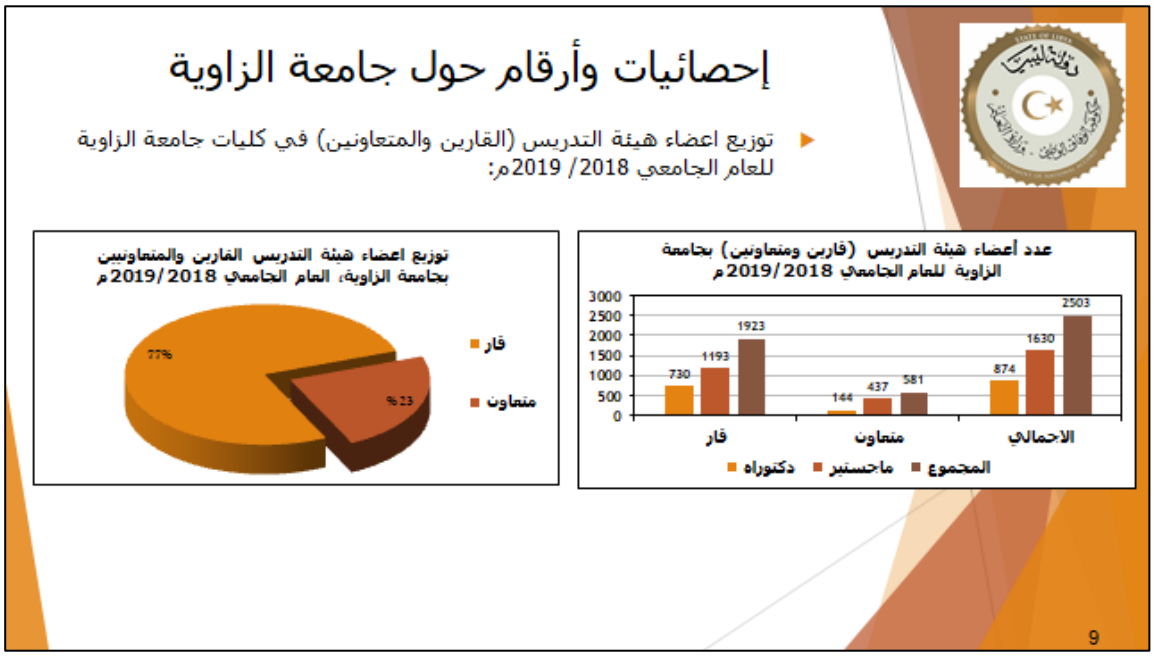

يلاحظ اعتماد بعض التخصصات على عدد من حملة الماجستير، يزيد في نسبته إلى العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس عن المعدل المعياري للجودة.

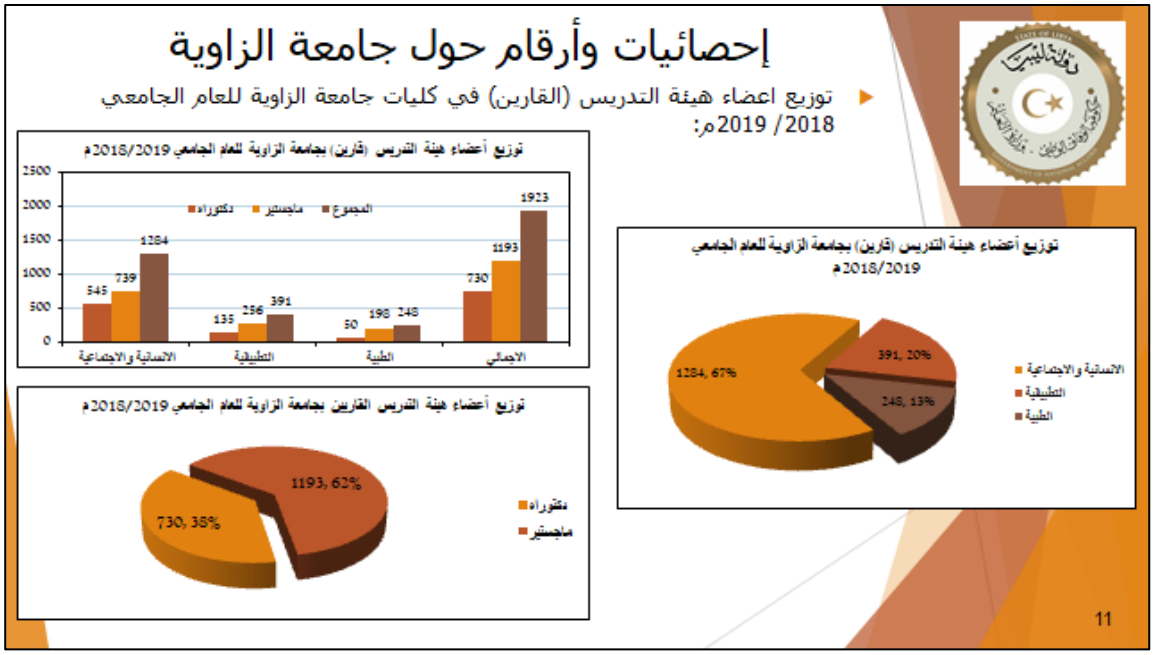

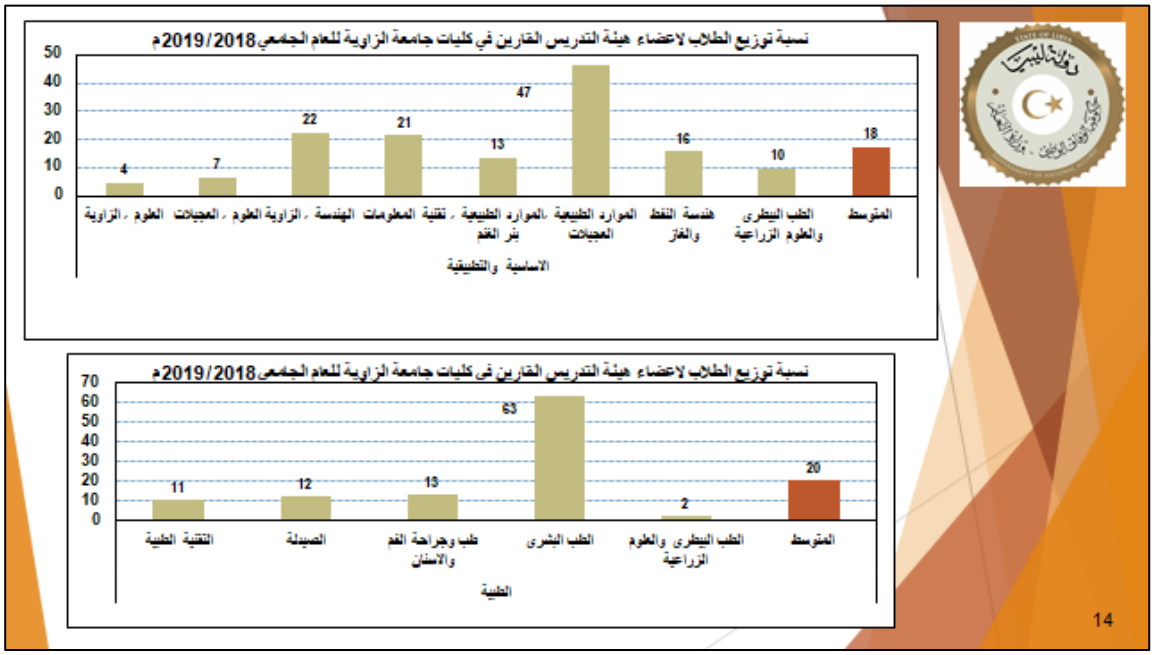

مؤشرات وملاحظات:

- نقص أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات والبرامج الأكاديمية مقابل الزيادة في عدد الطلاب بها، فضلا عن ارتفاع نسبة عدد حملة الماجستير في العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس.
- عزوف الطلاب عن الالتحاق ببعض التخصصات والبرامج النمطية مع وجود عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس بتلك التخصصات.

- زيادة عدد الموظفين منسوباً إلى عدد الطلاب، بينما يلاحظ النقص في عدد فنيي المعامل والمختبرات.
- نقص المعامل والمختبرات في العديد من التخصصات والبرامج، وإن توافرت فهي غير مجهّزة للعمل بسبب عدم توافر مستلزمات التشغيل لهذه المعامل.
- التفاوت في متطلبات بعض البرامج الأكاديمية في بعض التخصصات المتشابهة أوالمتداخلة، على وجه الخصوص في كليات: (الآداب والتربية)، (التربية والعلوم)، العلوم السياسية، تقنية المعلومات.
- بالرغم من جاهزية الكليات الموجودة داخل الحرم الجامعي، وتوافر المرافق والقاعات التي تساعدها على تحقيق أهداف برامجها، إلا أن أغلب الكليات تنتشر خارج سور الحرم الجامعي خارج المدينة، وهذه تعاني النقص في القاعات، ومتطلبات العملية التعليمية.
- بالرغم من وجود مكتبة مركزية داخل المركب الجامعي الرئيسي بمدينة الزاوية فهي تفتقر إلى الإصدارات الحديثة من كتب ودوريات، فضلا عن عدم وجود اشتراكات في الدوريات والمجلات العالمية، ولا تحتوي بعض الكليات على مكتبات خاصة بها، أو تعد فقيرة في عناوينها، كما لا تتوافر في أغلبها خدمات شبكة المعلومات الدولية.
- تواجه كلية الطب البيطري والعلوم الزراعية العديد من المشاكل، أهمها: عدم وجود مستشفى بيطري، ومزرعة نموذجية خاصة بها، وعدم توافر المعدات والفنيين ومواد التشغيل.
- نقص عدد الطلاب وارتفاع عدد أعضاء هيأة التدريس في بعض الأقسام بكلية الآداب.
- –النقص في المعامل والمختبرات في كليات اللغات، الفنون والإعلام.
- –اعتماد قسم الدراسات السياحية بكلية الآداب على أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير فقط، ودون تحديد تخصصاتهم الدقيقة مع الزيادة في عدد طلابه.
- العزوف عن الالتحاق ببرنامج الخدمة الاجتماعية (5 طلاب فقط) أخذاً في الاعتبار تشابه برنامجه مع برنامج قسم علم الاجتماع، نقترح دمجهما.
- تعاني كلية الآداب / العجيلات، وبها قسمان فقط (لغة إنجليزية وفلسفة)، من النقص في أعضاء هيأة التدريس، ولا مبرر لاستمرارها.
- تعاني كلية التربية / الزاوية من نقص القاعات والمعامل ومواد التشغيل، وتعتمد بعض أقسامها على أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير، الفيزياء مثلا، كما تعاني نقصًا في عدد الطلاب، وزيادة في عدد أعضاء هيأة التدريس في بعض الأقسام، مثل: الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، والتوصية هي الاكتفاء بقسم واحد من تلك الأقسام المتكررة بين الآداب والتربية، لاسيما في ظل عزوف الطلاب عن الدراسة في هذه التخصصات.
- تعاني كلية التربية/ العجيلات من انعدام المعامل، والنقص في أعضاء هيأة التدريس، وتعتمد على أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير فقط: الرياضيات، الكيمياء، الحاسوب، الأحياء.

- تعاني كلية التربية / ناصر من عزوف الطلاب عن الدراسة في بعض الأقسام، وهي تعتمد على أعضاء هيأة تدريس من حملة الماجستير وبأعداد وتخصصات لا تفي بالمتطلبات العلمية، فضلا عن عدم وجود المعامل بكليتي التربية والآداب.
- تعاني كلية التربية / أبي عيسى من نقص القاعات، واعتماد بعض الأقسام على حملة الماجستير، مثل اللغة الإنجليزية، التاريخ، الجغرافيا، الحاسوب، الفيزياء، الرياضيات.
- تعاني كلية التربية زوارة من نقص شديد في أعضاء هيأة التدريس، وتعتمد بعض أقسامها على حملة الماجستير فقط: اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الأمازيغية، علم نفس، الأحياء، الكيمياء، كما تعاني من عدم وجود معامل بأقسام الأحياء، والكيمياء، واللغة الإنجليزية، وعزوف الطلاب عن الدراسة بأقسام (اللغة العربية، الفيزياء، الكيمياء، الجغرافيا).
- بعض الأقسام في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة تقع في ضمن اختصاص كليات أخرى (طرق التدريس، العلوم الصحية)، وبالتالي فإن تعيين أساتذة بها من اختصاص الكليات الأخرى (25 عضو هيأة تدريس في علوم المناهج وطرق التدريس، وهو من اختصاص كلية التربية، و15 علوم صحية دون تحديد تخصصهم الدقيق، وهو يخص كليات علوم صحية أو طبية، 9 علوم نظرية دون تحديد التخصص الدقيق لمعرفة هويتها.
- بالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة عن تخصصات أعضاء هيأة التدريس بكلية القانون / الزاوية فإنه يلاحظ زيادة في عدد أعضاء هيئة تدريس بقسم الشريعة (7 دكتوراه و5 ماجستير)، وقد يكون أغلبهم ليسوا من خريجي القانون، بل من أقسام الدراسات الإسلامية، ومعلوم أن مواد الشريعة بالكلية محدودة.
- عدم وضوح البيانات المتعلقة بأعضاء هيأة التدريس بكلية القانون / العجيلات: القانـون 10، والشريعـة 3، الشريعة والقانون 2، وقد يكون تخصص أعضاء هيئة تدريس القسمين (دراسات إسلامية)، وليس قانون.
- كلية الاقتصاد / الزاوية بها بعض الأقسام المكررة في كلية العلوم السياسية والاتصال (علوم سياسية) يوجد بها قسم تحليل بيانات، وهو ما قد لا يتاح في المرحلة الجامعية، لاسيما وأن القسم يعتمد على حملة الماجستير فقط. (اقترحت اللجنة على الجامعة إعادة النظر في وضع هذا القسم، وإعادة النظر في البرنامج العلمي في كليتي (الاقتصاد بالزاوية والعجيلات). كما لوحظ تعيين أعضاء هيأة تدريس في القسم العام، وهذا أمر يستحق المتابعة لمعرفة تخصصاتهم، وإعادة تنسيب كل منهم إلى القسم العلمي الذي يتوافق مع تخصصه.
- لوحظ وجود قسم للتمويل والمصارف في كلية الاقتصاد، الذي يعد في ضمن علوم المحاسبة، وهذا مما يقيد الخريج عند البحث عن فرص العمل.
- بعد دراسة اللجنة لوضع كلية العلوم السياسية والاتصال، ومناقشة مبررات تأسيسها مع الجامعة، تبين عدم وجود مبرر علمي لإنشائها، لاسيما في ظل ما تعانيه من مشاكل منها:

1. عدم وجود طلاب في قسم علوم الاتصال، وبعد مناقشة إدارة الجامعة تبين أن البرنامج هو قسم إعلام، واقترحت اللجنة ضمه إلى كلية الآداب.

2. تطابق برنامج قسم العلوم السياسية مع نظيره في كلية الاقتصاد، ولذلك اقترحت اللجنة على الجامعة نقل طلاب وأساتذة قسم العلوم السياسية إلى قسم العلوم السياسية في (كلية الاقتصاد/ الزاوية).

- لوحظ أن كلية الاقتصاد بالعجيلات تعتمد على حملة الماجستير في أغلب أقسامها، وأبدت اللجنة الملاحظة ذاتها على (قسم تحليل البيانات)، لاسيما وأنه يعتمد على 7 من حملة الماجستير، وعضو هيأة تدريس واحد من حملة الدكتوراه.
- لوحظ وجود قسمين (التمويل والمصارف / التسويق)، وهما من التخصصات الفرعية بقسمي (المحاسبة والإدارة)، وفي ذلك حد من فرص الخريجين في سوق العمل.
- اعتماد بعض الأقسام في كلية العلوم / الزاوية على حملة الماجستير في التدريس، كما هو واضح في أقسام: الإحصاء، علم النبات، الجيولوجيا. وعزوف الطلاب عن الدراسة في أقسام: الفيزياء، الرياضيات والجيولوجيا.
- اقترحت اللجنة على الجامعة ضم قسم الحاسوب إلى كلية تقنية المعلومات؛ منعاً للتكرار، وتوفيراً للإمكانات.
- بالنظر إلى وضع كلية تقنية المعلومات / الزاوية والنقص الواضح في أعضاء هيأة التدريس اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة توحيد الإمكانات بين قسم الحاسوب وكلية تقنية المعلومات. (قارن بما ورد في كلية العلوم).
- اعتماد كلية العلوم / العجيلات في بعض التخصصات على أعضاء هيأة التدريس من حملة الماجستير: الحاسوب (الدكتوراه 1 + الماجستير 4)، علم النبات (0+11)، الرياضيات (1+5)، علم الحيوان (1+4). وتعاني النقص في فني المعامل ومواد التشغيل، وأجهزة الحاسوب والاتصالات.
- اعتماد كلية الهندسة / الزاوية بشكل كبير على حملة الماجستير في تخصصات الحاسوب، والهندسة المدنية، والطيران. والنقص في معامل الهندسة الكهربائية، والحاسوب، والعمارة، وهندسة الطيران.

– بالنظر إلى وضع كلية النفط والغاز اقترحت اللجنة ضم الكلية إلى كلية الهندسة، لاسيما في ظل نقص الإمكانات.

- تعاني كلية الموارد الطبيعية / بئر الغنم من نقص في المعامل والمختبرات النوعية (هندسة نفطية . البيئة . الطاقات المتجددة)، والنقص في أعضاء هيأة التدريس، لاسيما الدكتوراه، إذ يوجد بها عضو هيأة تدريس واحد يحمل درجة الدكتوراه في قسم الطاقات المتجددة، ربما يكون من الأفضل ضمها إلى أقرب كلية هندسة.
- الأقسام المفعّلة بكلية الموارد الطبيعية / العجيلات حالياً هي: هندسة نفطية . جيولوجيا . الطاقات المتجددة، وهي تكرار لما هو في كلية الموارد / بئر الغنم. وتعاني من نقص في أعضاء هيأة التدريس، ونقص في المعامل والمختبرات النوعية (هندسة نفطية . البيئة . الطاقات المتجددة). اقترحت اللجنة على الجامعة عدم تفعيل تخصصات (الصحة والسلامة . الإدارة الهندسية . هندسة التعدين) إلا بعد توافر أعضاء هيأة التدريس، والمعامل والمختبرات، وربما يكون من الأجدى ضمها إلى أقرب كلية هندسة.
- بعض الأقسام بكلية التقنية الطبية/ الزاوية تعتمد بشكل كامل على حملة الماجستير: العلاج الطبيعي، الهندسة الطبية، وهي تفتقر إلى المعامل لتخصصات (الأشعة . التخدير . الهندسة الطبية)، وعدم كفايتها في التخصصات الأخرى.

- تعتمد كلية الصيدلة بشكل رئيس على أعضاء هيأة تدريس من حملة الماجستير في أغلب أقسامها (8 /24)، وتفتقر إلى المعامل والمختبرات، والتدريب العملي.
- تعاني كلية الطب البشري من نقص في أعضاء هيأة التدريس (عدد الطلاب 3525)، وأعضاء هيأة التدريس 30. ولم يورد في تقرير الجامعة اعتماد لمستشفى تعليمي.!!!!
- تعاني كلية الأسنان من ارتفاع نسبة الطلاب الى أعضاء هيأة التدريس (1044: 42)، 10 فقط يحملون درجة الدكتوراه.
- وتعاني من عدم وجود صيانة دورية للأجهزة والمعدات (يتطلب وجود فنيين)؛ مما يعيق تدريب الطلاب
- كلية الطب البيطري والعلوم الزراعية / الزاوية تعاني من ارتفاع نسبة الطلاب إلى أعضاء هيأة التدريس. عدم وجود مزرعة، ومستشفى بيطري، كما لا تتوافر المعدات والفنيين، وموارد التشغيل؛ مما يعيق البرامج العملية.
- كلية الصحة العامة / مستحدثة 2018م، يقارن مع ما في (التقنية الطبية الزاوية). ولم تتوافر البيانات الكافية حول الكلية وأقسامها، وأعضاء هيأة التدريس وتخصصاتهم.

جامعة الزيتونة:

تأسست الجامعة عام 1986 تحت اسم جامعة ناصر، ثم سُمّيت جامعة ناصر الأممية عام 2004م. ونُقلت بعد ذلك تبعية الكليات الواقعة في مدينة ترهونة إلى جامعة المرقب، وظلّت كذلك حتى صدور قرار مجلس الوزراء رقم 178 لسنة 2012م. بإنشاء جامعة الزيتونة لتشمل كليات مدينتي ترهونة وبني وليد، وبموجب قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم 617 لسنة 2016م، أعيد تنظيم كليات الجامعة لتضم الكليات الواقعة في محيط بلدية ترهونة.

مقر إدارة الجامعة الحالي هو مدينة ترهونة، وتضم حالياً سبع عشرة كلية موزعة على خمس فروع في المدن والقرى التابعة لبلدية ترهونة، وهي:

الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات
العلوم الاجتماعية	2016	العويتة / سوق الخميس
الزراعة	2001	المصيعة
الهندسة	1999	ترهونة
العلوم	1993	
الطب البشري	2015	
الشريعة	2016	
الطب البيطري	2001	
القانون	1986	
التقنية الطبية	2015	
تقنية المعلومات	2016	سوق الاحد / ترهونة
اللغات والترجمة	2008	
الفنون و الإعلام	2016	
الإقتصاد و العلوم السياسية	1987	
التجارة	2001	سوق الجمعة / ترهونة
التربية	1993	
الآداب	1999	
التربية البدنية	2016	
الاجمالي		17

توفر الجامعة لطلابها التخصصات التالية:

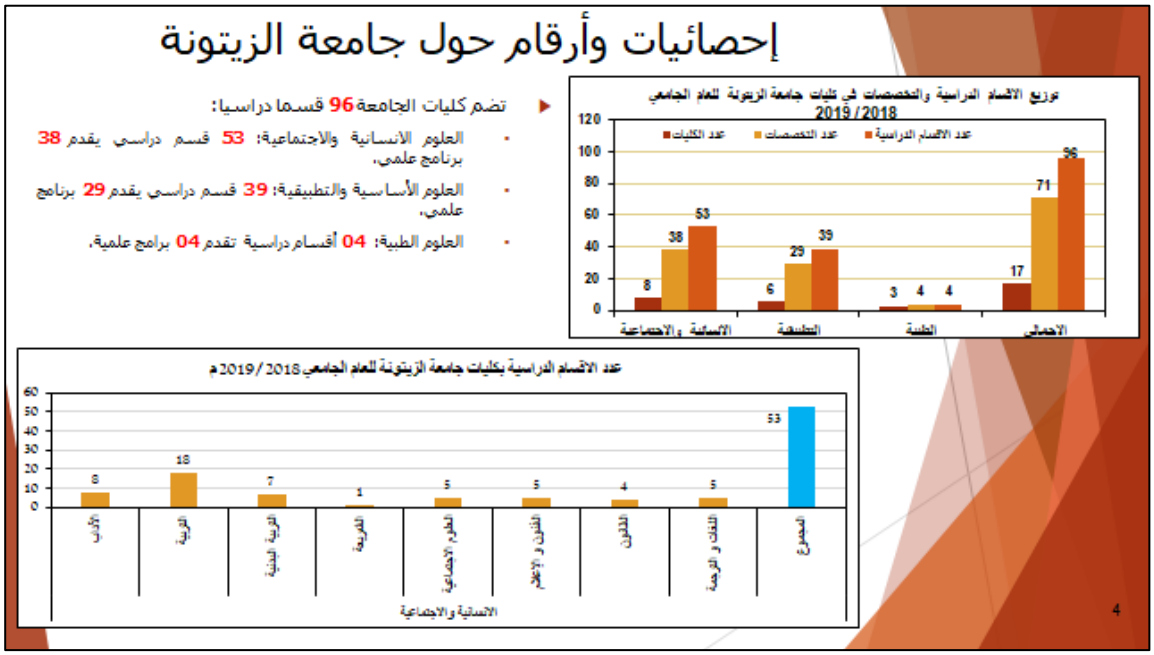

حيث يتوزع الطلاب على الكليات كما يلي:

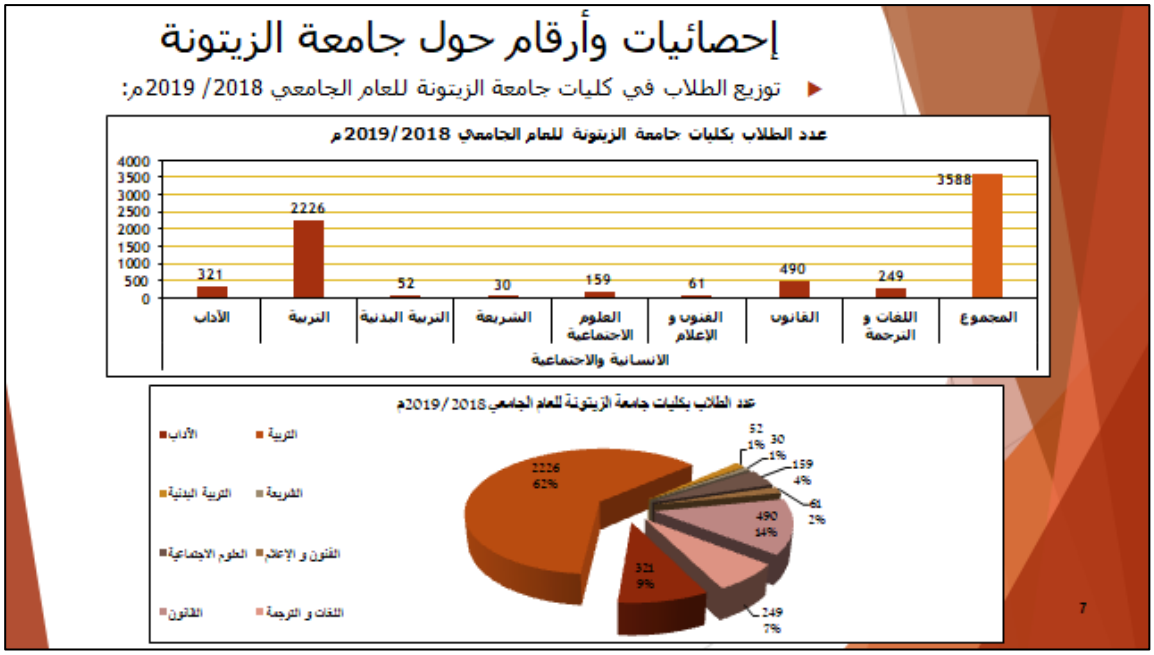

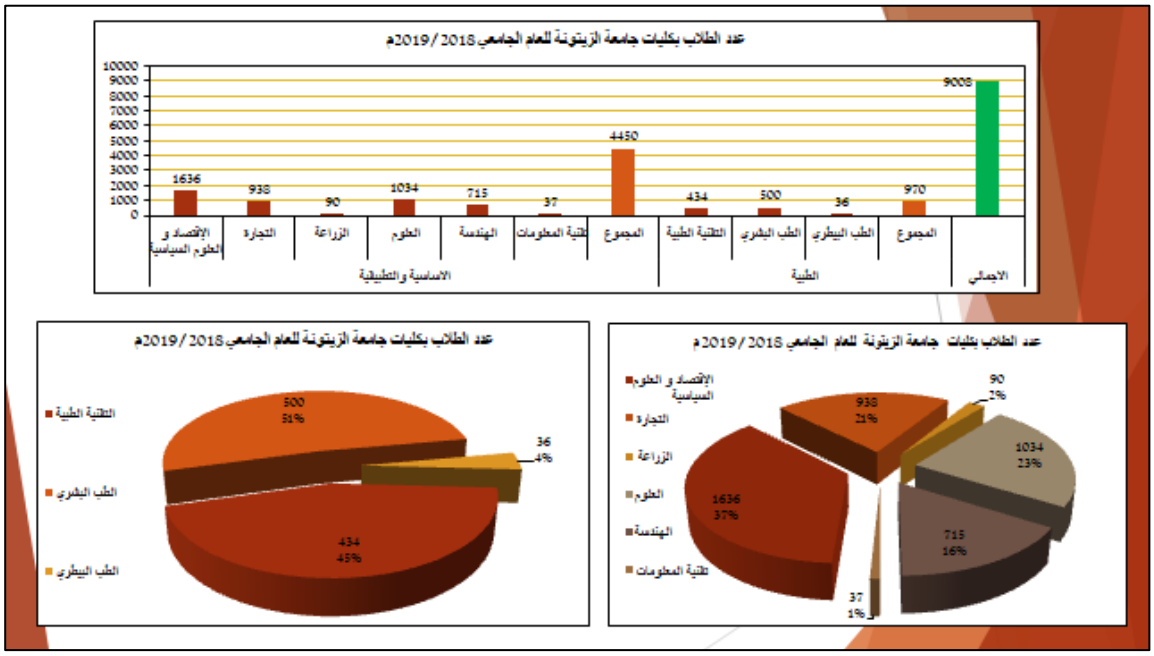

إحصائيات وأرقام حول جامعة الزيتونة

- توزيع اعضاء هيئة التدريس (قارين + متعاونين) في كليات جامعة كءءللعام الجامعي 2018/2019م:

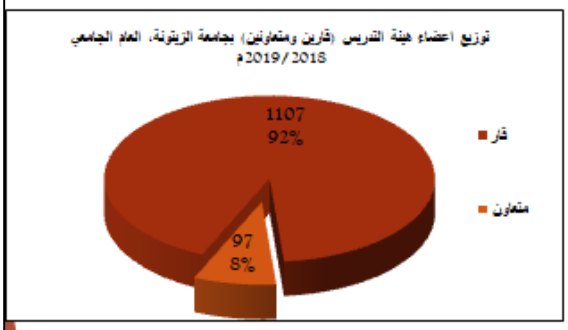

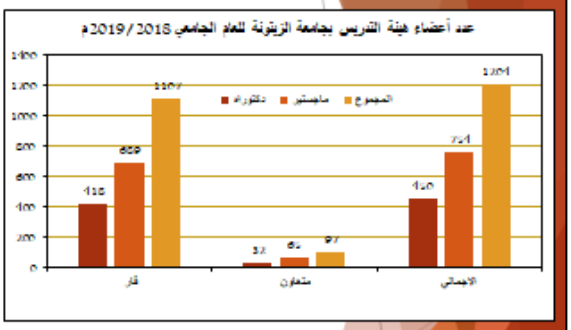

9

إحصائيات وأرقام حول جامعة الزيتونة

- توزيع اعضاء هيئة التدريس القارين في كليات جامعة الزيتونة للعام الجامعي 2018/2019م:

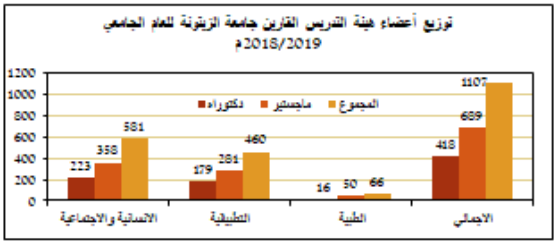

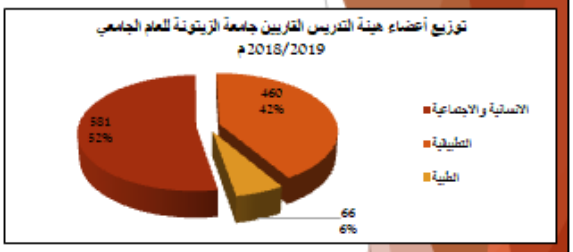

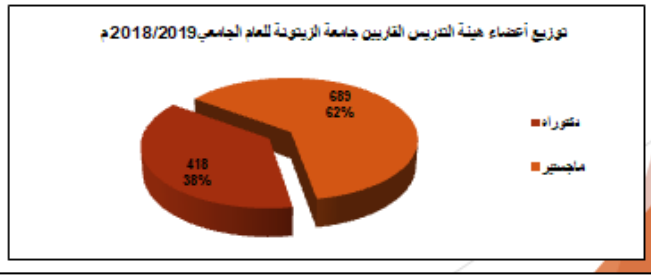

11

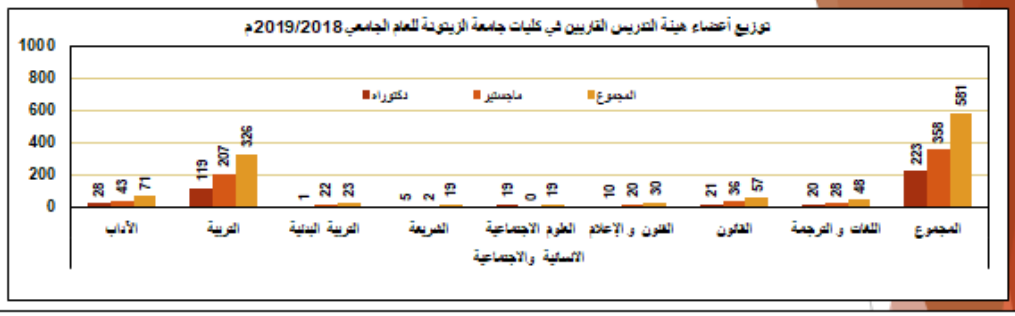

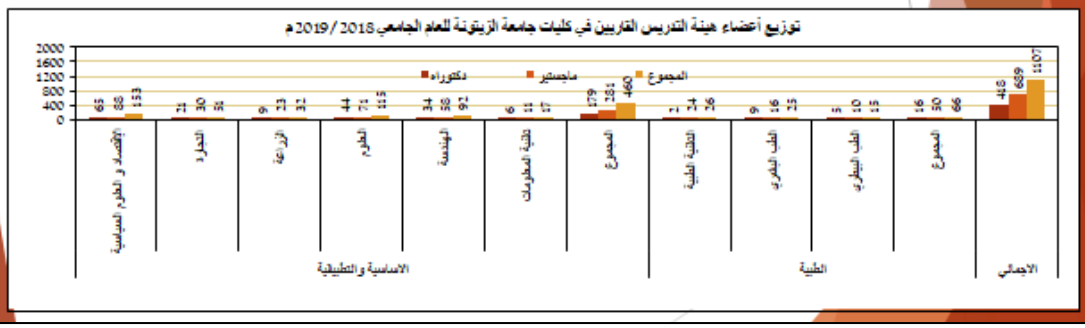

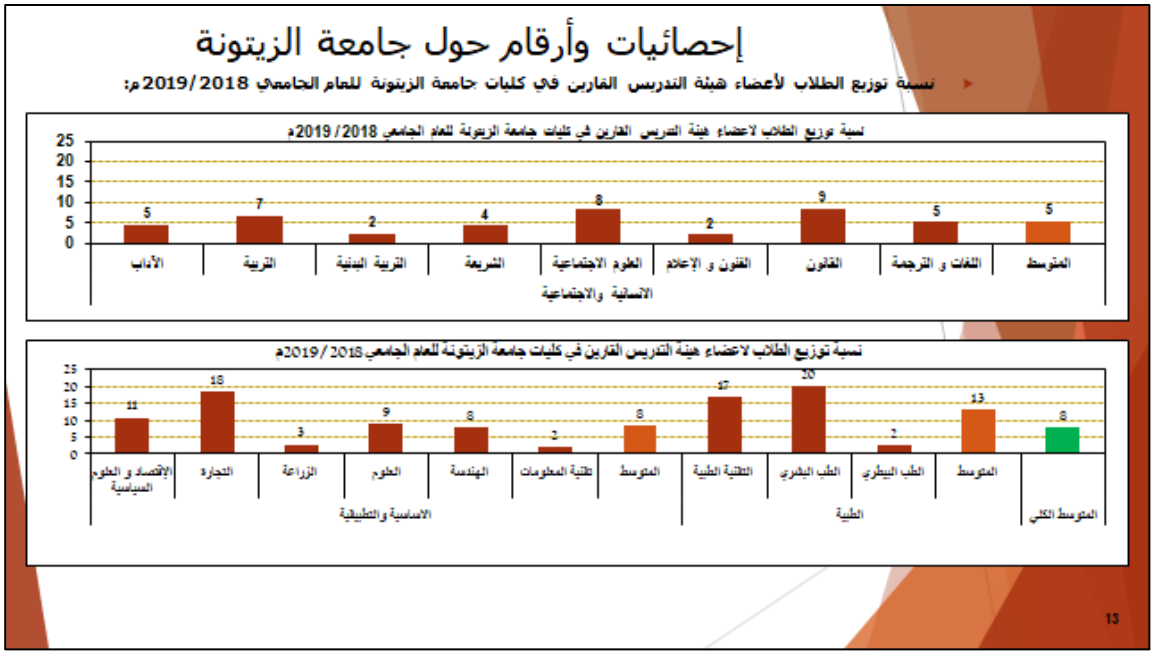

مؤشرات وملاحظات:

- تعاني كليتا الهندسة والعلوم من نقص في أعضاء هيأة التدريس، إذ تعتمد بعض الأقسام على حملة الماجستير، وبها أيضاً نقص في فنيي المعامل. واقترحت اللجنة على إدارة الجامعة إعادة تأهيل بعض الموظفين من خريجي الكليات العلمية؛ ليصبحوا فنيين، مع إمكانية تطوير الكليتين مستقبلا إذا ما تم تجهيز المبانى التي لم ترد عنه بيانات في الملف المقدم من الجامعة.
- ورد في التقرير أن قسمي علوم البيئة والتقنية الحيوية (سوق الأحد) كلاهما يعاني نقصاً في عدد الطلبة؛ بسبب وجودهما بعيداً عن مقر الكلية، وبمراجعة البيانات تبين أن عدد الطلاب بهما أكثر من قسمي الفيزياء والرياضيات بالكلية الأم.
- تعاني كلية تقنية المعلومات من نقص في أعضاء هيأة التدريس، ولوحظ أن الكلية عبارة عن قسم علوم الحاسوب، سُمّي كلية دون وجود مقومات لذلك. واقترحت اللجنة على إدارة الجامعة معالجة وضع الكلية علمياً وإدارياً.
- تحتاج كلية الزراعة / القصيعة إلى إعادة نظر؛ لأن الأرقام والبيانات المتوافرة عنها توحي بأن وضع الكلية يتطلب المعالجة، فهي تفتقر إلى مقومات العملية التعليمية. وورد في التقرير حاجة الكلية إلى صيانة بئر ماء، وتأهيل حظائر، ومعامل تحليل أغذية وأعلاف، وحاجتها إلى وسائل مواصلات لنقل الطلاب.
- تعتمد كلية الطب البشري على حملة الماجستير، ولا يوجد بها سوى عضو هيأة تدريس واحد يحمل درجة الدكتوراه، ولم يذكر تخصصه، وأوصت اللجنة بضرورة معالجة مشاكل الكلية الفنية والعلمية (هيئة التدريس والتدريب السريري)، أو إيقاف قبول طلاب جدد بها، والعمل على تدريب الطلاب الحاليين في أي مستشفى قريب من الكلية.
- بالرغم من قدم كلية التجارة / ترهونة فهي مازالت تعاني من نقص في أعضاء هيأة التدريس بدرجة الدكتوراه، وبعض أقسامها يحتاج إلى إعادة نظر: (قسم التخطيط به 4 يحملون دكتوراه، لم يبين التقرير تخصصاتهم الدقيقة)، ولا تتضح علاقة القسم بكلية الاقتصاد، لاسيما في ظل وجود قسم إدارة بالكلية نفسها، و(قسم التمويل والمصارف)، وربما لا تكون هناك ضرورة ملحة لوجوده في ظل وجود قسم محاسبة به 10 أعضاء هيأة تدريس.

- تحتاج كلية البيطرة لمعالجة عاجلة؛ إذ يدرس بها 36 طالباً، ويتولّى تدريسهم 23 أستاذًا، خمسة منهم يحملون درجة الدكتوراه، ويساعدهم أربعة متعاونون يحملون درجة الماجستير، و5 من المعيدين، وأفادت البيانات أن الكلية قد خرجت 12 طالباً، وذلك يعني أن 40% من الخريجين هم معيدون الآن. !!!
- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (سوق الأحد) بها تشابه كبير بين أقسامها العلمية، بل إن بعضها يعد تخصصًا دقيقًا للمرحلة العليا، مثل: قسم التمويل والصيرفة الاسلامية. وقد لا تكون هناك حاجة لإنشاء هذا القسم في ظل وجود قسم تمويل ومصارف، وقسم المحاسبة، وكذلك قسم إدارة الموارد البشرية، الذي يدرس به 35 طالبًا، وبه 6 أساتذة يحملون الدكتوراه، ويسود الاعتقاد أن جميعهم متخصصون في إدارة الموارد البشرية، مما يعد توسعا في غير محله في ظل وجود قسم الإدارة، الذي به 28 أستاذًا. وأوصت اللجنة بضرورة معالجة وضع أقسام الصيرفة الإسلامية، التمويل والمصارف، وإدارة الموارد البشرية، بما يكفل توفير الإمكانات، وجودة العملية التعليمية.
- كلية التقنية الطبية حديثة التأسيس، ومهمة للمنطقة، لكن يبدو أنها تعاني من عدم توافر المعامل والمختبرات، وهو الأمر المهم لهذا التخصص. وقد يكون من الخطأ استمرارها على هذا النحو بتخصص واحد هو التخدير (434 طالبًا)، ودراسته نظرية فقط، وأوصت اللجنة بضرورة معالجة وضع الكلية وطلابها قبل التوسع في القبول خلال الأعوام المقبلة.
- لم يحدد التقرير المقدم من الجامعة مكان كلية الشريعة، وأشار إلى أنها تبعد عن ترهونة، وأشار إلى نقص عدد الموظفين بها، وتبين أن عددهم 14 مقابل 30 طالبا، يقوم بتدريسهم 7 أعضاء هيئة تدريس في قسم واحد، وبالنظر إلى كليات الجامعة الأخرى نجد تكرار أقسام الدراسات الإسلامية في أكثر من كلية بالجامعة، مما يستوجب المعالجة !!!.
- بالنظر إلى بيانات كلية للغات والترجمة / سوق الأحد تبين أن قسم اللغة الفرنسية يدرس به طالبان، ويعمل به اثنان من أعضاء هيأة التدريس، وذكر التقرير قسم ترجمة دون أن يحدد من وإلى أية لغة، ويعمل به معيدان، ولا يدرس به أي طالب. وأوصت اللجنة بضرورة التأني في تفعيل قسم الترجمة، والعمل على توفير مختصين، والتدقيق في قبول الطلاب؛ لضمان جودة المخرجات.
- كلية التربية / ترهونة تنقصها وسائل تعليمية، ومعامل ومواد تشغيل للمعامل، وهذا أمر يجب توافره لأقسام العلوم التطبيقية، ولوحظ زيادة أعضاء هيأة التدريس والمعيدين في بعض الأقسام (الدراسات الإسلامية، واللغة العربية، والانجليزية)، وبعض الأرقام تشير إلى غياب الإدارة الرشيدة في تعيين أعضاء هيأة التدريس والمعيدين.
- بالرغم من بُعد موقع كلية العلوم الاجتماعية / العواتة عن مدينة ترهونة، وظروف إنشائها، فإن نمطية الأقسام وتشابه بعضها لا يخدم هذه المنطقة، وسوق العمل بها. أوصت اللجنة بمعالجة وضع الكلية ومراعاة حاجتها لبعض التخصصات.
- لم يحدد التقرير المقدم من الجامعة مكان كلية الفنون والإعلام، ويبدو أنها في سوق الأحد، وبالنظر إلى التقرير يتضح أن نقاط الضعف والتهديد للكلية تتغلب على نقاط القوة، والفرص المتاحة، لاسيما في ظل نقص وسائل التدريب، وبُعد الكلية عن المؤسسات الإعلامية، وعدم تمكين الطلاب من التدريب العملي. أوصت اللجنة بضرورة الاهتمام بالتدريب العملي في بعض تخصصات الكلية؛ لضمان جودة مخرجاتها.

- كلية الآداب / سوق الجمعة المصابحة كانت في الأصل كلية تربية غُيّرت إلى آداب مؤخراً، وتقع في قرية صغيرة مما قلّل إقبال الطلاب عليها في بيئة لا توفر وظائف سوى في مجال التعليم، وفتحت بها أقسام قد لا تخدم محيطها مثل الآثار، والمكتبات.
- كلية القانون من الكليات القديمة في الجامعة، وتتميز بوفرة في عدد أعضاء هيأة التدريس مقارنة بكليات القانون في جامعات أخرى.لاحظت اللجنة مبالغة في تعيين أعضاء هيأة التدريس والمعيدين في بعض أقسامها.
- كلية التربية البدنية / سوق الجمعة مستحدثة، ويشير التقرير إلى عدم وجود مقر لها، كما لا تتوافر بها أو حولها الملاعب، ولا توجد بها أجهزة وأدوات لتدريب الطلاب، ويبدو أنها تفتقر أيضاً لأعضاء هيأة التدريس المتخصصين في أنواع الرياضات. لا يُعتقد أن محيط الكلية سيكون في حاجة لهذا العدد المتوقع تخرجه خلال السنوات القادمة. أوصت اللجنة أن تكون قسماً في كلية الآداب أو التربية مثلا.
- وردت بعض البيانات تخص كلية الدراسات العليا والأقسام التي تضمها، وأن بها 400 طالبٍ، و37 أستاذا قارًّا، و15 متعاونًا، و168 موظفًا، (وهذا العدد يتعارض مع معايير الجودة)، ولم يتضح هل هؤلاء الأساتذة متفرغون للتدريس بالمرحلة العليا دون غيرها، أم هم يتبعون كلياتهم الأصلية؟ ولوحظ عدم تناسب عدد الطلاب مع أعضاء هيأة التدريس فيما يتعلق بالإشراف، لاسيما في أقسام الدراسات الإسلامية، والمحاسبة، وعلم النفس، واللغة العربية، وأفادت إدارة الجامعة أن أقسام التاريخ، والجغرافيا، واللغة الانجليزية، والأحياء، والرياضيات، لديها دراسات عليا، ولم نجد تفاصيل البيانات المتعلقة بهذه الأقسام، وفي جميع الأحوال يجب معالجة هذه الازدواجية. وأوصت اللجنة بإعادة اختصاص الدراسات العليا إلى الأقسام العلمية بالكليات. (قد يحتاج الأمر إلى قرار من مجلس الوزراء يقضي بإيقاف كليات الدراسات العليا يطبق في جميع الجامعات)، وإحالة اختصاصاتها الاكاديمية إلى الأقسام مع العودة إلى إدارة الدراسات العليا لتنظيم الجوانب الإدارية المتعلقة بالدراسات العليا على مستوى الكلية والجامعة.

<u>جامعة الزنتان:</u>

أُنشِئت هذه الجامعة بقرار من مجلس الوزراء بحكومة الوفاق رقم 2017/13م. ومقر إدارتها بمدينة الزنتان، وتضم اثنتين وعشرين كلية موزعة من يفرن شرقاً حتى نالوت وباطن الجبل ودرج وطبقة والشويرف، وفي 2018م. صدر قرار آخر ينص على استقلال كليات سفح الجبل في جادو وكاباو ونالوت لتتأسس بها جامعة نالوت. ومن خلال بيانات الجامعة لسنة 2019م. تبيّن أنها تضمّ 22 كلية موزعة على النحو التالي:

إحصائيات وأرقام حول جامعة الزنتان

- تضم جامعة الزنتان 22 كلية:
- تقع هذه الكليات في عدة مقرات ومدن وفقا للتوزيع التالي:

الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات	الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات
الاداب	الجوش	1	العلوم	الزنتان	7
الموارد الطبيعية	الحرابة	1	تقنية المعلومات		
المحاسبة	الرحبات	2	القانون		
الاعلام			الهندسة		
الزراعة	الرياينة	3	طب الاسنان		
التقنية الطبية			الطب البشري		
التربية			التربية		
التربية	نيجاي	2	التربية	الشويرف	1
الاقتصاد والعلوم السياسية			الاداب والعلوم	بدر	1
التربية	درج	1	التربية	يفرن	1
التربية	طبقة	1	الاجمالي		21

2

يعمل بها 108 قسم علمي :

إحصائيات وأرقام حول جامعة الزنتان

تضم كليات الجامعة 108 قسما دراسيا:

- العلوم الانسانية والاجتماعية: 68 قسم دراسي يقدم 26 برنامج علمي.
- العلوم الأساسية والتطبيقية: 37 قسم دراسي يقدم 31 برنامج علمي.
- العلوم الطبية: 03 أقسام دراسية تقدم 03 برامج علمية.

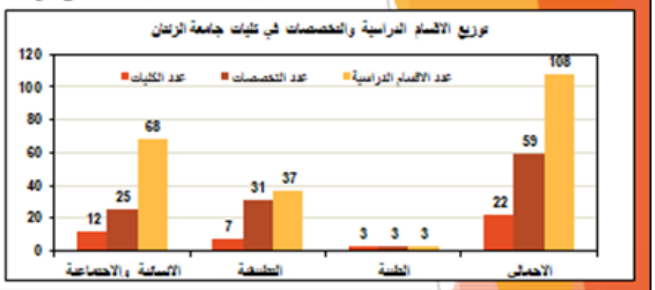

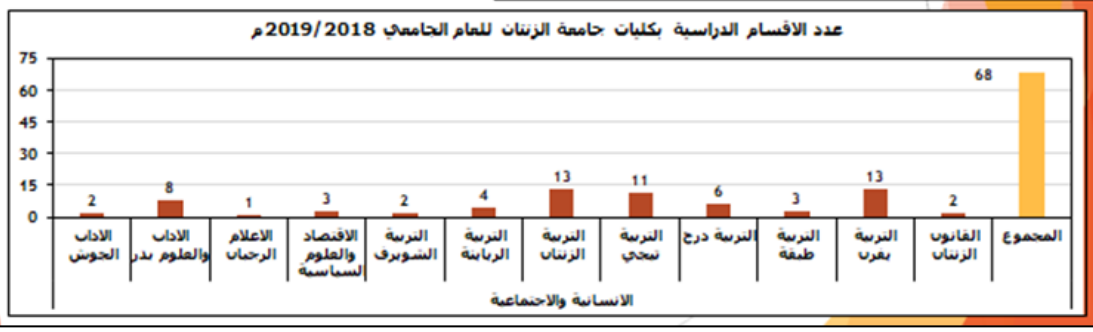

4

ويدرس بالجامعة عدد 7066 طالبًا وطالبة.

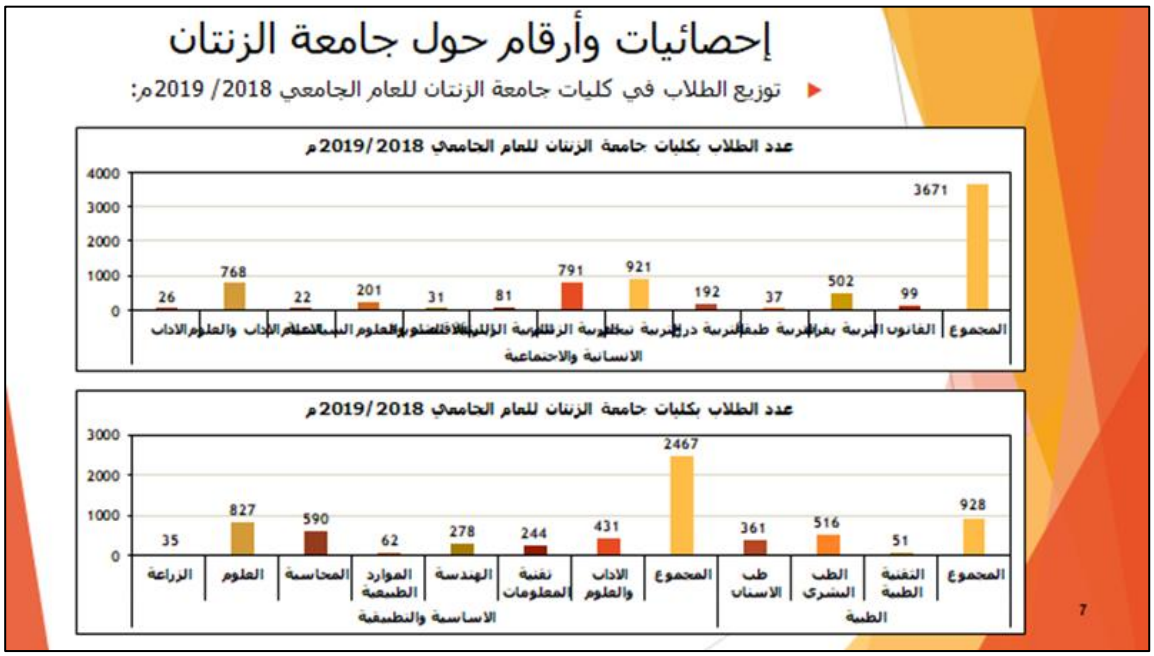

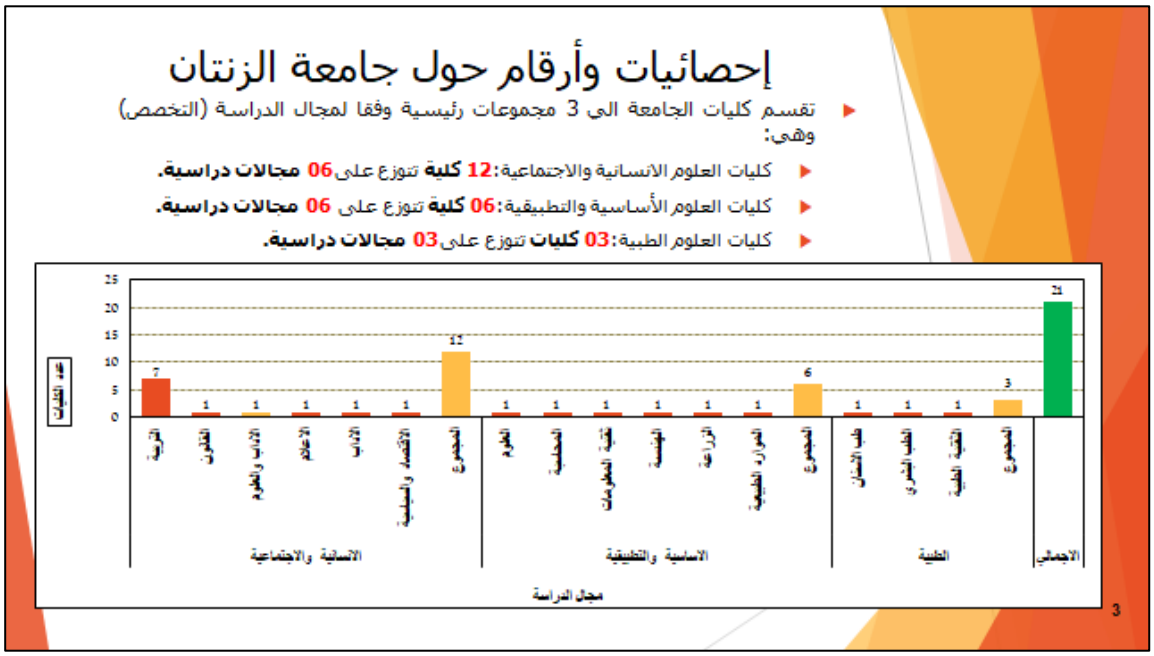

يتولّى التدريس في الجامعة 869 عضو هيئة تدريس، منهم 565 قارًا، و304 متعاونًا، و230 من حاملي درجة الدكتوراه، و639 من حملة الماجستير، وبلغ عدد الموظفين بالكليات (866) موظفاً، وبإدارة الجامعة وفروعها في باطن الجبل (805) موظفاً، ليصبح المجموع (1671) موظفاً، منهم 79 فنيّ معامل، يشرفون على 59 معملا علميًّا، ويعمل بالجامعة 343 معيداً، ولديها 146 موفداً للدراسة بالخارج، وتخرج في كليات الجامعة 2583 خريجاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، والذين التحقوا بهذه

الكليات قبل انضمامها إلى الجامعة، ولدى الجامعة أقسام داخلية في مدن الزنتان، وبدر، وتيجي، والجوش، ويفرن، سعتها نحو 1500 طالب وطالبة.

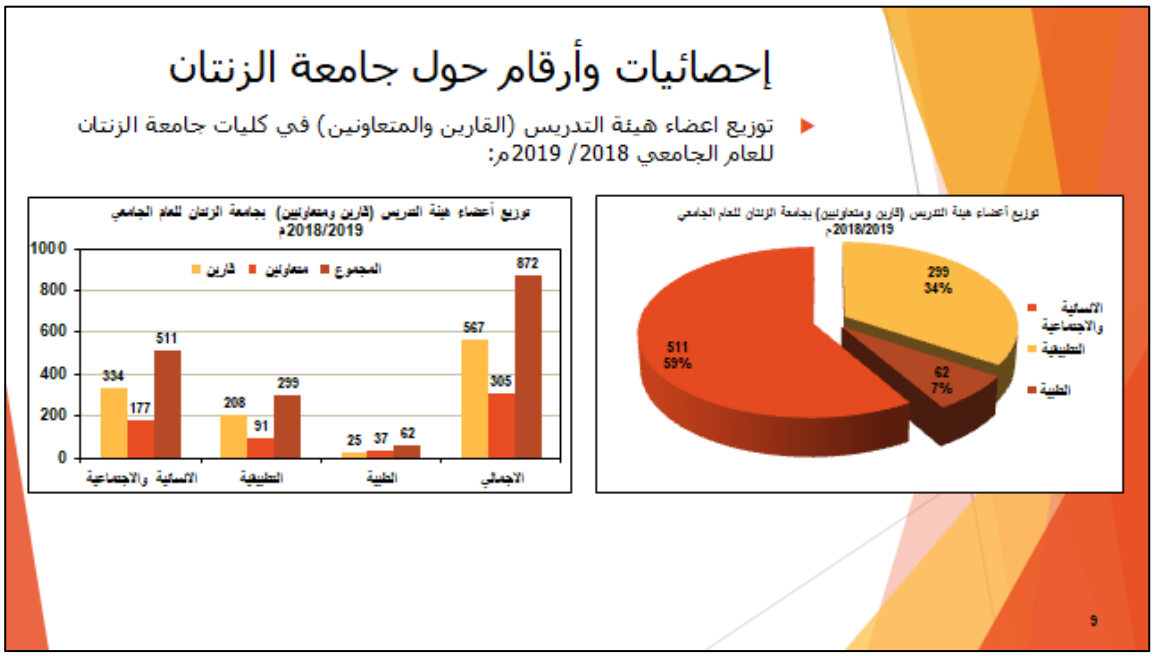

مؤشرات وملاحظات:

- باعتبار أن العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس (القارين والمتعاونين) هو 869 عضو هيئة تدريس، والعدد الإجمالي للطلبة هو 7066، فيكون المعدل العام لـ استاذ/ طالب هو 1: 8.2.

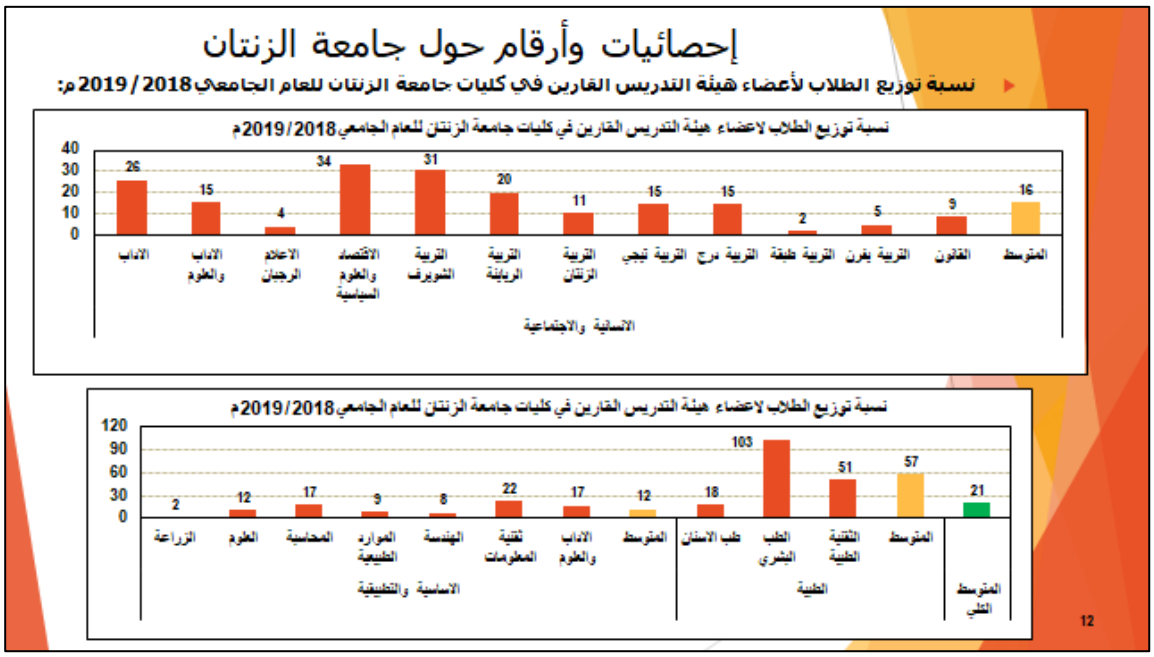

● التوزيع الجغرافي للكليات :7 كليات بالزنتان، كليتان بالرجبان، كليتان بتيجي، كلية واحدة بيفرن، كلية واحدة ببدر، ثلاث كليات بالرياينة، وكلية واحدة في كل من طبقة، ودرج، والحرابة، والجوش، والشويرف.

● كلية الزراعة والثروة الحيوانية بالرياينة كلية مهمة وقديمة من 2004 ، وبها 6 أساتذة يحملون الدكتوراه، و17 يحملون ماجستير قارون، و3 ماجستير متعاونون، المبنى كاف وفي منطقة زراعية بعلية، وصالحة لتربية الأغنام والدواجن، هذه الكلية تعاني نقصا في عدد الطلاب حتى قاربت على الإغلاق، فالآن بها 35 طالبا فقط، وهذا حال أغلب كليات الزراعة في ليبيا، يجب دراسة الأسباب، واقتراح الحلول لأهمية الزراعة والثروة الحيوانية في ليبيا عامة، ومحيط الجامعة خاصة.

● الكليات القديمة (التربية بيفرن 1991، والعلوم بالزنتان 1991، التربية بتيجي 1996، العلوم والآداب ببدر 1999، المحاسبة بالرجبان 2001، التربية بالزنتان 2004)، جميعها تعاني من نقص الطلبة في بعض الأقسام، ونقص التجهيزات، والنقص النوعي في أعضاء هيأة التدريس، رغم قدم هذه الكليات، وهي تستوعب الغالبية العظمى من الطلبة والطالبات في المنطقة، وتوصي اللجنة بضرورة تعاون وتكامل بين الكليات القريبة بعضها من بعض.

● التخصصات التي أضيفت أخيراً إلى جامعة الزنتان، هل هي في اتجاه التطوير؟ وهل تقدم البديل عن تراكم الخريجين في تخصصات التربية والآداب والعلوم، بمعنى هل هذه الإضافات في الاتجاه الصحيح رغم الظروف الصعبة المحيطة؟ والكليات المستحدثة بعد 2015 هي: كلية تقنية المعلومات بالزنتان، القانون والعلوم السياسية الزنتان، الهندسة الزنتان، الطب البشري الزنتان، وهذه الأربع كليات تعاني من مشاكل تتعلق بنقص أعضاء هيأة التدريس، والمعامل والورش، والمباني الجامعية.

- إن أغلب الكليات الجديدة تعمل في ظروف صعبة وبمقومات محدودة، بل شبه معدومة للبعض بالرغم من أهمية التخصصات المفتوحة للمنطقة (مثلا: الهندسة الصناعية، وهندسة التعدين، الطاقات الجديدة والمتجددة)، ولتطوير التعليم الجامعي وخدمة المجتمع فإن هذه التخصصات في حاجة إلى إعادة تنظيم ودعم، وربما يتحقق ذلك بالتعاون مع الجامعات المجاورة، باختيار كلية في كل تخصص تشرف على نظيراتها من النواحي العلمية، وتقدم العون وتتيح الاستفادة من التقنية، وقد تستخدم الأقسام الداخلية في تجميع الطلاب.
- تعاني الجامعة من تضخم عدد الموظفين، لاسيما في الإدارة العامة، ونقص في فني المعامل، ويمكن معالجة الأخيرة بتدريب ذوي المؤهلات لتشغيل المعامل، وضعف مستوى أداء أعضاء هيأة التدريس بالكليات والأقسام. ويمكن معالجة ذلك بتنظيم دورات تدريبية.
- افتقار الجامعة للمباني المناسبة للعملية التعليمية بشكل جيد، وإذا ما تمت صيانة المباني المخصصة للجامعة والأقسام الداخلية فإن ذلك سيسهم في الرفع من مستوى الخدمة.
- غياب التكامل بين الكليات المتناظرة، وانتشارها دون معايير علمية مدروسة، مما يتطلب وضع برامج للتكامل بين الكليات القريبة من بعضها (خاصة في الزنتان وباطن الجبل).

- انتشار كليات التربية بمنطقة الجبل عموما دون تنسيق بينها، ويقترح تكليف إحداها ممن لها الخبرة والإمكانات للإشراف المباشر على تلك الكليات علمياً، حتى وإن كانت الأخيرة تتبع جامعة مجاورة (كليات التربية بالزنتان، يفرن، جادو، نالوت، تيجي، كاباو، الرياينة، طبقة، الشويرف، ودرج)، أو تكليف لجنة من عمداء كليات التربية لتنسيق العملية التعليمية بها.
- إعادة النظر في التخصصات التي تقدمها بعض الكليات بما يستجيب لسوق العمل والموارد الطبيعية في هذه المناطق.
- هناك ضرورة للتعاون والتكامل بين جامعات الجبل الغربي في العملية التعليمية والبحثية والدراسات العليا، مثلاً تعاون الطبيات في غريان والزنتان، وكذلك الهندسيات والقانون.
- يجب الاهتمام بالتعليم الزراعي والحيواني، وبخاصة في تخصصات الزراعة البعلية، وتربية الحيوانات والدواجن، والبيطرة.

جامعة طرابلس:

أُنشئت أول كلية بجامعة طرابلس – وهي كلية العلوم – في عام 1957 ، وكانت آنذاك فرعاً من الجامعة الليبية، وانفصلت عن الجامعة الأم في عام 1973، السنة التي صدر فيها قرار بإنشاء الجامعة، وأصبحت تعرف بـ (جامعة طرابلس)، وفي عام 1973 تغير اسمها إلى (جامعة الفاتح)، وعادت إلى اسمها الأول بعد عام 2011م، وقد أسهمت جامعة طرابلس في إنشاء جامعات أخرى، فكلية التربية / سبها كانت تتبع جامعة طرابلس قبل أن تتحول إلى جامعة، وجامعة الزاوية كانت فرعاً من جامعة طرابلس، وكذلك جامعة مصراته.

بيانات عددية عن الجامعة:

- عدد كليات الجامعة 20_كلية وهي:

العلوم، الهندسة، الزراعة، الطب البشري، الطب البيطري، التربية البدنية وعلوم الرياضة، الاقتصاد والعلوم السياسية، الفنون والإعلام، التقنية الطبية، القانون، الطب وجراحة الفم والأسنان، التربية / طرابلس، اللغات، الآداب، التربية /جنزور، التمريض، تقنية المعلومات، التربية / قصر بن غشير، العلوم الشرعية تاجوراء.

- تنفذ هذه الكليات عدد 149 برنامجاً تعليماً للمرحلة الجامعية، بواقع 109 برامج لمرحلة البكالوريوس، و 40 برنامجاً لمرحلة الليسانس، فيما مجموعه 160 قسماً، و 82 شعبة.

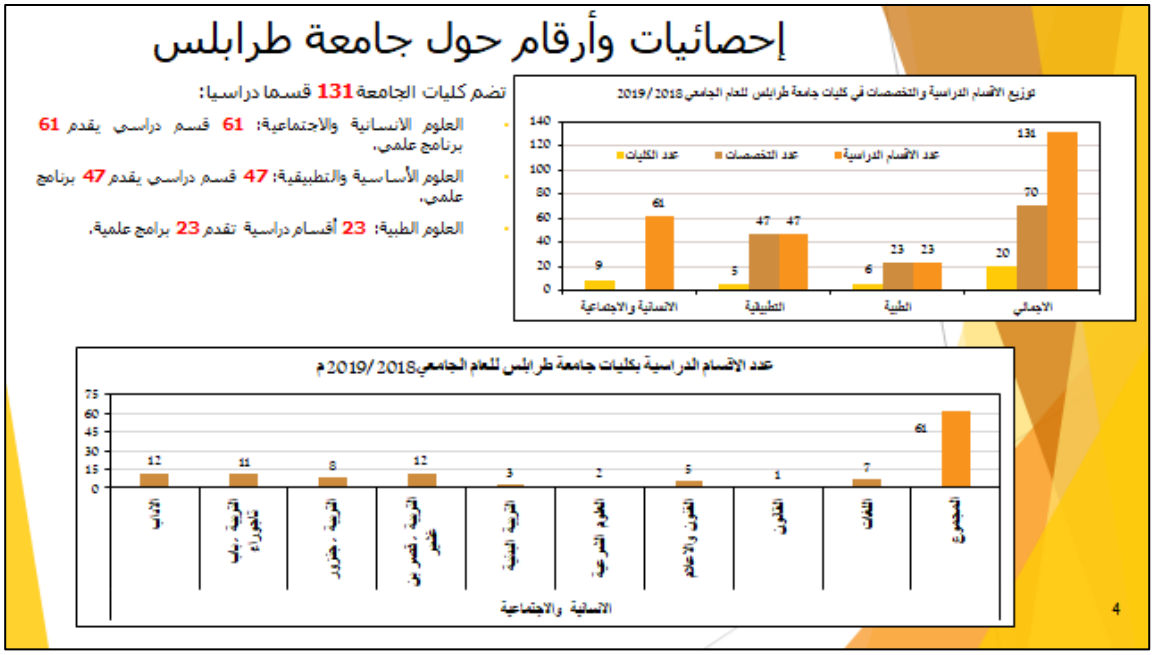

بالإضافة إلى: 106 برامج لمرحلة الماجستير، 12 برنامجاً لمرحلة الدكتوراه.

يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس القارين 3327 عضوًا، وعدد الأعضاء المتعاونيين بلغ 521 عضواً، وعدد الأجانب 60 عضوًا.

أما أعداد الطلاب فهي على النحو الآتي:

- عدد طلبة المرحلة الجامعية 59150 طالباً وطالبة.

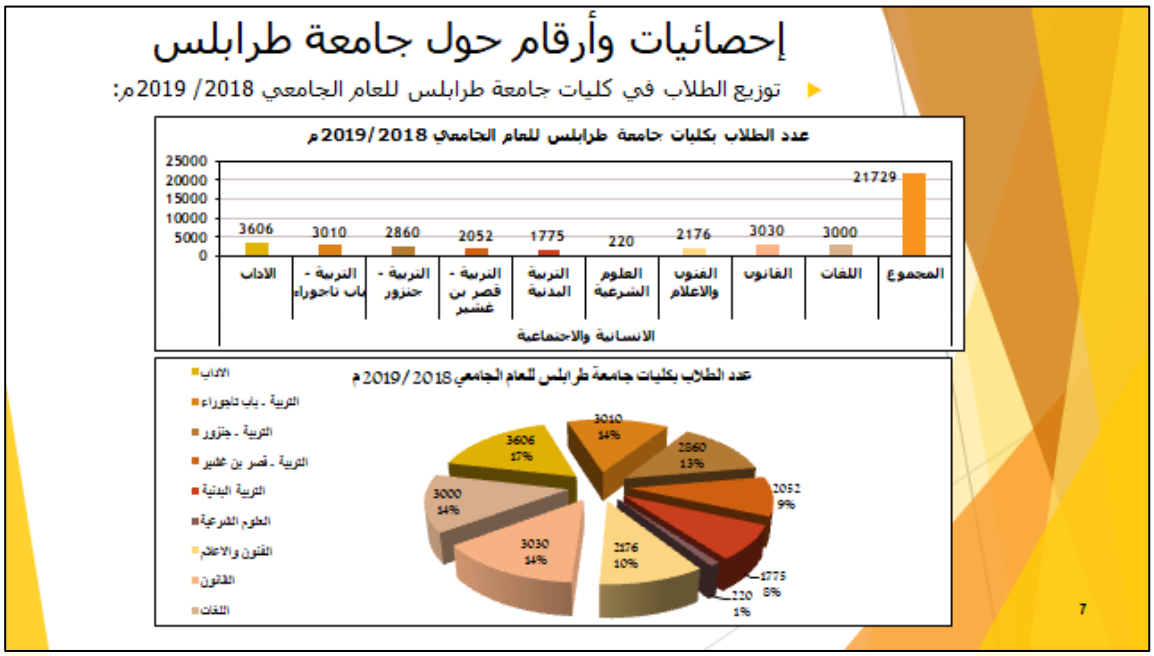

- تتوزع أعداد الطلاب بالمرحلة الجامعية على الكليات التالية:

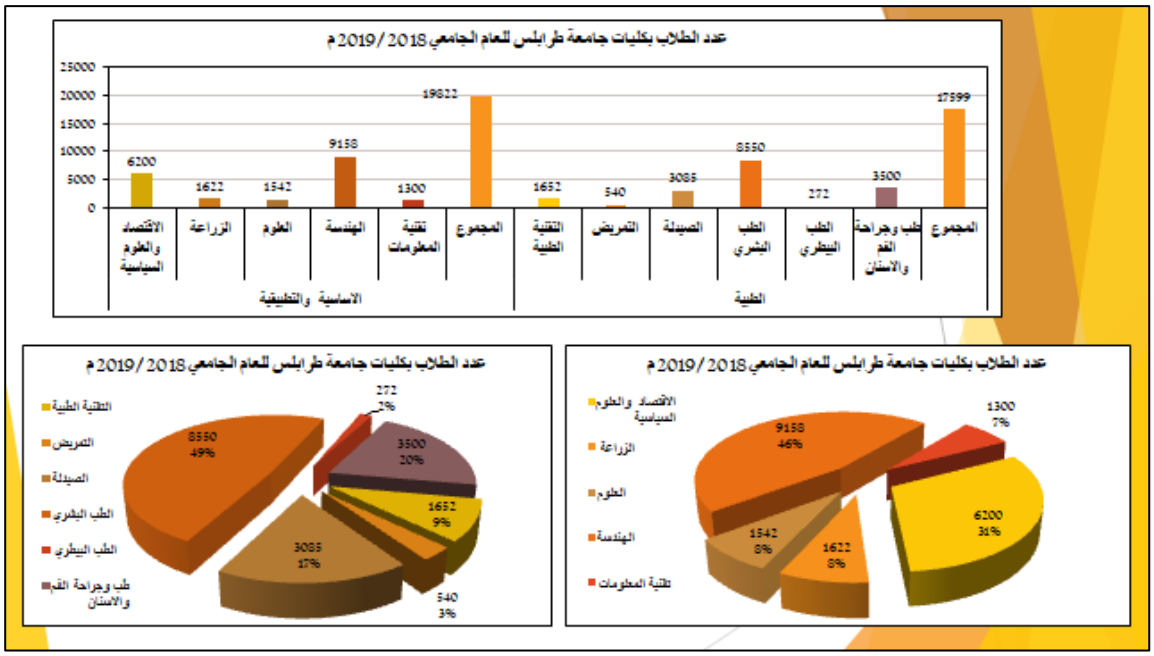

- أمّا طلاب الدراسات العليا فبلغت أعدادهم: الماجستير:3567 طالباً وطالبة، طلبة الدكتوراه 344 طالباً وطالبة.

ويدرس بالجامعة عدد 1644 طالباً وطالبة من الأجانب من جنسيات مختلفة في مراحل مختلفة.

ويعمل بالجامعة 1959 معيداً، و633 فنياً، و1957 موظفاً بالكليات المختلفة، بالإضافة إلى 2465 موظفاً بالوحدات الإدارية للجامعة.

وبلغ عدد البحوث المنشورة في عام 2018 :

144 بحثاً في .Pup. Med و 92 بحثاً في .Science Direct وبهذا يكون معدل النشر هو 62 بحثاً لكل ألف عضو هيئة تدريس.

- **نسب لها دلالات إحصائية:**

- نسبة أستاذ / طالب للمرحلة الجامعية فقط:

العلوم (5:1)، الهندسة (27:1)، الزراعة (10:1)، الطب البشري (85:1)، الطب البيطري (3:1) الصيدلة (36:1)، التربية البدنية (13:1) الاقتصاد (21:1)، الفنون (24:1)، التقنية الطبية (19:1)، القانون (20:1)، طب الأسنان

(30:1)، التربية / طرابلس(23:1)، اللغات (14:1)، الآداب (11:1)، التربية جنزور (16:1)، التمريض (24:1)، تقنية المعلومات (25:1)، التربية /قصر بن غشير (11:1).

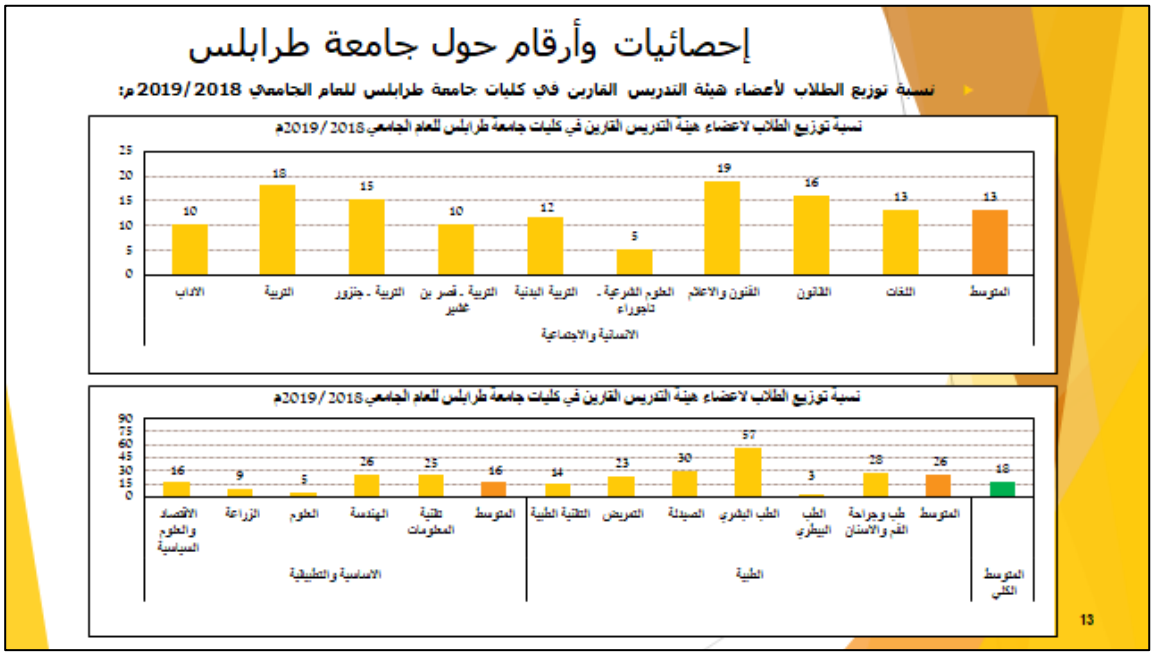

- وتختلف نسب أعضاء هيئة التدريس المتعاونين إلى الاجمالي من كلية إلى أخرى، إذ نجد هذه النسبة في:

العلوم (7%)، الهندسة (8 %)، الزراعة (11%)، الطب البشري (50%)، الصيدلة (20%)، التربية البدنية (8 %)، الاقتصاد 32%)، التقنية الطبية (35%)، القانون (23%) طب الأسنان (7%)، التربية / طرابلس (27%)، الآداب (22%)، التربية / جنزور (68%)، التمريض (53%)، تقنية المعلومات (39%)، التربية / قصر بن غشير (4%)، الشريعة تاجوراء (64%).

- كما تختلف نسبة حملة الماجستير من أعضاء هيئة التدريس إلى العدد الإجمالي، فنجدها في:

الهندسة (26%)، الزراعة (29%)، الطب البيطري (28%)، الصيدلة (16%)، التربية البدنية (20%)، الفنون (28%)، التقنية الطبية (50%)، التربية / طرابلس (65%)، الآداب (35%)، التربية جنزور (64%)، تقنية المعلومات (34%)، التربية /بن غشير (78%)، الشريعة (72%).

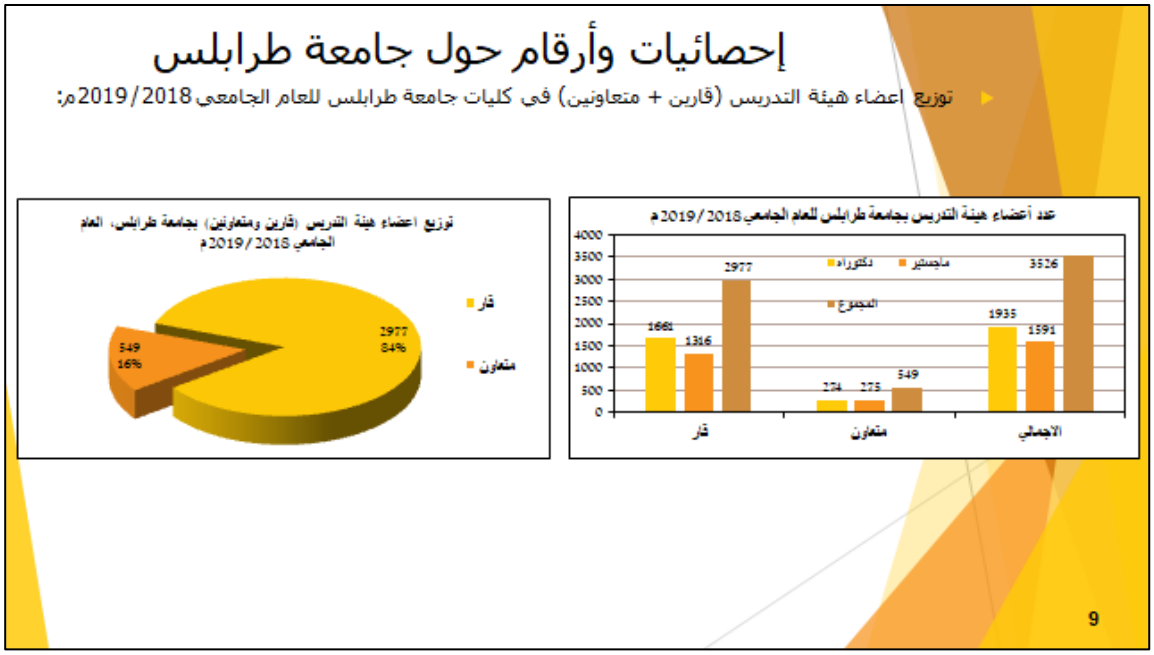

- أمّا نسبة عدد الفنيين إلى عدد الطلبة فهي كما يلي:

العلوم (17:1)، الطب البشري (9:1)، الصيدلة (47:1)، التربية البدنية (222:1)، الفنون (544:1)، التقنية الطبية (14:1)، التربية / طرابلس (453:1)، التربية /جنزور (1: 434)، تقنية المعلومات (434:1) التربية/ قصر بن غشير (2052:1).

<u>مؤشرات وملاحظات:</u>

من خلال التقارير التي تمّ الاطلاع عليها يمكن التوصل إلى الملاحظات التالية:

الرؤية والرسالة للجامعة ومن ثمّ الكليات التابعة لها قد صيغت بأسلوب مناسب، وأنها جاءت في جميع الكليات متطابقة في مفرداتها ومحتوياتها، ولم نلاحظ التمايز بينها، وطبيعة التخصص، ونرى ضرورة إبراز التخصص وتمايز أي كلية عن أخرى، في شكل ومضمون الرؤية والرسالة.

وعند حدوث ذلك ندعو إلى ضرورة مراجعتها بين الحين والآخر، وإعادة النظر فيها بالتعديل، أو التحوير، أو الإلغاء، أو الإضافة، بحيث تترجم –الرؤية الرسالة– الخصوصية والظروف والواقع الحالي، والاستراتيجية المستقبلية، والخطط البحثية، وملائمة كل ذلك مع الخدمة المستهدفة التي ينبغي تقديمها للمجتمع والبيئة، ومراعاة معايير الجودة وتحسين الآداء.

- أن الميزانية هي المحرك للنشاط التعليمي، وهذا النشاط هو المهمة الأولى لكل من الجامعة والكليات التابعة لها، بيد أن الميزانية الخاصة بمتطلبات العملية التعليمية قد غابت من التصور الخاص بميزانية الشؤون التعليمية لكل كلية من كليات الجامعة، والسؤال: هل المسؤولية في ذلك تقع على الجامعة، أم على الكلية، أم ليس على هذه أو تلك؟
- أن التباين في مراعاة معايير الجودة وتحسين مستوى الأداء على مستوى الكليات يتطلب ضبط التوجه، وإجراء المراقبة الدقيقة لتطبيق معايير الجودة، وعمل مكتب الجودة وتقييم الأداءعلى مستوى الجامعة.

- أن خدمة المجتمع غائبة من برامج الجامعة، وإن حدثت فهي خارج الخطة، لذلك وجب إنشاء وحدة إدارية أو فنية على مستوى الجامعة للاهتمام بخدمة المجتمع والبيئة؛ لتتواصل الجامعة من خلال هذه الوحدة بالمؤسسات المجتمعية (الرسمية وغير الرسمية) من خارج الجامعة، وتنسق هذه الوحدة مع الوحدات التي ينبغي إنشاؤها داخل الكليات، لخدمة المجتمع والبيئة. إن هذا الإجراء إذا تم اتخاذه سيسهم في ملء الفراغ الحاصل في هذا الجانب.
- هناك ضعف في متابعة العملية التعليمية، وتقويم مستوى الأداء، ولمعالجة هذا الجانب ندعو إلى تكليف وكيل الجامعة للشؤون العلمية بضرورة إعداد تقارير دورية (تقرير أكاديمي سنوي) حول سير العملية التعليمية على مستوى الجامعة، على أن تتأسس هذه التقارير على تقارير تعد على مستوى الكليات والأقسام، ترصد من خلالها الصعوبات والتحديات التي تواجه العملية التعليمية في كل عام، ويمكن أن يخصص لكل تقرير سنوي محور مركزي مثل:

✓ تأثير أزمة النزاع المسلح على التعليم في جامعة طرابلس.
✓ تأثير أزمة كورونا على التعليم الجامعي.
✓ تقنيات المعلومات وأثرها على التعليم في الجامعة.
✓ الجانب العملي والجانب الميداني في التعليم الجامعي.

ليكون هذا المحور هو الموضوع الرئيس للتقرير السنوي في العام المستهدف، مع إيلاء الجوانب الأخرى من العملية التعليمية الأهمية التي تستحقها.

- لا جدال في أن التقييم الذاتي للفرد والمؤسسة من أنجح السبل للتطوير والتحسين عند وجود الرغبة لذلك، ومن ثمّ على الإدارة أن تخلق المناخ لإحداث هذا التقويم. ومن أدواته إصدار الاستبيانات والنماذج التي تساعد على هذا التقويم، وتنشر المنهجية التي تؤدي إلى استخلاص النتائج الموضوعية؛ بغية الوصول إلى تقويـم ذاتي على مستوى الأقسام العلمية والكليات الجامعية، والذي من شأنه أن يسهم في تطوير أداء العملية التعليمية، والذي نحن الآن في أمس الحاجة إليه.
- نظراً لما لقواعد بيانات الوحدات والمرافق في أى كلية من أهمية في تقييم الوضع الحالي، وفي رسم السياسات العامة، ووضع الخطط المستقبلية، ورغم بداهة هذا الإقرار وقبوله في الأوساط التعليمية والعلمية، إلا أننا نلاحظ أن معظم كليات الجامعة ليس بها قواعد بيانات لوحداتها ومرافقها، لذلك فإن الدعوة ملحة للكليات التي ليس بها تلك القواعد أن تسرع في بنائها لمعالجة النقص الناجم من عدم وجودها.
- لوحظ أن عددًا من الكليات الجامعية ليس بها هياكل تنظيمية أو توصيفات معتمدة للوظائف، لذلك على الكليات المعنية مراجعة وتطوير تلك الهياكل والتوصيفات والعمل على اعتمادها.
- نظراً لشح الموارد المالية ينبغي تشجيع الكليات على إطلاق مبادرات لتنمية مواردها المالية، والإسراع بإصدار التشريعات اللازمة لتوظيف هذه الموارد بطريقة مثلى.

نظراً للحاجة إلى تنمية عضو هيئة التدريس (علمياً ومهنياً) يتم تكليف شؤون أعضاء هيئة التدريس بوضع تصور حول برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، ورفع كفاءتهم التدريسية، بما في ذلك المبادرة بالآتـــي:

- اقـتراح لوائح تنظيم لهذه البرامج.
- تخصيص موارد مالية لتغطية النفقات المترتبة على تنفيذ هذه البرامج.

- آليـة للتنفيذ المتابعة والتقويم.
- وضع نظام للحوافز والروادع.

نذكر بأنه قد تمّ نشر 62 بحثاً لكل ألف عضو هيئة تدريس في سنة 2018م، هذا يعكس تدنيًا في مستوى الإنتاج العلمي، عليه ينبغي أن نتجه إلى تكليف مركز البحوث و الاستشارات، والتدريب باقتراح لائحة خاصة بالبحث العلمي على مستوى الجامعة تستند عليها الكليات، وتسترشد بها في إعداد لوائحها الداخلية للبحث العلمي، كما يطلب منه . أي مركز البحوث والاستشارات . الإشراف على وضع خطط البحث العلمي، وإدارة شؤونه على مستوى الجامعة، والتواصل مع الكليات لإعداد لوائحها الخاصة بالبحث العلمي، ولإصدار خططها البحثية.

- يلاحظ أن جميع الكليات لديها صفحة على موقع الجامعة الإلكتروني، ولكـن جميعها غير خاضع للتحديث المستمر، وخال من البيانات والمعلومات الأساسية حول البرامج التعليمية، والمقررات الدراسية، والأنشطة التعليمية والتدريبية والبحثية والخدمية التي تقوم بها الكلية المعنية، لذلك تكون المطالبة بأن تقوم كل كلية بعمل مايلزم تجاه صفحتها على موقع الجامعة الإلكتروني.
- نظراً لعدم وجود مواثيق أخلاقية سواء بمجالات التخصص أو المهنة في معظم الكليات. لذلك تكون الدعوة لإعداد صياغة لهذه المواثيق في الكليات التي لم تفعل ذلك.
- لا يغيب عن الأذهان ما للتعامل مع التظلمات والشكاوى من أثر على انتظام الحياة الجامعية. لذلك يطلب وضع آلية واضحة ومعلنة لطرق التعامل مع التظلمات والشكاوى التي تصدر عن ذوي العلاقة بالعملية التعليمية، ومن أبرزهم ((الطالب والطالبة)).
- لأسباب ظاهرة لا تستدعي التوضيح نوصي كافة الكليات بالآتي:
    - وضع خطة لإدارة المخاطر والأزمات وخاصة في المكتبات.
    - . مراعاة المتطلبات الأساسية لتسهيل حركة ذوي الاحتياجات الخاصة.
    - تفعيل مكتب شؤون الخريجين.
    - إنشاء مكتب للدعم الطلابي.

<u>جامعة مصراتة:</u>

كانت نواة تأُسيس هذه الجامعة كلية الآداب والعلوم في عام 1984م، وكانت تتبع جامعة سرت، ثم تطورت إلى جامعة مصراتة، التي تضم الآن (17 كلية)، وبلغ عدد طلابها عام 2019م 16751 منهم 393 طالب دراسات عليا، يتولّى تدريسهم 1296 عضو هيأة تدريس، من بينهم 36 مغتربًا، والنسبة العامة لأعضاء هيأة التدريس مقابل الطلاب 14:1، وعدد المعيدين بها 850 معيدًا، وتخرج فيها خلال الخمس سنوات الأخيرة 9409، أغلبهم من كلية التربية (2859) خريجًا وخريجة، بينما كانت كلية الفنون والإعلام الأقل عددًا (88)، ولم يتخرّج أحدٌ في كليات الزراعة، والتربية البدنية، واللغات والترجمة، بسبب حداثة الإنشاء،

وبلغ عدد الموظفين 1548 موظفًا، دون فصل بين الإداريين والفنيين، وتصدر الجامعة 10 مجلات مُحكّمة متخصصة في العلوم التطبيقية والإنسانية والطبية، كما أصدرت 110 كتب منهجية ومرجعية.

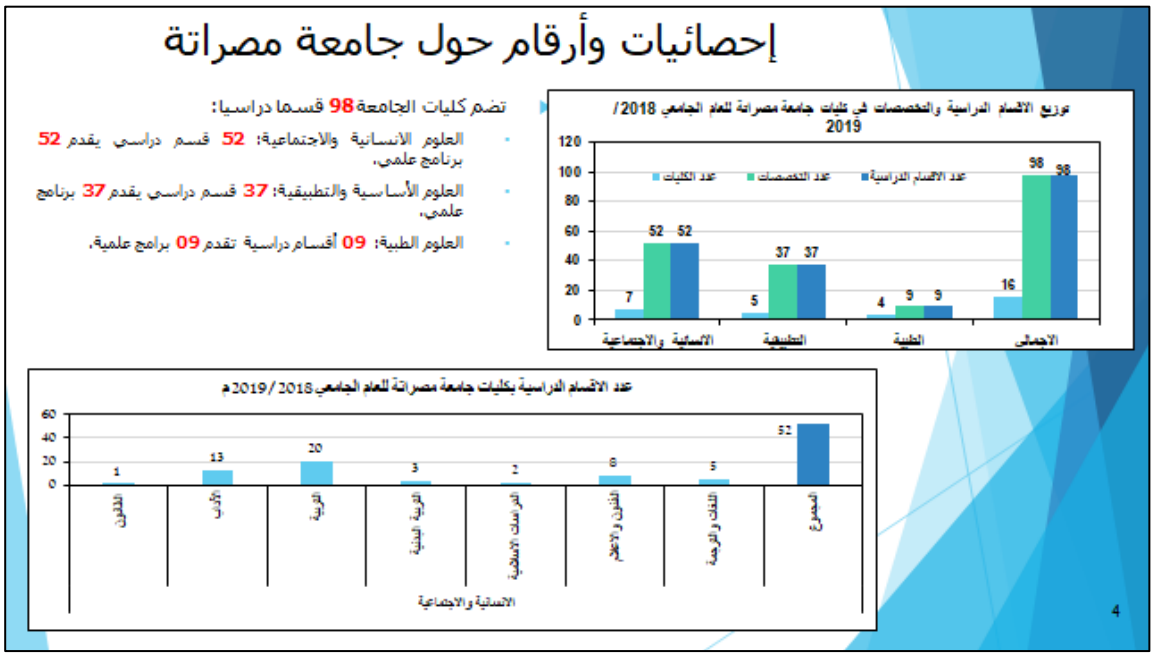

يتوزع الطلاب الدارسون بالجامعة على التخصصات التالية:

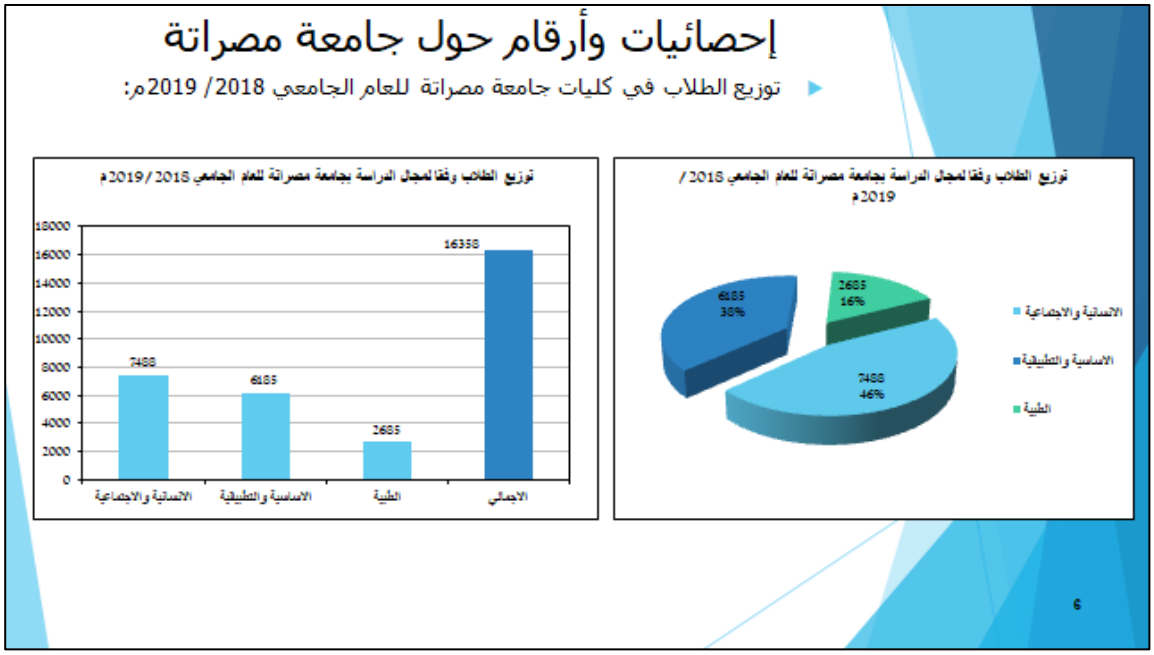

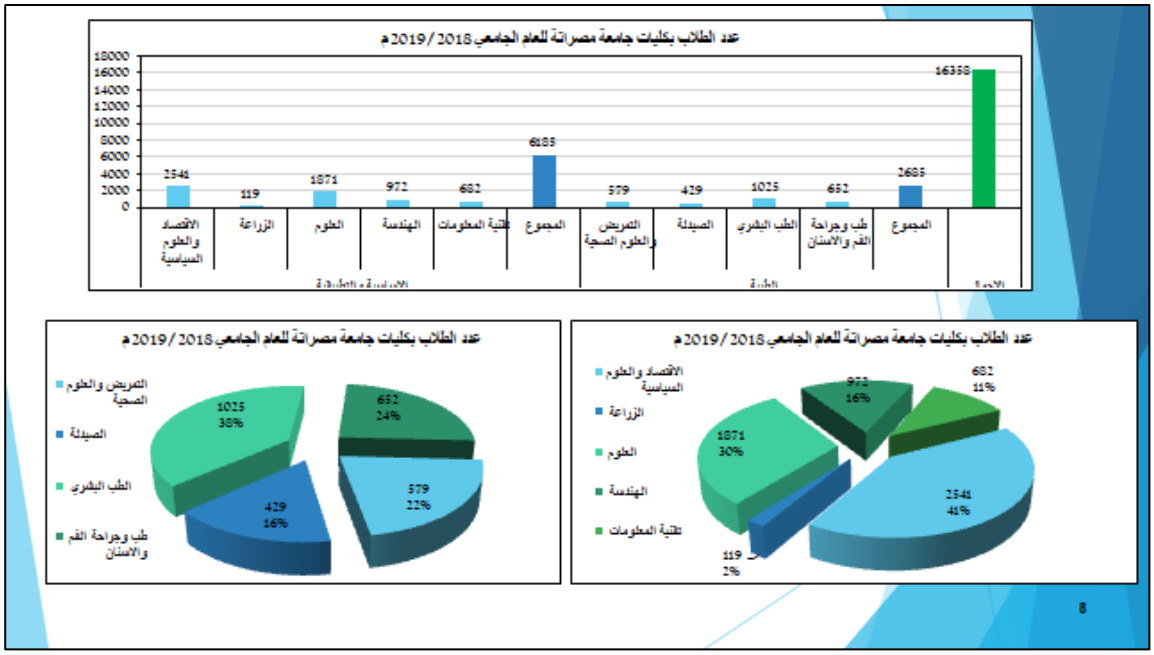

إحصائيات وأرقام حول جامعة مصراتة

- توزيع الطلاب في كليات جامعة مصراتة للعام الجامعي 2018/ 2019م:

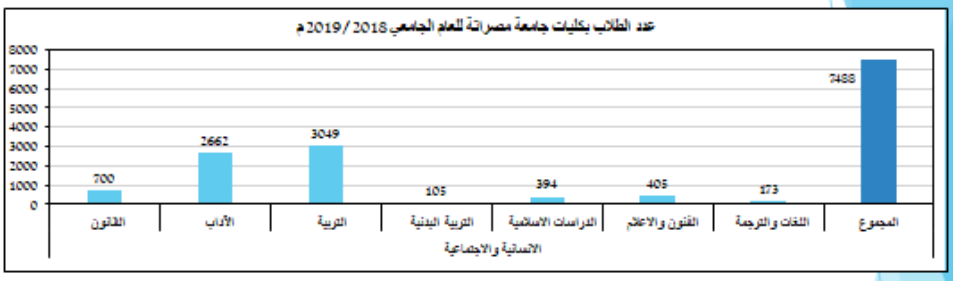

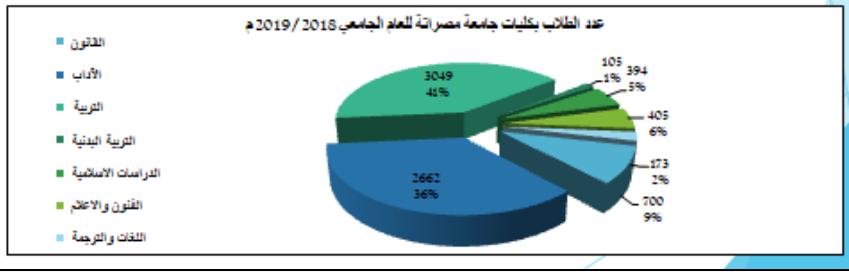

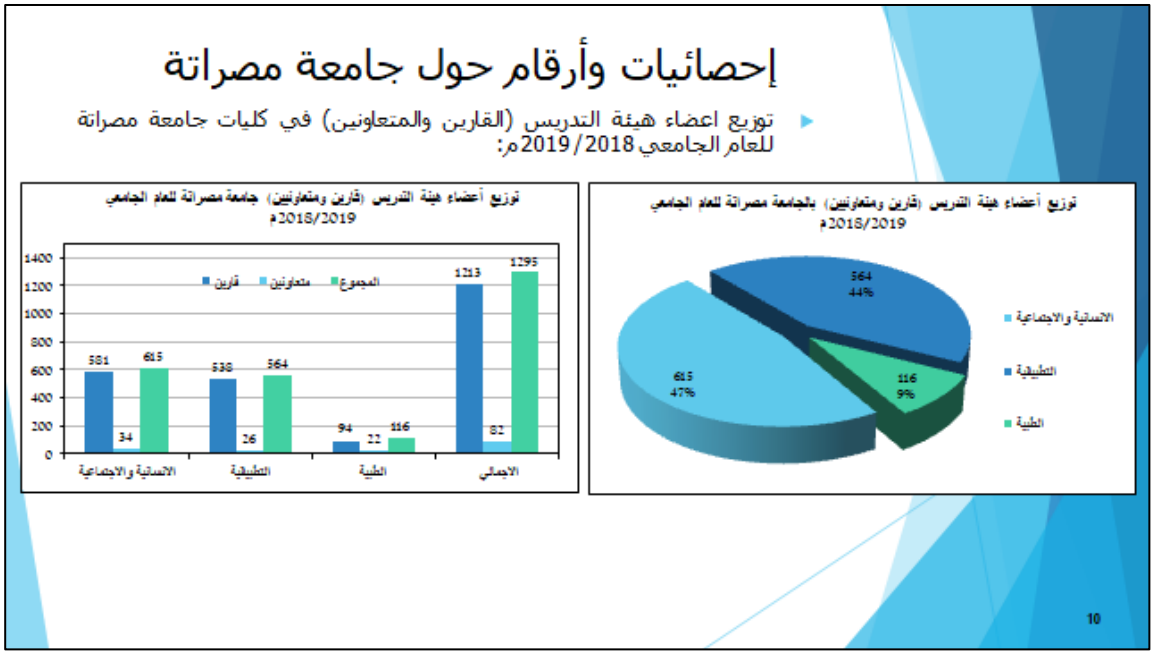

وكان توزيع أعضاء هيئة التدريس على الكليات على النحو الآتي:

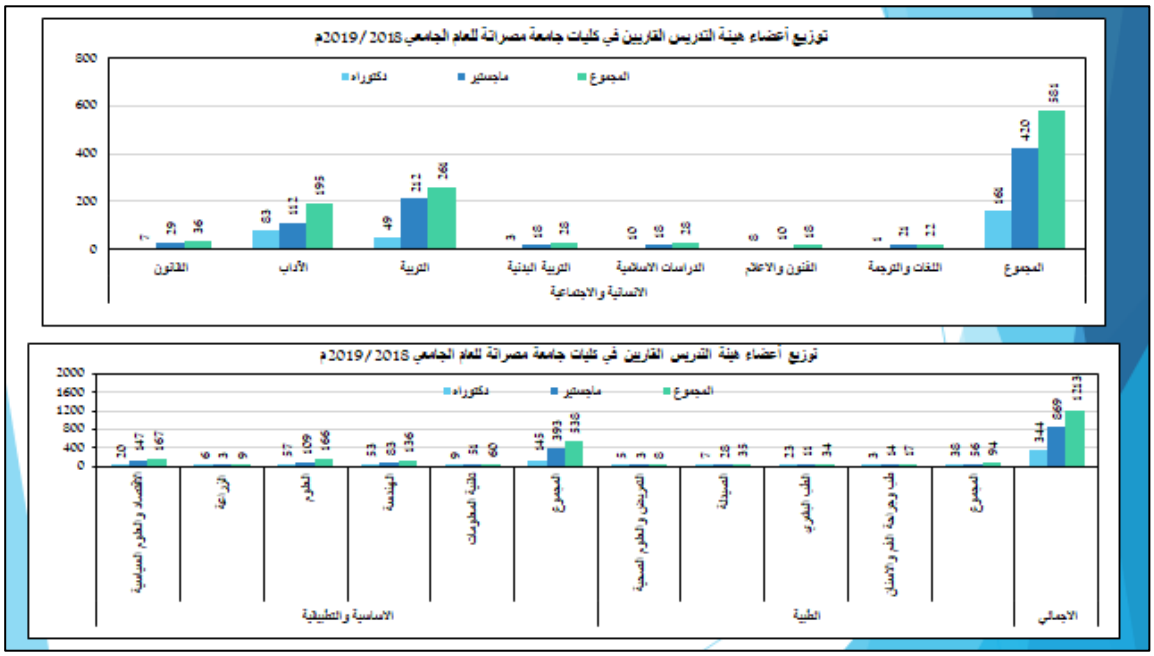

أما نسب أعداد الطلاب مقابل أعداد أعضاء هيئة التدريس فهي كما يأتي:

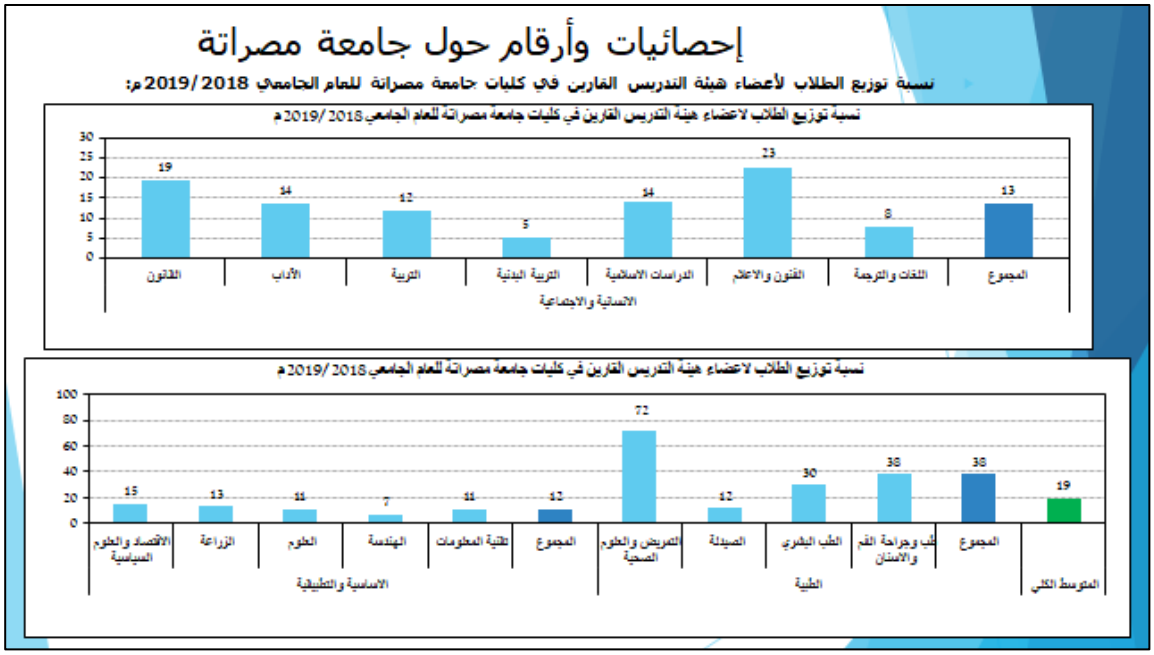

مؤشرات وملاحظات:

بالرغم من عدم التوافق في الإحصائيات فإنه يمكن استخلاص بعض المؤشرات والملاحظات، على النحو التالي:

- وجود نقص نوعي في أعضاء هيأة التدريس في بعض الكليات من حملة الدكتوراه خاصة، حيث إن نسبة حملة الماجستير من بين أعضاء هيأة التدريس حوالي 53.4% والنسبة يجب ألا تزيد عن 20%.
- وجود نقص حاد في فنيي المعامل، ونسبتهم 98 طالبا لكل فني، والنسبة المعتمدة يجب ألا تزيد عن 60 طالبا لكل فني، ويقابل ذلك تضخم في أعداد الموظفين بالجامعة بشكل عام، يمكن تدريب بعضهم ليصبحوا فنيين.
- تفتقر الجامعة في الوقت الحالي كغيرها لمركب جامعي، فأغلبية المباني والمرافق الجامعية الحالية غير مؤهلة لمزاولة نشاطات الكليات، ويصعب تطويرها فنياً.
- ضعف قاعدة البيانات والمعلومات بالجامعة، وهي مازالت فقيرة في الميكنة رغم محاولة قياداتها تطويرها في هذا المجال.
- معظم أقسام الجامعة العلمية الحالية هي أقسام نمطية لا يجد خريجوها عملًا؛ بسبب التأهيل التقليدي، مما يتطلب تطوير هذه الأقسام وفق ما يحتاجه سوق العمل، وتبني المرونة في فتح وقفل التخصصات غير المرغوب فيها من قبل القطاعين العام والخاص.
- جهد الجامعة واضح في تطوير علاقاتها مع المؤسسات المناظرة محليا ودوليا، وهذا سلوك إيجابي يجب تشجيعها عليه.

- رغم أن الجامعة تحاول إيجاد توازن بين المحاور الثلاثة في واجباتها، وهي التعليم، والتعلم، ومحور البحث العلمي والتطوير، ثم محور خدمة المجتمع والبيئة، إلا أنه يلاحظ حاليا أن الجامعة تهتم بالمحور الأول على حساب بقية المحاور.
- من الملاحظ أن الجامعة توسعت في فتح كليات في السنوات الأخيرة، بعضها لا يجد إقبالا من الطلاب، فأعداد الطلاب المسجلين بها قليل، وهذا قد يشتت جهود الجامعة ويعرقل مسيرتها نحو التميّز، ويمكن أن تقدم المعارف المطلوبة من هذه الكليات في أقسام في ضمن الكليات القائمة قبل هذا الإنشاء، فكلية اللغات مثلاً يمكن دمجها في الآداب، كلية التربية البدنية يمكن دمجها في كلية التربية، وأقسام كلية الزراعة يمكن دمج أقسامها في كليتي الهندسة والعلوم.
- اعتماد بعض الأقسام على حاملى الماجستير (الدراسات الإسلامية بكلية الآداب، مع وجود كلية للدراسات الإسلامية!!! الكلية تحتاج إلى معالجة عاجلة، الفلسفة، المكتبات، وعدة أقسام بكلية التربية)، أقسام كلية الفنون والإعلام (حملة الدكتوراه مغتربون)، أقسام كلية اللغات (تتطلب معالجة وإيقاف بعض الأقسام، أو ضمها كأقسام بالآداب).
- وجود تشابه في مخرجات بعض الآقسام بكليات الآداب والعلوم والتربية، وربما يكون من الأفضل دمج هذه الآقسام وإذا تطلبت طبيعة التخصص الإبقاء عليها وجب الاستفادة من الأساتذة في تدريس المقررات المشتركة.
- تكرار لبعض الأقسام في كلية الاقتصاد، وتضخم في عدد هيأة التدريس مقابل الطلاب (إدارة الأعمال عدد 27 ماجستير، 2 دكتوراه، وإدارة عامة دكتور واحد مقابل، 7 ماجستير/ التجارة الدولية 12 عضو هيأة تدريس يحملون الماجستير، التسويق / المحاسبة 9 دكتوراه، 32 ماجستير، التمويل والمصارف، دكتور واحد مقابل، 8 ماجستير).
- أعداد الطلاب في الدراسة الجامعية بكلية الزراعة لا يحقق الجدوى الاقتصادية، وأعضاء هيأة التدريس أغلبهم من حملة الماجستير، بعضهم تمّ تعيينه في القسم العام، وهو قسم خدمي لا يؤدي للحصول على بكالوريوس، وعادة يدرس به الطلاب مواد عامة يمكن أن يقوم أعضاء هيأة التدريس بكلية العلوم بهذه المهمة، والكلية بوضعها الحالي تشكل عبئًا على الجامعة دون وجود جدوى اقتصادية منها، عليه لابد من التفكير في معالجة وضعها؛ إما بفتح أقسام تكون جاذبة للطلاب، منها ربما قسم الأسماك والزراعات المائية، على أن يتم ذلك من خلال شراكات واستطلاع آراء رجال الأعمال، أو أن يوقف القبول بها.
- بالرغم من أن كلية العلوم هي أقدم كليات الجامعة فإنها مازالت تفتقر إلى أعضاء هيأة التدريس في أقسام أساسية مثل: الفيزياء الطبية، وعلم الحيوان، وعلم النبات، وعلم الوراثة، والكيمياء. وينتاب اللجنة شعور بأن الكلية تفتح أقساماً دون دراسة الإمكانات. ومن الإحصائيات غير المتوافقة مع معايير الجودة، إن صحت البيانات المقدمة عن هذه الكلية، أن يعمل 50 عضو هيأة تدريس بقسم الأحياء من حملة الماجستير إضافة إلى 22 أستاذ من حملة الدكتوراه، أضف إلى ذلك 10 موفدين للدراسة، ثم إن هذا القسم في صورة مدمجة مع قسمي علم الحيوان وعلم النبات، وإلى حدٍّ ما مع قسم علم الوراثة.

- تميّزت كلية الهندسة بقسم غير نمطي بين أقسامها هو هندسة المياه والبيئة، ولوحظ تضخم عدد أعضاء هيأة التدريس في قسم الهندسة المدنية، وأغلبهم من حملة الماجستير حيث وصل إلى 30 عضو هيأة تدريس قار، يدرسون 130 طالبًا وطالبة، بنسبة أستاذ لكل أربعة طلاب، أضف إلى ذلك أنه يوجد الآن 17 عضو هيأة تدريس في طور التكوين موفدين إلى الخارج، و26 معيدًا بالقسم.
- بالرغم من قدم كلية تقنية المعلومات فهي مازالت تعتمد على حملة الماجستير، ويشار إلى أن أغلبهم في تخصص – علم الحاسوب، 8 دكتوراه، 25 ماجستير أي 78% من أعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير، فضلا عن 16 معيدًا ، و10 موفدين، وعدد طلاب القسم 53 طالبا وطالبة – يوجد دكتور واحد في علم المعلومات.
- من خلال البيانات المقدمة عن كلية التربية البدنية يتبين أن بها قسمًا علميًّا تخصصيًّا واحدًا (التدريب الرياضي وعلم الحركة به دكتوراه واحد و5 ماجستير)، أما القسم الآخر (مناهج وطرق تدريس فبه دكتور واحد، و12 من حملة الماجستير فضلا عن أستاذ مغترب، (هل هناك حاجة لمغترب في المناهج وطرق التدريس؟ فهو ينتمي علميا لكلية التربية. ينبغي التعجيل بإيقاف القبول والاكتفاء بقسم للتربية البدنية يكون في ضمن أقسام كلية التربية.
- كليات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتمريض في حاجة إلى استكمال بناء كوادرها التدريسية، ولقد غابت على اللجنة بيانات عن أعضاء هيأة التدريس في أقسام التشريح، والآجنة، والطب الشرعي والسموم، إضافة إلى طب العيون في الطب البشري، وأقسام كثيرة في طب الأسنان.

<u>جامعة المرقب:</u>

تأسست هذه الجامعة عام 1991م تحت اسم جامعة الانتفاضة، ثم سُمّيت جامعة المرقب فيما بعد، وضُمت عام 2010م. إلى جامعة مصراتة، وفُصِلت عنها مجدداً عام 2011م. وكانت تضم كليات مدن ترهونة، ومسلاتة، والقره بوللي، وقصر الأخيار، والخمس، وزليتن، قبل استحداث جامعة الزيتونة، ونقل الكليات الواقعة في مدينة زليتن إلى الجامعة الأسمرية.

وتقع إدارتها في مدينة الخمس، وتتبعها 6 مراكز بحثية، وتضم الآن تسعة عشرة كلية، موزعة على مدن: الخمس، ومسلاتة، وقصر الأخيار، والقره بوللي وهي:

إحصائيات وأرقام حول جامعة المرقب

- تضم جامعة المرقب **19** كلية:
- تقع هذه الكليات في عدة مقرات ومدن وفقا للتوزيع التالي:

الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات	الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات
الآثار والسياحة	2007	الخمس	الآداب والعلوم	2000	مسلاته
الاقتصاد والتجارة	1999				
الآداب	1992		التقنية لطبية	2001	
التربيه	2004				
التربيه البدنيه	2015		الهندسة	2000	القره بوللي
الصيدلة	2006				
الطب البشري	2000		الآداب والعلوم	2000	قصر الأخيار
العلوم	1992				
العلوم الشرعيه	2015		الاجمالي		19
العلوم الصحيه	2005				
القانون	2013				
اللغات	2015				
الهندسه	1992				
تقنيه المعلومات	2015				
طب وجراحه الأسنان	2016				

2

تشمل الجامعة الاقسام والبرامج التالية:

إحصائيات وأرقام حول جامعة المرقب

تضم كليات الجامعة **124** قسما دراسيا:

- العلوم الانسانية والاجتماعية: **63** قسم دراسي يقدم **50** برنامج علمي،
- العلوم الأساسية والتطبيقية: **41** قسم دراسي يقدم **26** برنامج علمي،
- العلوم الطبية: **20** أقسام دراسية تقدم **20** برامج علمية،

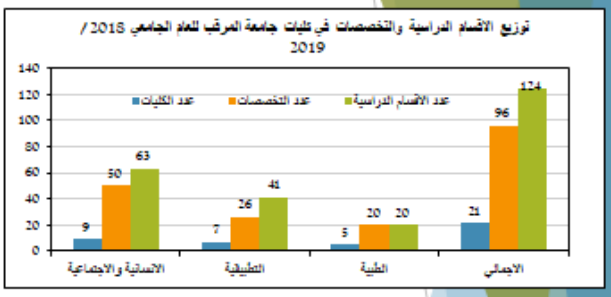

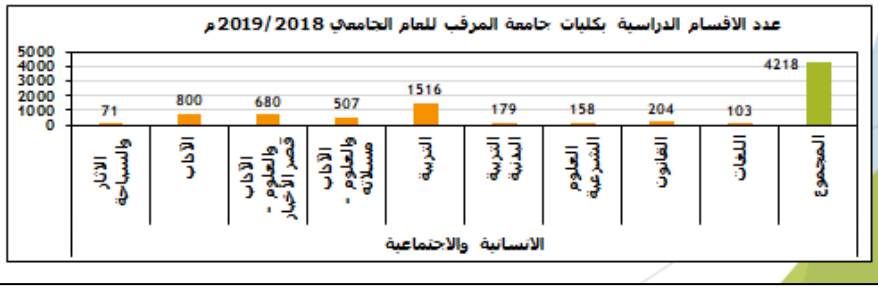

4

وكان توزيع الطلاب على الكليات على النحو التالي:

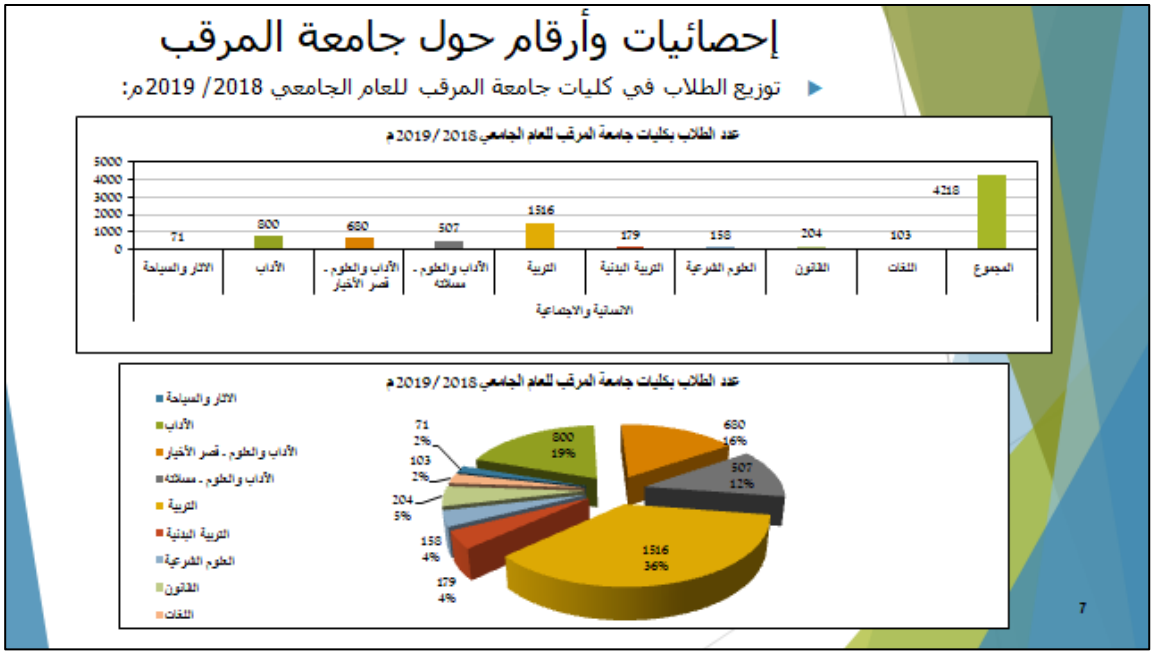

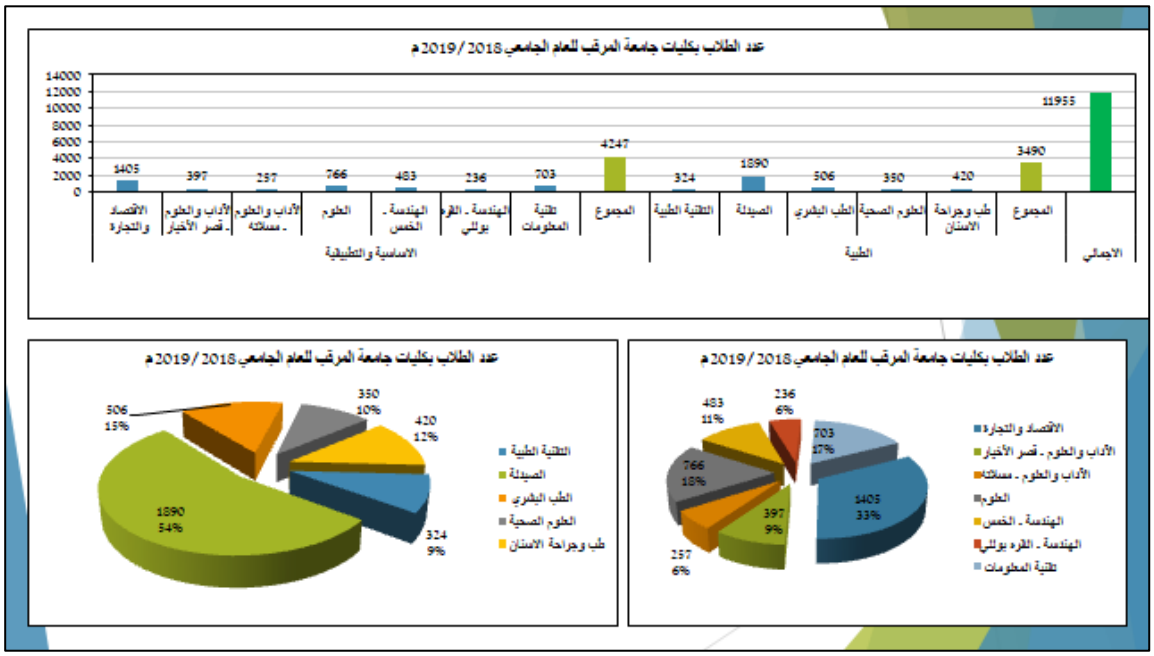

يتولى التدريس في هذه الجامعة حوالي 1900 عضو هيئة تدريس بين قار ومتعاون:

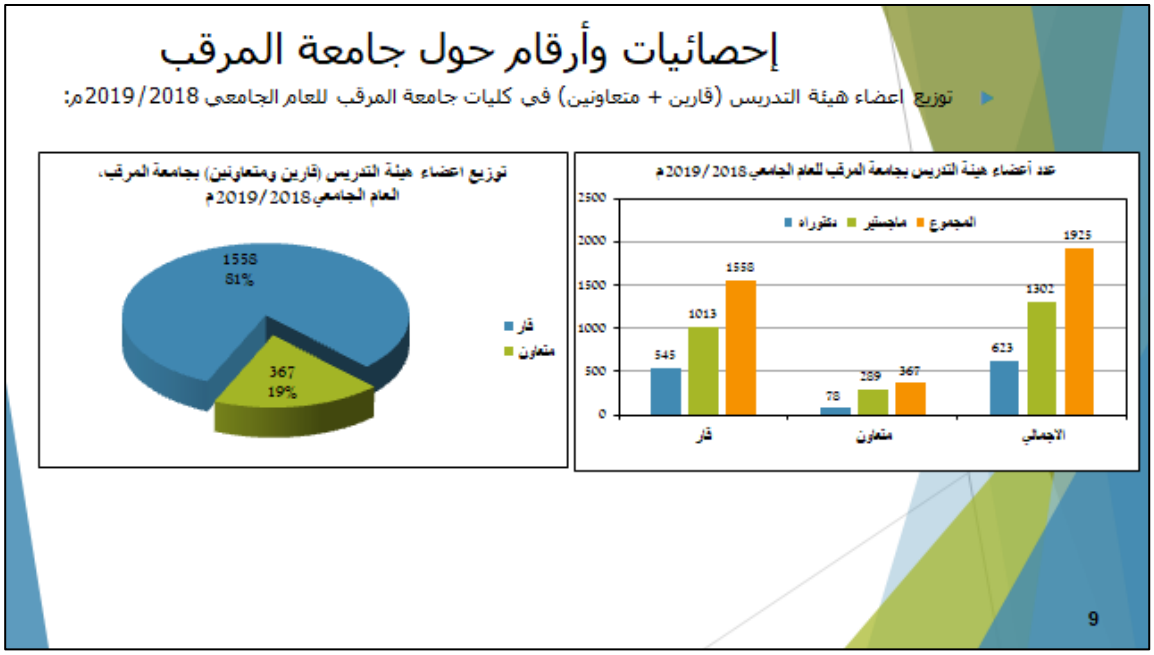

وتوزيع أعضاء هيئة التدريس على الكليات كما يلي:

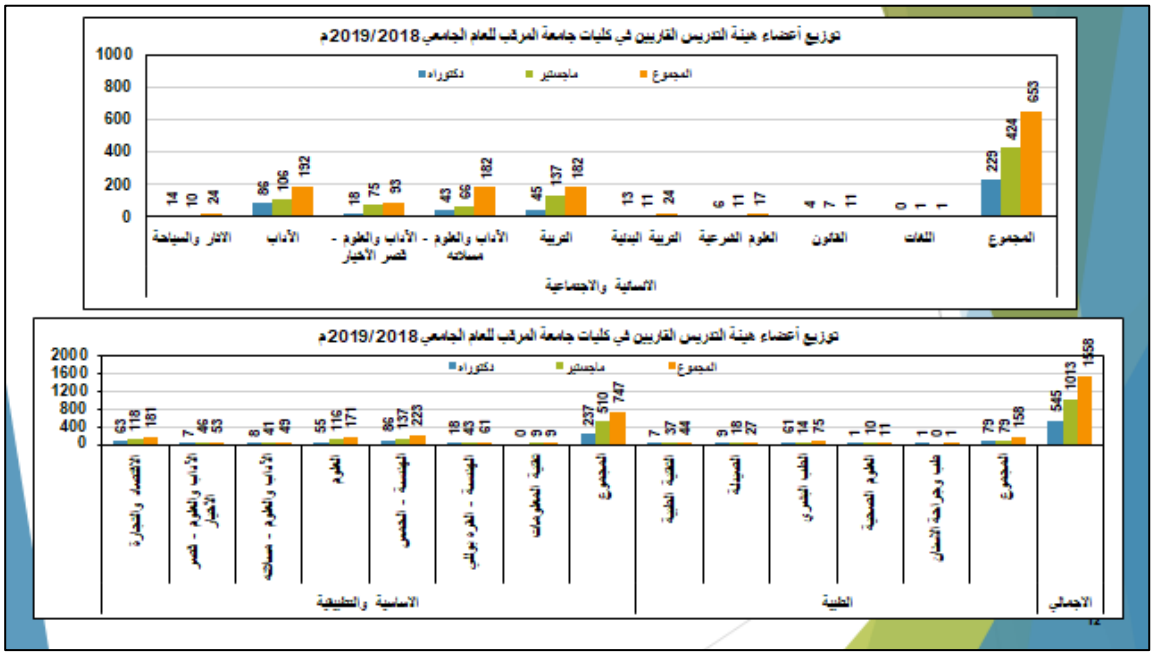

أمّا نسبة توزيع الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس فهي كما يلي:

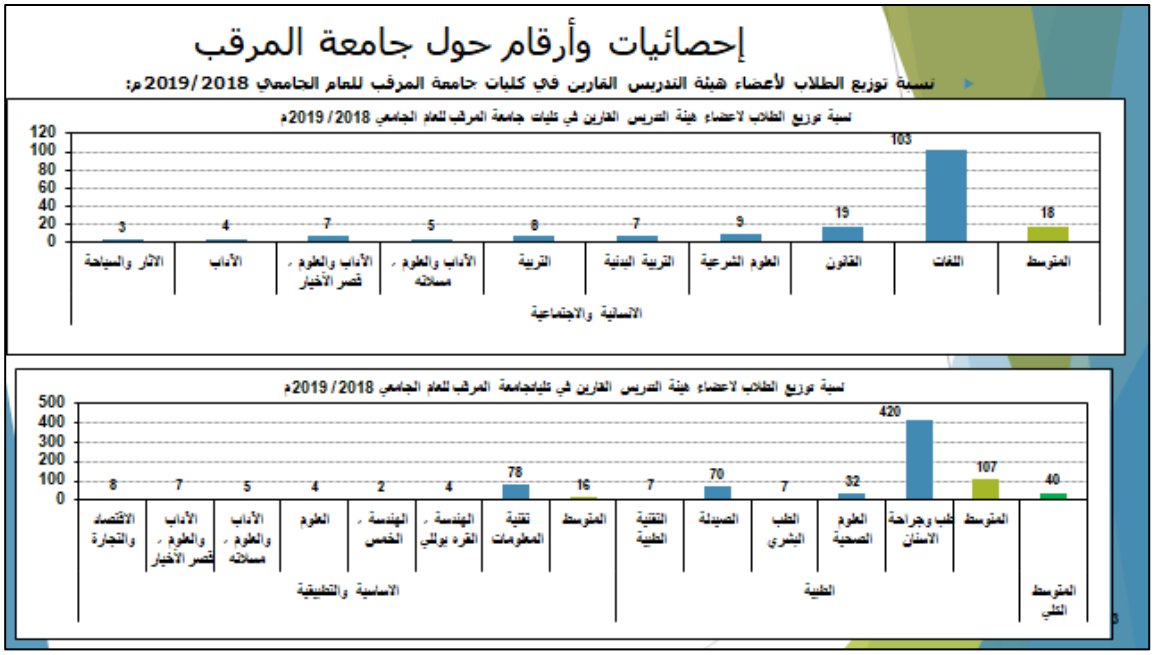

مؤشرات وملاحظات:

- إرتفاع نسبة عدد أعضاء هيأة التدريس مقابل عدد الطلاب في كلية الهندسة، وكذلك الموظفين، مما يؤثر سلباً، ويعدُّ هدرًا في الموارد البشرية.
- اعتماد بعض أقسام كلية العلوم / الخمس بشكل أكبر على حملة الماجستير (الحاسوب، والفيزياء والإحصاء).
- تعد كلية تقنية المعلومات / الخمس نسخة من قسم الحاسوب بكلية العلوم، واقترحت اللجنة على إدارة الجامعة توحيد الإمكانات بضم الكلية إلى القسم الذي يبدو أنه يتمتع بإمكانات أفضل، لاسيما وأن الكلية ليس لها مبنى خاص بها، ولا يوجد بها معامل، ولم تقدم الجامعة مبرراً لاستحداثها في ظل وجود قسم حاسوب، وقسم هندسة كهربائية، واقترحت اللجنة إعادتها إلى وضعها السابق كقسم في كلية العلوم، أو الهندسة.
- تعاني كلية التقنية الطبية / مسلاتة من التفاوت في عدد أعضاء هيأة التدريس بين الأقسام، وذكر التقرير أن أمام الكلية فرص فتح دراسات عليا، وهو أمر متعذر؛ لأنها تعتمد على حملة الماجستير، وكونها تأسست في ضمن المعاهد العليا منذ عام 2000، ويمكن الاهتمام بها، والرفع من مستواها لحاجة سوق العمل لخريجيها، وذلك بمعالجة مشاكل التدريب، وتوفير متطلباته، وكذلك مواد التشغيل للمعامل.
- تقوم كلية العلوم الصحية / الخمس على عضو هيأة تدريس واحد فقط يحمل الدكتوراه في قسم الأشعة التشخيصية، ويعمل لوحده في القسم، وعضوين في العلاج الطبيعي (بمقارنة ذلك مع التقنية الطبية مسلاتة). تعاني الكلية من نقص القاعات والمعامل للأقسام التخصصية، ونقص أعضاء هيئة التدريس بالرغم من الطلب على الخريجين من هذه الكلية، عليه اقترحت اللجنة على الجامعة توحيد الإمكانات مع كلية التقنية الطبية بمسلاتة.
- تعاني كلية الهندسة / القره بوللي من نقص في أعضاء هيأة التدريس في بعض الأقسام، وكذلك المعامل التخصصية والفنيين. وعدم توافر فرص تعيين أعضاء هيأة التدريس والمعيدين مقارنة مع نظيرتها في الخمس.

- زيادة عدد أعضاء هيأة التدريس مقابل الطلاب عن المعدل المعياري، في بعض الأقسام بكلية الآداب والعلوم / مسلاتة، وضعف تجهيز المختبرات وبطء عمليات الصيانة.
- تعتمد بعض الأقسام بكلية الآداب والعلوم / قصر الأخيار على حملة الماجستير، فضلاً عن قلة عدد أعضاء هيأة التدريس المعينين في الأقسام مقارنة بأقسام مناظرة في الخمس ومسلاتة، ومع ذلك فالكلية أفادت بتوفر فرص فتح أقسام جديدة، واستخدام التقنية في التعليم، بالرغم من نقص الوسائل التعليمية والمعامل لأقسام الجغرافيا، والفيزياء، والحاسوب، وعلوم الحياة.
- اعتماد بعض الأقسام بكلية التربية / الخمس على حملة الماجستير فقط، مثل قسم اللغة الإنجليزية 21 عضو هيئة تدريس، جميعهم يحملون الماجستير فقط، فضلاً عن النقص الحاد في أعضاء هيأة التدريس في قسمي التربية الفنية، واللغة الفرنسية، وينقصها أيضاً تجهيز المعامل والفنيين. أوصت اللجنة بتأجيل القبول في قسم اللغة الفرنسية إلى حين تعيين العدد الكافي من أعضاء هيأة التدريس.
- يلاحظ التشابه والتداخل في بعض الأقسام بكلية الاقتصاد / الخمس مثل: المحاسبة، والتمويل والمصارف، التسويق، وإدارة الأعمال، وفي كل منها ملاك مستقل لم تفصح الجامعة عن تخصصهم المستقل. اقترحت اللجنة على الجامعة معالجة هذا الأمر لضمان جودة المخرجات، وفتح آفاق فرص سوق العمل أمام الخريجين.
- لوحظ التوازن في عدد أعضاء هيأة التدريس والطلاب بكلية الطب البشري / الخمس بالرغم من الاعتماد على حملة الماجستير في طب الأسرة، ووظائف الأعضاء، والكيمياء الحيوية، وعلم الأمراض، لكنها تعاني من عدم وجود جثث للتشريح، وعدم وجود معامل، ونقص مواد التشغيل، ونقص أعضاء هيأة التدريس في أقسام العيون، وعلم الأنسجة، والكيمياء الحيوية والأدوية، والطب الشرعي، ووعدت الجامعة بمعالجة ذلك.
- لوحظ التوازن في عدد الطلاب مقابل أعضاء هيأة التدريس بكلية الصيدلة / الخمس لاسيما إذا نظرنا إلى عدد الموفدين، لكنها تواجه نقصاً في قسمي الصيدلانيات والصيدلة الصناعية.
- ورد في التقرير المقدّم من الجامعة أن كلية الأسنان/ الخمس (حديثة التأسيس) تعاني من نقص الأجهزة والمعامل ومواد التشغيل، وبعد مناقشة مسؤولي الجامعة تبين عدم توافر الإمكانات البشرية لتأسيسها، فضلاً عن عدم توافر عيادات للتدريب. واقترحت اللجنة تأجيل قبول طلاب جدد إلى حين توافر هذه الإمكانات.
- لم ترد بيانات كافية عن كلية الآداب / القره بوللي.
- كلية الشريعة / الخمس، مستحدثة (2015) بها ثلاثة أقسام، أفاد تقرير الجامعة إلى رؤية االكلية في توفير الفتوى بالداخل وتقديم مناهج وسطية في ظل عدم وجود كليات مناظرة في الخمس، وبالنظر إلى وجود أقسام دراسات إسلامية في كليات أخرى بالمدينة والجامعة فإن ضمها في قسم واحد أو كلية واحدة سيكون ضرورة تفرضها عوامل كثيرة.
- تعتمد كلية اللغات / الخمس على عضو هيأة تدريس واحد يحمل الماجستير في اللغة الإنجليزية، وفي ظل وجود قسمين للغة الإنجليزية في الآداب والتربية في الخمس، أوصت الجنة بتوحيد الإمكانات وضمها إلى الآداب أو التربية.
- كلية التربية البدنية / الخمس مستحدثة (2015) ويخلط التقرير بين الأقسام العلمية والخدمية، إذ يذكر وجود 9 أعضاء هيأة تدريس مختصين في مناهج وطرق التدريس، 5 منهم يحملون الدكتوراه، (ونجد كلية للتربية داخل المدينة يجب أن تتولى التعيين والتدريس في هذا التخصص) واثنين في تخصص الإدارة الرياضية يحملون دكتوراه، وربما تكون مؤهلاتهما إدارة، التي هي تخصص أصيل لقسم الإدارة بكلية الاقتصاد. ولا يُعتقد أن المواد المتاحة للتدريس أمام هؤلاء جميعاً

تتجاوز أصابع اليد الواحدة، لاسيما أن العدد الحالي للطلاب هو 179 طالبا فقط، كما لا يُعتقد أن محيط الكلية سيكون في حاجة للعدد المتوقع تخرجه خلال السنوات القادمة، كما أنه لوحظ وجود قسم (للعلاج الطبيعي) وهناك قسم علاج طبيعي في كلية العلوم الصحية، به عُضوَا هيأة تدريس يحملان الماجستير، وربما يكون من الأفضل توحيد الإمكانات .يذكر التقرير أن الكلية تعاني من عدم وجود صالة مغلقة للألعاب الرياضية، وعدم توافر المعامل للمقررات العلمية، مثل التشريح ووظائف الأعضاء، والإصابات الرياضية، وقلة التجهيزات الخاصة ببعض الألعاب. بعد مناقشة وضع الكلية مع مسؤولي الجامعة اقترحت اللجنة أن تتحول الكلية إلى قسم في كلية التربية.

- بالرغم من أن كلية الآثار والسياحة تشمل تخصصات في العلوم المختلفة، إلا أن أقسامها الحالية تتعلق بعلوم الآثار دون السياحة، وهي شعب كانت قسماً دراسياً واحداً، وفي جميع الأحوال فإن تخريج طلاب في التخصصات المذكورة من المرحلة الجامعية قد لا يفيدهم في سوق العمل، ومن خلال البيانات لوحظ زيادة في عدد أعضاء هيأة التدريس مقابل عدد الطلاب. يورد التقرير المقدم من الجامعة أن الكلية تعاني من عدم استيعاب خريجيها في المؤسسات، وهو أمر لا يستغرب في ظل انتشار الأقسام المناظرة في الجامعات القريبة. وناقشت اللجنة وضع الكلية مع إدارة الجامعة بشكل موسع، واقترحت عليها إعادة النظر في الكلية والتخصصات التي تدرسها، والظروف التي تمر بها، ورأت الأغلبية أنه قد يكون من الأفضل الاقتصار على قسم للآثار، وآخر للدراسات السياحية (عندما يتوافر العدد الكافي من الأساتذة المختصين)، يتبعان كلية الآداب أسوة بجامعات أخرى.
- ورد في التقرير المقدم من الجامعة أن كلية القانون تعاني من نقص في أعضاء هيئة التدريس، إذ يوجد بها 3 أعضاء هيأة تدريس فقط يحملون الدكتوراه في القانون الجنائي، و5 آخرون يحملون الماجستير، ويمكننا مقارنتها بالكلية الأم في ترهونة (قبل فصل الجامعتين)، وتضخم العدد في الأخيرة . والكلية تحتاج إلى اهتمام بتوفير أعضاء هيأة تدريس في جميع التخصصات قبل التوسع في قبول الطلاب.
- اعتماد قسمي اللغتين الإنجليزية والإيطالية في كلية الآداب على أعضاء هيأة تدريس يحملون الماجستير فقط. اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة معالجة وضع القسمين (ربما بضمهما إلى كلية التربية، وتأجيل قبول الطلاب في قسم اللغة الإيطالية إلى حين توفير أساتذة).
- لم يرد في التقرير بيانات كافية بشأن كلية الدراسات العليا تسمح بتقويمها، وقياساً على الحال في الجامعات الأخرى قد يكون من الأفضل تأجيل تفعيل قرار إنشائها، وتنظيم الدراسات العليا بالأقسام، لاسيما وأن أقساما كثيرة في حاجة للمعامل والمختبرات، وأن الكليات تخطط لفتح دراسات عليا.
- – بوصف هذه الجامعة إحدى الجامعات القروية فإن تعاونها مع الجامعات القريبة منها يعد ضرورياً ويسري ذلك على جميع الجامعات باستثناء جامعتي طرابلس وبنغازي.

<u>جامعة نالوت:</u>

أُنشئت هذه الجامعة بقرار مجلس الوزراء رقم 606 لسنة 2017م، وتضم كليات قديمة كانت تتبع جامعة الجبل الغربي، مثل (هندسة جادو 1991 – والتربية نالوت 1995 – والتقنية الطبية نالوت 2000 – والقانون والعلوم السياسية بنالوت 1990)،

وأُضيفت إليها كليات التربية بكاباو 2015 – والتربية بجادو 2018م. وهكذا هي الآن تضم 6 كليات (4 منها متكررة)، تحتوي على 26 قسماً علمياً.

ويدرس بها 1369 طالبا وطالبة، يتولّى تدريسهم 258 عضو هيأة تدريس، أي أن نسبة أستاذ/ طالب هي 1: 5.2، منهم 176 يحملون درجة الدكتوراه، وبها 134 معيدا و26 موفدا للدراسة، ويعمل بها 558 موظفا. يوجد بالجامعة قسم داخلي للطلاب والطالبات بمدينة نالوت سعته 600 طالب، وآخر للطلاب فقط بمدينة جادو سعته 300 طالب.

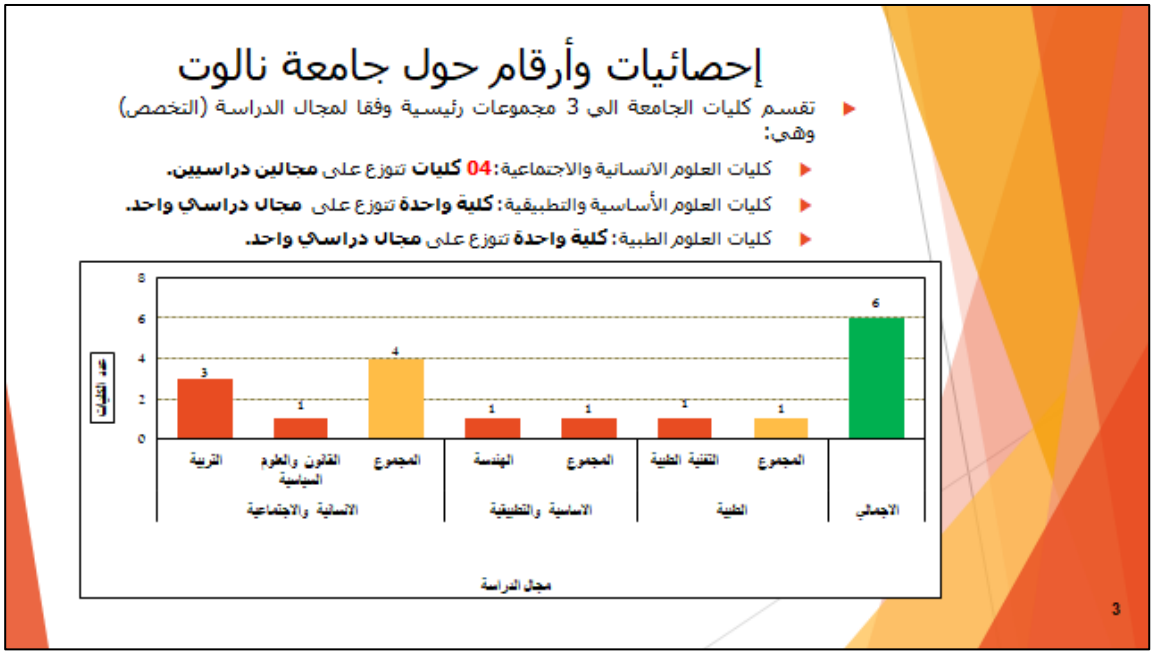

مؤشرات وملاحظات:

- التوزيع الجغرافي للكليات: كليات التربية، والقانون والعلوم السياسية، والتقنية الطبية بمدينة نالوت، كلية التربية بكاباو، وكليتا الهندسة والتربية بجادو.
- زيادة عدد الموظفين قياساً بعدد الطلاب بما يتجاوز المعدل المعياري، مع نقص فنيي المعامل؛ مما يتطلب إعادة تأهيل وتدريب بعضهم لتشغيل المعامل.
- معاناة بعض الكليات من نقص المقومات الأساسية (كلية التربية بجادو وكاباو كمثال)، وقد تتغلب الجامعة على ذلك بتكليف كلية التربية بنالوت بالإشراف المباشر على الكليتين، وتقاسم الإمكانات المتاحة لديها حتى وقت آخر.
- صيانة الأقسام الداخلية وتأهيلها لاستيعاب الطلاب سيوفر بعض الإمكانات، لاسيما في الأقسام التي تعاني من قلة عدد الطلاب ونقص الأساتذة.
- عدم اتساق تسمية بعض الكليات مع النظام العلمي للقانون في ليبيا (النظام القانوني لكلية القانون والعلوم السياسية بنالوت).
- ضرورة تطبيق قوانين الحوافز المادية لأعضاء هيأة التدريس الذين ينقلون للعمل بمناطق بعيدة عن محل سكناهم.
- مراجعة ضوابط تعيين أعضاء هيئة التدريس في ظل ارتفاع نسبة أستاذ/ طالب في المستوى العام للجامعة، وتجاوز نسبة عدد حملة الماجستير إلى عدد أعضاء هيئة التدريس المعدل المعياري.

جامعة سبها:

كانت كلية التربية التي أنشئت بمدينة سبها عام 1976م، كفرع لجامعة طرابلس نواة لجامعة سبها التي صدر قرار تأسيسها عام 1983م. وضمت كليتي التربية والعلوم، وفي العام 1987 تم تطوير الجامعة لتشمل كليات الطب، والزراعة، والهندسة، وفي عام 1991م، تمّ دمج المعهد العالي للتقنية مع كلية الهندسة، تحت اسم كلية العلوم الهندسية والتقنية بالجامعة، كما تم ضم كليتي اللغات والتربية البدنية، وأُسست كلية الاقتصاد، ثم في عام 2016م أُضيفت مجموعة من الكليات كان آخرها كليات الصيدلة، وتقنية المعلومات، وهندسة الطاقة والتعدين، وفي عام 2019م أضفيت كُليّتا التربية زويلة، والتجارة والعلوم السياسية، في حين انفصل عنها عدد من الكليات هي: الاقتصاد، والتقنية الطبية، والتربية تراغن)، وضمت لجامعة فزان التي أُسّست حديثاً، وبهذا أصبحت جامعة سبها تضمّ الآن (20) كلية، معظمها في مدينة سبها، (11) كلية، و(3) كليات في منطقة الشاطئ، وكلية تربية في كلٍ من أوباري وغات، وزويلة، وتشاد.

الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات	الكلية	الموقع/ المقر	عدد الكليات
الاداب	1976	سبها	التربية اوباري	1994	اوباري
العلوم	1977		التربية ، تشاد	1998	آنجمينا
الزراعة	1988		العلوم الهندسية والتقنية	1976	براك
الطب البشري	1987		القانون	1997	
طب وجراحة الفم والاسنان	1993		التربية ، براك	1994	
التمريض	2007		التربية ، تراغن	2006	تراغن
صيدلة	2016		التربية ، زويلة	2018	زويلة
تقنية المعلومات	2016		التربية ، غات	1998	غات
التربية البدنية	1991		الاقتصاد والمحاسبة	1992	مرزق
التجارة والعلوم السياسية	2018		التقنية الطبية	2010	
الطاقة والتعدين	2016	الاجمالي			20

يدرس بالجامعة عدد (11444) طالبا وطالبة، يقوم على تدريسهم (1310)عضو هيئة تدريس قارين، أي بمعدل (12:1) عضو هيئة تدريس/ طالب، كما يوجد أعضاء هيئة تدريس متعاونون، وعددهم لا يتجاوز 25 عضواً في الكليات الموجودة خارج مدينة سبها، ويوجد عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس المغتربين، ويعزى ذلك الى عدم الاستقرار الأمني، وتغير سعر الصرف، وإيقاف التحويلات الخارجية لهم، وإغلاق مطار سبها الدولي، ويبلغ عدد الموظفين بالجامعة (2275) موظفاً في جميع مرافق وكليات الجامعة، وعدد من الفنيين والمهندسين بالمعامل والمختبرات (241 + 250 = 491) العدد الإضافي (250) هو تعيينات جديدة وافقت عليها الوزارة، أي بمعدل (1:3.6) فني/ معمل، وهذا يتوافق مع شروط مركز ضمان الجودة، ويبلغ عدد المعيدين بالجامعة 470 معيداً، وعدد الموفدين للدراسات العليا (282) موفداً، كما تقدم الجامعة (22) برنامجاً للدراسات العليا.

إحصائيات وأرقام حول جامعة سبها

- تقسم كليات الجامعة الى 3 مجموعات رئيسية وفقا لمجال الدراسة (التخصص) وهي:
  - كليات العلوم الانسانية والاجتماعية: **09 كليات.**
  - كليات العلوم الأساسية والتطبيقية: **07 كليات.**
  - كليات العلوم الطبية: **05 كليات.**

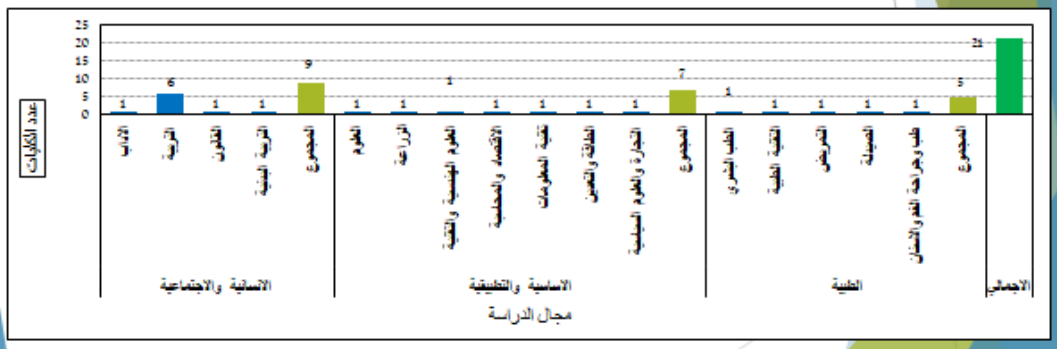

إحصائيات وأرقام حول جامعة سبها

- توزيع الطلاب في كليات جامعة سبها للعام الجامعي 2018 /2019م:

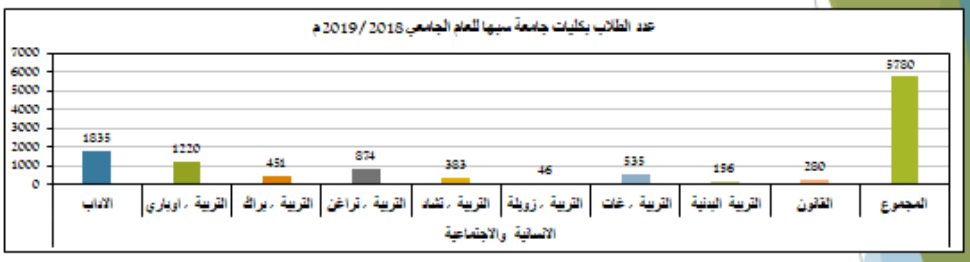

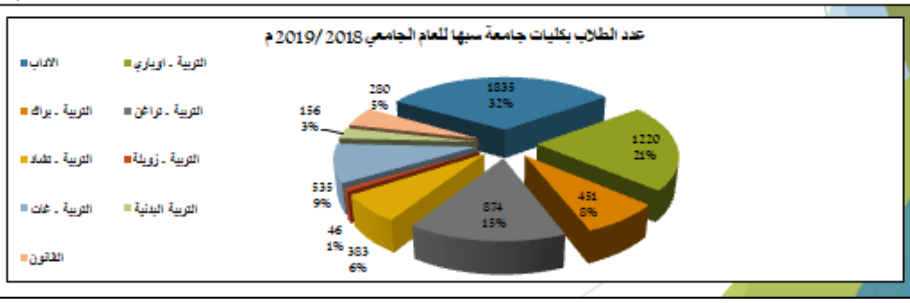

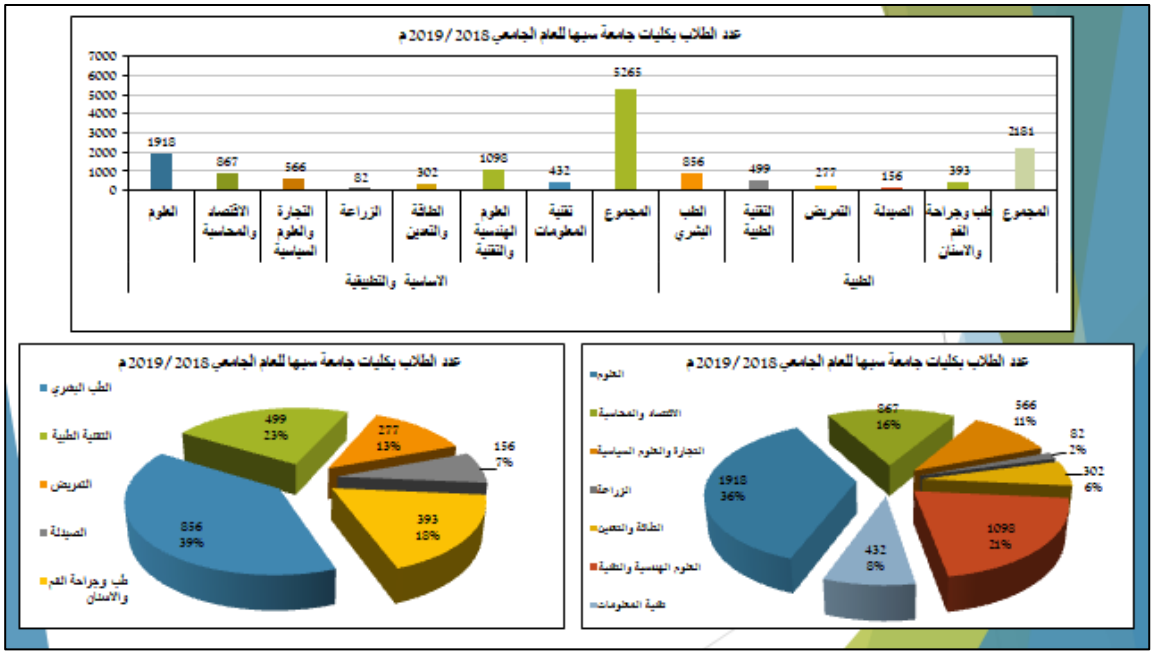

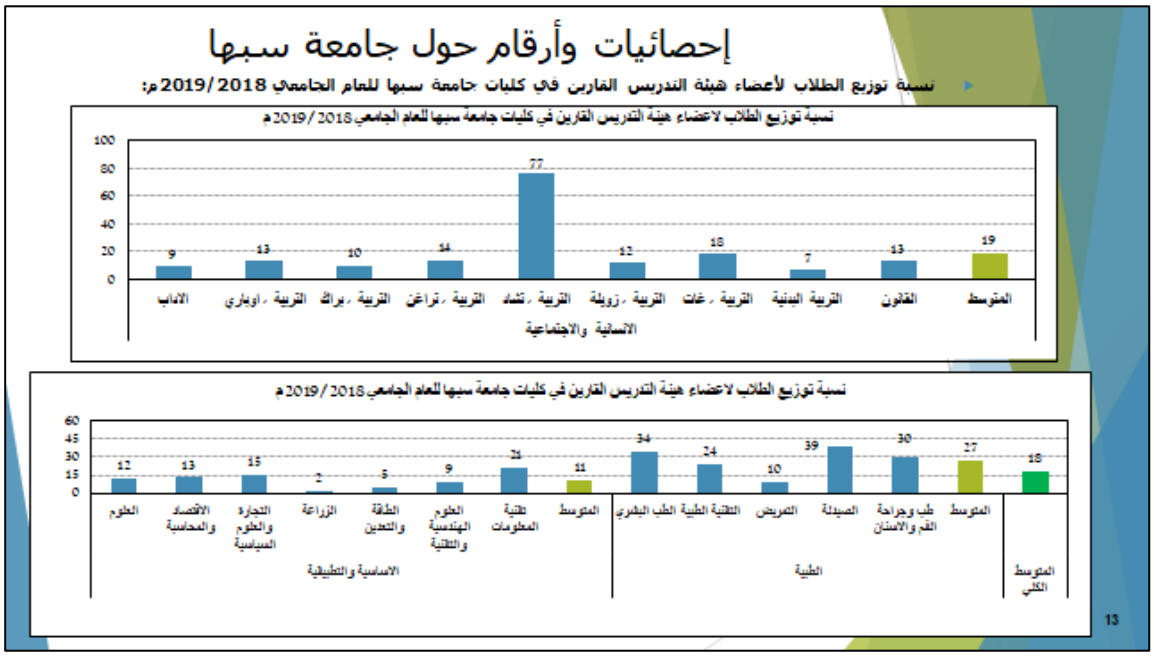

مؤشرات وملاحظات:

- لدى الجامعة قيادة أكاديمية شابة ومتحمسة للعمل، وجادة في محاولتها لاستخدام الميكنة في كافة جوانب العملية التعليمية.
- يوجد بالجامعة أربع كليات تربية في الشاطئ، وأوباري، وغات، وزويلة، في حين توجد كلية آداب في مدينة سبها.

- حققت الكليات في جميع التخصصات العلمية المختلفة النسبة النمطية الدولية في نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب.
- نصف أعضاء هيئة التدريس تقريباً (49%) هم من حملة الماجستير، وهي نسبة مرتفعة نظراً لتوقف الإيفاد لسنوات، حيث المطلوب ألا تزيد نسبة حملة الماجستير عن 20%، كما أن درجة أستاذ وأستاذ مشارك لا تتعدى نسبتهم (5%)، ومعنى ذلك أن المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس (بمقياس المؤهل) أقل مما ينبغي، والذي قد يكون له أثر في ضعف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة. عدد أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ (68)، وأستاذ مشارك (76)، وأستاذ مساعد (152)، بإجمالي (296)، أي بنسبة 22.9% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس القارين– يمثل عدد المعيدين حوالي 37% من عدد أعضاء هيئة التدريس.
- يمثل الطلبة الموفدون حوالي 22% من عدد أعضاء هيئة التدريس، وهذا مؤشر جيد، إذ إن هذه النسبة ملائمة لإحلال الفاقد في أعضاء الهيئة التدريسية، ولكن نسبة كبيرة من المعيدين أصبحت أعمارهم الآن تتجاوز العمر المحدد للإيفاد كما ورد في التقرير المقدم من الجامعة، فضلاً عن أن عددا كبيراً من الموفدين لا يرجعون للعمل بالجامعة، وخصوصا في التخصصات الطبية، ووجب إلزام المعيدين بضرورة الانخراط في برامج الدراسات العليا بالداخل فور التعاقد معهم، وبخاصة في التخصصات الموجودة بالداخل، وتوقيعهم على تعهدات بذلك.
- توجد خدمات إنترنت في بعض كليات الجامعة، وهي مسخرة لتقديم خدمات جيدة ومتقدمة، إلا أن بعض الكليات غير مجهّزة تجهيزاً كاملاً يخدم متطلبات العملية التعليمية، وبالتالي يتطلب الأمر السرعة في نشر الخدمة على كافة الكليات التابعة للجامعة بأكثر فاعلية. وقد أفادت إدارة الجامعة بأنه تم حل هذا المشكلة، وذلك بالتعاقد مع مجموعة من الشركات لتوفير خدمة الإنترنت لكل الكليات والمراكز.
- تغطي الجامعة رقعة جغرافية واسعة من الجنوب الليبي تشمل منطقة سبها، والشاطي، وأوباري، وزويلة، وغات، إضافة لكلية في دولة تشاد.
- جُل الكليات التي أُسّست بعد 2016م. تعاني من مشاكل كبيرة في المقرات، لأنها أُنشئت في داخل كليات أخري قائمة، مثل كلية تقنية المعلومات داخل كلية العلوم، أو في مواقع لا تفي باحتياجات هذه الكليات. وهذه الكليات التي استحدثت بعد عام 2016 يوجد لها مجمع كليات يضم أربع كليات (التربية البدنية، تقنية المعلومات، الصيدلة، التجارة والعلوم السياسية)، وتعتبر هذا المشكلة آنية، وذلك نتيجة لتعرض المقر المخصص لها لاعتداءات الحقت أضرارا به خلال أحداث عام 2018.
  - –الإسراع بتنفيذ المركبات الجامعية المخطط لها سابقاً سيكون له دور فعّال في حل كثيرٍ من مشكلات الكليات.
  - تعاني كلية الآداب / سبها من نقص في فني المعامل للوصول إلى النسبة النمطية 1:1 (فني: معمل)، ويوجد عدد كبير من الموظفين يحتاجون لإعادة تدريب وتوزيع بما يتناسب وعدد الطلاب في الأقسام، وعدم ملائمة بعض المباني للعملية التعليمية، نقص في القاعات الدراسية، ضعف التجهيزات الإلكترونية والفنية. نقص المراجع والدوريات. تمت معالجة نقص الفنيين في الجامعة بالكامل كما ذُكر سابقاً، أما فيما يخص المراجع والدوريات فقد تم توريد العديد من المراجع والدوريات من معرض الكتاب الذي أقيم بالجامعة عام 2016، بالإضافة الى الاتجاه نحو رقمنة المراجع والدوريات والتحول إلى المكتبة الإلكترونية.

- يوجد بكلية العلوم / سبها عدد كبير من الموظفين مقابل نقص في الفنيين، وربما يحتاج لإعادة توزيعهم بما يتناسب وعدد الطلاب في الأقسام، حيث اتضح وجود 24 موظفاً في قسم الحيوان، و13 موظفا في قسم الكيمياء. نقص الأجهزة والمعدات تمت معالجة مشكلة الفنيين كما تم الإشارة إليها سابقاً، كما تمّ إعادة تدوير الموظفين بعد إعطائهم دورات تدريبية، وإعادة تسكينهم وفقاً للتخصص والاحتياج .
- تعاني كلية الزراعة / سبها من نقص أعداد الطلبة بالأقسام، وفنيي المعامل بالأقسام حديثة الإنشاء، وفي تجهيزات المعامل، وعدم توافر مواد التشغيل. وذلك نظراً لموقع الكلية، حيث تقع الكلية خارج المدينة، وفي منطقة اشتباكات متكررة؛ مما سبب في عزوف الطلاب عن الدراسة بها. أما فيما يخص المعامل والتجهيزات فالوضع الراهن للكلية لا يسمح بتوريد أي تجهيزات وأي مستلزمات، وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر، والسرقات المتكررة.
- تعاني كلية الطب من نقص كبير في الأساتذة، لاسيما التخصصات السريرية، وبلغت نسبة الأساتذة المتعاونين بها حوالي 50% ، وجدير بالذكر أن المتعاونين هم من كلية الطب بجامعة طرابلس عن طريق الإنترنت، وهي تجربة رائدة للجامعة في حل مشكلة توفير أعضاء هيئة التدريس، وإن كانت غير مثالية. كما تفتقر الكلية إلى وجود مستشفى جامعي (لماذا لم يعتمد مستشفى سبها ليكون تعليمياً)، وضعف تجهيزات المعامل، وضعف البنية التحتية للبحث العلمي. بالنسبة للتخصصات السريرية، فأعضاء هيئة التدريس القائمون حالياً على العملية التعليمة كانوا في الأصل أعضاء هيئة تدريس قارين بها، إلا أنه تم نقلهم بقرار رقم 418 الذي أحال تبعيتهم إلى وزارة الصحة، أما فيما يخص المتعاونين من جامعة طرابلس فعددهم 3 أعضاء هيئة تدريس يقومون بالتدريس عن بُعد في بعض المقررات. مستشفى سبها كان مستشفى تعليميًّا يتبع جامعة سبها، إلا أنه تم تغييره إلى مركز طبي، وإحالة تبعيته إلى وزارة الصحة.
- تعاني كلية العلوم الهندسية والتقنية، براك الشاطئ من المشاكل التالية:
- نقص فنيي المعامل، وعدم تعويض من تقاعد منهم، خاصة ببعض الأقسام العلمية، ونقص الأجهزة والمعدات الحديثة، والمواد التشغيلية للمعامل، وضعف تجهيز وتهالك بعض مرافق الكلية والبنية التحتية، وعدم توافر معامل حاسوب. لم تتوقف عملية الصيانة بها، إلا أن شأنها شأن الكليات الأخرى تتعرض الكلية دورياً للسرقة والنهب وأعمال التخريب.
- تعاني كلية التربية، أوباري من نقص فنيي المعامل وعدم تعويض من تقاعد منهم، خاصة ببعض الأقسام العلمية. تمّ التعاقد مع فنيين لتغطية العجز بالكلية.
- نقص الأجهزة والمعدات الحديثة وعدم صيانة معامل اللغة، وعدم توفر المواد التشغيلية للمعامل العلمية. دمرت الكلية بالكامل ونهبت، وتمّ إعادة صيانتها وتأهيلها من جديد لاستقبال الطلاب، وبدأت الدراسة بها من خريف 2019.
- تعتمد كلية القانون، براك الشاطئ على عدد من حملة الماجستير والمتعاونين من لأعضاء هيئة التدريس، يتعدى المعدل المعياري، وتفتقر إلى المكتبة والمراجع وخدمة الإنترنت، وقاعة المحكمة الصورية. المكتبة بالكلية تم دعمها بالكتب والمراجع التي تحتاجها، وقاعة المحكمة الصورية تحت الإنجاز، وتوقف العمل بها نتيجة لجائحة كورونا.

- تعاني كلية طب الأسنان من نقص في الأساتذة، وأغلب أساتذتها القارين والمتعاونين من حملة الماجستير، كما تفتقر إلى كراسي للعيادة التدريبية والتمريض ومواد التشغيل، فضلاً عن حاجة مباني الكلية للصيانة.
- كلية التربية ببراك الشاطئ، تعاني من نقص الأساتذة في تخصصات الحاسوب، واللغة الإنجليزية، وعلم الإجتماع، وفنيي المعامل، ونقص القاعات والمدرجات والمعامل، ومواد ومعدات تشغيلها. بالنسبة للقاعات، في الكلية يوجد عدد مناسب من القاعات إلا أنها تحتاج إلى مدرج، بالنسبة لقسم الحاسوب هو شعبة مستحدثة بقسم الرياضات.
- أغلب أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، غات من حملة الماجستير، وتعاني الكلية من نقص في الأساتذة والمعامل ومواد التشغيل. تمّ تعيين مجموعة من أعضاء هيئة التدريس لتعويض النقص .
- أغلب أساتذة كلية الصيدلة، سبها من حملة الماجستير، وتعاني الكلية من نقص الأساتذة والقاعات الدراسية والمعامل، والتجهيزات والمعدات المعملية، ومواد التشغيل. تعاني الكلية من نقص في أعضاء هيئة التدريس لبعض التخصصات، إلا أن جل أعضاء هيئة التدريس القارين حالياً هم من حملة شهادة الدكتوراه، بالنسبة للمقر، فقد تم تخصيص مبنى للكلية إلى حين تجهيز المبنى الخاص بها، والذي تمت الإشارة إليه سابقاً.
- بالرغم من أهمية كلية التمريض سبها فهي تعاني من نقص في الأساتذة، والمعامل ومواد تشغيلها، والفنيين. بالنسبة للفنيين فقد حلت هذه المشكلة للجامعة ككل، القائمون على العملية التعليمية بهذه الكلية هم من المغتربين (جلهم من الفلبين)، إلا أن منع الدولة الفلبينية رعاياها من العودة إلى ليبيا سبب في هذا النقص بالكلية.
- –تعاني كلية تقنية المعلومات، سبها من نقص في أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه، وربما يكون من الأفضل إعادة التخصص كقسم بكلية العلوم. بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه نسبتهم حوالي 50%، وقد بنيت الكلية على أقسام حديثة.
- بالرغم من قدم تأسيس كلية التربية البدنية، غات (1991م) فهي مازالت تعاني من نقص الأساتذة والمعيدين، وتفتقر إلى المعامل والقاعات الدراسية. ونشير إلى أن للكلية مقرًّا خاصًّا بها، والذي تعرض للتخريب نتيجة لأحداث 2018، ولدى الكلية عدد كافٍ من الأساتذة والفنيين.
- كلية الطاقة والتعدين جامعة سبها مهمة جداً لخدمة المنطقة، وتحتاج إلى توفير الإمكانات الخاصة بالتدريب العملي، واستحداث حقل تجريبي للمجمّعات الشمسية والخلايا الكهروضوئية، وتوفير معامل وسوائل الحفر، ومعامل هندسة الإنتاج، ومعامل العمليات الموحدة، واستكمال استيراد معمل المواد، ومعمل المثالورجي، وصيانة القاعات الدراسية، وزيادة عدد المقاعد الدراسية بالقاعات. تم التعاقد مع مجموعة من الشركات لتوفير أغلب المعامل والتجهيزات الأساسية.
- كلية التربية / زويلة ينقصها كثير من الإمكانات، حدد منها التقرير نقص الأساتذة، وتعاني من الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي. رغم أن انقطاع التيار الكهربائي مشكلة عامة للدولة كلها، أما فيما يخص الأساتذة فالعدد مناسب مقارنة بعدد الطلبة، وذلك لأن الكلية حديثة.
- كلية التجارة والعلوم السياسية. أُنشِئت 2019، ويُدْرس بها 566 طالبا وطالبة، يقوم على تدريسهم 47 عضو هيئة تدريس، منهم من حملة الماجستير (30%) ، وبلغت نسبة المتعاونين حوالي 35% ، ولا يوجد أي

معمل بالكلية، كما لا يوجد موفدون للدراسات العليا، وتحتاج الكلية لتحسين خدمات الإنترنت، وتوفير المراجع العلمية وتجهيز المكتبة.

تم توفير الإنترنت بالكلية، كما لا يوجد حالياً متعاونون بالكلية، والكلية غير بعيدة عن المكتبة المركزية، ويستفيد طلابها من المراجع والكتب بالمكتبة المركزية.

جـامعـة سـرت:

أُسّست جامعة سرت سنة 1989م كفرع من جامعة بنغازي، بداية بكلية العلوم، والهندسة، والاقتصاد، والآداب، ثم أصبحت جامعة مستقلة سنة 1992م، وتضم الآن عشر كليات في مجالات العلوم الإنسانية، والتطبيقية، والطبية. ومقرها مدينة سرت، ولها فرعان في زمزم، وأبي قرين.

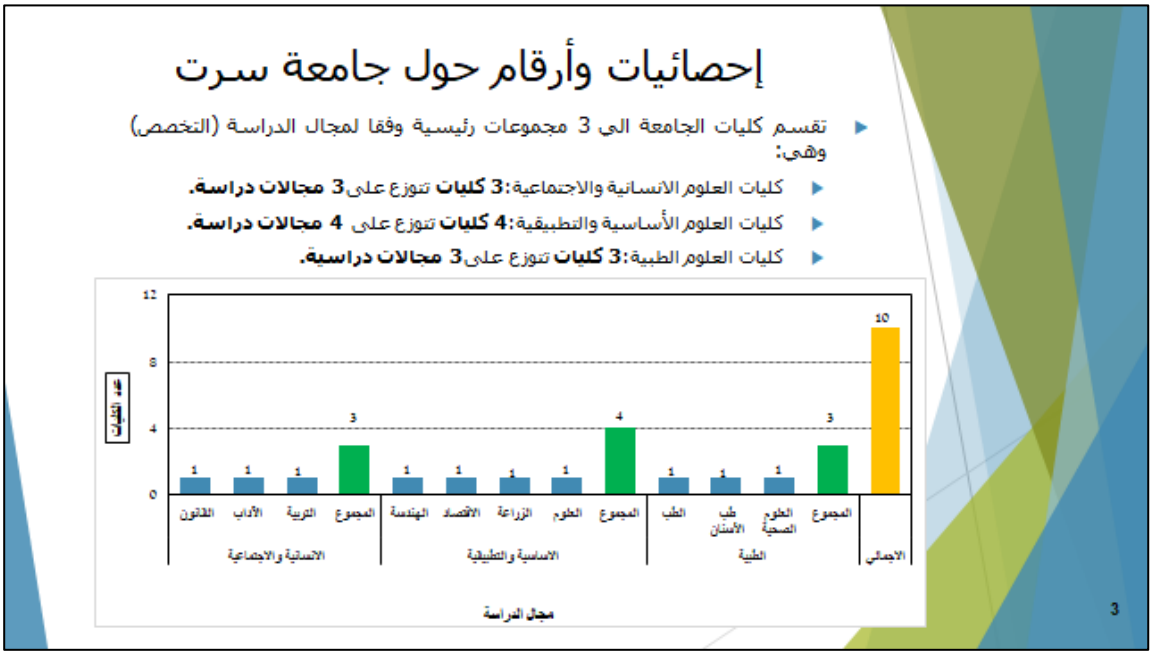

وبلغ عدد طلاب الجامعة عام 2019م 8417 طالباً ، من بينهم 140 وافداً، يدرسون التخصصات المبينة في اللوحة أدناه:

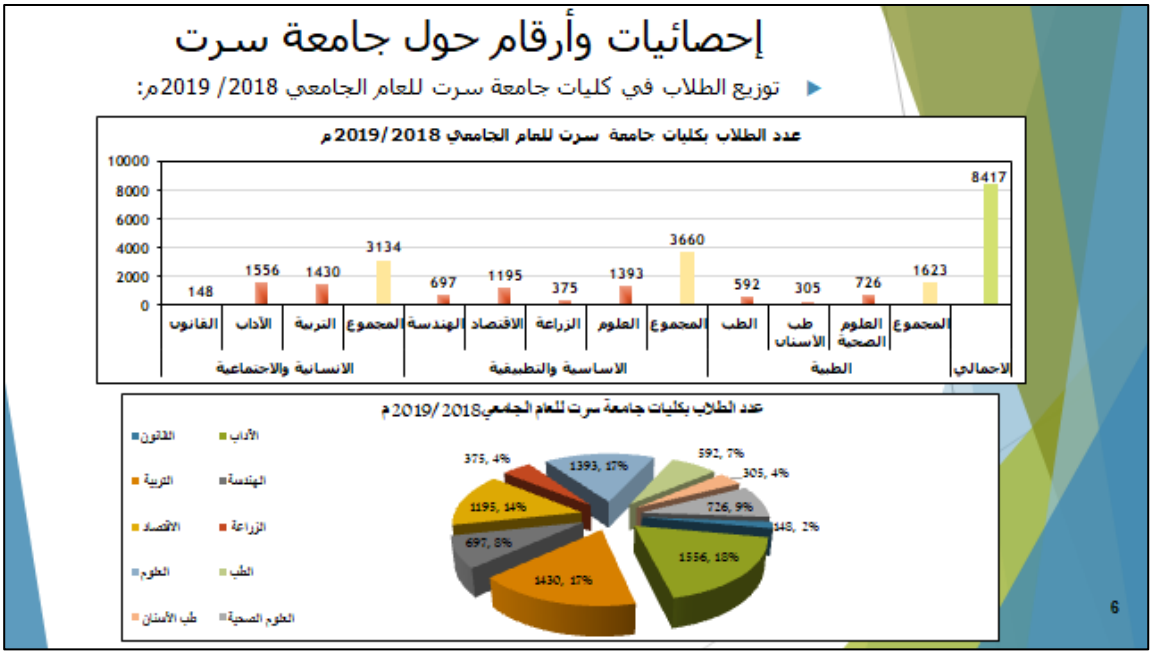

يتولّى تدريس هولاء الطلبة 811 عضو هيأة تدريس، بنسبة أستاذ/ طالب بلغت 1: 10 أكثر من القارين بالجامعة، فضلا عن 175 معيدا ، 57 منهم في كلية الطب، و100 موفد للدراسة، أغلبهم في درجة الدكتوراه:

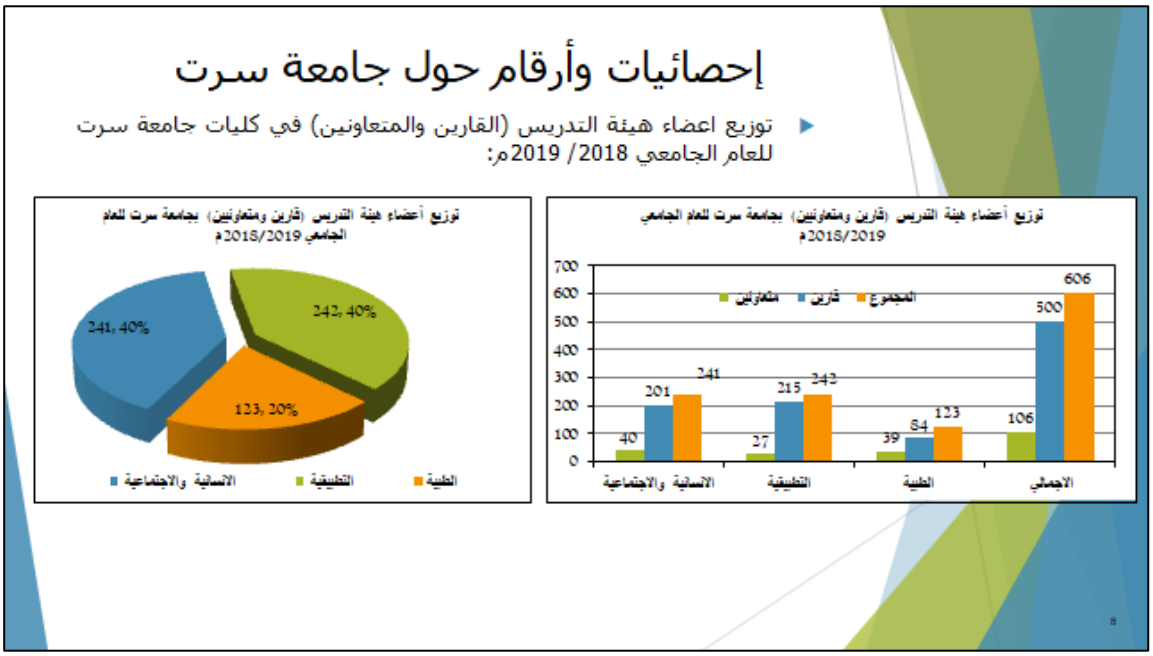

كما أن أغلبهم يحملون درجة الدكتوراه.

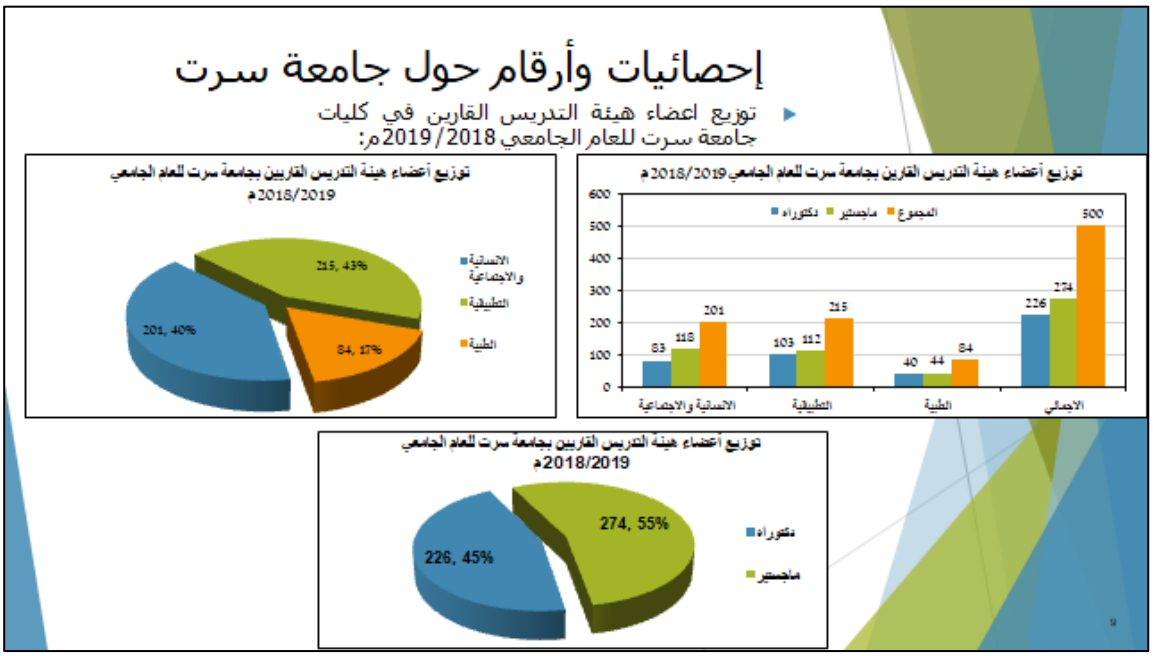

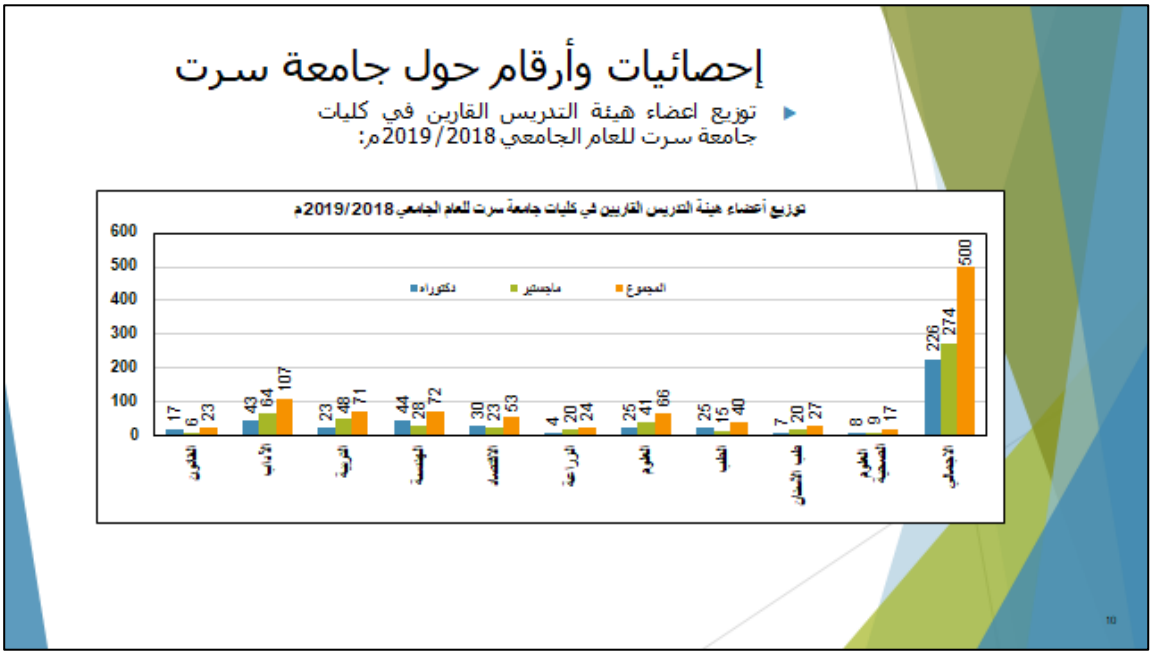

بلغ عدد الموظفين 1174 موظفاً، وعدد فنيي المعامل وصل إلى 137 فنياً، وتخرج في الجامعة خلال الخمس سنوات الماضية 5365 خريجاً، كان أغلبهم من كلية الآداب 1959 خريجاً، يليها التربية 700 خريج، ثم الاقتصاد 665 خريجاً، وأقل الكليات في عدد خريجيها كلية طب وجراحة الفم والأسنان، 56 خريجاً. يوجد بالجامعة 4 مراكز بحثية وخدمية، كما أن الجامعة وقّعت 26 اتفاقية محلية ودولية مع المؤسسات المناظرة، وتصدر أربع مجلات علمية محكّمة، وبها مكتبة مركزية تحتوي على العيد

من المصنفات والمراجع. ولقد شكّلت الجامعة لجنة لوضع الخطة الاستراتيجية لتطوير الجامعة 2019–2023 م. في مجال البرامج التعليمية والبحث العلمي وضمان الجودة والتحسين المستمر وتطوير قدرات الموارد البشرية للعاملين.

مؤشرات وملاحظات:

- ضعف استخدام تقنية المعلومات في مجال الدراسة (استخدام الوسائط الإلكترونية في الدراسة)، وضعف شبكة المعلومات الدولية في الجامعة.
- وجود نقص كمي ونوعي في تجهيزات المعامل.
- محدودية برامج الدراسات العليا، وعدم التوسع فيها، على الرغم من توافر الشروط المطلوبة لمساقات الدراسات العليا ببعض الكليات.
- عدم عودة بعض الطلاب الموفدين إلى الجامعة بعد حصولهم على الشهادات العلمية الموفدين من أجلها ، واستقطابهم في وظائف خارج الجامعة محليا ودوليا.
- الظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها البلاد تعدُّ تهديدا مباشرا للجامعات، وبخاصة في مدينة سرت، وما مرت به من حروب منذ سنة 2011م، وما لحق ببنيتها التحتية من دمار.
- تهتم الجامعة فقط بأحد المحاور الثلاثة، وهو محور التعليم والتعلم، ولا تولي اهتماما كبيرا بمحوري البحث العلمي والتطوير، ومحور خدمة المجتمع والبيئة، وإسهاما في المحورين الأخيرين مازال ضعيفًا يحتاج لمزيد من الجهد والاستثمار في الاتفاقيات الدولية.
- رغم مرور عشرين عاما على إنشاء هذه الجامعة فإنها مازالت لم تبن كوادرها التدريسية بشكل يراعي معايير الجودة، ففي تدريس معظم تخصصاتها مازالت تعتمد على حملة الماجستير والمتعاونين، إضافة إلى عدم تناسب عدد الطلاب إلى الأساتذة، فمثلاً في قسم الفلسفة (التفسير) بكلية الآداب يوجد تسعة طلاب يقوم بتدريسهم 9 أساتذة، أي بنسبة 1:1، منهم أربعة من حملة الماجستير، وأوفد القسم حاليا أربعة معيدين للدراسات العليا.
- تفتقر الجامعة في الكثير من أقسامها للمعامل المجهّزة ومواد تشغيلها والفنيين لاسيما الأقسام التطبيقية واللغات.
- نمطية بعض الأقسام في كليات الآداب والتربية واعتمادها على حملة الماجستير مقابل كثرة الخريجين في سوق عمل محدود جداً لتخصصات الكليتين.
- رغم قدم كلية الهندسة فإن قسم الهندسة الكهربية والإلكترونية الذي يعمل به 22 عضو هيأة تدريس قار أغلبهم من حملة الدكتوراه، ونسبة حملة الماجستير به (22.7%) ، وهي نسبة مقبولة بحسب متطلبات الجودة إلا أن القسم به عضو هيأة تدريس مغترب، وثلاثة متعاونون، منهم اثنان من حملة الماجستير، يقومون بتدريس 121 طالب وطالبة.

- كلية العلوم كغيرها من الكليات يوجد بها خلل في اعتماد الكلية في التدريس على حملة الماجستير بشكل كبير، وبخاصة في أقسام الحاسوب، والكيمياء، وعلم الحيوان والنبات، والفيزياء، ربما النسبة التي تتوافق مع معايير الجودة تتوافر فقط في قسم الرياضيات رغم اعتماده على مغتربين.
- اعتماد كلية الزراعة كغيرها من كليات الجامعة بشكل أساسي في تدريس مقراراتها على حملة الماجستير، ولابد من معالجة هذه الظاهرة، ومن خلال البيانات يبدو أن أقسامها نمطية، ولم تهتم بتخصصات تخدم البيئة المحيطة، مثل الزراعات المائية والثروة السمكية، وهذه الكلية بأقسامها المتوافرة حالياً فقيرة في الدراسة المعملية.
- تداخل بعض الأقسام مثل (المحاسبة والتمويل والمصارف)، وهو متكرر في جامعات أخرى، واعتماد بعض أقسام مثل الإحصاء على حملة الماجستير.
- معظم أعضاء هيأة التدريس بكلية العلوم الصحية من حملة درجة الماجستير، وهي تعاني نقصا حادا في المعامل وفنيي المعامل ومواد التشغيل، وهذا خلل كبير في كلية ترتكز على الدراسة المعملية والتدريب، وهي مهمة للمنطقة لحاجة سوق العمل لخريجيها.
- تفتقر كلية الطب البشري لحملة الدكتوراه خاصة في تخصصات العلوم الطبية الأساسية، وهي في العموم فقيرة حتى في التخصصات السريرية، فضلا عن النقص في المعامل والتجهيزات المعملية وفنيي المعامل، مما ينعكس سلبا على جودة مخرجات الكلية، ويتطلب معالجة ذلك قبل التوسع في قبول الطلاب.
- كلية طب الأسنان تعتمد بدرجة كبيرة على حملة الماجستير (44 عضو هيأة تدريس 7 فقط يحملون الدكتوراه).
- لا يوجد توازن في تجهيزات كلية الأسنان المعملية من حيث الفنيون، فيوجد على سبيل المثال معملان في كل من تخصص طب الأطفال، والطب الوقائي، ولكن لا يوجد فنّييو معمل بهما في الوقت الذي يوجد عدد من الموظفين بالقسم يمكن إعادة تأهيلهم ليصبحوا فنيين.

جامعة فزان:

أُنشئت جامعة فزان بموجب قرار المجلس الرئاسي رقم 138 لسنة 2017م، ومقرها مدينة مرزق، وتضم خمس كليات منتشرة على طول المنطقة الجنوبية لفزان، من غات في أقصى الجنوب الغربي إلى تراغن، ثم صدر قرار السيد وزير التعليم رقم 1544 لسنة 2018م بشأن إنشاء كليتي التمريض بمرزق، والهندسة بالرقيبة، ثم صدر فى شهر نوفمبر 2018م. القرار رقم 1545 والمعدل بالقرار رقم 277 لسنة 2019م. القاضي بنقل تبعية كليات الاقتصاد والمحاسبة بمرزق، التي تأسست عام 1991م، والتقنية الطبية بمرزق، التي تأسست عام 2010م، وأخيراً كلية التربية بتراغن، التي كان تاريخ تأسيسها عام 2001، من جامعة سبها إلى جامعة فزان.

إحصائيات وأرقام حول جامعة فزان

- تضم جامعة الجفرة **05** كليات:
- تقع هذه الكليات في عدة مقرات ومدن وفقا للتوزيع التالي:

الكلية	المقر/ المدينة
الهندسة	الرقيبة
التربية تراغن	تراغن
الاقتصاد	مرزق
التقنية الطبية	
لتمريض	

2

تُقسّم التخصصات العلمية التي تُقدّمها الجامعة إلى ثلاثة فروع تضم 23 برنامجا:

إحصائيات وأرقام حول جامعة فزان

- تقسم كليات الجامعة الى 3 مجموعات رئيسية وفقا لمجال الدراسة (التخصص) وهي:
  - كليات العلوم الانسانية والاجتماعية: **كليتان** تتوزعان على **مجالان دراسيان.**
  - كليات العلوم الأساسية والتطبيقية: **كلية واحدة** تتوزع على **مجال دراسي واحد.**
  - كليات العلوم الطبية: **كليتان** تقدمان **مجالان دراسيان.**

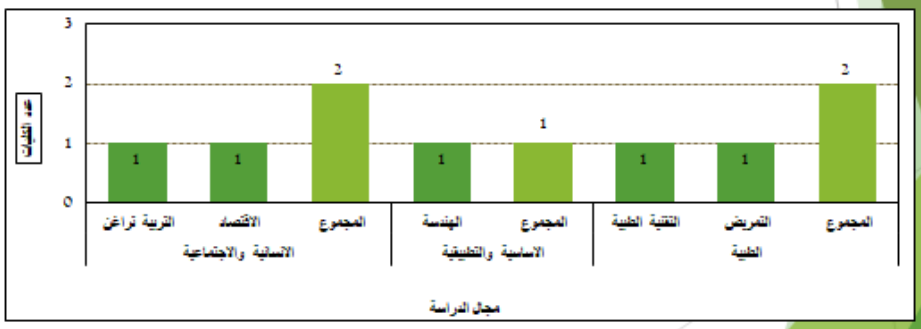

3

يبلغ عدد طلاب الجامعة (2294) طالبا وطالبة، منهم (874) طالباً في كلية التربية بتراغن، و(867) طالباً بكلية الاقتصاد، و(24) طالباً بكلية التمريض، و(30) طالباً بكلية الهندسة. وهذه الكليات حديثة الإنشاء، بالاضافة إلى 499 طالباً بكلية التقنية الطبية.

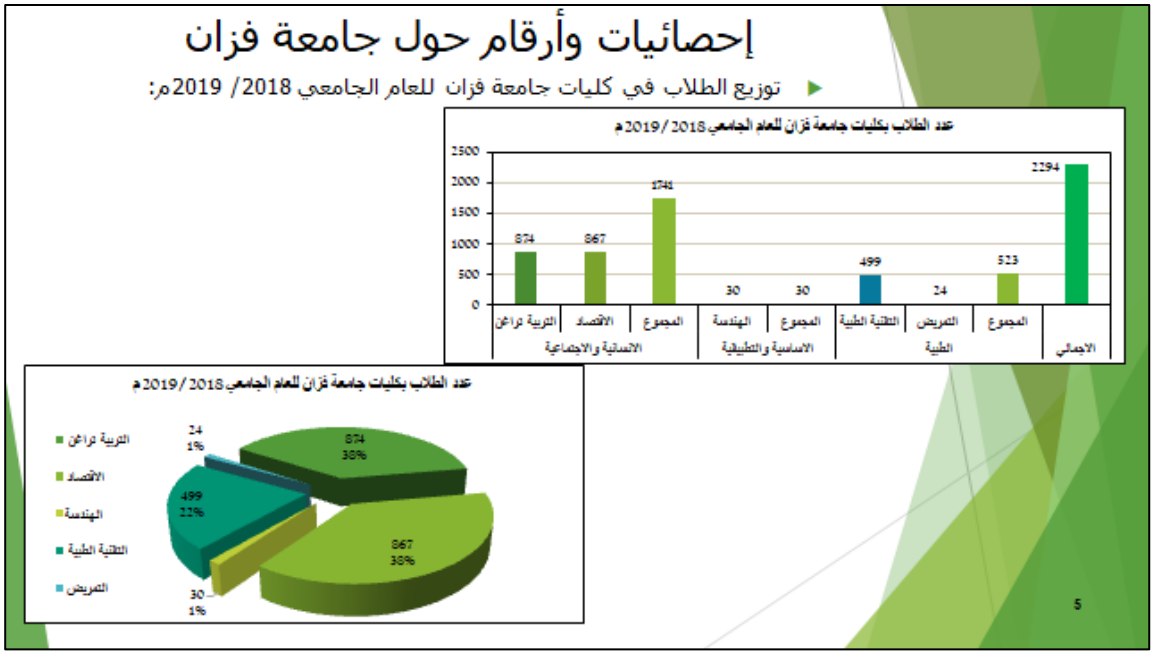

يقوم على تدريس طلاب الجامعة (208) عضو هيأة تدريس، أي بمعدل (12:1) عضو هيأة تدريس/ طالب، 58%، منهم متعاونون، وعضوان اثنان مغتربان. ويبلغ عدد الموظفين بالجامعة (166) موظفاً، ويبلغ عدد الفنيين والمهندسين بالمعامل والمختبرات (34)، أي بمعدل (1:1.7) فني لكل معمل، ويبلغ عدد المعيدين بالجامعة مائة معيد، وعدد الموفدين للدراسات العليا بالخارج (72) موفداً.

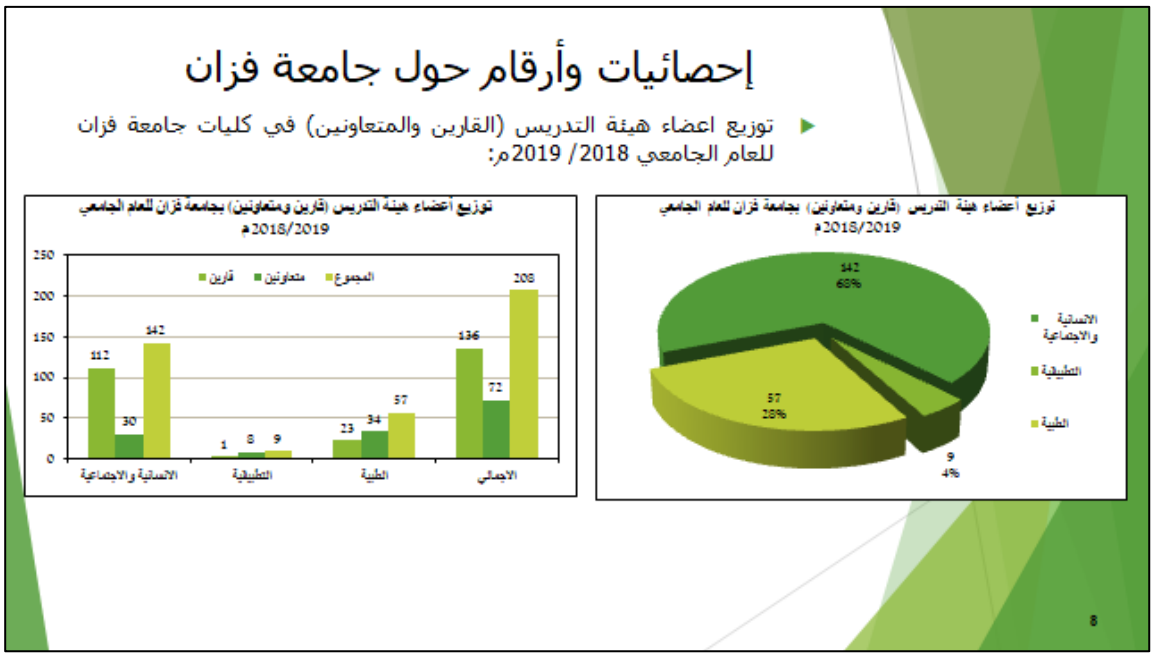

وتختلف الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس باختلاف التخصص، ويغلب على بعضها الاعتماد على حملة الماجستير:

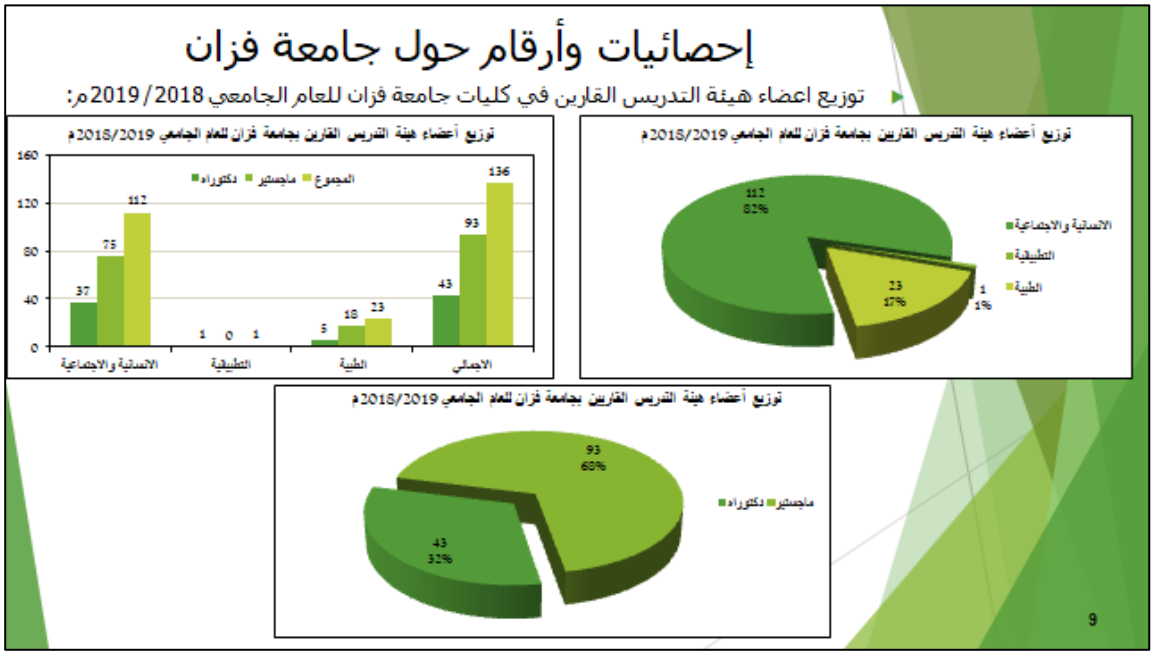

يلاحظ أن نسبة الطلاب إلى أعداد هيئة تدريس تخالف معايير الجودة في بعض التخصصات:

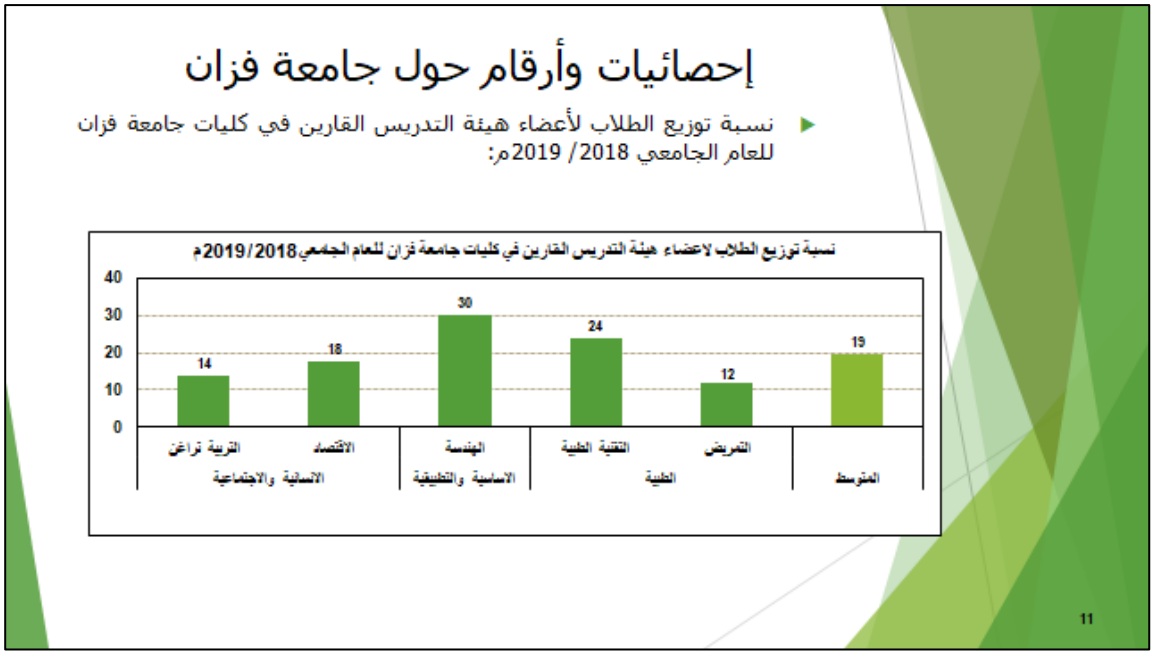

مؤشرات وملاحظات:

- يوجد بالجامعة خمس كليات، هي: كلية الهندسة في منطقة الرقيبة بوادي الحياة، وكلية التربية بتراغن، وكليات الاقتصاد، والتمريض، والتقنية الطبية، بمرزق.
- أعداد الطلاب في كليات العلوم الإنسانية أكثر من طلاب كليات العلوم التطبيقية، حيث بلغ عددهم (1741) طالبا، بينما بلغ عدد طلاب كليات العلوم التطبيقية (553) طالبا. اقترحت اللجنة على الجامعة التوجه لتوفير التخصصات التطبيقية التي تخدم طبيعة المنطقة الواقعة فيها، وإعمالاً لمبدأ التنمية المكانية، وتوطين التعليم.
- كلية التربية تراغن هي الأكبر في عدد الطلبة (874) طالباً وطالبة، تليها كلية الاقتصاد بمرزق (867)، وعدد الطلبة الذين تم قبولهم في كلية التمريض بمرزق (24 طالباً)، وفي كلية الهندسة بالرقيبة (30 طالباً)، ويعتبر العدد في الكليتين الأخيرتين دون المعدل المناسب، إذا أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء الطلاب مازالوا في المرحلة العامة، وسيوزعون على عدد من الأقسام عند التخصص.
- معظم أعضاء هيأة التدريس (70%) هم من حملة الماجستير، وهي نسبة تزيد عن المعدل المعياري، وقد تؤثر هذه النسبة سلباً على العملية التعليمية خصوصاً في حالة صدور قرارات إيفادهم للدراسة بالخارج. كما لا تتعدى نسبة من هم على درجة أستاذ وأستاذ مشارك (10%)، ومعنى ذلك أن المستوى العلمي لأعضاء هيأة التدريس (بمقياس المؤهل) أقل مما ينبغي، وهذا قد يكون له أثرٌ في ضعف برامج الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة.
- عدد أعضاء هيأة التدريس القارين في كلية التمريض اثنان (2) فقط، وعضو هيئة تدريس واحد (1) في كلية الهندسة، وهذا غير كاف لتأسيس كليات ناجحة.
- يمثل عدد المعيدين حوالي 50% من عدد أعضاء هيأة التدريس، ويمثل الطلبة المبتعثون إلى الخارج حوالي 58% من عدد أعضاء هيأة التدريس، وهذا مؤشر جيد إذ هذه النسبة ملائمة لإحلال الفاقد في أعضاء الهيئة التدريسية، ولكن نسبة كبيرة من المعيدين أصبحت أعمارهم تتجاوز سن الابتعاث، وكثير من المبتعثين في تخصصات الاقتصاد والتربية، وعلى الجامعة إلزام المعيدين بالانخراط في برامج الدراسات العليا بالداخل.
- لا يوجد طلبة في بعض الأقسام مثل قسم العلاج الطبيعي، وقسم تقنية الأسنان بكلية التقنية الطبية، كما لا يوجد تناسب بين عدد الطلاب وعدد أعضاء هيأة التدريس في بعض الأقسام، فمثلا يوجد بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والمحاسبة عدد قليل من الطلاب (56 طالباً)، فيما يبلغ عدد أعضاء هيأة تدريس (20)، أي بمعدل أقل من 3 طلاب لكل عضو هيأة تدريس.
- تجهيز المكتبات ضعيف حسب رأي من هم على رأس هذه الكليات.
- توجد خدمات إنترنت بشكل ضعيف في بعض كليات الجامعة، وهي غير مُجهّزة تجهيزاً كاملاً يخدم متطلبات العملية التعليمية.
- الهيكل التنظيمي غير مكتمل بسبب أن الجامعة في طور التأسيس، وعليها أن تبني هيكلها الوظيفي بما يخدم رؤية ورسالة الجامعة، ويتماشى مع متطلبات التعليم العالي، واعتماد التوصيف الوظيفي للمهام الوظيفية المختلفة على ما هو مقرر من قبل وزارة العمل في قرارات سابقة، على أن يُكيف بما يتناسب مع مهام وظائف الإدارات الجامعية، وخصوصاً الأكاديمية منها، والتي لم يرد لها توصيف وظيفي في تلك القوانين. مما يتطلب وضع توصيف وظيفي لكل

المهام الأكاديمية بالجامعة، إضافة لمهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات القائمين على تنفيذ الأعمال الأكاديمية المختلفة.

- يتضح من خلال الإحصائيات أن توزيع الموظفين على الكليات غير مناسب، فهو موزع بشكل لا يتناسب مع أعداد الطلاب وحجم المكاتب بالكليات. فعلى سبيل المثال بلغ عدد الموظفين في كلية الاقتصاد . وهي من أكبر كليات الجامعة (من حيث عدد الطلاب) . أقل من نصف عدد الموظفين في كلية التقنية الطبية، التي عدد طلابها أقل بكثير من عدد طلاب كلية الاقتصاد.
- مع أن الجامعة لم تتحصل على ميزانية لعام 2018 إلا أنها باشرت عملها بالمجهودات الذاتية وبعض الدعم من البلديات التي تقع في نطاق حدودها الإدارية، ومع تخصيص ميزانية للجامعة في الميزانية العامة للدولة للعام 2019 يُتوقع أن يكون أداء الجامعة أفضل، وسوف تقدم خدمات أفضل للكليات الواقعة تحت إدارتها.

جامعة صبراتة:

أُسّست هذه الجامعة عام 2015م. بناء على قرار المجلس الرئاسي رقم (157)، وكانت قبل ذلك مجموعة من الكليات تتبع جامعة الزاوية، يعود تاريخ تأسيس بعضها إلى عام 1992م. وتضم اليوم 18 كلية موزعة على مدن (صبراتة 4 كليات – صرمان 5 كليات – الجميل 4 كليات – زلطن 3 كليات – رقدالين كليتان)، ويوجد في الجامعة العديد من المراكز البحثية التخصصية العلمية والخدمية.

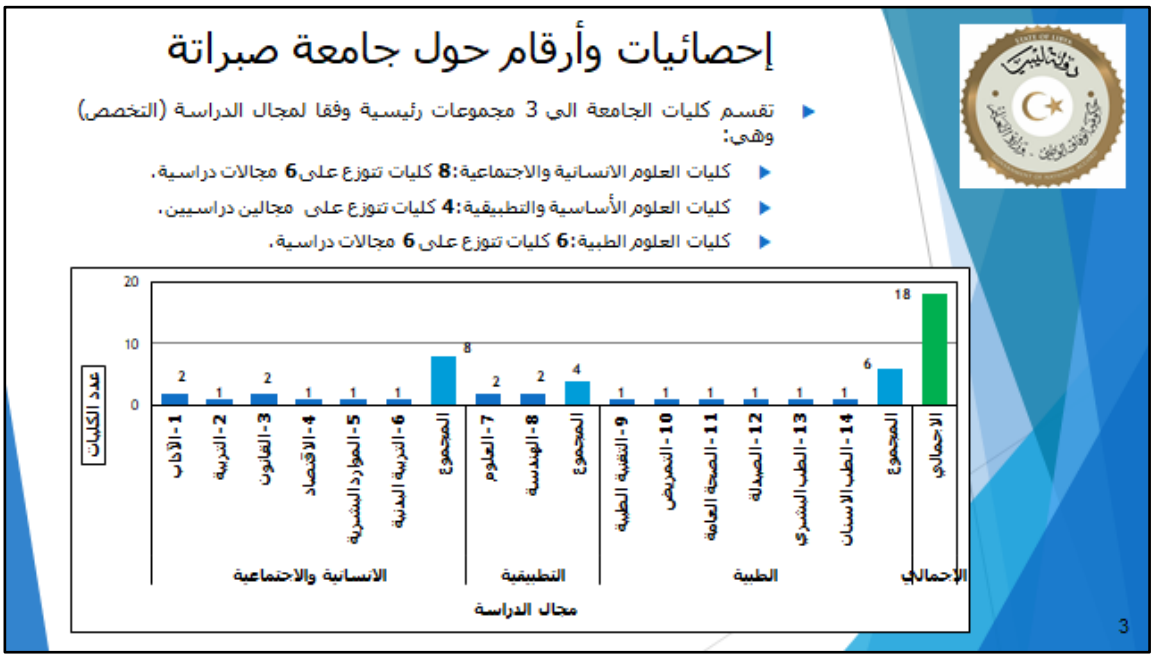

. يبلغ عدد طلاب الجامعة (12992) طالباً وطالبة لسنة 2019م، يدرس أغلبهم في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

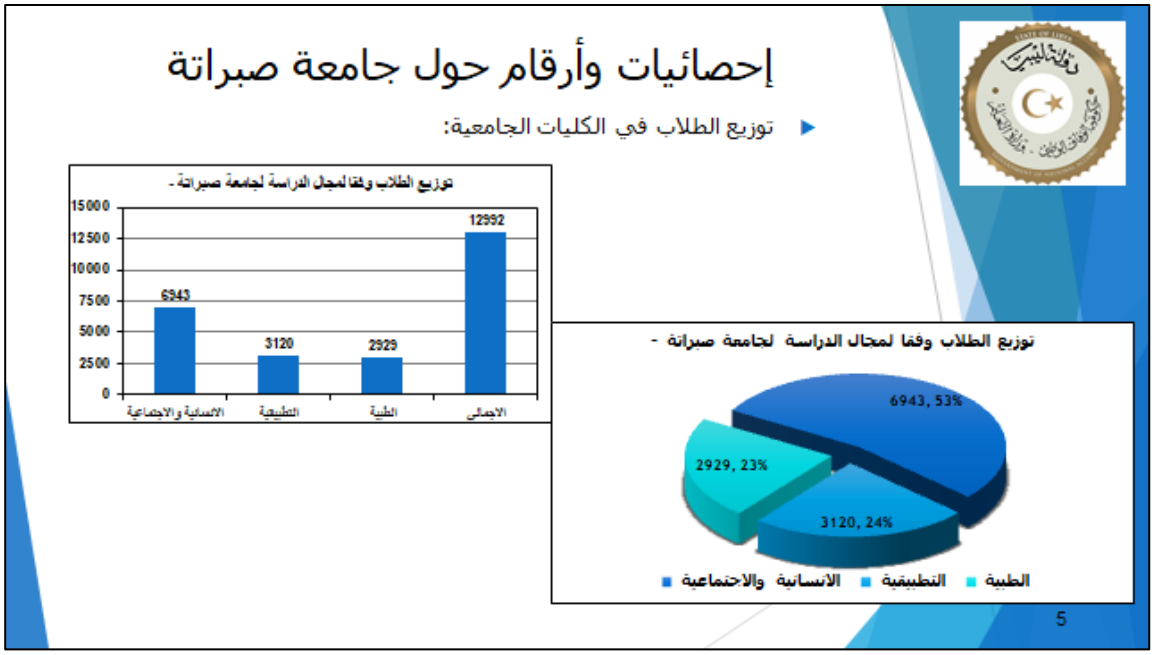

يدرس الطلاب في أقسام وكليات الجامعة المبينة في اللوحة التالية:

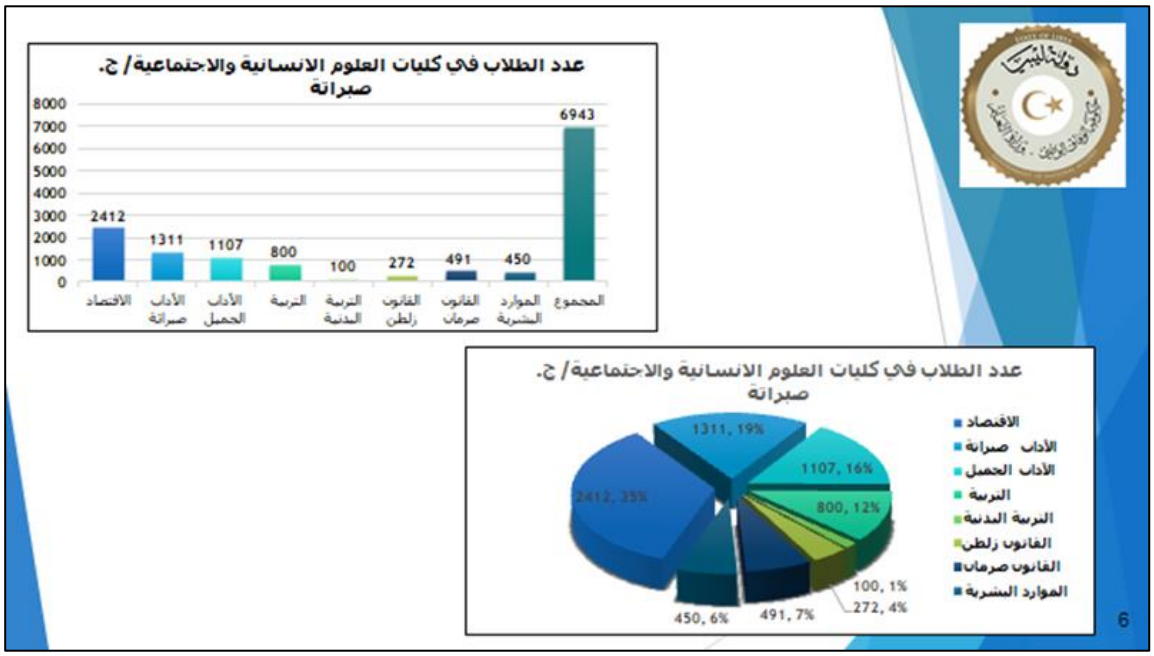

يقوم على تدريس طلاب الجامعة 874 عضو هيئة تدريس قار، منهم (28 مغتربا)، بنسبة 14:1 أستاذ/ طالب، إضافة إلى 402 عضو هيأة تدريس متعاون (86 دكتوراة، و316 ماجستير).

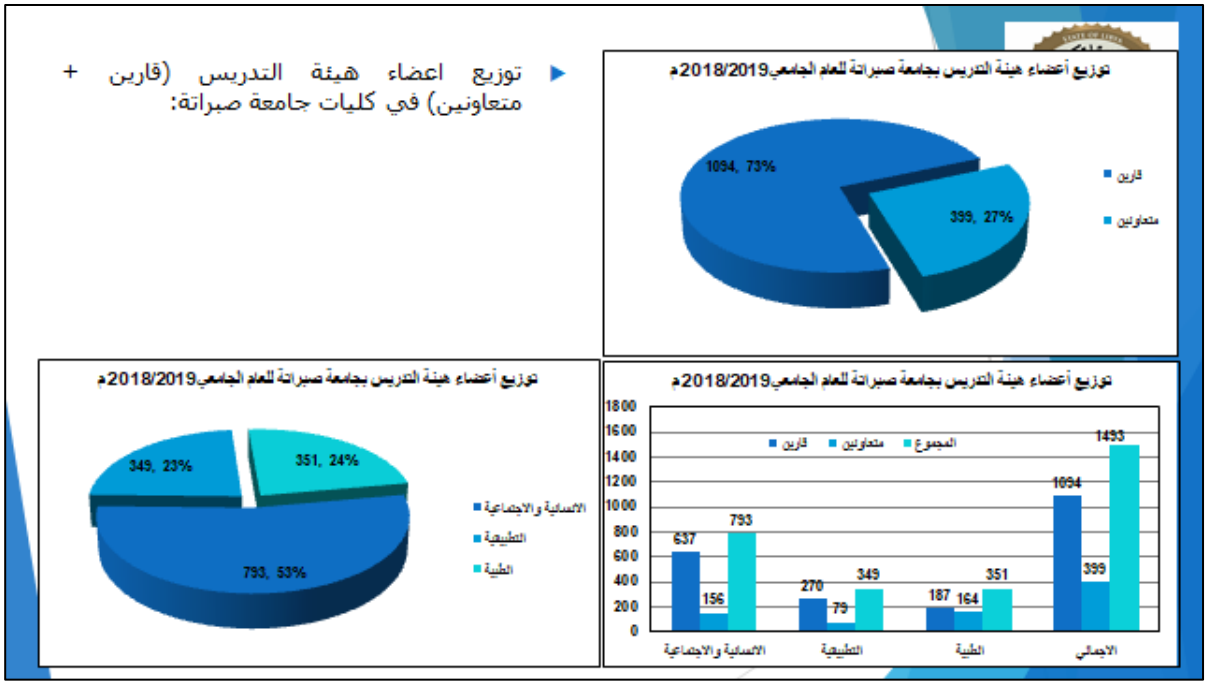

يلاحظ أن أغلب أعضاء هيئة التدريس في معظم التخصصات هم من حملة الدكتوراه.

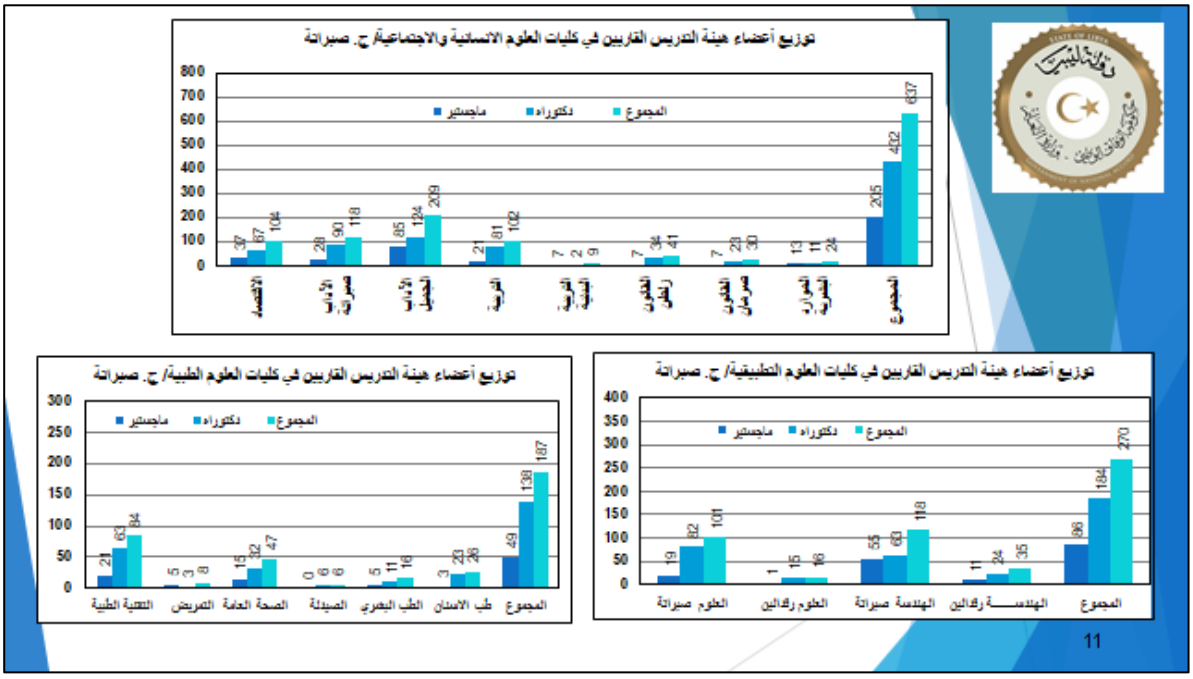

مؤشرات وملاحظات:

- العديد من التخصصات والبرامج الأكاديمية تعاني من النقص الحاد في أعضاء هيأة التدريس، مع وجود عدد كبير من الطلاب بها، بل إن بعض البرامج وصلت إلى العجز الكامل في الأساتذة القارّين، وتعتمد على المتعاونين فقط.

- عزوف الطلاب عن الدراسة ببعض التخصصات والبرامج النمطية مع وجود عدد كبير من أعضاء هيأة التدريس.
- اعتماد أغلب الأقسام على أعضاء هيأة تدريس من حملة الماجستير.
- زيادة عدد الموظفين مقارنة بعدد الطلاب، ونقص في عدد الفنيين بالمعامل والمختبرات، وقد اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة إعادة تأهيل بعض الموظفين من حملة المؤهلات العلمية، وتحويلهم إلى شريحة الفنيين؛ للاستعانة بهم في تشغيل المعامل.
- عدم توافر العدد الكافي من المعامل والمختبرات في العديد من التخصصات والبرامج، وإن توافرت فهي تواجه نقصاً في الأجهزة والمعدات ومستلزمات التشغيل، مما يعيق التدريبات العملية الضرورية.
- نظراً للنقص في متطلبات بعض البرامج الأكاديمية في بعض الكليات من أعضاء هيأة التدريس وقاعات ومعامل ومختبرات ومكتبات ... الخ، وتوافرها في الكليات الأخرى، لاسيما في البرامج المتشابهة والمتداخلة على وجه الخصوص في كليات الآداب والتربية والعلوم، وذلك فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية الأدبية (لكليات الآداب والتربية)، البرامج الأكاديمية العلمية (لكليات التربية والعلوم)، اقترحت اللجنة على إدارة الجامعة معالجة عاجلة تتمثل في دمج بعضها (كلية الآداب والتربية (صبراتة / زلطن / الجميل) – كلية التربية والعلوم (صبراتة / زلطن / رقدالين). ودراسة إمكانية دمج (كليتي التقنية الطبية والتمريض بصرمان) في كلية واحدة؛ لتوحيد الإمكانات المتاحة، والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل الكليتين.
- تعاني أغلب الكليات من النقص في المرافق والقاعات، والمتوافر منها لا يلبي متطلبات العملية التعليمية، وتحتاج إلى صيانة.
- بالرغم من أن الجامعة تمتلك مكتبات في معظم الكليات إلا أنها تفتقر إلى مواكبة الإصدارات الحديثة من مراجع ودوريات.
- تواجه كليات التمريض والطب البشري والصيدلة والصحة العامة والتربية البدنية والعلوم (صبراتة)، والهندسة (رقدالين) العديد من الصعوبات، منها النقص الحاد فيما يتعلق بالمعامل والمختبرات، وعدم توافر الأجهزة والمعدات، ومواد التشغيل اللازمة للعملية التعليمية.
- العجز في أعضاء هيأة التدريس، والاعتماد على المتعاونين في بعض أقسام كلية الآداب / صبراتة.
- اعتمدت الجامعة مؤخرا كلية للسياحة والآثار دون توافر أعضاء هيأة تدريس مختصين، ولأن ذلك قد تمّ بعد لقاء اللجنة بإدارة الجامعة فإن الأمر يتطلب تدخلا من الوزارة، وتأجيل تفعيل هذا القرار).
- اللغة الفرنسية، الإعلام، المكتبات، تعتمد هذه الأقسام على متعاونين من حملة الماجستير دون تحديد تخصصاتهم الدقيقة. واقترحت اللجنة على إدارة الجامعة إيقاف القبول في هذه الأقسام إلى حين توفير الحد الأدنى من الأساتذة المتخصصين).

- لم تقدم الجامعة بيانات بشأن تخصصات أعضاء هيأة التدريس بكلية علوم التربية البدنية والتأهيل الحركي، بل ورد ذكرهم في ضمن (المواد العامة)، وتقترح اللجنة أن يكون هذا التخصص في ضمن كلية آداب أو تربية (ربما الآداب بالجميل)، لاسيما وأنها تعاني من نقص المعامل، وانعدام المكتبة.
- يلاحظ النقص في أعضاء هيأة التدريس بكلية التربية (زلطن)، والاعتماد على حملة الماجستير (دون تحديد تخصصاتهم الدقيقة) في أقسام الأحياء، الرياضيات، الدراسات الإسلامية، اللغة الإنجليزية، المكتبات، الفيزياء، الكيمياء)، ونقص المعامل ومواد التشغيل، فضلا عن عدم كفاية القاعات الدراسية.
- كلية الموارد البشرية، وهي حديثة الإنشاء وتدرس بنظام الفصل الدراسي، حيث يقوم الطالب بدراسة ثلاثة فصول في المرحلة العامة، وعند اجتياز هذه المرحلة يتخصص الطالب في أحد الاقسام العلمية بالكلية، وهي تعاني من نقص في أعضاء هيأة التدريس الذين ينتمون إلى تخصص الكلية (عضو هيأة تدريس واحد) يحمل مؤهل موارد بشرية !! وناقشت اللجنة وضع هذه الكلية مع إدارة الجامعة، وأوصت بضرورة إحالة طلابها مؤقتا إلى كلية الاقتصاد.!!
- تعاني كليتا العلوم (رقدالين/ وصبراتة) من نقص في أعضاء هيأة التدريس، وبخاصة حملة الدكتوراه، والمعامل والفنيين.
- بالرغم من نقص المعلومات الواردة من الجامعة فإن كلية الاقتصاد / صرمان تعاني أيضاً من نقص في أعضاء هيأة التدريس (خاصة في قسم التمويل والمصارف)، لاسيما من حملة الدكتوراه.
- تواجه كليتا الهندسة / صبراتة والهندسة / رقدالين نقصاً في أعضاء هيأة التدريس والمعامل ومواد التشغيل والمراجع العلمية.
- بالرغم من أهمية كلية التقنية الطبية / صرمان للمنطقة فإنه يبدو أنها أُسّست دون أدني إمكانات، بدءاً بالمقر إذ إنها تشترك في القاعات مع كليات أخرى، وتعتمد على حملة الماجستير، وتعتمد بعض أقسامها على عضو هيأة تدريس واحد (تقنية الأسنان، السمعيات).
- بالرغم من حاجة المنطقة لتخصصات كلية الصحة العامة / الجميل فإن اللجنة لم تستطع إبداء رأي بشأنها بسبب غياب الدقة في البيانات المقدمة، وتوصي اللجنة بضرورة مراجعتها للوصول إلى رأي سليم بشأنها.
- بالرغم من أن كلية الأسنان / صرمان قديمة قياسا بكليات طب الأسنان في ليبيا فإن غالبية أعضاء هيأة التدريس بها من حملة الماجستير، ولم تقدم الجامعة البيانات الدقيقة بشأنهم.
- تقترح اللجنة إيقاف القبول بكلية التمريض / صرمان بسبب النقص في أعضاء هيأة التدريس كماً ونوعاً (الموجود حالياً: أحياء – أدوية – فطريات – علم النفس)، وجميع هذه التخصصات هي مواد عامة، فضلا عن نقص في المعامل.
- كليتا الطب البشري والصيدلة / صبراتة لا تمتلكان مؤهلات الاستمرار في ظل عدم توافر الإمكانات البشرية والفنية.

جامعة غريان:

أنشئت بقرار مجلس الوزراء لحكومة الوفاق عام 2017م كجامعة منبثقة عن جامعة الجبل الغربي سابقاً، ومقر إدارتها مدينة غريان، وتضم تسع عشرة كلية، موزعة على عدة مدن هي: 13 كلية في غريان، وهي: كلية العلوم 1993 ، كلية التربية

1998 ، كلية الآداب 1992 ، كلية المحاسبة 1985 ، كلية الهندسة 2001 ، كلية القانون والعلوم السياسية 2000، كلية الأسنان 2003، مركز اللغات 2008، كلية العلوم الصحية 2008، كلية التربية البدنية 2017، كلية تقنية المعلومات 2017، كلية الصيدلة 2018. / (كليتان) في الأصابعة (العلوم، والتربية)، (كلية واحدة) في ككلة (التربية) 1994م، (3 كليات في مزدة، تربية 2018م. والشقيقة، آداب وعلوم 2016م، ويوجد بالجامعة مركز لغات بمدينة غريان، ومركزان للبحوث والاستشارات.

الكلية	المقر / المدينة
الآداب	الاصابعة
التربية	
العلوم	
الاداب والعلوم	الشقيقة
الآداب	غريان
التربية الرياضية	
التربية	
الصيدلة	
الطب البشري	
العلوم الصحية	
العلوم	
القانون والعلوم السياسية	
المحاسبة	
الهندسة	
تقنية المعلومات	
طب وجراحة الاسنان	
التربية	ككلة
الآداب والعلوم	مزدة
التربية	

مجموع الأقسام العلمية 144 قسما، و هي كما يلي:

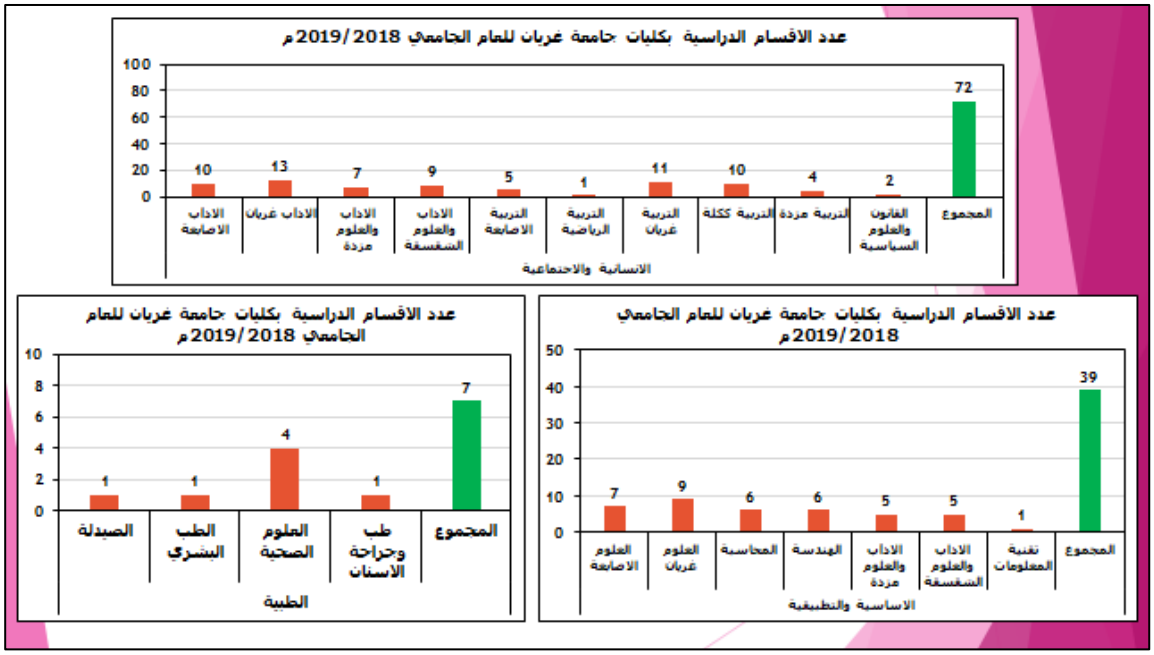

- مجموع الطلاب بالجامعة 8684 طالبا وطالبة يدرس أغلبهم في العلوم الاجتماعية والأساسية.

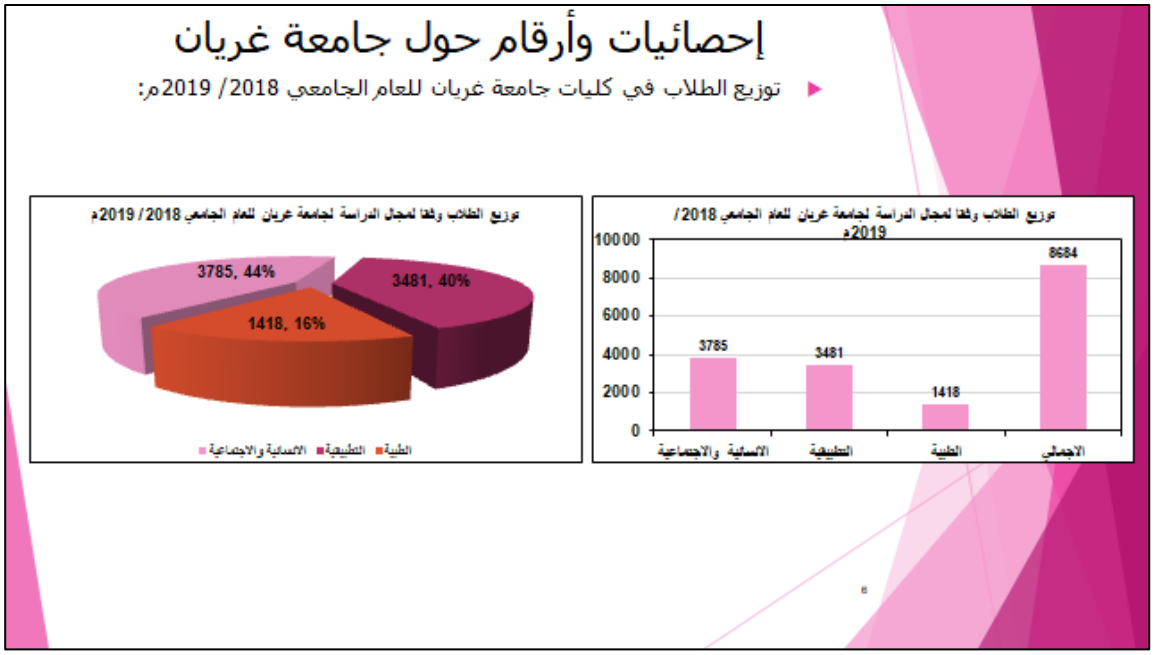

- يتوزع الطلاب على أقسام الجامعة وفقاً للجدول التالي:

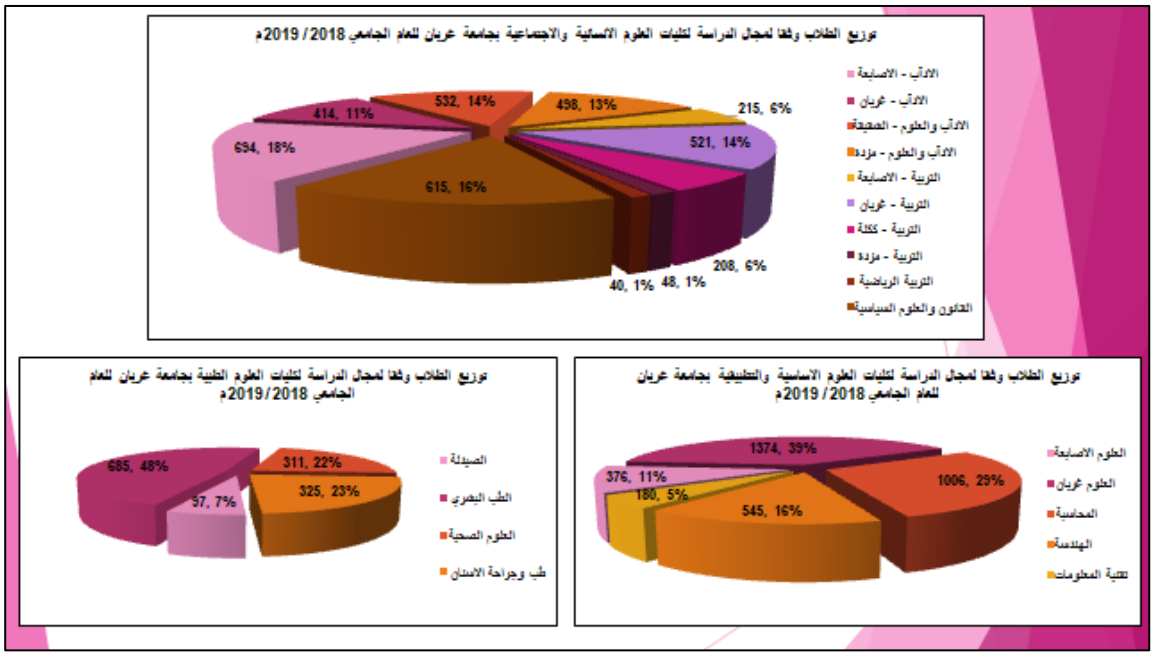

- مجموع أعضاء هيأة التدريس 1198، منهم 408 دكتوراه، و790 ماجستير، والقار منهم 842، والمتعاونون 356، عدد المعيدين 459، وعدد الموفودين للدراسة بالخارج 696، يلاحظ أن أغلب أعضاء هيئة التدريس من القارين بالجامعة.

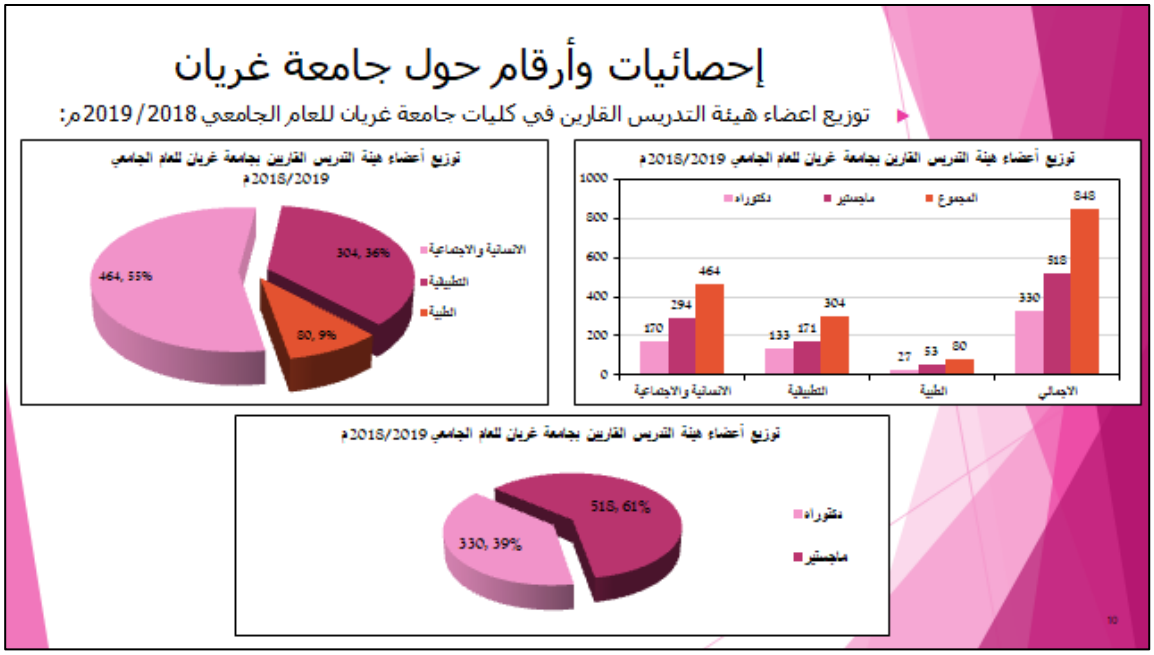

ويلاحظ أن أغلب أعضاء هيئة الدريس من حملة الماجستير في العلوم الطبية.

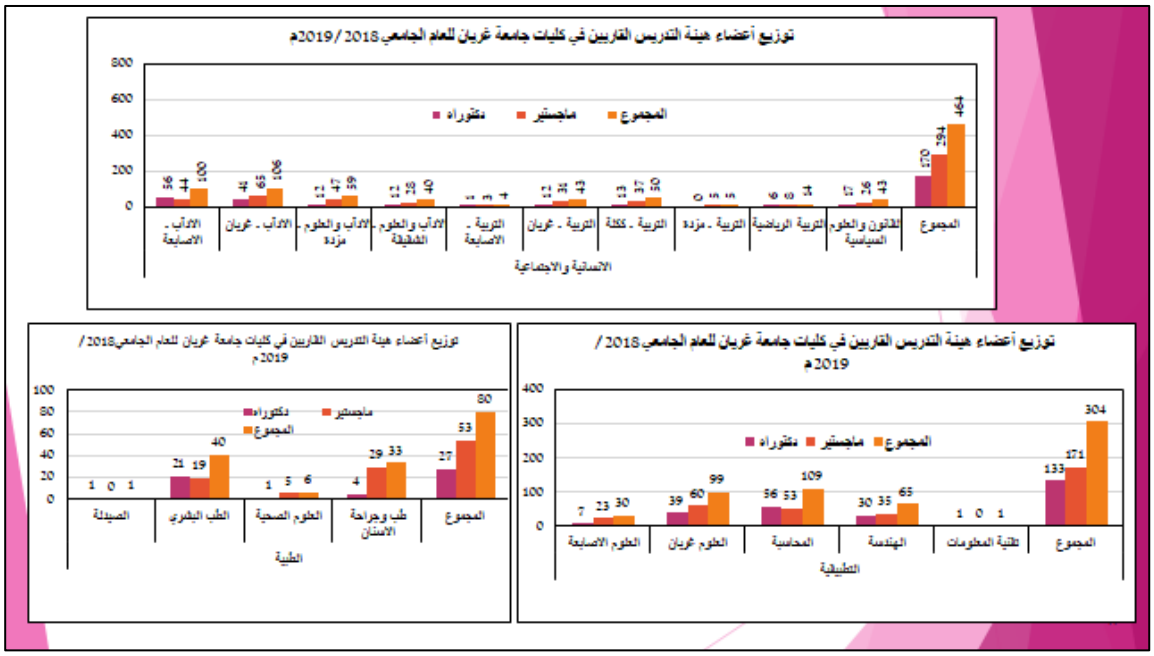

تعد نسبة توزيع الطلاب على أعضاء هيئة التدريس مقبولة في بعض الكليات، وهي كما يلي:

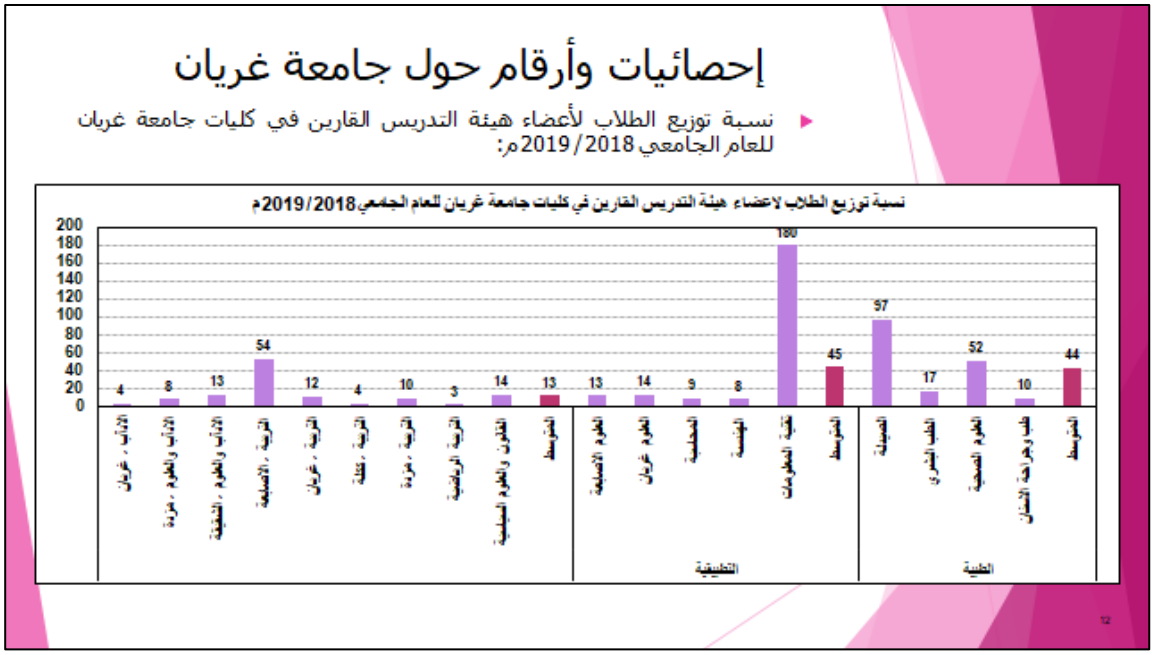

- عدد الموظفين 659 موظفاً بالكليات، و231 موظفا بالإدارة العامة، وعدد المعامل 85، وعدد فنيي المعامل 81 فنياً.
- سعة الأقسام الداخلية بمدينة غريان في عام 2019 فعليا هي 631 طالبا وطالبة.

مؤشرات وملاحظات:

- وصلت البنية الأساسية للجامعة في مدينة غريان إلى مستويات واعدة، بمقارنتها بالجامعات الأخرى بالمنطقة، سواء من حيث عدد ونوع الأساتذة، أو المباني والأقسام الداخلية، والمعامل، والمعيدين، والموفدين، وفني المعامل، وتجهيز المكتبات، واستعمال التقنية والجهود المبذولة في مجال الجودة والتدريب والتطوير والبحث العلمي والدراسات العليا، وإن كانت دون معايير الجودة المحددة من قبل مركز الجودة للوزارة.
- إن الكليات خارج مدينة غريان أقل تجهيزاً وإمكانات من تلك المناظرة لها في مدينة غريان، خاصة فيما يتعلق بمزدة والشقيقة، وهذا أحد الأسباب الرئيسة وراء المطالبة بنشر واستقلال الجامعات والكليات كردة فعل على المركزية، فمثلا كلية الآداب بالأصابعة افتتحت عام 2016م، وبها 694 طالبا وطالبة، وبجوارها كلية تربية افتتحت عام 2017 بدون معامل، وبها 215 طالبا وطالبة، وكلية علوم افتتحت في عام 2016، وبها 376 طالبا وطالبة، يوجد بها الحد الأدنى فقط من المعامل، وكلية تربية بمدينة ككلة افتتحت عام 1994، بها 10 أقسام علمية، يدرس فيها 208 طالب وطالبة بإمكانات ضعيفة، كلية آداب وعلوم بمزدة افتتحت في 2005، وبها 498 طالبا وطالبة، لا يوجد بها إلا الحد الأدنى من التجهيزات، كلية تربية بمزدة افتتحت 2018 بها 48 طالبا وطالبة بدون مقومات، كلية آداب وعلوم الشقيقة افتتحت في 2016 بها 505 طالب وطالبة، وبها 14 قسما علميا، مقوماتها ضعيفة.

- قد يكون من الأفضل اكتفاء الجامعة بقسم علمي لكل تخصص، بدلا من إنشاء كلية تربية رياضية، وتقنية معلومات بغريان، بينما قد تكون هناك حاجة لإنشاء كلية الصيدلة في إحدى مدن الجبل الغربي عندما توفر لها الإمكانات اللازمة، ويحدد القبول فيها وفقاً لحاجة المنطقة.
- كثرة الموظفين العاملين والقلة الكمية والنوعية للفنيين، ويمكن معالجة الخلل بوضع برنامج تدريبي، وإعادة توزيعهم أينما كانت الحاجة، وتطبيق قاعدة قانون التقاعد بالخصوص، والالتزام بمعايير الجودة والشفافية عند التعيين والتوظيف الجديد.

- نقص الخبرة لدى أعضاء من هيأة التدريس خاصة من حملة درجة الماجستير والمتعاونين، ويعالج ذلك ببرامج للتأهيل والتنشيط المستمر، وإتاحة فرص استكمال الدراسة والتدريب.
  - إخضاع قيادات الجامعات إلى المعايير العلمية والقانونية في الاختيار.
  - مراعاة التراتبية العلمية في تكليف رؤساء الأقسام العلمية ما أمكن.
  - وجود أقسام وكليات مناظرة ومكررة ذات التخصص الواحد، مثال ذلك فتح كلية تربية رياضية في ظل وجود قسم تربية بدنية بكلية التربية غريان، وتكرار كليات التربية في مناطق عدة.
  - نقص المقومات الأساسية لدى بعض الكليات المستحدثة، مثال ذلك (كلية تقنية المعلومات–كلية الصيدلة غريان، كلية التربية بمزدة، وكلية التربية الرياضية بغريان).
  - لا حاجة لإنشاء كلية تقنية معلومات الآن مع وجود أقسام الحاسوب في كليات العلوم والتربية.
- تكليف الكليات المناظرة في غريان والأصابعة للتكامل والتعاون، والإشراف العلمي على كليات الآداب والعلوم بمزدة، والشقيقة، والتربية بمزدة، وتكثيف الاستعانة بالتقنيات الحديثة في العملية التعليمية ما أمكن.
- التكامل بين كلية العلوم والآداب والتربية بالأصابعة مع كلية التربية ككلة المجاورة في المرحلة الحالية.
- حث الجامعة على تفعيل التعاون والتكامل بين الكليات والأقسام العلمية في الجامعات المجاورة، خاصة فيما يتعلق بتغطية النقص في أعضاء هيأة التدريس، والجوانب العملية بين الكليات الطبية في غريان والزنتان، وكليات الهندسة فى المنطقة.

<u>الأكاديمية الليبية:</u>

أُسِّست الأكاديمية الليبية للدراسات العليا سنة 1988م، وبدأت بمدرسة العلوم الإدارية والمالية، ثم أضيفت لها تخصصات أخرى، وهي الآن تضم سبع مدارس (في حكم الكليات)، هي: مدرسة العلوم الإدارية والمالية، ومدرسة العلوم الهندسية، ومدرسة العلوم الأساسية، ومدرسة اللغات، ومدرسة العلوم الإنسانية، ومدرسة العلوم الاستراتيجية والدولية، ومدرسة الفنون والإعلام، وتختص هذه المدارس بتنفيذ برامج دراسات عليا فقط، تؤدي إلى الحصول على درجة الماجستير، أو الدكتوراه، ويقع المقر الرئيس في طرابلس (به مكتبة الأكاديمية مصنّفة إلكترونياً)، ولها فرع في كل من مصراتة، وبنغازي، ويتبعها مركز للاستشارات والبحوث الهندسية، ولديها سبع اتفاقيات محلية، وثلاثين اتفاقية ومذكرة تفاهم دولية، وتصدر الأكاديمية ثلاث مجلات علمية مُحكّمة، بعناوين: مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية

والاجتماعية، ومجلة الأكاديمية للعلوم الأساسية والتطبيقية، ومجلة الأكاديمية للعلوم الإدارية والدراسات الاستراتيجية، وأصدرت 120 عنوانا من الكتب المرجعية.

- بلغ مجموع الطلاب في جميع مدارسها خلال العام 2019–2020م 3737 طالباً وطالبة.
- يتولّى تدريسهم 83 أستاذا قارًّا، و236 أستاذا متعاونًا.
- عدد الموظفين العاملين في الأكاديمية نحو 260 موظفا وموظفة بحسب إحصاء 2018م، ونسبة الموظفين للطلاب هي موظف لكل 14 طالبا تقريبا، وهذه النسبة لا تنسجم مع معايير الجودة، وتوحي بتضخم كبير في شريحة الموظفين، بينما نسبة الفنيين للطلاب متدنية، ويمكن معالجتها بإعادة تأهيل بعض الموظفين ليصبحوا فنيي معامل، وتعالج مشكلة التضخم والنقص في آن واحد، ثم إن الموظفين معظمهم يعملون في الإدارة العامة للأكاديمية، بدليل أن أقسام المدارس تشتكي من عدم توافر الموظفين.

مؤشرات وملاحظات:

- تسمية الأكاديمية الليبية لا تعكس اختصاصها الذي تحتويه، وربما يكون اسمها القديم (أكاديمية الدراسات العليا) أكثر دلالةً ووضوحاً، كما أن تغيير مسميات المدارس والأقسام قد لا يعكس تغييراً في المحتوى والتوجه كذلك، بل إنه أعاق الاعتراف المتبادل بين هذه المسميات المعتمدة في الجامعات العامة.
- إن إنشاء هذه المؤسسة كان بغرض محدد، وهو الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث العلمية المفيدة في التطوير والتحديث، لاسيما في المجالات الاقتصادية والمالية، والميكنة، واللغات الحية، وعلوم العصر، وأن تمزج بين التعليم النظري والتطبيقي، والبحث العلمي والتدريب، وبما يستجيب لحاجات المجتمع المتغيرة.
- الأكاديمية كانت أول مؤسسة سُمح لها بخوض تجربة التمويل الجزئي من ميزانية الدولة، وجباية الرسوم مقابل الخدمات، والاستفادة من التمويل الذاتي من عائد الاستشارات والبحوث والتدريب، بل كان مقرراً لها التعاون مع القطاع الخاص ومشاركته الاستثمار في هذا المجال، وبدأت فعلا في هذا الاتجاه، ولكن تم التوجه إلى التوسع في الإنفاق وفتح مدارس وكليات وتخصصات في كل المجالات وبدون مقومات، مما أثر سلباً على التوجه إلى الهدف الأصلي، واليوم هي تعتمد بشكل أساسي على أعضاء هيأة تدريس متعاونين من الجامعات العامة، من دون التفكير في تكوين أطر متخصصة قارة للتدريس والبحث العلمي، في ظل الظروف الأمنية وتقلص التمويل من الخزانة العامة، وقلة الرسوم وعدم دفع المستحقات المتراكمة للمتعاونين وجدت المؤسسة نفسها في ظرف مالي أثر على المكانة العلمية والمستوى الأكاديمي الذي وصلت إليه.
- لم تقدّم إدارة الأكاديمية معلومات عن فرعيها في بنغازي ومصراتة، ولم توضح العلاقة العلمية والإدارية معها.
- بالرغم من أن عمر المؤسسة يزيد عن الثلاثين سنة فهي مازالت تعاني من نقص حاد في أعضاء هيأة التدريس، لاسيما أنها تحتاج مواصفات خاصة للتدريس والإشراف على الرسائل، كونها تختص فقط ببرامج الدراسات العليا.

- اعتمدت هذه المؤسسة في توظيفها للأساتذة على غيرها من الجامعات والمؤسسات المناظرة مثلاً من التعليم الأكاديمي والتعليم التقني ومراكز البحوث، وذلك من خلال الانتقال للعمل بها، أو التعاون، ولم تفكر في تأهيل أساتذتها بنفسها من خلال خطة استراتيجية بعيدة المدى؛ لتصل من خلالها للحصول على أساتذة متميزين قارين، ويمكن توظيف متميزين من حملة الماجستير والدكتوراه حديثي التخرج بعقود مشروطة بزمن يساعدون في الأعمال البحثية، وإجراء البحوث إلى حين حصولهم على الدرجات العلمية المطلوبة وترقيتهم لأستاذ مساعد في وقت منصوص عليه في عقد التوظيف، ثم بعد حصولهم على متطلبات العمل في الدراسات العليا ينخرطون في التدريس والإشراف؛ ليصبحوا أساتذة قارين.
- لم يتضح من البيانات التي قدمتها الإدارة مصادر التمويل، هل من الميزانية العامة فقط، أم من الرسوم التي تُحصّلها من الطلاب، أم من كليهما، أم من الاستشارات التي يقدمها مركز البحوث والاستشارات الهندسية، لاسيما وأن تقارير المدارس تشير إلى شح المخصصات المالية.
- مازالت الأكاديمية تعاني من بنيتها التحتية غير المكتملة، وافتقارها للمعامل وتجهيزاتها، ومواد التشغيل والفنيين، ويوجد بها على الأقل مدرستان تطبيقيتان تعتمد الدراسة فيهما على المعامل بشكل كبير، سواء في دراسة المقررات، أو في الدراسة البحثية أثناء إعداد الرسائل، بل إن الأكاديمية تفتقر حتى لمعامل اللغات.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين 26% أستاذ قار لمجموع أعضاء هيأة التدريس، وهذه نسبة متدنية جداً خاصة في مؤسسات الدراسات العليا التي تحتاج لاستقرار الأساتذة، لاسيما في مرحلة الإشراف على الرسائل.
- من الفرص الواعدة المتاحة أمام الأكاديمية إيقاف برامج الإيفاد إلى الخارج خاصة لمعيدي الجامعات، ويمكنها وضع برنامج لتستفيد من هذا الزخم للإقبال على التعليم العالي من خلال توقيع اتفاقيات مع المؤسسات لتدريس المعيدين، والتعاون مع الجامعات القريبة، واستخدام معاملها وبنيتها التحتية ولو بشكل جزئي.
- يمكن للأكاديمية حل مشاكل النقص في أعضاء هيأة التدريس القارين (مؤقتاً) من خلال تفعيل الاتفاقيات المحلية والإقليمية بالإعارة أو الندب، إضافة إلى توقيع عقود مع بعض الأساتذة المتقاعدين من جامعات قريبة كأساتذة شرف، وهذا أمر يسمح به القانون.

من المعروف أن مهام مؤسسات التعليم العالي تنحصر في ثلاث محاور هي التعليم والتعلم، ومحور البحث العلمي، ثم محور خدمة المجتمع والبيئة، ومن قراءة تقرير الأكاديمية نلاحظ أنها اهتمت بتحقيق المحور الأول، وكانت مساهمتها في المحور الثاني غير واضحة، إذ لم يتطرق التقرير الذي قدمته الأكاديمية للمؤتمرات والندوات وورش العمل التي عقدتها الأكاديمية، أو تلك التي تخطط لعقدها، ولم يتطرق التقرير كذلك للمحور الثالث المتعلق بخدمة المجتمع والبيئة.

<u>مؤشرات وملاحظات خاصة بمدارس الأكاديمية:</u>

لمّا كانت الأكاديمية تقدّم برامج الدراسات العليا فإن اللجنة رأت أن تقدم بشأنها ملاحظات تفصيلية عن كل مدرسة من مدارسها لعل إدارتها أو الوزارة تعالجها للمحافظة على جودة مخرجاتها، ويمكن إيجاز الملاحظات في الآتي:

1) مدرسة العلوم الهندسية:

- لم يذكر التقرير أن البرامج التي تطبقها هذه المدرسة هي لنيل الماجستير أو لغيرها، ولم يُشر إلى سنة تأسيسها.
- في قسم الهندسة الكيميائية والنفط، وقسم الهندسة المدنية والمعمارية، وقسم الهندسة الميكانيكة والطاقات، وقسم الهندسة الطبية، توجد معامل، ولكن لا يوجد فنيو معامل، فمن يدير هذه المعامل ويرعاها؟
- في أقسام الهندسة المدنية والمعمارية، وكذلك في قسم الهندسة الكيميائية والنفط متوسط 12 طالبا لكل عضو هيأة تدريس، أما قسم إدارة المشاريع الهندسية فكل عضو هيأة تدريس واحد يقابله 16 طالبا، ومعظم أعضاء هيئة التدريس من المتعاونين، وحتى بقية الأقسام رغم أن نسبها أقل لكنها لا تتوافق مع معايير الجودة المعتمدة، وكيف تتمكن الأكاديمية من توفير مشرفين لهذا العدد الكبير من الطلاب في مرحلة إعداد الرسالة، لابد للأكاديمية من معالجة هذا الخلل.
- بالرغم من النقص الحاد في المعامل ومواد التشغيل لاحظنا غياب تفعيل الاتفاقيات مع المؤسسات المناظرة محلياً ودولياً، ناهيك عن النقص في الدوريات، والدعم المالي لشراء الخدمة خاصة في مرحلة إعداد الرسالة، فقد فتحت الأكاديمية باب القبول أمام الطلاب بأعداد لا تتوافق مع إمكاناتها المتاحة.

2) مدرسة اللغات:

أنشئ قسما اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية سنة 1997م، وقسم الترجمة سنة 2000م، وقسم اللغة العربية 2003م، وقسما اللغة الإيطالية واللغة السواحلية سنة 2002م.

- قسم اللغة الفرنسية لا يوجد به أساتذة قارون، وعدد طلابه 33 طالبا، يدرسهم أستاذان متعاونان في جميع المقررات التخصصية المعتمدة في البرنامج، وهذا مخالف لمعايير الجودة المعتمدة.
- نسبة عدد الطلاب للأساتذة لا تتوافق مع المعايير النافذة، فمثلا في قسم الترجمة عضو هيأة تدريس واحد يقابله أكثر من عشرين طالبا وطالبة، وللتذكير فإن تخصص الترجمة لا بد فيه من إتقان أكثر من لغة.
- لا توجد معامل لغة في قسمي اللغتين الانجليزية والفرنسية، ويوجد نقص في المراجع والدوريات كما جاء في البيانات التي قدمتها الأكاديمية.
- تمّ تجميد قسمي اللغة الإيطالية واللغة السواحلية، ولم يوضّح التقرير ما المقصود بمصطلح "تجميد" هنا! هل تمّ تجميد قبول طلاب جدد، والقسمان الآن بهما أعضاء هيأة تدريس وطلاب في مرحلة متقدمة، أو أن القسم لم يقبل طلابا نهائيا، ولا يوجد به أعضاء هيأة تدريس؟!

3) مدرسة العلوم الإنسانية:

أنشئت هذه المدرسة سنة 2002م، وهي تضم تسعة أقسام، ومن خلال التقرير المقدم يلاحظ ما يلي:

- لم ترد تفاصيل عن أعضاء هيأة التدريس القارين والمتعاونين في الأقسام العلمية، ويبدو أن أقسام الجغرافيا والفلسفة والدراسات الاسلامية وعلم النفس لا يوجد بها أساتذة قارون، بل إن رؤساء بعض هذه الأقسام من المتعاونين.
- متوسط عدد الطلاب إلى الأساتذة في العموم هو أكثر من عشرة طلاب للأستاذ الواحد، ونسبة الأساتذة القارين لمجموع الأساتذة بالمدرسة هي أقل من 12% ، وهي نسبة متدنية جداً.
- عدد الطلاب في قسم الفلسفة والدراسات الإسلامية هو الأكثر بين الاقسام.

4) مدرسة الفنون والإعلام:

تضم هذه المدرسة أربعة أقسام، ولم يرد في التقرير تاريخ إنشاء هذه المدرسة، وإن كان قد ورد في التقرير أن قسم الآثار بها أُسّس سنة 2006م.

لوحظ على المدرسة ما يلي:

- عدد أعضاء هيأة التدريس القارين أقل من ثلث عدد أعضاء هيأة التدريس المتعاونين، ولا يوجد تفصيل لتوزيع الأساتذة المتعاونين على الآقسام.
- نسبة عدد الطلاب لعدد أعضاء هيأة التدريس لا تتوافق ومعايير الجودة، خاصة في مرحلة الإشراف (بمتوسط 11 طالبا لكل أستاذ).
- لا توجد معامل أو مراسم خاصة بقسم الفنون التشكيلية.
- دراسة علم الآثار مركبة ومعقدة، وهي في غالبها فنية عملية، فهل هذا القسم له الإمكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة؟

5) مدرسة العلوم الاستراتيجية والدولية:

أنشأت هذه المدرسة سنة 2006م، وتضم أربعة أقسام، ويلاحظ عليها ما يلي:

- تدني عدد أعضاء هيأة التدريس القارين بالنسبة للمتعاونين، بل إن قسم الدراسات الدبلوماسية لا يوجد به أستاذ قار واحد، ورئيس القسم متعاون، وكذلك متوسط نسبة مجموع الطلاب إلى أعضاء هيأة التدريس (أستاذ واحد لكل 12 طالب تقريباً)، وهذه النسبة لا تنسجم مع معايير الجودة، كيف لقسم الدراسات الدبلوماسية الإشراف على 169 طالبا من دون وجود أستاذ قار واحد؟ فضلا عن وجود 103 طلاب في قسم العلوم السياسية مقابل أستاذ واحد، (أليست الدبلوماسية من علوم السياسة)، بالإضافة إلى 97 طالبا في الدراسات الإقليمية وأستاذ واحد، ولم يشر التقرير هل هي دراسات إقليمية سياسية، تاريخية، جغرافية؟!
- لم تظهر البيانات تفصيل توزيع أعضاء هيأة التدريس المتعاونين على الأقسام.
- مسميات الأقسام متغيرة مرة علوم، وأخرى دراسات، وثالثة بدون هذه أو تلك، والأمر يتطلب الاستقرار على تسمية واحدة، وكذا عدم الوضوح في تسمية العلوم الاستراتيجية والدولية، وتكرار علوم سياسية، ودراسات دبلوماسية.

6) مدرسة العلوم الأساسية:

تأسست سنة 2006م. وتضم سبعة أقسام:

- عدد أعضاء هيأة التدريس القارين يساوي ثلث المتعاونين والنسبة معبرة عن نفسها من حيث خلل المعايير، وإرتفاع نسبة عدد الطلاب مقابل الأساتذة مثلا: (علوم الحياة 374 طالبا لعضوين اثنين من أعضاء هيئة التدريس، والحاسوب 62 طالبا لعضو هيئة تدريس واحد، والرياضيات 87 طالبا لثلاثة أعضاء هيئة تدريس).
- لم تتطرق البيانات لتوزيع الأساتذة المتعاونين على الأقسام، وهذا لا يساعد في تكوين فكرة عن نسبة أعضاء هيأة التدريس إلى الطلاب في كل قسم، وعلى العموم فإن النسبة العامة مازالت متدنية حوالي 13 طالبا لكل أستاذ.
- كيف لمدرسة عملية تطبيقية في جميع أقسامها ولا يوجد بها إلا معملان فقط، معمل حاسوب، ومعمل لعلوم الأرض. كيف لطلاب الأحياء والكيمياء والفيزياء وعلوم البيئة أن يدرسوا دون معامل، وكيف لهم بإجراء بحوثهم ودراساتهم، وإعداد رسائل تخرجهم؟ أو أن الدراسة كلها نظرية! ناهيك عن النقص في المراجع العلمية الحديثة.

7) مدرسة العلوم الادارية والمالية:

كانت هذه المدرسة نواة تأُسيس الأكاديمية، حيث بدأت بثلاثة أقسام هي: الإدارة، والمحاسبة، والإقتصاد سنة 1988م، ثم أضيف لها قسم التمويل والمصارف سنة 1994م. وقسم التسويق والسياحة سنة 2002م.

وبدراسة بيانات أقسام هذه المدرسة سُجّلت الملاحظات التالية:

- نقص أعضاء هيأة التدريس بالرغم من أنها أقدم مدارس الأكاديمية، ولم تنجح في سد النقص في أعضاء هيأة التدريس القارين الذين يمثلون الثلث فقط من جملة أعضاء هيئة التدريس، فضلا عن ارتفاع عدد الطلاب مقابل عدد أعضاء هيئة التدريس (الإدارة 326 طالبا لـ 6 أساتذة، التسويق والسياحة 139 طالبا لـ 4 أساتذة (ربما أغلبهم غير متخصص في السياحة)، التمويل والمصارف 146 طالبا لـ 4 أساتذة).
- النقص في عدد الموظفين، وهذا متكرر في جميع المدارس.
- طرحت اللجنة سؤالاً مفاده: هل قسم التسويق والسياحة موجود في المرحلة الجامعية؟ هل يقبل خريجي كليات الاقتصاد والإدارة، أم كليات السياحة والآثار؟ أم هو تسويق سياحي يقع في ضمن علوم الاقتصاد والإدارة؟

<u>الجامعة المفتوحة:</u>

أُنشئت الجامعة المفتوحة سنة 1987م، وتضم حالياً 34 فرعا موزعا على مدن وقرى ليبيا، وقد بدأت بفكرة تتبنّى نظام الانتساب أولاً، ثم بدأت فيما يُسمى بالتعليم المفتوح للراغبين في مواصلة الدراسة (التعليم)، وكان الانتساب إليها لا يتطلب الحصول على مؤهل دراسي، ثم أصبح الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها شرطاً للقبول بها، وتضم الآن عشرين قسماً علمياً، (تعمل الجامعة بنظام الأقسام)، وسجل بها في الفترة من 1990 إلى 2018م، (80014) طالبا وطالبة، (الجامعة لا تطبق نظام شطب القيد حتى تاريخ إعداد الدراسة)، منهم (76719) طالبا وطالبة مسجلون في العلوم الإنسانية، والباقي مسجلون في تقنية المعلومات، والإعلام، واللغة الفرنسية، واللغة الإنجليزية، والتمريض، والعلوم الهندسية.

وكونها المؤسسة الوحيدة المختصة بالتعليم المفتوح الذي يُقدم عن بُعد ويختصر المسافات، خاصة في دولة مثل ليبيا بحجم قارة، فقد صارت ذات أهمية في السنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية وصعوبة التنقل، وهي تسعى لاستكمال إنشاء إذاعة مرئية خاصة بها تستخدم في برامجها التعليمية، مع استمرار استخدامها لوسائط تقنية أخرى.

وتوسعت الجامعة في إنشاء أقسام علمية تطبيقية تحتاج للدروس العملية بشكل مكثف، مثل التخصصات الهندسية، واللغات، وتقنية المعلومات، والإعلام، والصحة العامة، وتحاول عقد اتفاقيات محلية ودولية مع الجامعات والمؤسسات المناظرة؛ للاستفادة من معاملها في الدراسة المعملية، وإجراء البحوث والامتحانات والاختبارات العملية والنظرية.

يوجد بمقر الجامعة في مدينة طرابلس مكتبة ورقية في حاجة للتحديث، خاصة الدوريات العلمية، ولكن فروع الجامعة فقيرة في ذلك، وأصدرت الجامعة العديد من الكتب المنهجية لعدد من المقررات التي تدرّس بها.

مؤشرات وملاحظات:

- لم تقدّم الجامعة إحصائية بعدد الخريجين في كل سنة من السنوات المذكورة، ولا بعدد الطلاب الممتحنين فعلاً كل سنة، ولا بعدد الطلاب المتسربين (الكم النائم).
- يُعاب على نظام التسجيل بالجامعة عدم تطبيق شطب ما نسمية بالكم النائم، وترك الأمر مفتوحا مما يخل بالصورة الحقيقية لعدد الطلاب الفعلين، وبالتكوين العلمي للخريج، واقتصاديات التعليم.
- يجب مراجعة النظام القانوني الحاكم لنظام الجامعة، إما بقانون خاص، أو على الأقل بإفراد قسم في قانون الجامعات يتعامل مع خصوصيات هذا النوع من التعليم والتعلم، والتعليم المستمر.
- على المؤسسة أن تُفعّل لوائحها إذا توافرت الشروط فيما يتعلق بتنفيذ برامجها في التعليم الجامعي والعالي والمهني الفني .
- إعادة النظر في المناهج وتحديثها، وتكييفها مع الطابع الخاص للمتعلم ذاتياً وعن بعد.
- حسن الانتقاء والتنشيط المستمر للأساتذة والمشرفين العلميين، ورؤساء الأقسام العلمية، والشؤون العلمية بالفروع لكي يقوموا بالتنفيذ بحسب الأصول، والمتابعة الدقيقة للتطوير.
- التأكيد على الدور المهم للقسم العلمي في المتابعة منذ البداية، وكذلك دعم المناهج بالجديد والعملي، وفتح قنوات الاتصال والحوار بين المؤسسة والمتلقي ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة.
- ضرورة الاهتمام بالإحصائيات بحيث تكون صادقة تسمح وتساعد على الإلمام بكل المعطيات وبما يسمح بالتقييم العلمي للمؤسسة وإنتاجها.
- ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع جامعات محلية أو أجنبية.

2.3 اجراءات عاجلة لمواجهة الصعوبات القائمة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي:

إن التوجه نحو إصلاح منظومة التعليم الجامعي والعالي يقتضي البدء بدراسة الوضع الراهن للجامعات الليبية، بهدف معرفة ما تحتاجه هذه المنظومة للنهوض بها وتطويرها في المرحلة الأولى للإصلاح.

وانطلاقاً من هذا المبدأ قامت اللجنة بتجميع البيانات والإحصائيات حول منظومة التعليم الجامعي والعالي، وتحليل هذه المعلومات، واستخلاص ما انبثق عنها من مؤشرات ونتائج؛ من أجل تحديد مواطن القصور، وتصنيف المعوقات؛ لاقتراح معالجات لها، ورصد الصعوبات لتذليلها. ونتيجة لهذا الاستقصاء الذي ما كان له أن يتحقق لولا قيام إدارات الجامعات (في المنطقتين الغربية والجنوبية من البلاد) بتزويد اللجنة بالبيانات والمعلومات والإحصائيات، ومبادرتها بعرض العراقيل والسلبيات التي لحقت بمنظومة التعليم الجامعي والعالي في وضعها الحالي. وقد جرى تلخيص هذه البيانات والمبادرات واستخلاص ما أدت إليه من نتائج في الجزء السابق (الثاني) من هذا الفصل، والتي مكنت اللجنة من إجراء المقاربات (والتي نرى أنها موضوعية) حول تلك الجامعات.

ويمكن القول استناداً على كل ذلك: إن الظروف التي تعيشها الجامعات في الوقت الحاضر توصف بما يلي:

1) إن مستوى أداء الجامعات متواضع من حيث نوعية التعليم الجامعي، وقدرة المخرجات على الإيفاء بالالتزامات نحو التنمية والتطوير.
2) الاهتمام بمعايير ضمان الجودة في التعليم الجامعي بقيت في إطارها النظري والاهتمام الشكلي، من دون إخضاعها للتطبيق العملي، وتفعيلها على أرض الواقع.
3) إن دور الجامعات في إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في التنمية والتطوير ما زال ضعيفاً.
4) لم تضع الجامعات في ضمن خططها العلمية برامج لخدمة المجتمع والبيئة.
5) استجابت الجامعات للطلب الاجتماعي من التعليم الجامعي والعالي بتركيزها على توفير التخصصات، (وهي تخصصات تقليدية في معظمها)، والتوسع في سياسة القبول، والحرص على استيعاب العدد المطلوب منها قبوله من الطلبة والطالبات، وبقيت (الجامعات) في حيرة من أمرها بين (الكم) المطلوب اجتماعيا ورسمياً، وبين (الكيف) المرغوب بدافع المهنة والتخصص والجودة. ولم تستطع الجامعات تحقيق توازن بينهما.

إضافة إلى هذه الظروف يلاحظ الانتشار الواسع وغير المدروس للجامعات على الرقعة الجغرافية لليبيا، ومع نقص الإمكانات المادية والبشرية والتنموية اللازمة للتعليم الجامعي؛ ليؤدي وظيفته بالجودة المطلوبة.

إن هذه الظروف غير محصورة في جامعة معينة، أو في منطقة محدودة، ولكنها ظروف –غير مناسبة– تعيشها كل الجامعات في جميع مناطق ليبيا، وإن اختلفت في شكلها وموضوعها.

وبالنظر إلى هذه الإشكاليات والمؤشرات المدعومة بالمعلومات والبيانات التي سبق ذكرها لا بد لنا من فهم مصادر هذه الإشكاليات والمؤشرات، والعمل على بذل الجهد لمحاولة إيقاف العديد من الممارسات التي أضرت (عن غير قصد) بقطاع التعليم الجامعي والعالي، حتى نقلل من وقع النتائج السلبية لهذه الممارسات.

وتأسيساً على هذا الفهم فإن اللجنة تقترح جملة من الإجراءات التي من شأنها معالجة بعض المظاهر السلبية في منظومة التعليم الجامعي والعالي – ولو بشكل محدد– وقد أخذت هذه الإجراءات المقترحة مسارين:

- ✓ المسار الأول: الحلول الآنية العاجلة، التي يتطلب الموقف العمل على تطبيقها في الحال دون انتظار.
- ✓ المسار الثاني: حلول مرحلية، التي ينبغي إجراء تخطيط قريب المدى لتنفيذها.

وفي هذا الشأن ينبغي على وزارة التعليم ومجالس الجامعات القيام بدور أكبر في التنظيم والإدارة، وتفعيل النشاط الأكاديمي، وذلك باتخاذ قرارات حازمة، وتفعيل الصلاحيات الممنوحة لكل منهم وفق القانون؛ لمعالجة المعوقات التي تعترض قطاع التعليم الجامعي والعالي، وقد أتت الدراسة على ذكرها في الجزء السابق من هذا الفصل.

ونذكر أن اللجنة أوصت باتخاذ حزمة من الإجراءات أثناء مناقشة البيانات والمعلومات الواردة من الجامعات مع قيادات هذه الجامعات في المنطقتين الغربية والجنوبية، وذلك باعتبار أن تلك الإجراءات لا تحتمل الانتظار، وقد أُحيلت في –حينها– إلى الوزارة وأخرى إلى الجامعات، وقد اتخذت بشأن بعضها إجراءات تنفيذية، وما زال العمل جاريًا لتنفيذ ما لم يتم إنجازه منها. وتتمحور هذه الإجراءات حول المسألتين التاليتين:

1) تنفيذ الموازنات المعتمدة بشيء من التوازن في الصرف بين المتطلبات الإدارية، والاحتياجات الفنية والمعملية والبحثية، والتأكيد على استقلالية الكليات مالياً، وتثبيت اعتماداتها ومخصصاتها المالية في موازنة الجامعات، وتفعيل صلاحية الصرف لعمداء الكليات في إطار الاعتمادات المخصصة لها.
2) ربط الجامعات بالمنظومة المركزية داخل مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة، وإصدار تشريع يلزم الجامعات بتحديث بياناتها، وضمان انسيابها بشكل دوري سلس؛ لأن النظم الإحصائية داخل الجامعات حالياً تواجه تحديات عديدة ومتواصلة، منها ضعف وتيرة تحديث البيانات، وضعف التنسيق بين مركز المعلومات والتوثيق بالوزارة، والمراكز والأجهزة المناظرة له داخل الجامعات، إضافة إلى التحدي في إيجاد آلية تقديم المزيد من البيانات في الوقت المناسب، وسهولة الوصول إليها، ولأهمية المعلومات الإحصائية لدعم سياسات الوزارة في قطاع التعليم العالي، وكذلك لرصد المؤشرات داخل القطاع على المستويين المحلي والوطني، والإفادة بها على المستوى الدولي.

لتوثيق الملاحظات التي أبدتها اللجنة حول الجامعات بشأن أدائها الأكاديمي، وتثبيت بعض المقرحات الخاصة بجامعات بعينها، نود أن نورد فيما يأتي التوصيات التي جرى إفادة وي العلاقة بهدف إحلالها موضع التنفيذ

أولاً: الحلول الآنية العاجلة:

1) حلول موجهة لكل الجامعات:

وهي مجموعة الحلول المقترحة التي يتوجب سرعة اتخاذ قرارات بشأنها مع حلول العام الجامعي 2020/2021م، ووضعها موضع التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز هذا العام، لتفادي الممارسات المعرقلة لسير العملية التعليمية على المستوى الجامعي، والتي نختصرها في:

- معالجة وضع عدد من الأقسام المتخصصة القائمة في بعض الكليات والجامعات التي تعاني انعدامًا، أو نقصا حاداً في المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس، باتخاذ الآتي:

أ. تبني مبدأ تقديم الحوافز والامتيازات؛ لسد النقص من المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس، وبنسب متوافقة مع عدد الطلاب المنسبين للأقسام، وحسب التخصصات المطلوبة.

ب. إلزام الجامعات بحصر أعضاء هيئة التدريس المنخرطين في سلكها، وتحديد احتياجاتها الفعلية، والعمل على سد النقص من خلال:

- ✓ التكليف الداخلي بالجامعة للعمل بين الكليات والأقسام المختلفة.
- ✓ نقل أو إعارة أعضاء هيئة التدريس للجامعات التي تعاني عجزاً أو نقصاً في بعض التخصصات، مع تفعيل حزمة من الامتيازات؛ لتشجيعهم على الانخراط في هذا البرنامج.

ج. إيقاف تنسيب الطلاب إلى الأقسام التي تعاني عجزاً، اعتبارا من العام الجامعي القادم 2020/2021 وإلى حين تحسين أوضاع تلك الأقسام، وتوافر الحد الأدنى من الاشتراطات المطلوبة لتنفيذ العملية التعليمية وفق المعايير المحددة.

وفي هذا الإطار نقترح الآتي:

- العمل على سد العجز في أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة الواحدة من خلال:

أ. أ. التنسيق فيما بين الكليات داخل الجامعة الواحدة، وتمكين الأساتذة من إعطاء المادة العلمية وإلقاء المحاضرات التخصصية لدى الكلية التي تعاني نقصا **كميا** أو **نوعياً** في أعضاء هيئة التدريس.

ب. ب–التنسيق فيما بين الكليات والأقسام لتمكين الطلاب من دراسة بعض المقررات، وإجراء التطبيقات العملية والمعملية لدى الكليات والأقسام التي تتوافر فيها تلك الإمكانات.

ج. ج–التوجيه نحو استخدام التقنيات ووسائط التواصل الحديثة في إلقاء المحاضرات التخصصية.

- إلزام الجامعات المتقاربة جغرافيا للتنسيق فيما بينها بتشكيل لجان مشتركة للوصول إلى التكامل والتعاون الأفقي البيني في ظل النقص الحاصل في متطلبات العملية التعليمية، كتوفر أعضاء هيئة التدريس، واستخدام المختبرات والمعدات والأجهزة المعملية المطلوبة.
- أهمية التقيد بنصوص التشريعات النافذة في شأن استحداث الأقسام داخل الكليات، وعدم الموافقة على فتح أي قسم في أي كلية إلا إذا توافرت معايير وشروط ومقومات الإنشاء، بما في ذلك معايير الجودة المؤسسية والبرامجية.
- التأكيد على تنفيذ ما جاء في لائحة تنظيم التعليم العالي رقم (501) بشأن تعيين أعضاء هيئة التدريس، وإيقاف أي تعيينات بالخصوص لا تتفق مع الضوابط والشروط الواردة في اللائحة المذكورة.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف تنسيب الطلاب لمعالجة الازدواجية بالكليات التي أنشئت بالأساس على مسمى الأقسام المتخصصة في ظل وجود تلك الأقسام، مثال ذلك (أقسام الحاسوب، التربية البدنية، الإعلام، والشريعة).
- السماح بإتمام الإجراءات المبدئية الإدارية والمالية في الكليات، خصوصا البعيدة عن الإدارة العامة للجامعة؛ لتسهيل الإجراءات والبدء المرحلي في التوجه نحو اللامركزية، على أن يقوم مجلس الجامعة بتحديد نوعية الإجراءات التي يمكن أن تتولاها الكليات، ويعتمد ذلك في محاضر المجلس.
- اعتماد الملاكات الوظيفية بالجامعات على مستوى الأقسام والكليات ووفقا للكادر الوظيفي لكل وظيفة، وأن تحدد احتياجات الجامعات من الموظفين بناء على النسب المحددة في معايير الجودة.
- إعادة توزيع الموظفين لدى الجامعات، بما يكفل تغطية العجز في الكليات الطرفية، وتخفيض الاكتظاظ في الكادر الوظيفي بالإدارات العامة.
- دعوة الجامعات للتنسيق مع هيئة التعليم التقني والفني للبدء في تنظيم دورات تدريبية للموظفين بشكل تناوبي . خاصة الذين يحملون مؤهلات فنية . والذين تفوق أعدادهم حاجة إدارات الجامعات والكليات، وتأهيلهم فنيا؛ لسد النقص في العنصر الفني لتشغيل المعامل والورش والمختبرات.

2) **حلول موجهة لمؤسسات جامعية محددة:**

الأكاديمية الليبية:

حل مشكلة نقص أعضاء هيئة التدريس القارين مؤقتا من خلال تفعيل الاتفاقيات المحلية والإقليمية بالإعارة، أو الندب، أو توقيع عقود مع بعض الأساتذة المتقاعدين كأساتذة شرف.

جامعة صبراتة:

1. إعادة النظر في وضع كلية الموارد البشرية، بنقل طلابها لكلية الاقتصاد؛ نتيجة النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس بتلك الكلية.
2. إيقاف القبول بكلية التمريض/صرمان بسبب النقص في أعضاء هيئة التدريس كمًّا ونوعا.

جامعة الزاوية:

- يلاحظ عدم وجود مبررات علمية لإنشاء كلية العلوم السياسية والاتصال في ظل وجود نفس البرامج الدراسية بكلية الاقتصاد.

جامعة الزيتونة:

1. معالجة التشابه في البرامج الدراسية في أقسام الصيرفة الإسلامية، التمويل والمصارف، وإدارة الموارد البشرية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بما يكفل توفير الإمكانات، وجودة العملية التعليمية.
2. معالجة مسألة تكرار قسم الدراسات الإسلامية في أكثر من كلية بالجامعة.
3. معالجة وضع كلية العلوم الاجتماعية / العواته، ومراعاة حاجة المنطقة، مع ملاحظة أن نمط الأقسام وتشابه بعضها لا يخدم المنطقة وسوق العمل.

جامعة المرقب:

- معالجة التداخل بين أقسام كلية الاقتصاد / الخمس، لضمان جودة المخرجات، وفتح آفاق فرص عمل أمام الخريجين.

الجامعة الأسمرية:

- معالجة التكرار في تخصصات أقسام كليتي الشريعة والقانون / زليتن، وكلية التجارة والاقتصاد الإسلامي / مسلاته، وبخاصة في قسمي الاقتصاد والمالية الإسلامية، ومصارف وتمويل إسلامي، والاقتراح بضمهما لكلية الاقتصاد.

ثانياً: الحلول المرحلية:

أ. حلول موجهة لكل الجامعات:

نذكر فيما يلي جملة من الإجراءات التنفيذية التي يتطلب اتخاذها خلال فترة محددة لا تتجاوز **عامين جامعيين** تمهيدا للانتقال للمرحلة الاستراتيجية متوسطة المدى 2030.

1. بناء القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

إن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون قادراً مهنياً (في منهجيات التعليم وحداثة المادة الدراسية) حتى يكون فاعلًا في تدريسه، ومؤثرًا بشكل إيجابي في طلابه، عليه فإن الجامعات مطالبة بتنظيم برامج تأهيلية في مجال التدريس والتأهيل الأكاديمي، توجه لغرض إكسابهم الأساليب الحديثة في التدريس، وذلك وفقا للآتي:

- استحداث مراكز للتأهيل المهني داخل الجامعات، يتم من خلالها تقديم دورات بيداغوجية تخصصية للأستاذ الجامعي قبل التحاقه بالعملية التعليمية، ودورات قصيرة الأجل لأعضاء هيئة التدريس، ويكون الالتحاق بها إلزاميًّا.
- تُكلف كل جامعة لجنة متخصصة لوضع برامج تدريبية في تقنيات التعليم التي يحتاجها عضو هيئة التدريس؛ للرفع من أدائه المهني، ويكون فاعلًا في العملية التعليمية.

2. تطوير المناهج الجامعية:

البدء في تطوير المناهج الجامعية (الأهداف والبرامج الدراسية ونواتج التعلم، والمحتوى الدراسي وتقنيات التعلم ووسائله واساليب التقويم والقياس) بما يواكب المستجدات في المعارف المختلفة، واحتياجات المجتمع، وما يتطلبه سوق العمل، مع مراعاة التالي:

- إن عملية تطوير المناهج لها أبعاد متعددة، ومجالات واسعة، وتغيير محتوى المقرر الدراسي بالحذف أو الإضافة لا يمكن أن يكون تطويرًا حقيقيًا ما لم يرتبط بالعناصر الأساسية للمنهج الدراسي بمفهومه الواسع.
- عملية تطوير المناهج عملية مستمرة تتصف بالديمومة، ولا تتم في وقت محدد وتقف عنده.
- يجب أن يكون لعملية تطوير المناهج بُعد دولي، من خلال التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- مراعاة الابتكار العلمي لدى الطلاب، وربط الدروس النظرية بالتدريب العملي.
- تُبنى المقررات الدراسية على أساس المرونة والترابط والتكامل، ولا تُقدم في صورة قوالب جامدة تلتزم بها جميع مؤسسات التعليم العالي التزامًا كليًّا، بل في صورة خطوط عريضة، وتُترك للجامعة نسبة محددة تُمنح من خلالها فرصة للأستاذ الجامعي من الإبداع والتجديد وفق المستجدات في مجال تخصصه، شريطة أن يكون قادراً على ذلك.
- المنهج الدراسي كائن ديناميكي يخضع للعديد من العوامل والمتغيرات المحلية والعالمية، التي يجب أن توضع في الاعتبار عند التطوير.
- تطبيق نظم الجودة وفق المعايير المعدة من قبل المركز الوطني لضمان جودة اعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.
- تشكيل فرق متخصصة داخل الجامعات لإعادة النظر في الآتي:
  - ✓ الرؤى والأهداف التعليمية للكليات الجامعية وأقسامها.
  - ✓ استراتيجيات وتقنيات التعليم الجامعي وفقا للمستجدات والمتغيرات.
  - ✓ نوع التخصص والبرامج الدراسية ومحتوى هذه المقررات.
  - ✓ أساليب تقييم مستويات التحصيل الدراسي.

3. إقرار مبدأ تثبيت كلية واحدة بالنسبة للكليات المتكررة في نطاق الجامعة الواحدة، واعتماد الكلية التي تمتلك المقومات لتكون كلية أساسية، وتتبعها بقية الكليات في شكل فروع أو قاعات.

4. التمسك بنظام المعيدين في الجامعات، ومعالجة أوضاعهم؛ بإعطائهم الأولوية في مواصلة الدراسة والتدريب، وتعلم اللغات الأجنبية؛ لكونهم بُحّاثًا، وأساتذة المستقبل.

5. إعادة تفعيل مشروعات المركبات الجامعية المتوقفة واستكمالها؛ لتوفير البيئة التعليمية الملائمة، التي هي من أهم المؤثرات على سلوك الطالب الجامعي، وزيادة مستوى تحصيله، وباعتبار أن المبنى التعليمي والبنى التحتية من أهم ركائز العملية التعليمية، وعاملا موثرا من عوامل نجاحها، فكلما كان المبنى التعليمي ملائما كانت الجودة التعليمية أفضل، لذا فإن وزارة التعليم مطالبة بالتواصل مع الجهات المعنية بهذا الخصوص.

6. معالجة التداخل غير المبرر فيما يتعلق بتدريس الشريعة الإسلامية، بحيث تدرس الدراسات الإسلامية كقسم في كليات الآداب وكليات الشريعة، وكمعاملات تدرس من خلال أقسام القانون في كليات القانون.
7. تطبيق معايير الحد الأدنى لعدد الأقسام الفاعلة في كل كلية، وإيجاد معالجات للأقسام المخالفة للمعايير، إما بالضم، أو الإلغاء.
8. إلزام الجامعات بوضع ملاكات أكاديمية داخل الأقسام على غرار الملاكات الوظيفية، شريطة أن يتم تحديد العدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس ودرجاتهم العلمية وتخصصاتهم وفقا لمعايير الجودة، واستنادا إلى رؤى وأهداف القسم.

ب. حلول موجهة لمؤسسات محددة:

الجامعة المفتوحة:

1. مراجعة النظام القانوني للجامعة، والنظر في إمكانية إصدار تشريع خاص بالجامعة المفتوحة، يواكب التطور الحاصل في التعليم المفتوح، أو بتخصيص جزء لمثل هذا النمط من التعليم في قانون الجامعات يتعامل مع خصوصيات هذا النوع من التعليم والتعلم.

جامعة الزاوية:

1. في ظل النقص في المعامل والمختبرات النوعية (هندسة نفط، والبيئة والطاقات المتجددة) لكليتي الموارد الطبيعية / بئر الغنم، والعجيلات، نقترح ضمهما إلى أقرب كليتي هندسة بالجامعة.

جامعة الزيتونة:

1. نظراً لعدم وجود مقر لكلية التربية البدنية / سوق الجمعة، وافتقارها لمتطلبات البرنامج الدراسي للكلية، نوصي بضمها كقسم في كلية الآداب أو التربية.
2. إعادة اختصاص الدراسات العليا من كلية الدراسات العليا إلى الأقسام العلمية بالكليات.

جامعة المرقب:

1. بملاحظة عدم وجود مبنى لكلية تقنية المعلومات، وافتقارها لمتطلبات العملية التعليمية، نوصي بإعادتها إلى وضعها السابق كقسم بكلية العلوم.
2. نقترح جعل كلية التربية البدنية / الخمس، قسماً بكلية التربية.

الجامعة الأسمرية:

1. نظراً لافتقار كلية تقنية المعلومات لمتطلبات العملية التعليمية، نرى إعادتها إلى وضعها السابق كقسم بكلية العلوم.
2. ضرورة معالجة وضع كلية الصيدلة قبل الاستمرار في قبول دفعات جديدة.
3. نقل تبعية كلية الدراسات الإسلامية/سبها إلى جامعة سبها؛ لتغطية العجز في أعضاء هيئة التدريس، لا سيما في غياب اي خصوصية للجامعة أو الكلية.

جامعة سبها:

1. نقترح نقل كليات التربية / أوباري /وغات / وزويلة، إلى جامعة فزان، لكونها أقرب مسافة من جامعة سبها.

الفصل الثالث

هيكلية الجامعات: البناء المؤسسي، والأداء الأكاديمي

مقدمـــــــــة:

إن خارطة توزيع الجامعات على المستوى المحلي والوطني، وتحديد مواقعها في الوسط البيئي الحاضن لها يمثل حجر الأساس في سياسة توزيع الخدمات التعليمية للمرحلة الجامعية والعليا، وتسهم في توفير أساسيات التغيير الاقتصادي والإجتماعي، ويمد مخططات التنمية المستدامة . بما في ذلك التنمية البشرية . بوسائل التنفيذ وآليات التطبيق بالكفاية التي تحقق المستهدفات، فضلاً عن الربط بين موقع الجامعة ووظيفتها، الذي ينبغي إيلاءه العناية اللازمة؛ لتؤدي الجامعة مهمتها الاجتماعية في الوسط الذي تعمل فيه.

من هذا المنطلق تحتل الأسس التي تنتشر على ضوئها المُركّبات الجامعية على ربوع الوطن، والمبادئ التي تحكم رسم الخريطة الوطنية لتوزيع الجامعات أهمية في تطبيق الرؤية المجتمعية في نشر التعليم الجامعي والعالي، وأساليب تحقيق الغايات المرجوة منه.

وانسجاماً مع هذا المنطلق نحدد مسار هذا الفصل ليبدأ من الأهداف الافتراضية للتعليم الجامعي والعالي، التي توقعتها اللجنة كغايات لهذه المنظومة من التعليم؛ لتستهدئ بها في وضع مرتكزات الخريطة الجامعية وملامحها الرئيسية، ولتوظيف هذه المرتكزات في رسم خريطة توزيع الجامعات في ليبيا، ولتقترح على أساسها – أيضا – المبادئ العامة لإنشاء الجامعات، وضوابط انتشارها. ومن ثم على اللجنة الاطلاع على المعايير الدولية لانتشار الجامعات في عدد من الدول، ولتخلص من هذا الاطلاع إلى معايير وضوابط وطنية تحتكم إليها في مرحلة اقتراح إعادة هيكلة الجامعات، وغني عن القول التأكيد علىٰ أن ما تم ملاحظته واقتراحه وتوثيقه في الفصل السابق (الثاني) من هذه الدراسة حول الجامعات الحالية، هو مؤشرات وملامح تسترشد بها اللجنة، إلى جانب عوامل ومعالم أخرى في التوصل إلى مقترحها بشأن إعداد هذه الهيكلية المضمنة في هذا الفصل.

لقد تعرضت اللجنة – في هذا الفصل – إلى هذه المعايير تأسيساً على ما هو منشور في أدبيات الموضوع على المستوى العام، وبهذا انتهت –اللجنة– إلى قائمة من المتطلبات والشروط الواجب مراعاتها عند تأسيس الجامعات أو الكليات الجامعية، وعند اتخاذ القرار باستمراريتها في مزاولة نشاطها، لقد أدت هذه المنهجية إلى اقتراح مشهد لتوزيع الجامعات وانتشارها، والذي يمكن تلخيصه في مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة تمهيدية، وهي مرحلة تتوسط بين ما هو قائم حالياً وبين المقترح لخطة متوسطة المدى.

- **المرحلة الثانية:** رؤية اللجنة في إعادة هيكلة الجامعات، والتي رأت حصرها في عشر جامعات أكاديمية عامة، مع وضع تصور حول كل من الجامعة المفتوحة وأكاديمية الدراسات العليا، وخمس جامعا تكنولوجية تتقاطع مع مؤسسات التكوين المهني العالي.

وقد التزمت اللجنة بتحديد الأسس العامة والتفصيلية لإنشاء الجامعات، بما في ذلك تحديد المناطق الجامعية دون الوقوف عند مكان إدارة كل جامعة (قصداً) بدافع المرونة والخصوصية، وانتهى الفصل بتحديد عناصر لتقويم الأداء الأكاديمي (المؤسسي والبرامجي) للاسترشاد بها عند التقويم الذاتي لكل جامعة.

هذا هو الإطار العام لهذا الفصل، الذي نستهله ـ كما سبقت الإشارة ـ بأهداف التعليم الجامعي والعالي.

3.1. أهداف التعليم الجامعي والعالي:

إن الركيزة الأولى التي تمّ الاستناد عليها في رسم خريطة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، ووضع آلية انتشار المُركّبات الجامعية هي الأهداف المرسومة للتعليم الجامعي والعالي، وقد صار من البديهي القول إن تلك الأهداف هي انعكاس للأهداف العامة للدولة، واستجابة لرؤيتها للمستقبل بما في ذلك هوية الاقتصاد الوطني (ريعي، معرفي، إنتاجي، خدمي، ... إلخ)، وتطلعات المجتمع (في نظام الحكم وأسلوب الحياة)، وإن هذه الأهداف العامة والتطلعات المجتمعية يحددها المجتمع بمختلف فئاته في الدستور والتشريعات الصادرة بمقتضاه. وفي غياب صياغة واضحة لهذه المبادئ العامة دأبت الجهات المسؤولة والراعية لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي على وضع أهدافه في ضمن القوانين المنظمة لتلك المؤسسات، والقرارات التنظيمية الصادرة عن الأجهزة التنفيذية، ممثلة في مجلس الوزراء، أو ما في حكمه، وغالباً ما تكون هذه الأهداف عامة وأساسية تستقي منها مؤسسات التعليم العالي أهدافها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها، وتسقطها على خصوصية وظيفتها وطبيعة مهامها في البيئة المحيطة بها. ولكن نتيجة لواقع إداري عجز عن توظيف العنصر الجيد في المكان المناسب له، لم تتمكن الجامعات من التعمق في صياغة الأهداف الخاصة، وكتابة الرسالة المكلفة بالقيام بها. وعليه جاءت أهداف كل جامعة إما نمطية تتطابق مع أهداف جامعات أخرى مختلفة عنها في البيئة والمحتوى، ولا تراعي الخصوصية التي ينبغي أن تتميز بها هذه الجامعة عن غيرها من الجامعات، أو تأتي رسالة الجامعة مختصرة اختصاراً مخلاً بالمعنى؛ مما يجعل المتابع أو المقيّم عاجزاً عن حساب نسبة الإنجاز في تحقيق تلك الأهداف، أوتطبيق تلك الرسالة خلال الفترة الزمنية قيد التقويم. وانفصلت عن أثر ذلك الخطط المنفذة عن الأهداف والرسالة المعتمدة، مما أفقدها الأهمية والاعتبار.

ولما كان لابد من افتراض صياغة لأهداف التعليم الجامعي والعالي لأجل المقاربة المنهجية لهذه الدراسة، إذ يتعذر تناول موضوع انتشار الجامعات ووظائفها بمعزل عن الأهداف المرسومة لها، لذلك نحدد بناء على خبرتنا السابقة، واستقرائنا للواقع، واستشرافنا للمستقبل، غايات التعليم الجامعي والعالي في ليبيا في الأهداف التالية:

1. تعميق اللحمة الوطنية، وتأكيد الهوية الليبية (لغة وديناً وتاريخاً وثقافة)، وتنمية روح المواطنة، وتمتين النسيج الاجتماعي بتزويد الطالب بالقيم الاجتماعية التي تُنمّي فيه الشعور بالمسؤولية الدافعة لتسخير إمكاناته ومهاراته العلمية لخدمة المجتمع.
2. تقوية بناء ثقافة السلم الأهلي، ونشر العدالة الاجتماعية القائمة على المساواة في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وتوظيف المناهج الدراسية لفهم خصائص المجتمع الليبي؛ من أجل تهيئة المواطن للعيش مع الآخر بتوافق واحترام.
3. تعزيز استعمال اللغة العربية، والتمكن من معرفة اللغات الأخرى؛ بما يرتب قاعدة متينة للتبادل الفكري، والتفاعل مع التقدم العلمي العالمي.
4. توطين العلوم وإكساب المعرفة بما يؤكد على تمتع المجتمع الليبي بفضل خريجي مؤسسات التعليم الجامعي والعالي بمكانة مرموقة، واستحقاق مشرف، والعمل على نقل العلوم والمعرفة (نقل التقنية الحديثة والمُتطوّرة) وبما يجعلها في متناول الجميع، بالإضافة إلى تنشيط حركة التأليف والإنتاج العلمي بما يوظّف العلوم في خدمة المجتمع، ويُمكّن الباحثين الليبيين من الإسهام بدور إيجابي ملحوظ في تطوير الآداب والعلوم.
5. إعداد المواطن الكفء المؤهل علمياً وفكريا وثقافياً وتأهيله تأهيلاً يُمكّنه من أداء واجبه في تلبية متطلبات التنمية المستدامة والشاملة، والاستفادة من الفرص للتقدم في المجال العلمي والوظيفي.
6. خلق روح المبادرة لدى الطلاب عن طريق غرس مهارات الإبداع في الأنشطة التنموية الواعدة التي تؤدي إلى استحداث فرص عمل في المستقبل.
7. التوسع في أنماط التعليم الجامعي والعالي، وإكساب الطلاب المنهجية العلمية بالمزاوجة بين الدروس النظرية المقررة، وإجراء البحوث العلمية التي تُمكّنهم من تعزيز قدراتهم الذاتية في الاستيعاب، ونقل المعرفة إلى الغير، والاستمرار في تحصيلهم العلمي بعد التَّخرج من خلال عملية التعليم والتعلّم الموسع والمستمر مدى الحياة.
8. الاضطلاع بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي بما يسهم في تقدم الآداب والعلوم والاختراعات، وإيجاد الحلول السليمة والملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التنموية، مع المواءمة الضرورية والمفيدة بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية، والعمل على:

- تحديث المناهج الدراسية في كافة مستوياتها، لاسيما عن طريق إعداد المعلمين، وتطوير الأهداف التدريسية، المحتوى التعليمي، طرق ووسائل التدريس، وأساليب التقييم والتقويم، وإيلاء عناية خاصة للبحوث التربوية.
- تطوير استخدام التقنيات الحديثة لدعم العملية التعليمية.
- نشر نتائج البحث العلمي للاستفادة منه، وللمساهمة في التنمية الشاملة.

9. توفير نموذج للتعليم الجامعي والعالي للاسترشاد به من قبل مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي والخاص؛ بغرض تجويد منتج هذه المؤسسات وتطويرها.
10. الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين مؤسسات التعليم العالي الليبية ونظيراتها في العالم، بما يضمن الانفتاح على المجتمع الدولي، وربط الطالب الليبي بالمستجدات في مجال التخصص، بما في ذلك

اعتماد سياسات وطنية تؤدي إلى إجراء ترتيبات دولية (معاهدات أو إتفاقيات مُفعّلة)، تفضي إلى تيسير عودة العلماء والباحثين الليبيين ذوي المهارات العلمية المتميزة إلى أرض الوطن، سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، وذلك للاستفادة من الكفاءات الليبية المهاجرة في برامج تعاون دولية من شأنها تعزيز دور الجامعات الوطنية، وتسهم في التوظيف الأمثل للقدرات المحلية.

11. تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والعالي، ومواجهة الأعداد المتزايدة للطلاب الناجحين في مرحلة التعليم المتوسط، والقادرين – علميا وفكريا – على مواصلة دراستهم الجامعية، مع عدم الإخلال بمبدأ توفير وتكافؤ فرص الالتحاق بمرحلة التعليم الجامعي على أساس القدرة والكفاءة، مع الوضع في الاعتبار الظروف الخاصة لبعض فئات المجتمع، والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
12. الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، وخدمة المجتمع بتزويد الطالب بالخبرة والمهارة العلمية الضرورية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
13. تحسين نوعية التعليم الجامعي والعالي، وتجويد مخرجاته بما يؤدي إلى بناء القدرات البشرية الساعية إلى خلق أجيال قادرة على المنافسة في ميادين العمل والإنتاج بشقيها المادي، وغير المادي (المعنوي).
14. الاهتمام برعاية الفئة العمرية (16 – 21) ثقافيا واجتماعيا بما في ذلك تنمية القيم السلوكية والأخلاقية التي تؤدي إلى تكامل وتوازن شخصيتهم، سواء في الجانب النفسي أو القيمي، وذلك من خلال تنشيط البرامج الثقافية والفكرية والرياضية والترفيهية للطلاب، الهادفة إلى تنمية قدراتهم العقلية اللازمة لإعداد جيل خالٍ من العقد النفسية، وقادر على تحمل المسؤولية عن فهم ووعي وإدراك، وعمق في الرؤية لمتطلبات الحياة في المرحلة القادمة.
15. الإيفاء بالتزامات العملية التعليمية في المستوى الجامعي والعالي، وتوفير التمويل اللازم باعتبار أن هذه العملية هي خدمة عامة للمجتمع، مع تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في ذلك.
16. المحافظة على التراث بما في ذلك الذاكرة الوطنية والأرشيف الوطني، والعمل على الإضافة إليه، ونقله إلى الأجيال القادمة، مع توظيفه في فهم خصائص المجتمع الليبي.
17. فتح باب للاستثمار في مجال الأبحاث والاختراعات بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام بالأبحاث في العلوم الأساسية كمحور ارتكاز للابتكارات، ودعم البحوث التطبيقية، وعدم إهمال البحث في المجالات الاجتماعية والإنسانية، وإيلاءها الاهتمام الذي تحتاجه؛ لمعالجة الظواهر الهدّامة، وتقويم السلوك المجتمعي لخلق مجتمع نابذ للعنف، وقابل للغة الحوار الحضاري المتزن في معالجة المشاكل التي قد تحدث بين فئاته.
18. تطوير المؤسسات التعليمية والبحثية؛ لتصبح مراكز للتميّز في الأبحاث والتطوير، وذلك بالعمل على إنشاء الوحدات البحثية ذات الطبيعة التخصصية والاستشرافية، التي تعمل على توفير المعلومة اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
19. الاهتمام بانتقاء المتفوقين والمبدعين والموهوبين بشفافية وموضوعية؛ لإعدادهم في برامج الدراسات العليا، ووجوب الاهتمام بها وتطويرها.

20. إن أهداف التعليم الجامعي والعالي – كما تشير إليها الفقرة السابقة – تُركّز على وظيفة الجامعة في عملية التعليم والتعلم (توفير المعلومات والمهارات، وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو التحصيل الدراسي)، وفي البحث العلمي (إنتاج المعرفة)، وفي خدمة المجتمع والبيئة (دعم المواقع الإنتاجية والخدمية)، وتتعدى ذلك إلى الاهتمام بالهوية الوطنية (السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، وصيانة المنظومة الأخلاقية وتوازن الشخصية وتكاملها في جوانبها الوجدانية والفكرية.

إن الغاية من صياغة الأهداف الاستراتيجية والمباشرة للتعليم الجامعي والعالي هي الدعوة إلى أن تستعيد الجامعة دورها كقاطرة للدفع بمؤسسات المجتمع نحو تحقيق الأهداف المرسومة لها، وعلى رأسها المؤسسات الاقتصادية. فالجامعة هي بيئة الخلق والإبداع، وأداة التغيير الفعلي والحقيقي والمتكامل للمجتمع، وليست مجرد مؤسسة تستجيب للمتغيرات وتواكبها. فهي متغير (مستقل) بناءً على عوامل موضوعية وعلمية، وليست متغيرا (تابع) لأهواء الساسة والآراء الخاصة.

الجامعة هي الفاعل الأساسي في تغيير المجتمع، وينبغي أن نتعامل معها بكونها شأنا عامّا، لا ينحصر في الجانب الإداري والتنظيمي، ولا يقتصر على تقديم الخدمة المباشرة للفرد والمجتمـــع – رغم أهمية هذا وذاك –، فهي أيضاً مؤسسة حاملة لقيم ومبادئ تسعى لترسيخها في الواقع العملي، حتى وإن كانت – تلك المبادئ – تتعارض مع مكونات مظاهر الحياة في المرحلة الراهنة، وذلك عبر البحث عن الحقيقة العلمية والفكر النقدي، والمزاوجة بين متطلبات العدالة الاجتماعة والامتياز العلمي.

لا جرم أنّ كلفة التعليم الجامعي والعالي باهظة الثمن، وتمويله يثقل كاهل أي ميزانية. ولكن نسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي إلى الدخل القومي – في المنظومة الدولية – تحسب من مؤشرات مدى التقدم في مجال التنمية البشرية، والتطور الحضاري لأسباب موضوعية يؤيدها الاستقصاء والتحليل؛ ندرك أن حساب قيمة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي وحدها غير كافٍ لاستخلاص المؤشر الدال على مدى التقدم الحضاري، ولابد أن يصاحب التمويل حوكمة فاعلة في التصرف القانوني، والأداء الإداري، والانضباط المحاسبي. ومن هذا المنطلق نجهر بالدعوة إلى ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي والعالي مع الالتزام بالإبقاء على التمويل من الميزانية العامة للدولة كعامل أساسي لتأمين التوازن في أداء المهام العلمية والاجتماعية، مع الاعتقاد بأن تمويل التعليم الجامعي والعالي (استثمار) وليس (استهلاكاً)، وينبغي أن يخضع للتسيير والتقويم طبقاً لذلك.

3.2. مرتكزات الخريطة الجامعية:

استناداً إلى المنطلقات واستهداء بالأهداف ومراعاة للأسس والرؤى لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي والعالي يمكن تأسيس ملامح استرشادية للخريطة الجامعية على المرتكزات التالية:

1. هناك حاجة ماسة لوضع رؤية متكاملة عن التعليم الجامعي، وإعادة النظر في المناهج السائدة، واستخدام أنماط في التعليم بما يستجيب لفلسفة العلوم، ومسايرة العصر وتوجهاته، وتحقيق متطلبات المجتمع.

2. ضرورة معالجة الازدواجية في الكليات التي أُنشئت في الأساس على مسمى الأقسام المتخصصة في ظل وجود تلك الأقسام.

3. التأكيد على تحديد مفهوم الملاك الأكاديمي على مستوى الأقسام في الجامعات، مع ضرورة ربط الملاك الوظيفي لهذه الأقسام، بأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على مستوى كل كلية أو جامعة، وخضوعها لمعايير الجودة المؤسَّسية والبرامجية.
4. دعوة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في رسم سياسات الجامعات من منطلق المعرفة باحتياجات المجتمع لتغطية العجز في بعض التخصصات المطلوبة لسوق العمل.
5. تأسيس وإنشاء برامج الدراسات العليا وفق رؤى وغايات وأهداف مرسومة على المستوى العام، وفي إطار منظومة كاملة ومتكاملة يؤسس لها في المرحلة القادمة.
6. إرساء برامج تأهيلية في مجال التدريس والتأهيل التربوي توجه لغير التربويين من خريجي الأقسام العلمية المختلفة؛ لغرض إكسابهم الأساليب التربوية في التدريس، وإلزام كل من يريد أن ينخرط في برامج التدريس الجامعي والعالي من ذوي هذه التخصصات باجتياز هذه الدورات التأهيلية في المجال التربوي، وتقنيات التعليم.
7. توفير الأقسام والتخصصات المطلوبة داخل كل كلية من الكليات وفقا لحدود دنيا لا تتجاوزها من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
8. ربط الإحصائيات المتعلقة بواقع الجامعات والكثافة الطلابية بها بمعايير الجودة المعتمدة وطنياً ودوليا.
9. وضع أسس للتطوير المؤسسي والبرامجي، وتقنين مسميات الكليات والأقسام، وتوثيق العلاقة بالتعليم التقني، وربط التعليم الجامعي بالبيئة المحيطة واحتياجاتها ومتطلباتها.
10. توزيع الجامعات والكليات وفق متطلبات التنمية، وتوافر الموارد، ومراعاة التوزيع السكاني، والبعد الأمني، وخاصة في المناطق البعيدة (عن الساحل) ذات الكثافة السكانية المنخفضة. إضافة إلى أهمية وضوح الأهداف من خلال ما ورد في هذه الدراسة.
11. مراعاة الخيارات الاستراتيجية المتاحة للتطوير من خلال واقع التعليم الجامعي والعالي في الوقت الراهن وتقييمه الموضوعي.
12. اعتبار معايير البعد الجغرافي (كمعيار مرن) والتعداد السكاني ومتطلبات الأمن القومي والتنمية المكانية كنقاط ارتكاز لتوسيع ونشر مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على خريطة ليبيا.
13. الأخذ في الاعتبار نسب الإنجاز العالية المتحقق في إنشاء المُركّبات الجامعية المزمع إنشاؤها لتسهيل توطين الجامعات.
14. مراعاة أن تكون مسألة التبعية الإشرافية والبرامجية للكليات التكولوجية والتقنية جزءاً من الروافد الداعمة لتوزيع الجامعات.

3.3. المعالم الأساسية للخريطة الجامعية:

إن الذي يحدد معالم الخريطة الجامعية إلى جانب المبادئ الدستورية الحاكمة هو المنطلقات التي تتأسس عليها الخطوات العملية لوضع أهداف التعليم العالي والبحث العلمي موضع التنفيذ ومرتكزات الخريطة الجامعية، ويمكن رصد هذه المنطلقات والمرتكزات من خلال المبادئ التالية:

- التعليم والثقافة حق دستوري لكل مواطن، وأداة لتحقيق:
  - المساواة بين الليبيين (ذكوراً وإناثاً).
  - التنمية الشاملة والمستدامة.
  - العدالة الاجتماعية.
  - تنمية روح المواطنة.

كما يساعد التعليم على نبذ التعصب والتطرف، ويدعم الاستقرار والتعايش السلمي والمشاركة الوطنية

- التعليم والتعلم والبحث العلمي وسائل مشاركة في تحقيق اقتصاد المعرفة وبناء مجتمع المعلومات، وقهر التخلف والاستفادة من نتاج العلم والتقنية.
- ليبيا بموقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية الهائلة؛ المكتشفة وغير المكتشفة في البر والبحر قادرة على تجاوز المرحلة الراهنة، والالتحاق بركب الحضارة في فترة زمنية قصيرة إذا توافرت الإرادة السياسية، وتحسنت الظروف الأمنية، وروعيت المعايير العلمية والضوابط الموضوعية في نشر مؤسسات التعليم وبخاصة العالي منه.

بالنظر إلى الملامح الأساسية للوضع الراهن، وبرصد الخارطة الجامعية في الوقت الحاضر نلاحظ ما يلي:

أ. يغلب على آليات التسيير ومكونات التعليم الطابع التقليدي والاهتمام الكمي، ولم يطلها بعد التجديد والتطوير االمستمرين، ولم تتجه نحو سوق العمل والإنتاج، وخدمة المجتمع، وقد آن الأوان لذلك.

ب. أنَّ توجهات التنمية في الإنتاج والخدمات منذ خمسينات القرن الماضي كانت ومازالت محصورة في مدن الساحل وما حولها، مما أدى إلى انخفاض الكثافة السكانية في المناطق غير الساحلية، التي أُجْبِرَ سكانها، بحكم انخفاض مستوى الخدمات، وانحسار سوق العمل، على ترك مواقعهم في مدن وقرى الدواخل والهجرة إلى مدن الساحل، مما شجَّع هجرة الأجانب إلى تلك المناطق من دول الجوار، حتى أصبحت اليوم مناطق الجنوب والجنوب الشرقي للبلاد على سبيل المثال مواقع مُستغلّة من قبل الأجنبي، وأصبحت السلطة الوطنية محدودة التأثير فيها، بسبب التغير الديموغرافي، وصارت تلك المناطق مهددة بعدم الاستقرار وتفشي الجريمة، الأمر الذي ينبغي إيلاءه العناية التي يستحقها من الرعاية والاهتمام، ومن الأولويات في ذلك تعزيز الاستقرار في تلك المناطق، والمفتاح دائما يكمن في نشر مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الواعدة بالتنمية والازدهار.

i. جـ) لم ينتشر التعليم في ليبيا وخاصة الجامعي بناءً على دراسات علمية واقتصادية هادفة، ومن ثمّ لم ترتبط مخرجاته بسوق العمل، والتطوير وخدمة المجتمع. وقد تعرض بسبب ذلك لكثير من الهزّات التي أسهمت في إرهاقه وتأخره. وكانت أغلب مخرجاته نظرية ضاعفت في مستوى البطالة (السافرة والمُقنّعة)، ناهيك عن ضعف التكوين العلمي

والعملي التطبيقي، ولزاماً على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي – والحاله هذه – أن تعمل على تغيير هذه النظرة، وتستبدلها بربط مخرجات التعليم الجامعي والعالي بالمتطلبات المستقبلية لتنمية المجتمع، استناداً إلى البحوث العلمية والدراسات الاستشرافية.

ج. ودون القفز على ما تمر به البلاد من أزمات تهدد كيانها، فإن مطلب اللامركزية في الإدارة والتعليم يشجع قيام أقطاب امتياز، وتجمعات جديدة تضمن استغلال الموارد الطبيعية، وتحقق التوازن بين المناطق، وهو مطلب عالمي في التنمية والتطوير الشامل. وهذا المطلب يزيد الإنتاج، ويضمن الاستقرار، ويخفف العبء على المدن الساحلية. المكتظّة بالسكان، والدور الحاسم في هذا المجال مُناط بمنظومة التعليم الجامعي والعالي.

ولابد عند انطلاقتنا الموعودة نحو تطوير بنية التعليم العالي من الأخذ في الاعتبار هذه الملاحظات.

3.4. أسس إنشاء الجامعات وضوابط انتشارها:

تتمحور أنظمة التعليم المتبعة في العالم حول التركيز على جودة نظام التعليم، والتكامل بين المركزية واللامركزية، والتعليم العام الإلزامي والمجاني، والتعليم المتعدد والمتنوع، ومنه التعليم المدمج. ونورد فيما يلي – بإيجاز – أمثلة على ذلك:

- ماليزيا: وزارة التعليم العالي تؤدي مهامها في ظل نموذج نظام مركزي، مع منح بعض الاستقلالية للجامعات الحكومية.
- فرنسا: تتميز الجامعات الفرنسية بأنها جامعات حكومية تحت إشراف وزارة التربية القومية، ويتولى عملية التنسيق بين الجامعات على المستوى القومي مجلسٌ قومي للتعليم العالي.
- الصين: تمّ وضع معايير وسياسات لتطوير التعليم العالي بها، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية في صناعة القرار، مما نتج عنه وضع نظام إداري جديد يمنح صلاحيات إضافية لمؤسسات التعليم العالي.
- أستراليا: تمّ إجراء تعديل البنى الهيكلية والأكاديمية القائمة، وذلك بدمج الجامعات والكليات مع بعضها البعض؛ لتصبح مؤسسات أكثر فاعلية.
- الولايات المتحدة الأمريكية: تتم إدارة الجامعات على أسس ديمقراطية، ولكل جامعة مجلس يتولى إدارتها، ويشترك فيه ممثلون للطلبة، كما تتمتع الأقسام العلمية بالجامعات باستقلال في النواحي التعليمية والإدارية والمالية.

ولا بد لمنظومة التعليم العالي الجيد أن تراعي المعايير والمعدلات القياسية لإنشاء وتأسيس الجامعات، وتُعرّف المعدلات القياسية " بأنها معايير يمكن اتخاذها كأساس للمقارنة والتحليل، وكذلك لتخطيط المُجمعات الجامعية الجديدة، حيث إن المعدلات تعتبر نموذجا نمطيا قابلاً للتطبيق".

وتمثل المعدلات القياسية لإنشاء الجامعات بجوانبها الكمية والنوعية مؤشرات قياسية لمعدل أداء الحرم الجامعي، وذلك لتوفير بنية تحتية ذات بيئة داخلية وخارجية للجامعة، تُمكِنها من أداء وظيفتها الأساسية كمؤسسة تعليمية، والقيام بدورها في المجتمع، وتوفير مناخ صحي لها مهيء لوظيفتها لتحقيق رسالتها السامية.

وتعكس هذه المعدلات القياسية الوضع المثالي للجامعة وما يجب أن تكون عليه، وتساعد على تفسير الظواهر والمشكلات الناتجة في الواقع المحلي، من خلال مقارنة ما عليه الجامعة موضوع الدراسة وما يجب أن تكون عليه، ومن ثم معرفة أين يتجه واقع الجامعات في ليبيا، وأسلوب معالجة وإعادة هيكلة هذه المؤسسات.

وتنقسم هذه المعايير والمعدَّلات إلى نوعين:

1. قياسات كمية Quantitative Standards
2. معايير نوعية Qualitative Standards

وللوصول لمقاربة بشأن هذه المعدلات يمكن الرجوع إلى:

- دراسة بعض المعدلات المنشورة للجامعات والهيئات العالمية.
- دراسة المعدلات الكمية المعتمدة لدى مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية.

3.4.1. معايير دولية:

تختص المعدلات القياسية العالمية بمعدلات الأداء Performance Standards ، فهي تتسم بالمرونة بشكل أكبر من المُعدّلات الكميّة.

ويتوقف تخطيط وتصميم الجامعة على مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على قيام الجامعة بدورها على المستويين المحلي والوطني، وبالتالي تؤسس لضرورة إنشاء هذه المؤسسة في ذاك الموقع بالتحديد؛ لأنه تتوفر فيه أسباب موضوعية لتوطين وإنشاء هذه الجامعة.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت المفاهيم التخطيطية والتصميمية لإنشاء الجامعات في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية؛ نتيجة لتقدم العلوم والتكنولوجيا في تلك الفترة، وأزداد الإقبال الطلابي على الانخراط في التعليم الجامعي بشكل كبير، وبدأت الجامعات من خلال برامجها وتكوينها لخرجين بمواصفات معينة ترتبط بخطط التنمية بهذه الدول.

وإدراكاً منها لأهمية الجامعات قامت الدول الأوربية وأمريكا بوضع مجموعة من الأسس والمعايير لإنشاء الجامعات، والتي نوجز منها ما يلي:

3.4.1.1. المعايير الأوربية:

تتبنى سياسة الدول الأوربية اتجاه تفضيل العدالة الإقليمية في توزيع الخدمات بين المدن، وهو معيار مهم بدلاً من المركزية، قامت بعض الدول بوضع مفاهيم تخطيطية وتصميمية للجامعات القائمة والجديدة، ففي بريطانيا تمّ وضع المعايير في إنشاء الجامعات من خلال تقرير روبينز Robbins، وفي فرنسا تمّ تحديد بعض الأسس في إطار قانون الإصلاح الجامعي إدجار فاور Edger Faure، أما في ألمانيا فقد تم تحديث قانون تطوير وإنشاء الجامعات الألمانية الجديدة من خلال المركز القومي الألماني للعلوم.

وهذه الدول مازالت تراعي تلك المعايير، وسوف نستعرض بإيجاز كلا منها في الآتي:

3.4.1.1.1. المعايير البريطانية:

من خلال تقرير روبنز للجامعات البريطانية، والذي يعتمد على التقاليد المتوارثة في الجامعات الإنجليزية العريقة، والمتمثلة في جامعتي أكسفورد وكامبريدج، والقائم هيكلها الأساسي على نظام الكليات، حيث قامت اللجنة العليا للتعليم بإقامة مجموعة من الجامعات الإقليمية، وتمثلت أهم المعايير والمحددات الواردة في تقرير روبينز في الآتي:

- يتراوح عدد الطلاب في الجامعات الصغيرة من 3,000 – 5,000 طالب، ويصل العدد إلى 20,000 طالب في الجامعات الكبيرة.
- التوسع في إنشاء الجامعات الإقليمية، واختيار مواقعها على أطراف المدن أو خارجها.
- استغلال الجامعة كعنصر جذب في تنمية المدن الصغيرة.
- إقامة الجامعات على النمط المتكامل في خدماتها، حتى لا تؤثر على خدمات المدينة ومرافقها.
- لا تقل مساحة الموقع المقترح لإقامة الجامعة عن 60 هكتارا في الجامعات الصغيرة، أي بمتوسط 120 – 200 م^2 لكل طالب.

3.4.1.1.2. المعايير الفرنسية:

جاء قانون الإصلاح الجامعي الفرنسي الذي أعده أدجار فاور Edger Faure بوضع بعض المعايير والأسس لإنشاء الجامعات الفرنسية في إطار اللامركزية، والاتجاه نحو الجامعات الإقليمية، وتتمثل تلك المعايير فيما يلي:

- تتراوح أعداد الطلاب في الجامعات الجديدة من 5,000 – 10,000 طالب.
- البعد عن مركزية الجامعة، واتباع مبدأ الأقليمية في إنشاء الجامعات الجديدة.
- إقامة الجامعات على أطراف المدن.
- تحقيق التكامل بين الجامعة والمدينة من خلال ربط خدمات الجامعية بخدمات المدينة بما لا يتعارض مع كفاءة الخدمات والمرافق بالمدينة.

3.4.1.1.3. المعايير الألمانية:

قام المركز القومي الألماني بوضع قانون البناء الجامعي في إطار إقليمية الجامعات، وتتمثل تلك الأسس في الآتي:

- يتراوح عدد الطلاب في الجامعات الجديدة ما بين 6,000 – 10,000 طالبٍ، مع إمكانية التوسع المستقبلي لاستيعاب 20,000 طالب.
- اختيار مواقع الجامعات الجديدة على أطراف المدن أو خارجها.
- استغلال الجامعة بمقوماتها كعنصر جذب في تنمية المدن الجديدة.
- إقامة الجامعة متكاملة الخدمات والأنشطة، حتى لا تؤثر بصورة سلبية على المدينة في خدماتها ومرافقها.
- لا يقل الحد الأدنى لمساحة الجامعة عن 150 هكتارا، أي بواقع 150 – 200 م2 لكل طالب؛ لتحقيق أقصى مرونة في التنمية والتعليم للجامعة، وكذلك في التوسع والنمو المستقبلي.

3.4.1.1.4. <u>المعايير الأمريكية:</u>

من خلال دراسة اللجنة الفيدرالية الأمريكية تمّ استخلاص المعايير لإنشاء الجامعات الأمريكية وتتمثل فيما يلي:

- لا يقل عدد الطلاب بالجامعات الصغرى عن 5,000 طالب، ولا يزيد عن 25,000 طالب للجامعات الكبرى.
- اختيار موقع الجامعات بأطراف المدن الرائيسية كامتداد طبيعي لجامعات المدن الحضرية، أو خارج المدن الرئيسية، أو في إطار المدن المتوسطة للجامعات الجديدة.
- استغلال الجامعة كعنصر يساعد على سرعة تنمية الضواحي والمدن الجديدة.
- إقامة الجامعات متكاملة الخدمات بحيث لا تشكل عبئا على المدينة أو الضواحي.
- ربط الجامعة بالمدينة أو الأقليم الذي تقوم على خدمته بالعمل على تبني حلول لمشاكله بأسلوب علمي استشاري.
- مراعاة الامتداد المستقبلي الناتج عن تطور العلوم والتكنولوجيا.
- زمن الرحلة المثالي بالسيارة إلى الجامعة هو 20 دقيقة، ويجب ألا يزيد عن 45 دقيقة.
- لابد أن يكون للجامعة حرم رئيسي توضع فيه الخدمات الأساسية، وسكن الطلاب، والأنشطة الطلابية الرئيسية، وإدارة الجامعة، والمناطق الترفيهية.
- يجب أن يخطط الحرم الجامعي بمرونة وتصميم يعكس النظام التعليمي، وإمكانية التغيير فيه في أي وقت، والعمل على خدمة الطلاب المسجلين، مع احتمال زيادة أعدادهم، ونمو المدينة أو الأقليم.
- يجب أن يحتوي الحرم الرئيسي على فراغات مصممة بكفاءة.

- يجب أن تشتمل خدمات الحرم الرئيسي على فراغات تستوعب النمو المستقبلي.
- يجب تكثيف الخدمات في التنمية العمرانية للجامعة، وأن تكون مُجمّعة معا بكفاءة على الساحات ومسارات المشاة.
- يجب أن توفر الخدمات تبعاً لعدد الطلاب المسجلين في الجامعة، والمعدلات القياسية الخاصة بهم.
- يجب مسبقا تحديد الحجم الطلابي الأقصي الذي سوف يتسع له الحرم الجامعي، والذي سوف يتم حساب الخدمات الطلابية على أساسه.

3.4.2. <u>الضوابط والمعايير الوطنية:</u>

إن أسس استحداث الجامعات على المستوى الوطني تشكل المعايير الحاكمة للابقاء على القائم منها؛ لتستمر في أداء وظيفتها الأكاديمية، والإذن بإنشاء غيرها بناء على معطيات واعدة بظهور جامعة مرموقة. وإعلان هذه الأسس والترويج لها ينبع من الحرص على التنبيه للمقومات المطلوبة لإنجاح أي جامعة (قائمة أو في مخطط الإنشاء)، والنهوض بها؛ للقيام بمهامها التعليمية والبحثية والخدمية. يؤطر لصياغة الرؤية الموضوعية لأي جامعة في أي بيئة تعليمية أو منطقة جغرافية، وتمد –هذه الأسس– الأجهزة المشرفة والمسؤولة على المنظومة التعليمية في جوانبها المدنية (الإنشائية)، والمؤسسية (الهيكلية)، والبرامجية (التعليمية والبحثية) بالآليات والأساليب التي تمكن هذه الأجهزة من إتمام إجراءات التقويم بالمنهجية المرسومة، واتخاذ خطوات تحليل المعطيات والظواهر بالموضوعية المتوخاة، حتى تبرز مواطن القوة أو الضعف في الجامعة (القائمة والمقترحة) من أجل اكتشاف مظاهر القوة لتعزيزها، والكشف عن الأخطاء لإصلاحها وتصويبها.

وبهذا النهج يكون القرار –في حالة إصداره– باستحداث أي جامعة محصناً بالموضوعية، ومُدثراً بالمنهجية العلمية، ويصبح أيضاً – عندئذ– الإذن لجامعة قائمة بالمضي في مزاولة نشاطها مؤسس على قاعدة من العناصر العلمية العملية. كما أن التوجيه – في حالة حدوثه – نحو تجميد نشاط جامعة ما أو تحويرها أو إلغائها يكون بناءً على معطيات تؤيد ذلك، واستجابة لمعايير وضوابط حاكمة تمّ قياسها واختبارها.

ولما كانت سعة الجامعة والكثافة الطلابية بها، وحجم مرافقها التعليمية والبحثية والخدمية، هي عوامل تؤثر في عدد ونوع كل من: – المتطلبات والمعايير والضوابط. لذلك فمن المحتم تقسيم الجامعات من حيث السعة والكثافة الطلابية وحجم مرافقها إلى عدد من الأنواع، كل منها له المتطلبات والمعايير والضوابط الخاصة به، وفي كل الأحوال هناك مبادئ عامة ينبغي الاسترشاد بها عند إنشاء أي جامعة، أو اتخاذ القرار بمنحها الأذن في الاستمرار في مزاولة نشاطها.

نوجز فيما يلي بعض المعدلات والمتطلبات الأساسية للجامعات المستقاة من التجارب العالمية، ومن بعض الدراسات النظرية، ونعتقد ملاءمة هذه المعدلات لتخطيط الجامعات الليبية؛ نظراً لمراعاتنا لخصوصية الحجم من حيث عدد الطلاب بالجامعة، والظروف التي تميز بيئة عن أخرى، ومنطقة عن أخرى.

3.4.2.1. قياسات كمية:

- تصنف الجامعات تبعا للحجم الطلابي إلى جامعات صغيرة، وهي التي لا يزيد عدد الطلاب فيها عن 5,000 طالب، وجامعات متوسطة، وهي تلك التي يتراوح عدد الطلاب فيها ما بين 5,000 – 15,000 طالب ، وجامعات كبيرة الحجم، والتي يكون عدد طلابها ما بين 15,000 – 25,000 طالب. ويتراوح معدل الطالب إلى مساحة الموقع 150 – 200م^2
- لا يزيد عدد الطلاب بالمباني العامة بالجامعة عن 1250 طالب لكل كلية/ مبنى.

- ج) يتم توفير إسكان طلابي داخل الحرم الجامعي، بنسبة لا تقل عن 20% من إجمالي الطلاب المسجلين، ولا تزيد عن 50% من إجمالي الطلاب المسجلين.
- محطات السيارات من العناصر المهمة في الحرم الجامعي، وخاصة في المجتمعات التي تعتمد على المواصلات الخاصة في التنقل؛ لعدم وجود المواصلات العامة بها أو لضعفها، والمعدل المناسب لها أن يكون موقف سيارة واحدة لكل 10 طلاب، وتكون المساحة المخصصة لكل سيارة 20م^2 ، ولكل حافلة 30م^2.
- يتوقف نصيب الطالب من مجموع المساحة المبنية بالكليات على نوعية التخصص، فتبلغ في التخصصات الإنسانية 8 – 10 م^2 لكل طالب، وتزداد لتصل في كليات الطب والهندسة إلى 30م^2 لكل طالب.
- بالنسبة لخدمات الجامعة من مطاعم ومقاهي ومعارض ونوادي ومعامل كومبيوتر فإن الجدول التالي يوضح الحد الأدنى والأقصى للنسب التي يجب مراعاتها من إجمالي عدد الطلاب المسجلين بالجامعة، فمثلاً يجب أن تستوعب المطاعم 32% من إجمالي الطلاب كحد أدنى، ولا تزيد عن 64% ؛ ليكون نصيب الطالب لا يقل عن 4م^2 كما يحددها الجدول التالي:

الخدمة	النسبة من الطلاب المسجلين	
	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المطاعم	%32	%64
المعارض	%4	%8
القاعات السمعية	%4	%8

صالات رياضية مغطاة	%0	%20
معامل	%0	%8
معامل كومبيوتر	%0	%8
نادي للطلاب	%0	%8
أماكن جلوس مغطاة	%0	%8

يعامل فرع الجامعة كأنه جامعة في هذا المؤشر.

3.4.2.1.1. معايير نوعية للدراسة الجامعية:

إن المعدلات والضوابط والمعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التعليم العالي هي تلك التي صدرت عن مركز ضمان الجودة واعتمدها لتقويم المؤسسات التعليمية، والتي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على هذه المؤسسات، وتشمل شروطا وضوابط لابد من مراعاتها في أي مؤسسة، حتى يمكن الاطمئنان إلى مخرجاتها، إضافة إلى ضرورة أن يكون لكل جامعة رؤية ورسالة وأهداف واضحة ومعلنة، ومن أولى المتطلبات الكمية:

ألا يقل عدد الكليات في الجامعة الواحدة عن كليتين، وألا يقل عدد الأقسام في الكلية الواحدة عن قسمين.

ويمكن حصر المتطلبات الكمية في الآتي:

أولاً :مباني ومرافق المؤسسة:

أ. أرض الجامعة:

- يخصص 35 متراً مربعاً لكل طالب من مساحة الموقع الجامعي.

ب. قاعات التدريس:

- مساحة القاعة 50 متراً مربعاً على الأقل.
- الحد الأقصى لعدد الطلاب في قاعات تدريس المواد العلمية 40 طالباً.
- الحد الأقصى لعدد الطلاب في قاعة تدريس المواد الإنسانية 60 طالباً.

- استيعاب قاعات التدريس 60 % من مجموع طلبة الجامعة في وقت واحد.

ج. قاعات للمحاضرات العامة:

- توفير قاعتين بسعة 100 طالبٍ لكل منهما على الأقل.

د. مدرج نشاطات وندوات:

- مدرج نشاطات واحد على الأقل، بسعة حدها الأدنى 200 طالبٍ، بمساحة لا تقل عن 280 متراً مربعاً.

هـ. المعامل والمختبرات:

- **معامل الحاسوب واللغات:**

- كل معمل حاسوب يحتوي على 20 جهازاً وطابعة لكل 100 طالب.
- مساحة المعمل الواحد 40 متراً مربعاً، على أن يكون جيد التهوية.
- الحد الأقصى في كل محاضرة بالمعمل 20 طالباً.
- كل معمل لغات يحتوي على 20 وحدة تعليمية، على أن يكون جيد التهوية.

- **المعامل والمختبرات المتخصصة:**

- مساحة المعمل يجب أن تكون 40 متراً مربعاً على الأقل، بمعدل مترين مربعين لكل طالب. بحيث يكون عدد الطلبة في المعمل الواحد 20 طالبا كحد أقصى، على أن يكون جيد التهوية، وتتوافر فيه وسائل الأمن الصناعي.

ثانياً: هيئة التدريس:

- نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس 1:30 في التخصصات الإنسانية، و1:20 في تخصصات العلوم الأساسية والتطبيقية.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير إلى أعضاء هيئة التدريس القارّين من حملة الدكتوراه يجب ألا تزيد عن 20%.
- نسبة أعضاء هيئة التدريس غير القارين إلى مجموع أعضاء هيئة التدريس القارين يجب ألا تـــزيد عن 10%.

ثالثا: الكوادر المساندة:

- فنيو المختبرات: فني واحد على الأقل لكل مختبر أو معمل
- نسبة الطلاب إلى فنيي المختبرات في المختبر الواحد 1:20
- العبء التدريسي للفني 18 ساعة أسبوعياً.

- لا يمكن لفني المختبر الإشراف على أكثر من مختبر، مع المحافظة على نسبة الطلاب إلى الفنيين دون 1:60 طالب لفني.

رابعاً: المرافق الإدارية:

أ. مكاتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين:

- تخصيص مساحة 9.0 أمتار مربعة لعضو هيئة التدريس في المكاتب المنفردة.
- تخصيص مساحة 7.5 أمتار مربعة لكل مكتب موظف إداري وللمكاتب المشتركة لإعضاء هيئة التدريس، على ألاَّ يزيد عدد أعضاء هيئة التدريس في المكتب الواحد عن اثنين.

ب. وحدة القبول والتسجيل والدراسة والامتحانات:

- تخصيص مساحة 10 أمتار مربعة لكل 100 طالب.
- تخصيص موظف تسجيل لكل 200 طالب.

خامسا: المكتبة:

أ. توفير مقاعد تستوعب 25 % من مجموع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في وقت واحد.

ب. تخصيص مساحة 0.8 متراً مربعاً لكل طالب.

ج. تخصيص مساحة 1.4 متراً مربعاً لكل 1000 مجلد.

د. توفير مصادر معلومات بواقع 10 كتب لكل طالب.

هـ. توفير مصادرمعلومات بواقع 5 عناوين لكل مقرر.

و. اشتراك المكتبة بخمسة عناوين من الدوريات الورقية والإلكترونية لكل تخصص.

ز. تخصيص جهاز حاسوب أو مطرف لكل 200 طالب، على ألاَّ يقل عدد الأجهزة عن 5 أجهزة فى المكتبة.

ح. تخصيص موظف متخصص لكل 300 طالب.

ط. توفير رف واحد لكل 25 مجلداً من نوع الأرفف المفتوحة.

ي. يتوجب على الجامعة توفير ما لا يقل عن 50 % من مجموع عناوين الدوريات المطلوبة للتخصص بصورتها الورقية.

سادساً: المرافق الصحية، ويشترط فيها توفير:

أ. غرفة كشف بمساحة 20 متراً مربعاً.

ب. غرفة طوارئ بمساحة 35 متراً مربعاً، تحتوي على أربعة أسرّة.

ج. صيدلية واحدة بمساحة 16 متراً مربعاً.

د. مختبر للفحوصات الروتينية بمساحة 20 متراً مربعاً.

هـ. قاعة انتظار بمساحة 20 متراً مربعاً.

و. غرفة إدارة مساحتها 20 متراً مربعاً.

ز. مخزن بمساحة لا تقل عن 16 متراً مربعاً.

ح. حمام مع مغسلة للموظفين، وآخر للموظفات بمساحة 4 أمتار مربعة.

ط. حمام مع مغسلة للطلاب، وآخر للطالبات بمساحة 4 أمتار مربعة.

ي. تخصيص طبيب عام وطبيبة لكل 4,000 طالب وطالبة.

ك. سيارة إسعاف مزودة بالأجهزة الطبية اللازمة، يخصص لهاسائق ومسعف.

سابعاً: الملاعب الرياضية:

أ. ملعب لكرة السلة، بمساحة 26م × 14م.

ب. ملعب لكرة الطائرة، بمساحة 18م × 9م.

ج. ملعب لكرة اليد، بمساحة 40م × 20م.

د. ملعب للتنس الأرضي، بمساحة 24م × 11م.

هـ. ملعب لكرة القدم، بمساحة 105م × 70م.

و. إذا زاد عدد طلبة الجامعة عن 4,000 طالب، يجب توفير صالة رياضية بالمواصفات التالية:

- صالة مغلقة لا تقل مساحتها عن 2,000 متر مربع.
- لايقل إرتفاع الصالة عن 7 أمتار.
- مكاتب للمشرفين، وتخصيص مساحة 7.5 أمتار مربعةٍ لكل مشرف.
- مدرج ثابت ومتحرك، ومنصة رئيسية تتسع لـ 2,000 شخص فأكثر.

ثامناً: المرافق العامة والخاصة:

القاعدة أن يستوعب كل منها 25% من مجموع طلبة الجامعة في آن واحد.

1- دورات المياه:

- مقعد (مرحاض) واحد مع مغسلة لكل 30 طالباً.
- مقعد (مرحاض) واحد مع مغسلة لكل 20 عضو هيئة تدريس أو إداري.

2- المشارب الصحية:

- مشرب ماء مُبرّد بمعدل 60:1 طالب.

3- الساحات الخضراء:

- مساحة الساحات الخضراء لا تقل عن 25% من مساحة أرض الجامعة الكلية.

4- مياه الشرب:

- خزان ماء أرضي بسعة 300 متر مكعب لكل 1000 طالب.
- 100 متر مكعب لكل 1000 طالب في حال زاد عدد الطلبة في الجامعة عن 2,000 طالب.
- في حال وجود سكن داخلي تتم زيادة السعة لتصبح متراً مكعباً لكل طالب في السكن.

5- مواقف السيارات:

- مواقف لأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية بواقع موقف لكل شخصين، وبمساحة 12 متراً مربعاً لكل موقف.
- مواقف الطلبة بواقع موقف لكل عشرة طلاب، وبمساحة 12 متراً مربعاً لكل موقف.
- مواقف مخصصة للحافلات بمساحة 30 متراً مربعاً للموقف.

6- الأجهزة والوسائل التعليمية:

- أجهزة حاسوب بمعدل جهاز واحد لكل عضو هيئة تدريس، وجهاز لكل 25 طالبًا.
- جهاز LCD في كل قسم أو إدارة.
- آلات للتصوير في الأقسام الأكاديمية بمعدل آلة لكل 400 طالب.
- أجهزة حواسيب شخصية للاستخدامات الإدراية في الأقسام والوحدات الأخرى في الكلية متصلة بشبكة حاسوب محلية ودولية WAN, LAN.
- توفير خدمة الشبكة الدولية للمعلومات.
- ألواح بيضاء أو سبورات ذكية في كل قاعة دراسية مع مستلزماتها وملحقاتها.

3.4.2.1.2. معايير نوعية لبرامج الدراسات العليا:

أولاً: قاعات التدريس:

يحتسب لكل طالب ما لايقل عن 1.5 م^2 من مساحة قاعات التدريس، على أن يكون الحد الأدنى لمجموع سعة قاعات التدريس في وقت واحد هو 50 % من المجموع الكلي لعدد طلبة الدراسات العليا.

ثانياً: مكاتب أعضاء هيئة التدريس:

- توفير مكتب مستقل لكل عضو هيئة تدريس، بمساحة لاتقل عن 9 أمتار مربعة.
- توفير مكتب لعميد الكلية بمساحة لا تقل عن 30 متراً مربعاً، ملحقاً به غرفة أمين سر المكتب بمساحة لاتقل عن 10 أمتار مربعة.

ثالثاً: القاعات العامة:

- توفير قاعة اجتماعات بمساحة 50 متراً مربعا كحدٍ أدنى.
- توفير قاعة للندوات بمساحة 60 متراً مربعاً كحدٍ أدنى.
- توفير غرفة استراحة للطلبة، بمساحة 40 متراً مربعاً لكل 250 طالباً.
- توفير خلوات دراسية للطلبة، على أن يكون عددها يستوعب 25% من مجموع طلبة الدراسات العليا.

رابعاً: المختبرات:

- توفير مختبرات حاسوب بمساحة 30 متراً مربعاً على الأقل لكل مختبر، وبمعدل جهاز حاسوب واحد لكل ثلاثة طلاب.
- توفير خدمات الشبكة الدولية للمعلومات.
- توفير طابعات بالعدد المناسب.
- توفير المختبرات اللازمة للتخصصات التي تُدرِّسها الجامعة، وتزويدها بالأجهزة المناسبة.

خامساً: مصادر التعليم:

- يخصص ما مساحته 1.2م2 لكل طالب دراسات عليا لتوفير مصادر التعليم المختلفة.
- توفير ما لا يقل عن 10 عناوين كتب مختلفة بشكليها الورقي والإلكتروني لكل مادة تدرس في الجامعة.
- الاشتراك بما لايقل عن 10 دوريات متخصصة لكل تخصص تقدمه الجامعة.
- توفير 50% من مصادر التعليم بلغات أجنبية.

سادساً: هيئة التدريس:

- يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء هيئة التدريس القارين ثلاثة أعضاء لكل برنامج.
- تكون نسبة الأساتذة 50% على الأقل، ونسبة الأساتذة المساعدين 25% على الأكثر، من مجموع أعضاء هيئة التدريس القارين.

- يعتبر عضو هيئة التدريس غير القار مكافئاً لنصف عضو هيئة التدريس القار.
- ألاَّ تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس القارين عن 50% من مجموع أعضاء هيئة التدريس الكلي.

أ. **نسبة عدد الطلبة إلى الأساتذة:**

- في مرحلة الدبلوم للتخصصات العلوم الأساسية والتطبيقية 1:20.
- في مرحلة الدبلوم للتخصصات الإنسانية 1:30.
- في مرحلة الإجازة العالية والإجازة الدقيقة الماجستير والدكتوراه لتخصصات العلوم الأساسية والتطبيقية 1:12.
- في مرحلة الإجازة العالية والإجازة الدقيقة الماجستير والدكتوراه لتخصصات العلوم الإنسانية 1:15.

- أن تكون مساحة الجامعة في تناسب مع عدد الطلبة بها، بحيث تكون في حدود 35 مترا مربعا لكل طالب.
- عدد الطلبة في أي كلية مقيد بسعة مبنى الكلية، فالمبنى المكون من طابقين والمقام على مساحة عشرة آلاف متر مربع (هكتار) ينبغي ألا يصل عدد الطلاب به لأكثر من 1250 طالبا وطالبة.
- نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس لعدد الطلاب (نسبة أستاذ: طالب):
  - 30:1 في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية.
  - 20:1 في كليات العلوم الأساسية وما في حكمها.
  - 15:1 في الكليات الهندسية والطبية.
- توفير إسكان طلابي داخل الحرم الجامعي يكفي لما نسبته 20% من إجمالي الطلاب المسجلين في الجامعات الواقعة في مدن ذات كثافة سكانية عالية (مدن الساحل)، ولما نسبته 50% من إجمالي الطلاب المسجلين في الجامعات الواقعة في مدن ذات كثافة سكانية منخفضة (مدن الدواخل).
- توفير محطات وقوف للسيارات بمعدل سيارة لكل 10 طلاب، وبمساحة 20 مترا مربعا لكل سيارة.
- توفير مرافق خدمية في الجامعة تستوعب عددا من الطلبة المسجلين حسب البيان التالي:
  - المطاعم والمقاهي تستوعب ما نسبته 50% من العدد الإجمالي للطلاب.
  - المعارض تستوعب ما نسبته 6% من العدد الإجمالي للطلاب.
  - القاعات السمعية تستوعب ما نسبته 6% من العدد الإجمالي للطلاب.
  - صالات رياضية مغطاة تستوعب 10% من العدد الإجمالي للطلاب.
  - مختبرات تخصصية تستوعب 4% من العدد الإجمالي للطلاب.

- معامل الحاسوب تستوعب 4% من العدد الإجمالي للطلاب.
- نادي يستوعب 4% من العدد الإجمالي للطلاب.
- أماكن جلوس مغطاة تستوعب 4% من العدد الإجمالي للطلاب.

مع ملاحظة أن المساحة المكانية لكل مرفق تحدد بمعدل أربعة أمتار مربعة لكل طالب.

- عدد الكليات في الجامعة الواحدة يجب ألا يقل عن اثنتين، وعدد الأقسام يجب ألا يقل عن ثلاثة أقسام في كل كلية. (وقد سبقت الإشارة إلى هذا المعيار في السابق).
- توفير قاعات للمحاضرات بمساحة لا تقل عن 40 متراً مربعاً، وبقدرة استيعابية 50 طالباً، يتوافر فيها عدد من المقاعد الدراسية تستوعب 60% من مجموع طلبة الجامعة في آن واحد.
- توفير قاعتين للمحاضرات العامة على الأقل بسعة 100 طالب لكل منهما.
- توفير مدرج للنشاط بمساحة 280 مترا مربعا يستوعب 200 طالب كحد أدنى.
- توفير عدد من معامل الحاسوب بمعدل معمل واحد لكل 100 طالب، على أن يحتوي كل معمل على 20 جهازا وطابعة، وبمساحة 40 متراً مربعاً.
- توفير معمل لغات يحتوي على 20 وحدة تعليمية لكل تخصص من تخصصات اللغات على الأقل.
- توفير فني واحد لكل معمل أو مختبر على الأقل.
- تخصيص مكاتب لأعضاء هيئة التدريس بمعدل مكتب لكل عضو بمساحة 9 أمتار مربعة.
- تخصيص مكاتب مشتركة للموظفين بمساحة تعادل 7 أمتار مربعة لكل موظف.
- توفير وحدة القبول والتسجيل والدراسة والامتحانات بمساحة تعادل 10 أمتار مربعة لكل 100 طالب، وبعدد من الموظفين يعادل موظفا لكل 200 طالب.
- إيجاد مكتبة يتوافر فيها الآتي:
  - مقاعد تستوعب 25% من مجموع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في آن واحد.
  - مساحة المكتبة يجب أن تُحسب بتخصيص 0.8 أمتار مربعة لكل طالب مسجل بالجامعة.
  - تخصص مساحة 4 أمتار مربعة لكل ألف مجلد.
  - مصادر معلومات بواقع 10 كتب لكل طالب.
  - مصادر معلومات بواقع 5 عناوين لكل مقرر.
  - الاشتراك بخمسة عناوين في الدوريات الورقية والإلكترونية لكل تخصص.
  - توفير جهاز حاسوب في المكتبة لكل 200 طالب.
  - موظف متخصص في علم المكتبات لكل 300 طالب.

- رف واحد لكل 25 مجلداً من الرفوف المفتوحة.
- ويتوجب على الجامعة توفير ما لا يقل عن 50% من مجموع عناوين الدوريات المطلوبة للتخصص بصورتها الورقية.

- توفير المرافق الصحية بالمواصفات التالية:
  - غرفة كشف بمساحة 20 متراً مربعاً
  - غرفة طوارئ بمساحة 35 متراً مربعاً تحتوي على أربعة أسرّة.
  - صيدلية بمساحة 16 متراً مربعاً.
  - مختبر لإجراء التحاليل الروتينية بمساحة 20 متراً مربعاً.
  - قاعة انتظار بمساحة 20 متراً مربعاً.
  - غرفة إدارة بمساحة 20 متراً مربعاً.
  - مخزن للأدوية والمعدات الطبية لا تقل مساحته عن 16 متراً مربعاً.
  - حمام مع مغسلة للموظفين، وآخر للموظفات، بمساحة 4 أمتار مربعة.
  - طبيب عام وطبيبة عامة لكل 4000 طالب وطالبة.
  - سيارة إسعاف مزودة بالأجهزة الطبية اللازمة يخصص لها سائق ومسعف.
- توفير المرافق الرياضية التالية:
  - ملعب لكرة السلة بمساحة 26م × 14م.
  - ملعب لكرة الطائرة بمساحة 18م × 9م.
  - ملعب لكرة اليد بمساحة 40 × 20م.
  - ملعب للتنس الأرضي بمساحة 24م × 11م.
  - ملعب لكرة القدم بمساحة 105م × 70م.
  - إذا زاد عدد طلبة الجامعة عن 4000 طالب يجب توفير صالة رياضية بالمواصفات التالية:
  - صالة مغلقة بمساحة 2000 متر مربع، وبارتفاع 7 أمتار، بها مكتب للمشرفين بمساحة تعادل 7.5 م^2 لكل مشرف، ومدرج ثابت ومتحرك ومنصة رئيسية تستوعب 2000 طالب.
- قاعة عامة تستوعب 25% من مجموع طلبة الجامعة في آن واحد.
- توفير دورات مياه بمعدل مرحاض واحد ومغسلة لكل 30 طالب وطالبة، ومرحاض واحد ومغسلة لكل 20 عضو هيئة تدريس أو إداري.
- توفير مشرب ماء مُبرّد بمعدل 1:60 طالب.
- تخصيص مساحات خضراء بمساحة لا تقل عن25% من المساحة الكلية لأرض الجامعة.

- توفير مياه صالحة للاستعمال والغسيل بمعدل متر مكعب لكل عشرة طلاب، وتزيد هذه النسبة في السكن الداخلي لتصبح مترا مكعبا لكل طالب.

3.5.توزيع الجامعات وإنتشارها:

إن محتوى هذا البند – بمقتضى قرار التكليف بإعداد هذه الدراسة – هو قاعدة تؤسس لما يستجد من إجراءات، وما سيصدر من قرارات تُنظّم مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ليبيا، وما سيُنفّذ من أعمال ذات العلاقة بهذه المؤسسات عند مراعاة المعايير الوطنية والدولية لإنشاء الجامعات، ومنها السعة الاستيعابية للجامعات القائمة والكثافة الطلابية، والانتشار الأفقي المتاح لكل جامعة وحجم المرافق بها، وأيضاً مراعاة للمعيار الدولي في تحديد عدد الجامعات منسوبا لعدد السكان، ويمكن تلخيص هذه المعايير الواجب مراعاتها في تحديد عدد الجامعات الليبية وأسس انتشارها جغرافيا على خريطة ليبيا في الآتــي:

- الكثافة السكانية للفئات العمرية (16 –21) ومعدل النمو السكّاني خلال العقد أو العقود القادمة، حيث تشير الدراسات الاستشرافية للنمو السكّاني في ليبيا إلى أن عدد سكان ليبيا سيبلغ ثمانية مليون نسمة بحلول سنة 2030م، وهذا يؤشر إلى أن عدد 15 جامعة في ليبيا (عشر جامعات أكاديمية، وخمسة جامعات تكنولوجية) إضافة إلى الجامعة المفتوحة . وهي ذات طبيعة خاصة في كونها تعتمد نظام التعليم عن بعد وتوفّر التعليم المستمر لكل فئات المجتمع – سوف تكون في مدى المعيار الدولي للجامعات –جامعة لكل نصف مليون نسمه – ، وبمقارنة ليبيا بدولة فنلندا على سبيل المثال والتي يبلغ عدد سكانها حاليا 5.7 مليون نسمة وبها 14 جامعة، وكذلك الحال بدولة ماليزيا والتي عدد جامعاتها 43 جامعة إضافة إلى 9 فروع لجامعات أجنبية تمارس نشاطها في ماليزيا، وبقسمة عدد سكان ماليزيا الذي بلغ 28 مليون نسمه تقريبا حسب تعداد 2017م يكون المعدل تقريبا جامعة لكل 600 ألف مواطن.
- البعد الجغرافي واتساع الرقعة المكانية التي يمكن أن تغطيها الجامعة المستهدف الإبقاء عليها أو استحداثها.
- متطلبات النمو المُجْتَمَعِي والأمن القومي والتنمية المكانية وفق مصادر الثروة الطبيعية والبشرية المتاحة والقابلة للنمو الاقتصادي، كما أنه من الضروري أن توجد مراكز تنمية اقتصادية مُتمثِّلة في وجود مؤسسات للتعليم الجامعي والعالي في المناطق الحدودية كما في الجنوب؛ للمحافظة على استقرار السكان في تلك المناطق، تجنبا للتغير الديموغرافي بزحف سكان من الدول المجاورة واستيطانها هناك عند وجود فراغ سكاني، والجامعات لها دور في هذا الشأن، فكثير من المدن أنشئت ونمت سكانياً حول المُركّبات الجامعية في أستراليا وأمريكا وفي غيرها من دول العالم.
- المُركّبات الجامعية القائمة والمعتمدة ومدى توافر المرافق الخدمية ومتطلبات العملية التعليمية من مبانٍ وعناصر تدريسية بالمعيار المطلوب كما هو مبين في المتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة.
- يمكن للجامعات أن يكون لها فروع في المدن المتقاربة جغرافيا، ويكون لهذه الفروع صلاحيات واسعة، مما يسهم في نشر التعليم الجامعي والعالي المقنّن والمُراقب على الخريطة الجغرافية الليبية الواسعة دون التوسع العشوائي في عدد الجامعات، الذي أصبح إجراء لا يخدم جودة التعليم، ويهدر الإمكانات المتاحة لهذا القطاع في الدولة.

- عدد الثانويات – وهي الرافد الأساسي للتدفق الطلابي على الجامعات – في المناطق التعليمية المجاورة للجامعة القائمة، أو المزمع إنشاؤها، هو أيضا معيار يمكن أخذه في الاعتبار خاصة عند اقتراح جامعات متداخلة جغرافيا لخلق توازن في الكثافة الطلابية بين هذه الجامعات.

وبناءً على ما تقدم يمكن أن نؤسس قاعدة للإجابة عن السؤال المركب: كم جامعة يمكن نشرها في ليبيا؟ وما ماهية هذه الجامعات؟ ونوعها؟ وأين ستكون؟ ومتى يتم تنفيذ هذا المقترح؟ وهذا المقترح يتمركز حول تقسيم الجامعات إلى جامعات أكاديمية عادية، وعددها عشر جامعات، إضافة إلى خمس جامعات تكنولوجية، وهي تلك التي تجمع بين النمط الأكاديمي في التدريس والنمط التقني، وتعد الخريج لإمكانية الانخراط في العمل الفني مباشرة دون الحاجة إلى تدريب.

لما كانت إعادة هيكلة الجامعات بمقتضى التصور المقترح يؤدي تنفيذه إلى إحداث تغيير مؤسساتي في منظومة التعليم الجامعي والعالي، يختلف في مضمونه وشكله عن الحاصل في الوقت الحاضر، ويحتاج الولوج إليه الإعداد البرامجي، وتحسين الخدمات التعليمية بطريقة متوازنة بين كافة الكليات الجامعية، فضلا عن أن بداية إعادة الهيكلة تستغرق وقتاً، وقد تستفحل أثناءه المشاكل، وتتعمق فيه الصعوبات؛ لذلك رأت اللجنة الانخراط الفوري في مرحلة تمهيدية تؤدي إلى الإنتقال إلى مرحلة إعادة الهيكلة بانسياب وتأنٍ يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من مرحلة إعادة الهيكلة، كما أنها مرحلة انتقالية من الوضع الحالي إلى الوضع المرتقب الذي تدعو إليه هذه الدراسة. ونعرض –الآن– بإيجاز ملامح المرحلة التمهيدية قبل التعرض لمرحلة إعادة الهيكلة.

المرحلة التمهيدية:

يتركز التغيير في هذه المرحلة قصيرة المدى (من ثلاث إلى خمس سنوات دراسية) في التئام الجامعات المنتشرة في منطقة محددوة (كالجبل الأخضر، والجبل الغربي، والمنطقة الجنوبية، والشاطئ الغربي) في مجمع جامعي، ويهدف – هذا التغيير– إلى تهيئة تلك الجامعات للاندماج في المرحلة التالية (متوسطة المدى لفترة عشر سنوات)، وذلك بالعمل على جعلها (أي المرحلة التمهيدية) مرحلة للتهيئة البرامجية والمؤسسية للمرحلة التالية. ويظهر في هذه المرحلة (قصيرة المدى) تعزيز التعاون بين الجامعات المستهدفة في التعليم والتدريب والبحث العلمي، والتنسيق في الخدمات، وتوظيف الوسائل والمستلزمات التعليمية والبحثية، مع حشد الإمكانات البشرية والتسييرية واللوجستية؛ لتستخدم من قبل المكونات التعليمية والبحثية في تلك الجامعات حسب الحاجة وبقدرها، وعلى قدم المساواة دون تمييز يخل بأداء العملية التعليمية أو الخدمية أو البحثية أو التنموية في أي مرفق جامعي، مع ضرورة توفير الدعم المادي والإداري والفني والعلمي؛ لتعمل جميع المكونات وفق مبدأ التكامل والدعم وتكافؤ الفرص. ويتطلب لتنفيذ هذه المرحلة وضع خطة متكاملة قابلة للتنفيذ تجسد توصيات اللجنة الواردة في هذه الدراسة، سواء كانت تنظيمية (على ضوء ما سيتم اقتراحه في الفصل الرابع)، أو حلول عملية مقترحة للأخذ بها على سبيل الاستعجال (كالتي تمّ اقتراحها في نهاية الفصل الثاني)، وأن يطلب من الجهات المعنية في الجامعات المستهدفة – كل في مجال اختصاصها– بتنفيذ ما عليها من الخطة المرسومة، وأن توكل مهمة المتابعة والتقويم لجهة مختصة فاعلة.

وللأخذ بأسباب نجاح الخطة المرتقبة لتنفيذ هذه المرحلة نبدي المقترحات التالية:

1. تحديد المجمّعات الجامعية موضوع الخطة القريبة المدى على النحو التالي:

- مجمع الجبل الأخضر يشمل الجامعات التي تقع في المنطقة من مدينة البيضاء إلى الحدود الشرقية لليبيا مثل: جامعة عمر المختار، جامعة محمد بن علي السنوسي، وجامعة طبرق.
- مجمع بنغازي ويشمل الجامعات الواقعة في المنطقة ما بين المرج شرقا إلى الحدود الغربية لأجدابيا والواحات جنوبا، وتشمل جامعة بنغازي، وجامعة أجدابيا، وجامعة النجم الساطع.
- مجمع خليج سرت ويشمل الجامعات الواقعة في خليج سرت والجفرة، وهي جامعة سرت، وجامعة خليج السدرة، وجامعة الجفرة، وجامعة بني وليد.
- مجمع الجنوب ويشمل جامعة سبها وجامعة فزان.
- مجمع منطقة مصرته وزليتن ويشمل جامعة مصراته، والجامعة الأسمرية.
- مجمع الخمس إلى القربوه بوللي غربا وترهونة جنوب غرب، ويشمل جامعة المرقب، وجامعة الزيتونة.
- مجمع طرابلس ويشمل جامعة طرابلس، وجامعة الجفارة.
- مجمع جامعات الساحل الغربي ويشمل جامعة الزاوية، وجامعة صبراتة.
- مجمع الجبل الغربي ويشمل جامعات غريان، والزنتان، ونالوت.

2. يُنظّم العمل في أي مجمع جامعي بلائحة داخلية تراعي الآتي:

أ. الرؤية والأهداف التي من أجلها ظهر هذا التقسيم المؤقت والتمهيدي موضوع هذه المرحلة، وقد تمت الإشارة إليها مختصرة عند بداية تناول هذا الموضوع.

ب. المبادئ والأسس التي تدعو إليها هذه الدراسة من تطوير التعليم العالي، وتجويد مكوناته ومخرجاته.

جـ. التشريعات النافذة المنظمة والحاكمة للتعليم الجامعي والعالي في ليبيا.

3. ضرورة مراعاة المبادئ التالية أثناء التنفيذ:

- الاستفادة القصوى من الترابط بين الجامعات في المجمع الواحد، والذي حدث في مرحلة التأسيس (تاريخيا)، وحاصل بفعل العامل الجغرافي (القرب المكاني).
- تعزيز السلم الأهلي، وتمتين النسيج الاجتماعي من خلال التعاون في مجال التعليم والتدريب، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع داخل المجمع الجامعي الواحد.
- التمسك بالمسميات الوطنية للتجمعات الجامعية، بعيدا عن المسميات القبلية والجهوية؛ لنتجنب ما قد يترتب على ذلك من حساسيات ونفور.
- استثمار القدرات المتاحة في المجمع الجامعي لصالح كل المركّبات الجامعية في المنطقة بهدف إحداث النمو والتطوير المتوازن في تلك المنطقة.

- إيجاد آلية منضبطة لسياسة القبول في الجامعات، ومعايير فتح الكليات والأقسام الجامعية بالمنطقة؛ لضمان تقديم الخدمات التعليمية الجامعية يراعي معايير الجودة المعتمدة.
- الإعداد المتأني الواعد للمرحلة القامة (متوسطة المدى) لهيكلة الجامعات.

مرحلة إعادة هيكلة الجامعات:

بعد العمل على توفير المتطلبات الأساسية لإعادة هيكلة الجامعات (إصدار التشريعات، واتخاذ الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة)، وبعد الاستفادة من نتائج المرحلة التمهيدية تنظم الجامعات في ليبيا على النحو التالي:

أولا الجامعات الأكاديمية:

1. جامعة في المنطقة الجامعية طبرق الجغبوب والكفرة. (المركبات الجامعية البطنان – جامعة حدودية).
2. جامعة في المنطقة الجامعية البيضاء وضواحيها، وشحات، وسوسة، ودرنة، والقبة. (المركب الجامعي الجبل الأخضر).
3. جامعة في المنطقة الجامعية بنغازي وضواحيها، والمرج، وتوكرة، والأبيار، وسلوق، إلى مناطق الجامعية أجدابيا غربا، والواحات جنوباً. (المركبات الجامعية المرج وبنغازي، والواحات والكفرة وأجدابيا).
4. جامعة في المنطقة الجامعية بني وليد، وسرت، والجفرة، وخليج السدرة.(المركب الجامعي بني وليد وسرت والجفرة).
5. جامعة في المنطقة الجامعية مصراته وزليتن.(4 مركبات في مصراته وزليتن).
6. جامعة في المنطقة الجامعية الخمس إلى القره بوللي غربا وترهونة وزليتن. (3 مركبات جامعية في المرقب).
7. جامعة في المنطقة الجامعية طرابلس الكبرى، وتاجوراء، وقصر بن غشير، ومدن سهل الجفارة. (مركبات جامعية في طرابلس، والجفارة).
8. جامعة في المنطقة الجامعية الزاوية، ومدن الساحل الغربي إلى الحدود الليبية الغربية. (مركبات جامعية 2 في الزاوية، 2 في زوارة وما جاورها).
9. جامعة في المنطقة الجامعية الجبل الغربي وباطنه من غريان شرقا، إلى نالوت غربا، وغدامس ومزدة جنوباً. (مركبات جامعية 3 في الجبل الغربي).
10. جامعة في المنطقة الجامعية الجنوبية في مناطق سبها، ومرزق، وأوباري، وغات، ومدن وادي الشاطئ (تغطي المركبات الجامعية في الجنوب والجنوب الغربي).

كما هو مبين في الخارطة التالية.

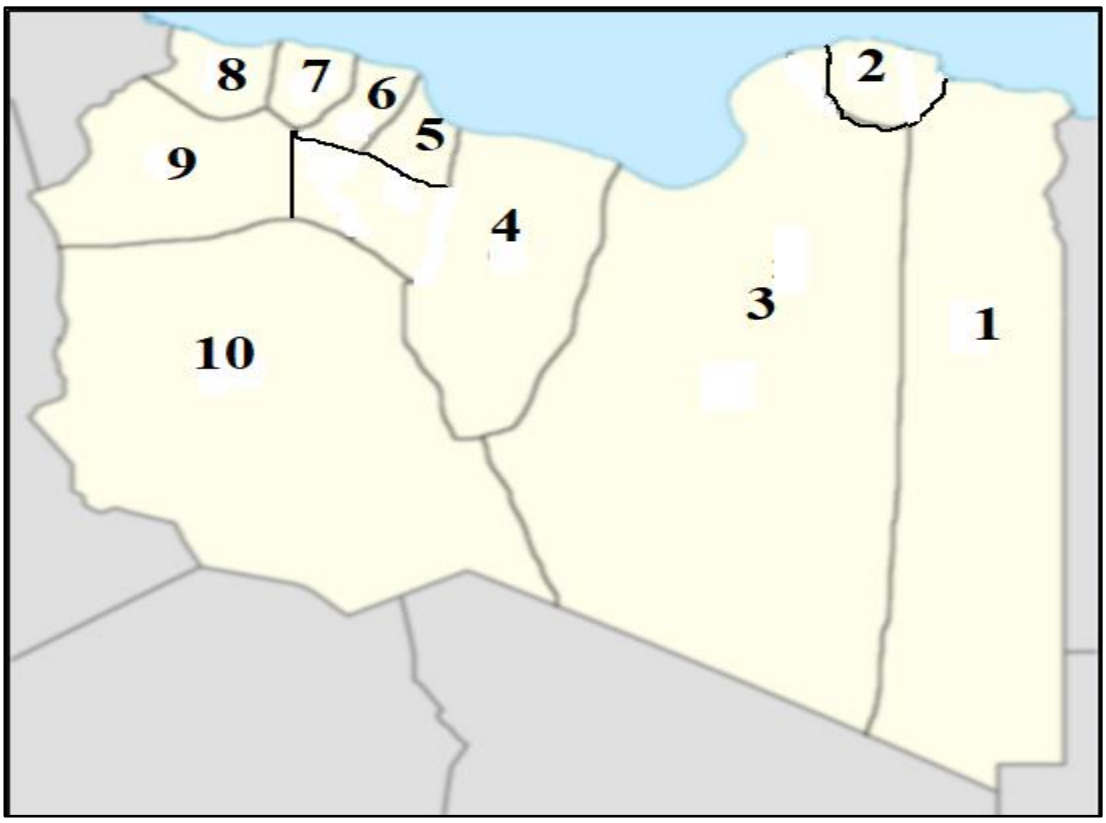

يمكن أن يكون لأي من هذه الجامعات فروعٌ ذات اختصاصات واسعة، وتدار من قبل رئيس الجامعة ومجلس الجامعة المتكون من ورؤساء الفروع، وعمداء الكليات، ويجب ألا تتكرر فيها الكليات، وإذا وجدت الحاجة لوجود فروع أو قاعات تدريسية يجب أن تكون الكلية الأم هي المسئولة عن التسجيل، والعملية التعليمية، وإصدار الوثائق الرسمية. ومن التوزيع السابق سوف تكون الجامعات إما كبيرة، أو متوسطة، وتنتفي الجامعات الصغيرة.

ثانيا: جامعات تكنولوجية (تجمع بين نمط التعليم الجامعي والعالي الأكاديمي والتقني):

وهذه فقط جامعات أقسام فقط، تتوزع كالآتي:

1. جامعة تكنولوجيا في المنطقة الشرقية تغطي المنطقة من أجدابيا غربا إلى الحدود الليبية الشرقية، وتشمل منطقة الواحات والكفرة (A).
2. جامعة تكنولوجيا في المنطقة الجنوبية تغطي مناطق الجنوب من الشاطئ ومدينة سبها إلى الحدود الليبية الجنوبية، والجنوبية الغربية (E).
3. جامعة تكنولوجيا في المنطقة الوسطى تغطي المناطق من خليج السدرة شرقاً إلى مدينة القره بوللي غربا ، والجفرة وبني وليد جنوباً (B).
4. جامعة تكنولوجيا في منطقة مدن الساحل الغربي من الزاوية إلى الحدود الليبية الغربية والجبل الغربي وباطنه، إلى مدينة مزدة جنوبا، وغدامس في الجنوب الغربي (D).

5. جامعة تكنولوجيا في مناطق مدينة طرابلس الكبرى، وسهل الجفارة (C).
6. على أن يؤخذ في الاعتبار النشاط القائم في التعليم التقني بالتنسيق مع هيئته في برامج وخطط التكوين والتدريب.

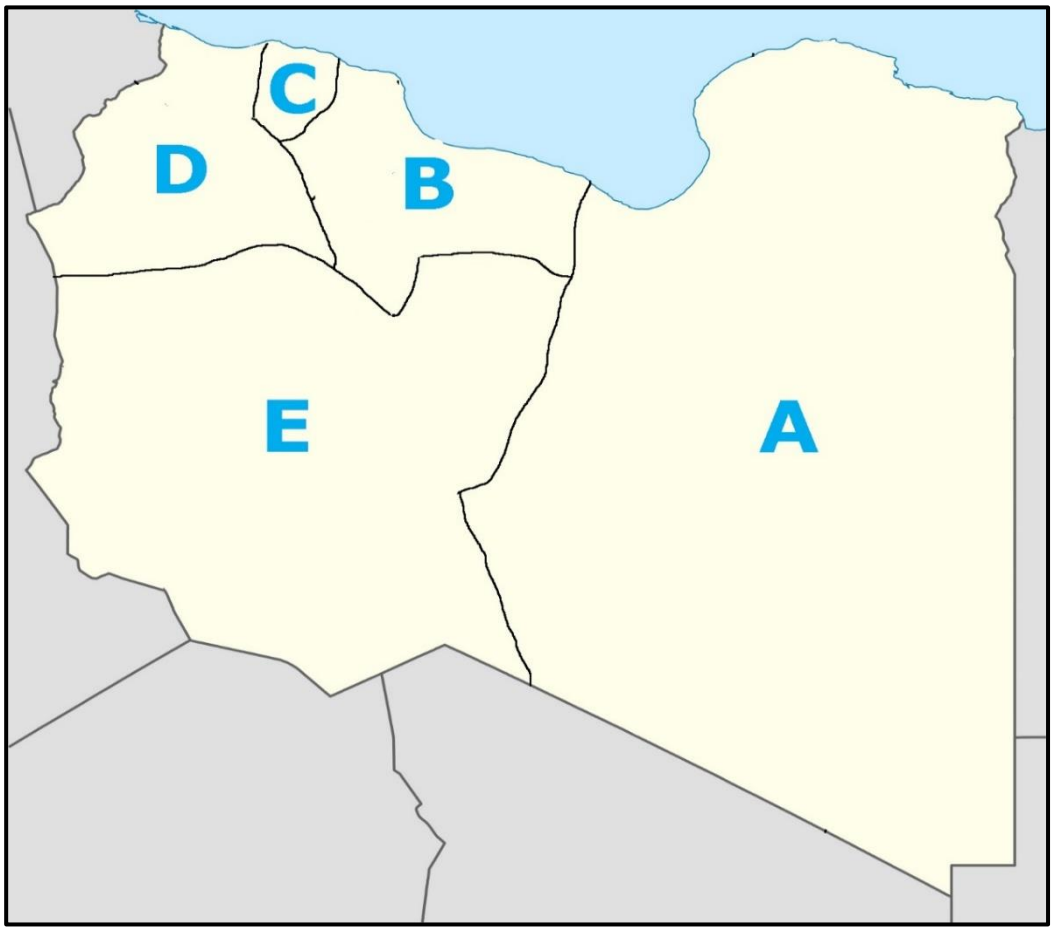

ويجب أن يتم تجهيز هذه الجامعات بتوفير المعامل والورش ومواد التشغيل، وأن يكون بها أقسام داخلية لاستيعاب الطلاب من المناطق التي لا يوجد بها هذا النمط من التعليم، مع تخصيص نسب لقبول الطلاب فيها حسب الكثافة السكانية للمنطقة التي بها الجامعة شرق، أو غرب، أو وسط، أو جنوب.

وتعتبر الدراسة في الجامعات التكنولوجية دمجاً بين الدراسة التطبيقية والنظرية، فهي تهتم بتخصصات في مجالات أكثر ارتباطاً بسوق العمل، مثل البناء والتشييد والصيانة، والعلوم الصحية والتطبيقية، كتكنولوجيا الميكاترونكس (الكترونيات والكهربيات)، والأوتوترونكس (صناعة السيارات وصيانتها)، وتكنولوجيا إدارة المؤسسات المالية، وتكنولوجيا تشغيل وصيانة الأجهزة الطبية، وتكنولوجيا السياحة، بما في ذلك صيانة الآثار، وتشغيل وصيانة أنظمة محطات الطاقة، وأنظمة التحكم ومراقبة شبكات نقلها، وصناعة الملابس الجاهزة، وغيرها. بحيث تكون برامجها الدراسية مرنة تتغير بحسب الدراسات الاستشرافية لمتطلبات سوق

العمل من التخصصات. ولأي جامعة تكنولوجية أن تفتح أقساماً لها – إذا دعت الحاجة– في أي مكان من المنطقة المحددة لها، والتي تتعدى المنطقة الجامعية التي تقع فيها إدارتها المركزية.

أما أكاديمية الدراسات العليا فيمكن إعادة هيكلتها وإصلاحها، أو التوجه إلى ضمها للجامعة، خاصة أن برامج الدراسات العليا متوافرة في أقسام معظم الجامعات القائمة، ولا تشكل الأكاديمية في وضعها الحالي إضافة نوعية لهذه البرامج.

إضافة إلى وجود الجامعة المفتوحة التي تتبع نظام التعليم المفتوح عن بعد، ومقرها مدينة طرابلس، ولها فروع في أغلب المدن الليبية، وهي جامعة أقسام.

نقترح تقليص عدد الكليات في الجامعات العامة الأكاديمية بحيث تكون على النحو التالي:

- كلية طب بشري واحدة في كل جامعة، مع توفير أقسام داخلية بالجامعات التي سوف توطّن بها هذه الكليات.
- كلية طب أسنان واحدة في كل من المنطقة الشرقية، وواحدة في المنطقة الغربية، وأخرى في المنطقة الجنوبية.
- كلية صيدلة واحدة في كل من المنطقة الشرقية والجنوبية والغربية.
- كليتان للتمريض في المنطقة الشرقية والوسطى، وثلاث كليات في الغرب، وكلية في الجنوب.
- عشر كليات هندسة بتخصصات هندسية متعددة حسب الموارد المتوفرة في المنطقة.
- ستة كليات للقانون تكون اثنتان منها في الشرق، واثنتان في الغرب، وواحدة في كل من الوسط والجنوب.

أما بقية التخصصات فيمكن توزيعها على كل الجامعات بحسب الإمكانات المتوافرة، فكليات العلوم والآداب والاقتصاد هي قواسم مشتركة لجميع الجامعات، بينما كليات الزراعة والبيطرة توزع بحسب الحاجة إليها في المجتمعات الزراعية والرعوية عبر خريطة البلاد.

أما كليات التربية فيجب تحويلها إلى مراكز للتأهيل التربوي، وتعلّم تقنيّات التعليم للمطلوبين للانخراط في مهنة التدريس، سواء في مراحل التعليم العام، أو الجامعي والعالي. ويمكن لهذه المراكز إضافة لواجباتها السابقة القيام بالبحوث التربوية، وتطوير المناهج لجميع مراحل التعليم، وتنفيذ برامج الدراسات العليا في المجال التربوي؛ تدريساً وإشرافاً لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في ذات المجال.

على أن يتم تطبيق هذا المقترح في خطة عشرية (2022 – 2032م) بعد استكمال المركّبات الجامعية، وتوفير مستلزمات العملية التعليمية من معامل وورش، ومكتبات، ومواد التشغيل.

نموذج استرشادي لتوزيع الكليات الجامعية:

إن النموذج المقترح يخص الجامعات التي تنتشر في أكثر من مركب جامعي واحد، ولها عدد من الفروع (فرعان أو أكثر)، وتغطي مساحة جغرافية واسعة. ففي هذه الحالة يمكن تطبيق نظام المجمعات الجامعية التخصصية كنماذج تكاملية. ونقترح أن يكون لموقع الإدارة المركزية للجامعة (متعددة الفروع) أربعة مشاهد، يؤخذ بإحداها بحسب ظروف المنطقة وإمكاناتها، وهي:

1. يكون مقر الإدارة العامة للجامعة في وسط المنطقة الجامعية (والتي تقع فيها الجامعة).

2. يكون مقر الإدارة العامة للجامعة في المقر التاريخي للجامعة (المكان الذي نشأت فيه الجامعة).
3. يكون مقر الإدارة العامة للجامعة في أكبر مركب للجامعة.
4. يكون مقر الإدارة العامة للجامعة في المركب الذي يقع في أكبر مدينة في المنطقة الجامعية (التي تقع فيها الجامعة).

وفي كل الأحوال يراعى ما يلي:

أ. تخصيص مجمع –جامعي– لكل من:

- الطب البشري، طب الأسنان، الصيدلة، التقنية الطبية، والتمريض والصحة العامة.
- العلوم الاقتصادية، وتقنية المعلومات، وكلية الهندسة.
- كلية الزراعة، وكلية البيطرة.
- القانون والعلوم السياسية.

على أن تكون العلوم الأساسية والآداب مشتركة في كل المُجمّعات. ويتحدد موقع المجمع في المنطقة الجامعية بحسب الأقدمية في التخصص المعني، ومدى توافر البنية الأساسية له، وضمان الأفضلية في الجودة المؤسسية والبرامجية في ذلك المجمع، مقارنة بالمواقع الأخرى، مع ضمان التوزيع المناسب على المُجمّعات.

ب. تكون الكليات التي تم اختيارها في تخصص معين حسب الفقرة (أ) هي الكليات الوحيدة في الجامعة في ذات التخصص، وتصبح الكلية التي تعمل في نفس المجال – في حال وجودها – فروعا لها أو قاعات للدراسة ملحقة بالكلية المناظرة في المجمع المشار إليه في الفقرة السابقة.

ج. البرنامج الدراسي لأي تخصص في الجامعة هو برنامج موحد، وتشرف عليه الكلية المعنية التي تم اختيارها لذات التخصص في المُجمّع المعني.

لا شك في أن المُجمّعات الجامعية ستوظف المركّبات الجامعية التي تقع في نطاقها لتحقيق مستهدفاتها. ولتؤدي المُجمّعات دورها التنموي عليها أن توجه جهودها في مساعدة المجتمع المحلي في حل المشاكل ذات العلاقة بمجاله التخصصي، العمل على تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة المجاورة له، ويتبنى (أي المُجمّع الجامعي) تقديم الخيارات والبدائل التي تؤدي إلى توظيف الأمثل لمواردنا البشرية والاقتصادية. ويستشرف التطور الديموغرافي ليواجه متطلباته ويستبق توفير احتياجاته التنموية.

إن المُجمّعات الجامعية في المناطق الآهلة بالسكان عليها واجبات مضاعفة نحو التدريب والتعليم التكنولوجي، وتفعيل الأقسام الداخلية، إلى جانب الاهتمام بفتح قاعات للدراسة في تخصصات تتبع كليات في مُجمّعات أخرى.

3.6. عناصر تقويم الأداء الأكاديمي:

إنّ ما توصلنا إليه الآن هو مشهد لإعادة بناء هيكلة الجامعات، وتصور لتحديد مناطق التعليم الجامعي في ليبيا، ورؤية لطريقة توزيع الجامعات على هذه المناطق استناداً على المرتكزات الأساسية للخارطة الجامعية. إن اتخاذ الإجراء بالإبقاء على جامعة أو كلية في جامعة –بمقتضى هذه الدراسة – مقيد بمدى استجابة تلك الجامعة أو الكلية لأسس إنشاء الجامعات وضوابط انتشارها، ومدى انسجامها مع القياسات الكمية والمعدلات المعيارية التي سبق ذكرها. إن تطبيق هذه الأسس على الخارطة

الحالية – نتيجة ما ورد من ملاحظات وتقارير حول الجامعات – سيؤدي إلى تغيير في بنية هذه الخارطة. غني عن البيان القول إن القياسات الكمية والمعدلات المعيارية ضرورية لاعتماد أي كلية جامعية، ولكنها ـ أي هذه القياسات والمعدلات ـ غير كافية للاستمرار في نشاطها، فصلاحية الاعتماد مرهون بمدى قدرة المؤسسة على الاستجابة لمتطلبات الأداء الأكاديمي أثناء مزاولة النشاط. ونذكر في هذه الفقرة عناصر تقويم الأداء االأكاديمي، وهي مستقاة من شروط الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي الصادرة عن مركز ضمان الجودة. وقد أوردناها على هيئة أسئلة لتقيس الجهات المختصة من خلال الإجابة عنها مدى قرب أو بعد الجامعة أو الكلية موضوع التقويم من معايير الجودة المؤسسية والبرامجية لتحظى بالقبول، أو تواجه بالرفض، أو بين هذا وذاك. طبقا لذلك قُسمت هذه الأسئلة على محاور على النحو التالي:

الشؤون الإدارية:

- هل تطبق الجامعة وكل من كلياتها الإدارة الألكترونية؟
- هل لدى الجامعة وكل من كلياتها وحدة لحفظ وتوثيق البيانات والمعلومات الأساسية؟
- هل للجامعة ولكل كلياتها قاعدة بيانات إلكترونية عن الوحدات والمرافق؟
- هل يتوافر للجامعة ولكل من كلياتها سجلات للبريد الصادر والوارد؟
- هل للجامعة ولكل كلياتها لائحة للدراسات الجامعية؟
- هل للجامعة ولكل من الكليات التي بها دراسات عليا لائحة للدراسات العليا؟
- هل يوجد تصور للميزانية السنوية للجامعة ولكل من كلياتها؟
- هل يوجد وصف وظيفي معتمد للوظائف بإدارات الجامعة والكليات التابعة لها؟
- هل يوجد هيكل تنظيمي معتمد للجامعة ولكل من كلياتها؟
- هل للجامعة ولكل من كلياتها خطة استراتيجية للتنمية والتطوير؟
- هل توجد آلية لتعيين الموظفين ولتنوّعهم؟
- هل توجد ميزانية معتمدة لمتطلبات العملية التعليمية؟
- هل لكل كلية عهدة مالية خاصة بها؟
- هل توفر الجامعة وكل من الكليات التابعة لها برامج للتنمية المهنية للموظفين؟
- هل للجامعة رؤية لتطوير الإدارة؟
- هل للجامعة تصور للأنماط الحديثة للإدارة: إدارة المعلومات، إدارة المعرفة، إدارة الابتكارات.

البرنامج التعليمي:

- هل يوجد منسقون للبرامج التعليمية على مستوى الأقسام؟
- هل يوجد توصيف للبرامج التعليمية وللمقررات الدراسية حسب النموذج المعتمد من قبل المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية؟
- هل توجد لجنة للمناهج (الدراسة والامتحانات) على مستوى الجامعة؟ وعلى مستوى الكلية؟ وعلى مستوى الأقسام العلمية؟

- هل توجد آلية لتقويم البرنامج التعليمي؟
- هل توجد خطة لتطوير البرامج التعليمية والمقررات الدراسية؟
- هل يتوافر للجامعة، ولكل كلية من كلياتها، ولكل قسم من أقسامها، صفحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؟
- هل تخضع كل صفحة للجامعة وللكليات والأقسام على الشبكة للتحديث المستمر؟
- وهل الصفحات محمل عليها البيانات والمعلومات الأساسية، والبحوث والمنشورات العلمية الصادرة عن الجامعة، أو الكلية، أو الأقسام التابعة لها؟

الهيئة التدريسية:

- هل توجد آلية لتعيين أعضاء هيئة التدريس عدا تلك المعلنة بمقتضى اللائحة 501 لسنة 2010م؟
- هل يتوافر كشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس، والكوادر المساندة، وبيان درجاتهم العلمية والأكاديمية فيه؟
- هل الملفات الأكاديمية لكافة أعضاء هيئة التدريس متكاملة، والكوادر المساندة متضمنة السير الذاتية الحديثة لهم؟
- هل توجد برامج للتنمية المهنية والمهارات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس؟
- هل يطبق أعضاء هيئة التدريس التقنيات الحديثة في التعليم؟
- ما مدى توافر أدوات التواصل الإلكتروني بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؟
- إلى أي مدى تتنوع المدارس العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وتغطي احتياجات البرامج التعليمية؟

الشؤون الطلابية:

- هل يتم قبول الطلبة وفق سياسة واضحة الضوابط، وبالتنسيق مع الجهات المعنية وحسب القدرة الاستيعابية؟
- هل توجد منظومة إلكترونية لقبول الطلاب وتسجيلهم موصولة بموقع الجامعة الألكتروني على شبكة المعلومات (الإنترنت)؟
- هل يوجد دليل لكل جامعة، وهل يوجد دليل لكل كلية وقسم؟
- هل توجد مطويات للدراسة والامتحانات؟
- هل توجد أدلة إرشادية للطالب؟
- هل يوجد مكتب يعنى بشؤون الخريجين؟
- هل يوجد مكتب يعنى بالنشاط الطلابي؟
- هل توجد برامج لتنمية مهارات الاتصال لدى الطلبة؟
- هل يوجد مكتب للدعم الطلابي يهتم (خاصة) بالطلاب الجدد؟

المرافق التعليمية:

- هل توجد مكتبة مركزية للجامعة، وهل توجد مكتبة لكل كلية؟
- هل يتوافر في كل مكتبة الحد الأدنى على الأقل من المراجع والدوريات؟

- هل يتوافر في كل مكتبة حواسيب وشبكات الاتصال وشبكات المعلومات (الربط المعلوماتي)؟
- هل توجد مكاتب لأعضاء هيئة التدريس بالكيفية التي تمت الإشارة إليها في هذا الفصل من الدراسة؟
- هل يوجد خطة لإدارة الأزمة والمخاطر؟
- هل يوجد أعداد كافية من المخازن والمختبرات والمعامل والورش المجهّزة؟
- هل توجد لوحات إرشادية؟
- هل توجد ملاعب رياضية، مواقف سيارات، مقاهي ....الخ؟ بالمواصفات المعيارية المذكورة؟
- هل توجد برامج لصيانة المرافق؟
- هل توجد برامج للاهتمام بالنواحي الصحية والسلامة العامة؟
- هل توجد تسهيلات لحركة وعمل ذوي الاحتياجات الخاصة من العاملين والطلاب والزوار؟

البحث العلمي:

- هل تصدر عن الجامعة مجلة خاصة بها، وهل تصدر عن كل كلية مجلة خاصة؟
- هل توجد وحدة تهتم بالنشاط البحثي، ووضع الخطط للبحث العلمي، وإدارة شؤونه على مستوى الجامعة، وعلى مستوى أي كلية؟
- هل توجد لائحة خاصة بالبحث العلمي؟
- هل توجد خطة للبحث العلمي على مستوى الجامعة، وعلى مستوى كل كلية نابعة من أقسامها؟
- هل توجد آلية لتمويل البحث العلمي وصرف حوافز للباحثين؟
- هل توجد وثيقة توضح أدبيات وتلزم البحّاث بالجامعة بأخلاقيات البحث العلمي؟

خدمة المجتمع:

- هل يتوافر بالجامعة وبكل كلية من كلياتها وحدة تهتم بخدمة المجتمع والبيئة؟
- هل توجد استبانات لاستطلاع رأي الخريجين، وأصحاب الأعمال وجهات التوظيف، حول مخرجات الجامعة، ومتطلبات سوق العمل؟
- هل توجد برامج للتعلم والتدريب المستمر؟
- هل توجد اتفاقيات مع مؤسسات أخرى يمكن الاستفادة منها لرفع الكفاءة والاهتمام بالتأهيل والتدريب؟

ضمان الجودة:

- هل يوجد بالجامعة إدارة للجودة وتقييم الأداء؟
- هل يوجد في كل كلية قسم للجودة وتقييم الأداء؟
- هل توجد منسقية للجودة وتقييم الأداء على مستوى الأقسام العلمية بكل كلية؟
- هل توجد نماذج لمتابعة سير العملية التعليمية؟
- هل توجد خطة للميزانية الخاصة بتنظيم الجودة؟
- هل توجد برامج ودورات تدريبية لنشر ثقافة الجودة؟

- هل توجد خطط لإعداد دراسات وإجراء مسوحات تهدف للتقييم الذاتي من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية؟
- هل توجد آلية معلنة للتعامل مع التظلمات والشكاوي؟
- هل توجد استبانات لاستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس والطلبة والفنيين والموظفين حول البرامج التعليمية؟
- هل توجد مواثيق أخلاقية؟

الفصل الرابع

الإجراءات التنفيذية والتنظيمية المصاحبة

لإعادة هيكلة الجامعات

مقدمـــــة:

يتناول هذا الفصل بعض المقترحات حول التشريعات اللازمة –على المدى القريب والمتوسط – ؛ لتواكب خطوات إعادة هيكلة الجامعات، وتعزز الإجراءات الخاصة بتجويد منظومة التعليم الجامعي والعالي، وتحسين مخرجاتها. وترى اللجنة أن دور هذه المقترحات هو تزويد أصحاب القرار ومستشاريهم القانونيين بالمكونات الأساسية للتشريعات المطلوبة وأهدلفها ومحتواها؛ لتلبي الأغراض القاضية بتحقيقها.

ولطبيعة هذا الفصل فقد استهل موضوعه بالتصور العام للتشريعات اللازمة لمراحل تطوير المنظومة التعليمية في الجامعات في المرحلة الراهنة، وخطوات إصلاح هذه المنظومة. ثم شرع في اقتراح خطوات الشروع في اعتماد الخطة المقترحة (إعادة هيكلة الجامعات)، بعد تناول ثلاث قضايا رئيسية، هي:

- ربط الجامعات بالمؤسسات التي تشترك معها في الرؤية أو الأهداف أو البرامج.
- إنشاء مجلس استشاري للتعليم العالي ليواكب خطوات إعادة هيكلة الجامعات.
- ملامح تطوير المنظومة التسييرية (الإدارية، المالية، الفنية) لمنظومة التعليم الجامعي.

وانتهى الفصل باقتراح إصدار مجموعة من التشريعات ذات العلاقة بتحقيق الأهداف التي دعت إليها هذه الدراسة في المرحلة الحالية والمستقبل المنظور.

ونبدأ بمراحل تطوير المنظومة التعليمية في الجامعات والتشريعات اللازمة لها.

مراحل تطوير المنظومة الجامعية والتشريعات اللازمة لها:

لقد سبقت الإشارة إلى أن العديد من الآراء والكثير من التقارير والدراسات أجمعت على تدني مستوى إنتاج منظومة التعليم الجامعي والعالي، وتأخر مكوناتها وبرامجها عن مواكبة التطور الحضاري القائم في الوقت الحاضر في برامج تلك المنظومة وهياكلها، ونتيجة لذلك بادرت الجهة المختصة بقطاع التعليم العالي بتكليف لجنة لوضع تصور حول تطوير هيكلة الجامعات، يعالج – حين التطبيق – المعوقات الضاغطة، والتشوهات العالقة بالمنظومة الحالية. فكانت هذه الدراسة من نتاج تلك اللجنة، وترسخ الاعتقاد لدى أعضائها أن هذه الدراسة هي بداية لتطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي بكافة مكوناتها ومحتوياتها المادية وغير المادية، ولأجل أن تكون هذه البداية واعدة بتحقيق المستهدفات المرسومة، لا بد من الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

أولاً: إن ما ورد في هذه الدراسة – وخاصة في الباب الثالث منها – يمثل خطة تمهيدية، وأخرى متوسطة المدى لإصلاح التعليم العالي على المستوى الوطني، كأن تكون عشرية (خطة متوسطة المدى)، يبدأ تنفيذها في غضون سنوات قليلة، وينبغي أن يُمهّد لها بمرحلة انتقالية (قصيرة المدى)، تُعالج الوضع الراهن قبل البدء في تنفيذ المرحلة المتوسطة، على أن تركّز المرحلة الانتقالية (التمهيدية) على المساريين التاليين:

1- التوجه بخطى حثيثة وواثقة وبطريقة تلقائية وآنية لإيقاف الممارسات التي تضر بالعملية التعليمية، مثل تلك الناتجة عن الزيادة المفرطة في أعداد المتعاونين، أو أعداد حملة الماجستير بين أعضاء هيئة التدريس، المؤثرة سلباً على مستوى الأداء الأكاديمي. أو النقص الحاد في المتطلبات الضرورية، مثل المعامل والورش ومواد تشغيلها لإنجاز الحد الأدنى من المستوى المطلوب للتعليم الجامعي والعالي. إذ إن النقص في الإمكانات بالدرجة التي تخل بالمطلوب، أو الزيادة السلبية في عدد نمط من أعضاء هيئة التدريس يؤدي إلى الانحراف – غير المقبول – بمنهجيات التدريس، ويبطل تقنياته، ومن ثمّ ينتهي بتخريج دفعات من الطلبة لا جدوى منها. والتوقع أن الإجراءات المرتقبة نتيجة هذا التوجه قد تفضي إلى تجميد مرفق تعليمي معين أو الغائه. وفي هذه الحالة يكون من اللازم معالجة ما يترتب على ذلك من أضرار محدودة بطريقة مهنية وصائبة، من شأنها تخفيض الخسائر، وإيقاف الهدر في الموارد البشرية قبل الموارد المادية، وتحفظ الحقوق لكافة العناصر المتأثرة بهذا الإجراء.

2- العمل على وضع معايير الجودة ومعدلات الأداء الأكاديمي موضع التنفيذ بشكل مستمر وعلى سبيل الاستدامة، وذلك بإصدار المذكرات والمنشورات الحاثة على ذلك بشكل تفصيلي ومحدد وواضح، والطلب من الوحدات الإدارية والفنية المختصة بضرورة العمل على مراقبة تطبيق هذه التعليمات، وتزويد هذه الوحدات بالصلاحيات والكوادر الضرورية إذا لزم الأمر. وفي حالة عدم وجود وحدة إدارية أو فنية قابلة لأن تتحمل مسؤولية القيام بالإجراء المطلوب – في إطار الأداء الأكاديمي – تكون مسؤولية الإدارة العليا استحداث تلك الوحدة، وتزويدها بالصلاحيات والإمكانات والكوادر اللازمة.

لضمان سلامة الخطوات التنفيذية وإلى حين إنشاء المجلس الاستشاري للتعلم العالي لابد من رعاية الإجراءات المؤدية لها، والساعية لتطبيق هذه الرؤية، وهذا يتطلب – بالضرورة – تشكيل لجان من الخبراء المشهود لهم بالخبرة والكفاءة، لتجتهد هذه اللجان في تحسين آليات وأساليب النشاط التعليمي، بما في ذلك تطوير البرامج التعليمية، وتجويد المقررات الدراسية. والتفكير في إيجاد السبل الكفيلة بتنفيذ الجانب العملي والميداني والحقلي للمناهج الدراسية والبرامج التعليمية بما يؤدي إلى تزويد برامج التنمية بالخبرات المطلوبة، وتوفير المهارات اللازمة لسوق العمل، وتمكين آليات ومستلزمات جودة التعليم بالوسائل والمنهجيات التي تضمن تحسينها وتطويرها، وتعمل هذه اللجان لضمان تنفيذ المرحلة التمهيدية، والإعداد لتطبيق المرحلة المتوسطة.

ثانياً: تكليف لجنة متخصصة بوضع استراتيجية بعيدة المدى (2022–2062) – مثلاً – للتعليم العالي والبحث العلمي، يكون الفصل الأول منها هو ما جاء في هذه الدراسة.

ثالثاً: مراجعة التشريعات النافذة الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتعديل ما يجب تعديله ليلائم خطة تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن المراحل الثلاثة: التمهيدية، متوسطة المدى، والاستراتيجية (بعيدة المدى)، ينبغي أن يجري تنفيذها – بداية من الاعتماد وانتهاء بمرحلة تقويم النتائج، ومروراً بالأولويات والمشاريع والبرامج والإجراءات المالية والإدارية –

في بيئة تشريعية منضبطة، وقوانين محددة واضحة. إننا نواجه في الوقت الحاضر تشريعات نافذة صدرت في فترة سابقة، وبرؤية تختلف عمّا هو سائد في الوقت الحاضر، وما سيسود في الأيام القادمة. نذكر – مثلاً – قانون التعليم (رقم 18 لسنة 2010م)، ولائحة تنظيم التعليم العالي رقم 501 لسنة 2010م، فهما التشريعان المتاحان في الوقت الحاضر للاحتكام إليهما في تسيير شؤون التعليم الجامعي والعالي، حيث صدرا منذ عشر سنوات في ظروف تختلف – في جوهرها – عن الظروف التي نعيشها الآن، مما يملي ضرورة مراجعتها، وقد تؤدي هذه المراجعة إلى اقتراح بعض التعديلات أو النصوص التشريعية الإضافية أو البديلة، التي يمكن أن تكون أكثر ملاءمة للظروف الحالية، وأكثر إحاطة في استشراف المستقبل.

من المعلوم أن الجامعات في ليبيا ينظمها (قانون تنظيم الجامعات)، وآخر إصدار له هو القانون رقم 4 لسنة 2020م، الذي أصدره مجلس النواب المنعقد في مدينة (طبرق)، وقد عُرض قبل اعتماده على عدد من أعضاء هيئة التدريس الجامعي في ليبيا، بما في ذلك أعضاء من المنطقة الغربية، وهو يحتوي على إيجابيات يمكن التأسيس عليها، والاستئناس بها في إجراء حوكمة مناسبة لمؤسسات التعليم العالي. إن هذا القانون ساري المفعول لدى الجامعات في المنطقة الشرقية. والموقف السياسي تجاه هذا القانون ينبغي أن يكون واضحاً وملزما للجامعات في كافة مناطق ليبيا. وعند سريان هذا القانون على كافة المناطق تظهر الحاجة إلى إصدار لائحة تنفيذية له، وجرى التداول بوجود مشروع لائحة له، والتوصية – في حالة الإقرار بسريان هذا القانون – هو التوجه إلى مشروع اللائحة التنفيذية لدراسته، ومن ثمّ الطلب من المجلس الرئاسي إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

إن الحسم بشأن التشريعات المنظمة للتعليم العالي، وتوضيح الموقف اتجاهها والاطمئنان إلى صوابها وصلاحيتها، يفتح المجال لاتخاذ خطوات تنفيذية واعدة بإصلاح التعليم العالي وتطويره، في ظل إدارة واعية وملتزمة، وحوكمة رشيدة وفاعلة.

بتأكيدنا على هذه الأسس نشرع في سرد التوصيات الخاصة بالإجراءات القانونية والتنظيمية التي ينبغي أن ترافق الخطوات التنفيذية لتطبيق الهيكلية المقترحة وتساندها، وهذا ما نرمي إليه من خلال الفقرات التالية:

<u>خطوات الشروع في إعتماد خطة إعادة هيكلة الجامعات):</u>

أ. اعتماد أهداف للخطة متوسطة المدى:

إن تبني خطة متوسطة المدى لتطوير التعليم الجامعي والعالي على المستوى الوطني يعني قبول ما دعت إليه هذه الدراسة من ضوابط ومعايير، كما يتضمن أيضاً الاتفاق على الإطار العام لهذه الخطة. ومن أولى بنودها الأهداف المحددة لها. وهذه الأهداف هي جزء من أهداف التعليم العالي والبحث العلمي. لقد سبق أن اقترحت اللجنة قائمة بأهداف التعليم الجامعي والعالي تتكون من 19 هدفاً وردت في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ولضمان التوافق والانسجام في الأجراءات التنفيذية لهذه الخطة، توصي اللجنة الإدارة العليا بالقطاع اعتماد أهداف للخطة متوسطة المدى، تكون منسجمة مع ما تمّ عرضه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

ب. تعميم الهيكلية المقترحة للجامعات:

إن الهيكلية المقترحة للجامعات تمثل الأساس الذي تبنى عملية الخطة متوسطة المدى، وهي المحور الرئيسي الذي تتمحور حوله هذه الدراسة، ولما كان حسن التنفيذ يعتمد – في الأساس – على مدى قناعة المنفذين – وهم من الطبقة المتعلمة – بجدوى المشروع قيد التنفيذ فلابد من العمل على إقناع ذوي العلاقة بهذه الخطة، وحشد التأييد لها، ويكون ذلك بمشاركة العناصر الفاعلة في الوسط الأكاديمي في الكليات الجامعية، ودعوتهم لمراجعة الخطة وتحليلها. وقد يبادرون إلى تحويرها – إذا دعت الضرورة – بما لا يتعارض والأسس العامة للهيكلية المقترحة. كل ذلك بغية قبول الخطة في الأوساط الأكاديمية والعلمية، وتبنيها على نطاق واسع في هذه الأوساط؛ لتكون – عندئذ – الجهات التنفيذية مشاركة في صناعة الخطة، والأعضاء الأكاديميون في الجامعات جزءًا منها، ومن ثمّ يلتحق هؤلاء بالحريصين على هذه الخطة والمدافعين عنها والمتحمسين والمجتهدين لتوفير الإمكانات لتنفيذها وإنجاحها. لأجل ذلك نقترح إحالة مشروع الخطة (هذه الدراسة) إلى الجامعات للاطلاع والتعليق عليها، ومطالبتها – تحديداً – كتابة الملاحظات حول ما ورد في الفصل الأول والفصل الثاني، وطرح الآراء وإبداء المقترحات حول محتويات الفصل الثالث والفصل الرابع، على أن يكون ذلك طبقاً لجدول زمني محدد. واستناداً لحوصلة هذه الآراء والمقترحات يمكن أن تعاد كتابة هيكلة الجامعات (الفصل الثالث) لإصدارها في صورتها النهائية، مرفقة بالصيغة التنفيذية لتأخذ طريقها إلى التطبيق.

ج. التوجيه بتطبيق عناصر تقويم الأداء الأكاديمي:

إن عناصر تقويم الأداء الأكاديمي (الجزء الأخير من الفصل الثالث) تمس عصب العملية التعليمية، وأساس تطوير التعليم الجامعي. وهي مستقاة من معايير الاعتماد البرامجي لمؤسسات التعليم العالي. فمداومة النظر في هذه العناصر والتوجه باستمرار إلى التعمق في مكوناتها ومحاورها من شأنه أن يجعل النشاط التعليمي في بؤرة اهتمام الإدارة في مستوياتها المختلفة – وذلك ما كنا نبغي – كما يدفع القائمين على تنفيذ البرامج التعليمية، وعلى رأسهم أعضاء هيئة التدريس، إلى تحري الانضباطية والموضوعية في تنفيذ تلك البرامج وفق المنظور المحدد في الخطة المبرمجة، وحسب المضمون الأكاديمي المجاز من قبل ذوي الاختصاص.

إن قيام الإدارة العليا في القطاع بمهمة التوجيه إلى ضرورة مراعاة ورعاية عناصر تقويم الأداء الأكاديمي في كافة الكليات الجامعية وأقسامها العلمية، يضع أعضاء الإدارة العليا في تلك الكليات أمام مسؤولياتهم، ويجعلهم منشغلين بشكل دائم بعناصر هذا الأداء ويموضعونه في ضمن أولويات اهتماماتهم في المتابعة والتقويم. وفي ذلك عودة طبيعية لأصل الوظيفة الجامعية في التعاون بين الإدارة وعضو هيئة التدريس من أجل تقديم خدمة تعليمية بجودة عالية، تطمئن المسؤول، وولي الأمر على حاضر التعليم ومستقبله.

إن الإجراء الذي يجسد هذا المنحى يأخذ مسارات ثلاثة، هي:

- المسار الأول: إصدار عناصر تقويم الأداء الأكاديمي في صورة منشور ملزم بالتنفيذ، تخاطب به كافة الجامعات، ويطلب منها – تحديداً – التطبيق الفعلي لعناصر هذا الأداء الخاضع للتقويم والقياس نتيجة متابعة

ومراقبة لصياغة محتوى هذا المنشور. يمكن الاسترشاد بـ (عناصر تقويم الأداء الأكاديمي) الواردة في الفصل الثالث.

- المسار الثاني: استحداث وحدة فنية داخل كل جامعة– في ضمن مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء– تتبعها وحدات على مستوى الكليات – وحتى على مستوى الأقسام إذا دعت الضرورة – ؛ لمتابعة تنفيذ تطبيق عناصر تقويم مستوى الأداء الأكاديمي ومعايير الجودة البرامجية والتفتيش على ذلك، وفق أسلوب تحدده لائحة خاصة، والدعوة –هنا– إلى تعزيز وضع مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء في كل جامعة؛ ليصبح قاطرة الجامعة للجودة والتطوير.
- المسار الثالث: إصدار لائحة بشأن الالتزام بمعايير الجودة البرامجية ومستوى الأداء الأكاديمي تستهدف كل من له علاقة بالنشاط التعليمي (بما في ذلك عضو هيئة التدريس)، تتضمن منظومة بالحوافز للمتفاني في عمله وبالروادع للمتكاسل.

إن هذا الأجراء يتكامل مع ما – قد – بدأ في المرحلة الانتقالية، وتمت الإشارة إليه في الفقرة الأولى في هذا الفصل.

ربط الجامعات بالمؤسسات ذات الاهتمام المشترك:

بحكم تشابك منظومة التعليم العالي مع مؤسسات أخرى لاشتراكها معاً في الخطط والبرامج، إما بالتوازي، أو التتابع، أو التداخل، أو التقاطع، لذلك من المُحتّم التنسيق معها من أجل انسجام البرامج والمشاريع وتكاملها. ومن تلك المؤسسات:

- مؤسسات ومراكز ووحدات البحث العلمي:

إن مؤسسات البحث العلمي في الدولة الليبية متمثلة في هيئة أبحاث العلوم والتكنولوجيا الوطنية، والمراكز البحثية التابعة لها، ومراكز البحوث التابعة لقطاعات الدولة المختلفة، لا يوجد بينها وبين الجامعات روابط، وهذه ظاهرة غير صحية، فكثير من الموارد تهدر بسبب عدم وجود تكامل بين هذه المؤسسات، سواء في تكرار الأبحاث، أو في استخدام تقنيات وأدوات البحث والأجهزة ومواد تشغيلها، والتي من خلال التكامل بين هذه المؤسسات والتعاون فيما بينها، توفر أموالا كثيرة لخزينة الدولة، وترقى بمستوى البحث العلمي، وتوجهه لحل المشاكل والمختنقات، التي تواجه المجتمع، سواء كانت صحية أو زراعية أو إجتماعية أو غيرها، كذلك تساعد مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في إنجاز مشاريع تخرج طلابها على مستوى الدراسة الجامعية والعليا (رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه)، لذلك وجب إيجاد صيغة تفاهم بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات البحث العلمي في الدولة.

- منظومة التعليم التقني:

لا شك أن التعليم التقني من أنماط التعليم المهمة لأي دولة، فهو الذي يُزوّد المؤسسات بالفنيين اللازمين لتنفيذ خطط التنمية، إضافة إلى أن التأهيل التقني للخريجين يسهم في خلق فرص عمل، ويُغذّي القطاع الخاص بحاجته من هذه التخصصات. ويوجد حالياً 24 كلية للتقنية، و105 معاهد عليا تقنية في ليبيا، تشرف عليها هيئة التعليم التقني، بعض هذه الكليات التقنية لا تتوافر فيها المواصفات المطلوبة، ولا تُراعي متطلبات التعليم التقني، (60% من المقررات في هذا النظام التعليمي تكون عملية)، حيث لوحظ أن بعض هذه الكليات هي نسخة من كليات التعليم الأكاديمي، لا تتقيد بخطط التعليم التقني، ولا توفر متطلباته، عليه وجب أن يُعاد النظر فيها، وفي بهذا الصدد نقترح أن تُنشأ جامعة تقنية تشرف مباشرة على هذه الكليات، بعد دراسة وضع الكليات القائمة، ومراجعة مناهجها وطرق تنفيذ هذه المناهج، مع الحفاظ على استقلالية الكليات، والاطمئنان إلى اتباعها للمسار الذي أُنشئت من أجله، ودعمها بمتطلبات العملية التعملية من أجهزة ومواد تشغيلها، وتحديث معاملها وورشها.

أما المعاهد التقنية فتبقى تحت إشراف هيئة التعليم التقني، مع التأكيد على دعم هذه المعاهد بما تحتاجه لتجويد مخرجاتها.

- البرامج التدريبية:

لا بد من التكامل بين مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، وبقية مؤسسات الدولة في مجالات التدريب، لأن مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تكون مؤهلة للقيام بهذه الأنشطة، وتنفيذ برامج التدريب في التخصصات المختلفة، ولهذه المؤسسات أن تستفيد من المؤتمرات والندوات المناظرة، التي تقيمها المؤسسات في قطاعات الدولة، وخاصة تلك المؤتمرات وحلقات النقاش التي لها بُعد دولي، بحضور خبراء دوليين تستقدمهم هذه المؤسسات لتلك الندوات والمؤتمرات.

- منظومة التعليم الجامعي الأهلي (الجامعات الخاصة):

إنّ تجربة التعليم الجامعي الخاص في ليبيا تعتبر حديثة نسبياً، ويشوبها الكثير من التشوهات، وهي تحتاج للمراجعة والتقويم النوعي والكمي، ووضع ضوابط وأسس معيارية لنشاطاتها، وتطبيق هذه الضوابط على هذه المنظومة بموضوعية، تهدف إلى تجويد مخرجات التعليم الجامعي الخاص، والاطمئنان إلى أن مؤسساته تتمسك بمتطلبات الجودة، ولن يكون هدفها الأساسي ربحيًّا على حساب الرسالة التعليمية والمسؤولية المهنية، ولعل أهم الضوابط أن لا تمنح تراخيص لمزاولة هذا النشاط إلا بعد مراعاة متطلبات الجودة، لإنشاء مثل هذه المؤسسات، ومنها في الأساس أن لا تمنح تراخيص مزاولة لرجال أعمال، لأنهم يستطيعون فقط تمويل إنشاء مقرّات لما يسمى بجامعات خاصة، وهم ليسوا حاملين لمؤهلات علمية عالية (ماجستير أو دكتوراه) تؤهلهم للإشراف على مؤسسات التعليم الجامعي وإدارته

من خلال إصلاح منظومة التعليم الخاص في ليبيا سوف يسهم هذا القطاع في معالجة الضغط الواقع على التعليم الجامعي العام، إذ نلاحظ أن التعليم الخاص في العالم هو الأفضل، فالجامعات ذات المراكز الأولى في العالم هي جامعات خاصة.

- هيئات ومراكز التوثيق والمعلومات:

إن توفير البيانات والإحصائيات الدقيقة في كافة مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجامعات وما في حكمها من مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، تعتبر حجر الأساس في رسم الاستراتيجيات لهذه القطاعات، وتصميم الخطط التي تؤدي إلى تطوير هذه القطاعات، ونتاج مراكز التوثيق والمعلومات يسهم في تسهيل وتجويد عمل المؤسسة المالية والخدمية.

كل ذلك مع الاحتفاظ بالاختصاصات الأصلية لقطاع التعليم الجامعي والعالي مثل:

- ✓ الاضطلاع بالتوثيق وجمع البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالتعليم الجامعي والعالي من خلال مراكز متخصصة على مستوى كل جامعة، وعلى مستوى التعليم العالي ككل.
- ✓ الرفع من مستوى إدارة المعلومات على مستوى القطاع، حتى تتمكن من تسخير مصادر المعرفة في خدمة البحث العلمي بتوفير المعلومة للباحثين في كافة المجالات.

<u>ملامح إصلاح منظومة التعليم الجامعي والعالي:</u>

إن إعادة هيكلة الجامعات على مدى العقد أو العقود المقبلة، وإعادة توزيعها على الخريطة الليبية لابد أن يصاحبها خطوات جادة لإصلاح منظومة التعليم الجامعي والعالي؛ للرقي به إلى مستوى الطموح المستهدف في جودة مخرجاته، ووضعه في مستوى المنافسة العالمية، انطلاقا من تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، واعتماد الاقتصاد المعرفي بديلا للاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه بلادنا حالياً. وهذه الخطوات تمر بـ:

1. **ضرورة إنشاء المجلس الاستشاري للتعليم العالي:**

لا شك أن التعليم الجامعي والعالي من أهم قطاعات الدولة التي تحتاج للتطوير والتحديث المستمر، وهذا الأمر يتم برسم سياسات استراتيجية طويلة الأجل، يقوم بوضع ملامحها خبراء لهم دراية في إدارة التعليم العالي أكاديميا وبحثياً، ويكونون ذوي تخصصات تغطي كل مجالات هذا التعليم، وتعمل هذه الخبرات في منظومة في ضمن هيكيلة التعليم العالي فيما يعرف بالمجلس الاستشاري لقطاع التعليم العالي، ولا يجب أن ينحصر عمل هذا المجلس على رسم ملامح الاستراتيجيات فقط، بل يتعداه لتقديم المشورة لمعالجة المختنقات الآنية التي تواجه هذا القطاع، واقتراح آليات حلولها وتقديمها إلى الجهات التنفيذية في الدولة لمعالجتها.

2. **تحديد آليات تمويل التعليم العالي والبحث العلمي:**

إن تمويل برامج التعليم الجامعي والعالي واجب تتحمله الدولة، انطلاقا من الحق الدستوري للمواطنين في التعليم، ولكن بحكم أن التعليم الجامعي والعالي يحتاج إلى أموال طائلة لتنفيذ برامجه، وهو بقدر أهميته يثقل كاهل خزينة الدولة بمتطلباته، وعليه فإنه لمعالجة مسألة التمويل لا بد من تقاسم المسئولية بين الدولة والجامعات وفق مايلي:

أ. يجب أن تُخصص الدولة ميزانيات للجامعات وفق حجمها من حيث كثافة عدد الطلاب والعاملين وأعضاء هيئة تدريس ومن في حكمهم، وتراعي التخصصات ذات الطبيعة الاستهلاكية التي تحتاج أقسامها لأجهزة وورش ومعدات ومواد تشغيل، مثل المذيبات والكيماويات، كما في بعض أقسام كلية العلوم، والهندسة، والزراعة، والكليات الطبية، مثل: كلية الصيدلة، والأسنان، والطب البشري، وما في حكمها.

ب. ضرورة تسييل هذه الاعتمادات المخصصة في هذه الميزانيات في وقتها حتى يمكن الاستفادة منها.

ج. لابد من إعادة النظر في اللوائح والقوانين المالية الحالية الحاكمة في تصرف الجامعات في مداخيلها من المشاريع الاستشارية التي تنفذها، والسماح لهذه المؤسسات بالتصرف في هذه الإيرادات، وعدم خصمها من الميزانيات المخصصة لها من الدولة، وإلا أصبح الاستثمار بهذه الطريقة إضافة أعباء على هذه المؤسسات، ولن يُشجّعها على المضي فيه وتنميته، وهذا لا يعني أن التصرف في هذه الإيرادات من قبل الجامعات يمر دون محاسبة وتدقيق حفاظاً على المال العام، بل يجب أن يخضع لأنظمة المراجعة المحاسبية الدقيقة.

وعلى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي:

أ. أن تقوم بترشيد الإنفاق وتقنينه، ومحاربة الفساد والإهدار في الميزانيات المخصصة لها.

ب. البحث عن موارد تمويل بديلة فيما يعرف بالتمويل الذاتي، من خلال إقامة مراكز بحثية في تخصصات عديدة تقدم استشارات بمقابل لمؤسسات المجتمع العامة والخاصة ومعامل ومختبرات وورش ومطابع تنفذ مشاريع يسهم ريعها في زيادة دخل الجامعات، إضافة إلى ما يخصص لها من ميزانيات من الدولة.

ج. تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع الشركات ومؤسسات الدولة الخدمية والبحثية. لعلاج بعض المشاكل تمول هذه المشاريع من قبل الطرف الثاني، وتقدم الجامعة الخبرة البشرية باعتبار الجامعات بيت خبرة للمجتمع.

د. إقامة مشاريع بحثية مشتركة تنفيذاً لاتفاقيات التعاون الدولية التي عقدتها الجامعات مع مؤسسات مناظرة دولية؛ بهدف الحصول على التمويل، ونقل وتوطين المعرفة.

هـ. الإقراض الطلابي: لابد للجامعات أن تعيد النظر في نظام المنح الدراسية، واستبداله بقروض للطلاب، أسوة بما يجري في كثير من الجامعات في العالم، نظرا للظروف الاقتصادية الضاغطة.

و. على المدى البعيد لابد للجامعات من فرض رسوم دراسية ولو مدعوماً في المراحل الأولى، حتى يتحسن وضع اقتصاد الدولة مستقبلا؛ لأن الدراسة المجانية المطلقة لم تعد قائمة في العالم.

ز. ضرورة إيجاد آلية لتكامل الكليات في استغلال الإمكانات التدريسية والبحثية بكليات الجامعة، وذلك لتقنين الصرف والاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة.

3. إنشاء مختبرات مركزية بالجامعات:

ضرورة أن يكون في كل جامعة مختبر مركزي، توضع به أجهزة التحليل والمعدات الثقيلة، له إدارة مركزية مستقلة، ويقدم خدمات التحليل لكل الكليات، وربما يخصص وقت للتحليل بمقابل للقطاعات الأخرى لتوفير متطلبات التشغيل.

4. التوسع في الاختصاصات وتفعيل المراقبة: إعادة هيكلة إدارات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، ومنحها اختصاصات واسعة، وذلك من خلال:

أ. اعتماد مبدأ التنافسية والشفافية بموضوعية تامة في اختيار قيادات التعليم الجامعي والعالي من رأس الهرم فيها – رئيس الجامعة – ووكيله وعمداء الكليات ورؤساء للاقسام وإدارات الجامعة الأخرى، تكون معايير الكفاءة والخبرة والأمانة هي الحاكمة في الاختيار والتكليف لهذه المناصب.

ب. منح استقلالية واسعة للجامعات وفروعها وكلياتها وأقسامها بالقدر الذي يجعلها تستطيع تنفيذ برامجها بكفاءة وكفاية.

ج. إن العملية التعليمية والبحثية تتم في القسم، عليه يجب أن تُمنح مجالس الأقسام العلمية في الجامعات صلاحيات واسعة، تُمكّنها من إدارة العملية التعليمية بمرونة وكفاءة، ويجب دعمها ماليا حتى تتمكن من توفير مستلزمات العملية التعليمية من صيانات خفيفة للمرافق والأجهزة بالمعامل والورش، وشراء بعض مواد التشغيل لهذه الأجهزة، ويمكن أن يتم ذلك بصرف عهد مالية متجددة لهذه الأقسام، تخضع للضوابط المالية الموضوعية المتبعة في مؤسسات الدولة المالية.

د. الالتزام بالإشراف المباشر على الدراسات العليا بالداخل والخارج، كأن تتولى كل جامعة كافة شؤون طلابها الموفدين للدراسة بالخارج.

هـ. القيام بالرقابة الفنية على أداء كافة عناصر العملية التعليمية بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس.

و. تفعيل الأقسام الداخلية: وجود الأقسام الداخلية في الجامعات ضرورة يحكمها الترشيد في التخصصات بالجامعات الليبية، خاصة تلك المكلفة منها مثل التخصصات الطبية والهندسية، بوجود أقسام داخلية في الجامعات يمنح الفرصة للطلاب بالدراسة في تخصصات غير متوافرة بقرب سُكناهم، إضافة إلى السكن في الأقسام الداخلية يمنح الفرصة لزيادة الترابط الاجتماعي بين شباب المناطق المختلفة في ليبيا، ويؤسس للسلم المجتمعي بين الشباب الليبي المنشود حالياً.

ز. النقل الطلابي: يجب على الجامعات توفير نقل جامعي يومي لطلابها، لأنه يسهم في حل مشاكل الاختناقات المرورية في الجامعات، إضافة إلى توفير وسيلة نقل حضارية تليق بمستوى طلاب الجامعة، والعاملين بها، وتخفيف الضغط على السكن الطلابي، هذا من ناحية، وتوفير النقل الطلابي مهم في تنفيذ الرحلات العلمية والرياضية والترفيهية لطلاب هذه الجامعات من الناحية الأخرى.

ح. إعادة تنظيم الحرس الجامعي، الذي يجب أن يعتمد على نظام التراتبية في إدارته باعتباره نظاما شُرطيًّا، إذ إن عناصره الآن، وفي كل الجامعات الليبية كلها، لم يخضعوا لمعايير التوظيف الصحيحة، مما سبب في سرقة كثير من ممتلكات الجامعات المنقولة، والتي كان بعضها ثمينا يصعب تعويضه، إضافة إلى أن

مظهر أفراده من حيث القيافة والسلوكيات لا يتناسب مع هيبة هذه المؤسسات التي يرتادها الكثير من فئات المجتمع المحلية والأقليمية والدولية، إضافة إلى طلابها وأساتذتها والعاملين بها.

5. الاهتمام ببرامج الدراسات العليا: على الجامعات الاهتمام ببرامج الدراسات العليا القائمة الآن، والتوسع فيها، وتوفير مستلزماتها من أجهزة تحليل مُتطوّرة ومواد تشغيلها، والاشتراك المستمر والفاعل في الدوريات العلمية الإلكترونية، ذات العلاقة بتخصصات الدراسات العليا المُفعّلة بأقسام هذه الجامعات. فمن القصور أن تظل جامعاتنا، والتي تجاوز عمر بعضها الستين سنة، مقتصرة على منح درجة الماجستير فقط، خاصة في مجال العلوم التطبيقية، مثل العلوم الأساسية، والهندسية، دون التفكير في منح شهادة الدكتوراه في مثل هذه التخصصات، في الوقت الذي تقوم فيه جامعات أقليمية أقل منها كفاءة وأصغر عمراً، بتنفيذ برامج متقدمة في مجال الدراسات العليا، بل إنه من الغريب أن تقوم جامعاتنا بإرسال طلابها إلى تلك الجامعات الإقليمية الحديثة الإنشاء للانخراط في مثل هذه البرامج، وتأهيلهم ليصبحوا أعضاء هيئة تدريس بجامعاتنا.
6. مراعاة تصنيف الجامعات: وجب على الجهات التنفيذية في الدولة الليبية، دعوة الجامعات ذات التصنيف العالمي العالي، لفتح فروع أصلية لها في ليبيا، وتقديم تسهيلات مالية، وضمانات أمنية لهذه الجامعات، وهذا الإجراء يجلب نموذجا جيدا في مجال التعليم الجامعي والعالي، يوازي المؤسسات الليبية العامة والخاصة في هذا المجال، ويخلق مناخا تنافسيًا بين هذه المؤسسات، ويشجع المؤسسات المحلية على تطوير ذاتها، إضافة إلى إمكانية الابتعاث الداخلي إلى هذه المؤسسات مرموقة السمعة، تجنبا للصعوبات التي يسببها الابتعاث حاليا، ويسهم في معالجة الكثير من المشاكل التي يواجهها مبتعثونا إلى الخارج، وعلى رأسها صعوبة الحصول على تأشيرات دخول للدول المستهدف الابتعاث إليها، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي يتعرض إليها مبتعثونا في الغربة.
7. توظيف التعليم العالي في التنمية: نؤكد على أن المبدأ في إحلال التعليم الجامعي والعالي أولوية في سلم اهتمامنا بالتنمية البشرية في مجتمعنا، فذاك مبدأ متفق عليه، وتؤيده المواقف السياسية والتوجهات الاجتماعية، ولكن ينبغي إحلال هذا المبدأ محل التطبيق من قبل مؤسسة التعليم الجامعي والعالي في المجتمع المحلي الذي تزاول فيه نشاطها، إذ ينبغي أن تضع الجامعة في أعلى سلم أولوياتها التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية، والنهوض بجوانب البنية الأساسية التي تقع في ضمن محيط اختصاصها، فكلية –الهندسة مثلاً– في أي منطقة ينبغي عليها، ومن خلال نشاطها التدريبي، ومشاريع تخرج طلابها وبرامجها البحثية، أن تولي البيئة المحلية الاهتمام الذي تستحقه هذه البيئة، وتنخرط مع مؤسسات المجتمع الأخرى في التنمية السكنية المجاورة للكلية، وبالمثل كلية الطب، وطب الأسنان؛ للنهوض بالجوانب الصحية للسكان المقيمين في نطاق هاتين الكليتين، وبالمثل تعمل كلية الزراعة والاقتصاد، فلا بد أن ينعكس تأثير كل كلية على البيئة المحلية والنشاط السكاني في المنطقة التي تقع فيها.

وعلى الرغم من وجود علاقات مثبتة تربط بين هذه المؤسسات، إلا أن طبيعة العلاقة مع الجامعات، وخاصة أثناء مرحلة التغيير (مرحلة إعادة هيكلة الجامعات)، تزيد فيها حاجة الجامعات إلى التعاون والتنسيق مع هذه المؤسسات، وهذا يتطلب تقنين هذه العلاقة وتوثيقها من خلال عقد اتفاقيات تعاون، أو إصدار تشريعات تعمق هذه العلاقة، وتفضي إلى استمراريتها بانسياب وتفاهم.

سنأتي على هذه الملامح في فقرة (إصدار لوائح تنظيمية) لتقديم تصور حول التشريعات المقترحة لتطبيقها على أرض الواقع.

تطوير المنظومة التسييرية:

لا شك أن المنظومة التسييرية (بشقيها الإداري – المالي والفني – العلمي) هي القاطرة التي تقود، وتنظم الحركة التطويرية والتنموية لمنظومة التعليم الجامعي والعالي، وهي أيضاً – أي المنظومة التسييرية – تنمو وتتطور بناء على ما ينعكس عليها من مؤثرات، نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الناتج عن مكونات منظومة التعليم الجامعي والعالي، وأن تكون (المنظومة التسييرية، والتنمية العلمية والتكنولوجية) في انسجام يخدم كل منهما الأخرى، ولا بد من التوسع في مهام المنظومة التسييرية الحالية؛ لتواكب الطموحات المعلنة المتعلقة بهيكلة الجامعات. ويأخذ هذا التوسع في الحسبان جملة من المسارات، نذكر منها:

1- التأكيد على أهمية تطوير آليات المنظومة التسييرية الحالية بإدخال التقنيات الإدارية الحديثة، والاعتماد على قواعد المعلومات، واستخدام أدوات الاتصال عن بعد، والتوثيق الألكتروني للبيانات والمعلومات.
2- تعزيز دور كل من: إدارة النشاط وإدارة البحث العلمي؛ لتعملا على نقل المرحلة الجامعية من مرحلة دراسية تقليدية إلى مرحلة يعيش فيها الطالب حياة جامعية بمكوناتها وأنشطتها المختلفة.
3- تفعيل (إدارة الإعلام) بإعادة تنظيم النشاط الإعلامي في الجامعة؛ ليصبح أكثر مهنية والتزاما وارتباطاً بما يدور داخل الحرم الجامعي من ممارسات وفاعليات، وليواكب التغير الحاصل في الوسط الجامعي (بمنظور إعادة هيكلة الجامعات)، ويسهم في إثرائه وتجويده، مع ضرورة توفير الإمكانات المادية والفنية الضرورية له، والعمل على ربط الإعلام الجامعي بوسائل الإعلام خارج الحرم الجامعي.
4- تعميق التوجه نحو (إدارة أعمال) ناجحة تعمل في مسارين:

أ- إدارة المشاريع الإنتاجية التي تنفذها الجامعة، ولتجعل منها حواضن لمشاريع صغرى، وتلك الهادفة إلى تنفيذ برامج تدريبية إلى جانب وظيفتها الأساسية الداعمة لدور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية مواردها المادية.

ب- العمل على إيجاد فرص عمل للخريجين بالتواصل مع جهات العمل المستقبلة لخريجي الجامعة، والتنسيق بينها وبين الأقسام العلمية القائمة على تعليم هؤلاء، ومن ثمّ متابعة نشاطهم الوظيفي – فيما بعد – ؛ لتوفير التغذية الراجعة لأجل تطوير البرامج التعليمية في الأقسام العلمية.

5- استحداث أبعاد جديدة للمنظومة التسييرية الحالية لتشمل المهام التالية:

أ. إدارة الموارد البشرية بما يتعدى الشؤون الإدارية لتتناول: تصنيف الموارد، وحصر القدرات، والتوظيف الأمثل لهذه الموارد والقدرات، بما يضمن مداومة تنميتها واستثمارها.

ب. إدارة الموارد المادية للكليات الجامعية بما يحافظ عليها، وينميها ويعدد مصادرها. ولا تبقى الإدارة محصورة فقط في الشؤون المالية التقليدية.

ج. إدارة الابتكار، والتي تعمل على:

- ✓ توثيق الصلة بين النتائج العلمية والجهات المطبقة لها، والترويج لهذه النتائج بهدف تطبيقها.
- ✓ تسجيل براءات الاختراع وتوثيقها؛ لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية.

- ✓ التواصل مع بنوك المعلومات وميادين الاستخدام (إدارة الأعمال).
- ✓ نشر المعرفة في الوسط الجامعي (إدارة المعرفة).

<u>إصدار لوائح تنظيمية:</u>

تأسيساً على ما ورد في الفصل الثالث من هذه الدراسة نقترح إصدار لوائح تنظيمية في المجالات التالية:

1) إنشاء مجلس استشاري للتعليم العالي:

إن المرحلتين – قصيرة المدى، ومتوسطة المدى – تحملان في طياتهما مظاهر الإصلاح وما يتبعه من تحولات في البنية الحالية وتغييرات لواقع منظومة التعليم العالي في شكلـها المؤسسـي وهيئتها البرامجية. نتوقع – في هذه المرحلة – ظهور خلافات في وجهات النظر حول تفسير طبيعة المرحلة، أو في الرؤية حول مدى سلامة إجراء انتقالي معين، الأمر الذي يتطلب وجود جهة استشارية تمثل المرجعية لذوي العلاقة أثناء تنفيذ الخطط التطويرية لمنظومة التعليم الجامعي والعالي. لذلك نقترح إنشاء مجلس استشاري للتعليم العالي يصدر بتشكيله قرار من المجلس الرئاسي بناء على اقتراح من وزير التعليم، ويعمل داخل نطاق قطاع التعليم العالي. على أن تسمى أعضاؤه بصفاتهم الشخصية دون اعتبار لوظائفهم الإدارية؛ ليتولى دراسة الجوانب المتعلقة بالتعليم الأكاديمي والتكنولوجي والفني إلى جانب البرامج التدريبية (قبل الخدمة وأثناءها)، وله على وجه الخصوص القيام بالمهام التالية:

أ. متابعة تنفيذ مقترح إعادة هيكلة الجامعات، وإسداء المشورة المعمقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة لإعادة هيكلة الجامعات.

ب. وضع سياسة واضحة لتنسيب الطلبة والطالبات للدراسة الأكاديمية والتكنولوجية والفنية.

ج. اقتراح مشاريع للبحث العلمي، ومتابعة تنفيذها.

د. التوجيه بكيفية الدراسة الجامعية والعليا (في مجالاتها الأكاديمية والتكنولوجيه والفنية) والبرامج التدريبية، وربط مخرجاتها بالنشاط الاقتصادي (الخدمي والإنتاجي والتنموي) القائم منها، أو المخطط له أن يقوم في المناطق المحيطة بالمركّبات الجامعية (الأكاديمية أو التكنولوجية)، ومؤسسات التكوين المهني والتعليم الفني والتدريب.

هـ. رصد مستوى الأداء الأكاديمي والتكنولوجي والفني في المؤسسات التعليمية والتكنولوجية والتقنية، واقتراح سبل تحسين مستوى هذا الأداء.

فالحاجة ملحة لمعالجة هذه الجوانب، ليس فقط على المستوى الوطني، بل حتى على المستوى المحلي (في المناطق الجامعية)؛ لهذا نقترح إنشاء فرع لهذا المجلس في كل منطقة جامعية يتولى القيام بذات المهام على مستوى المنطقة.

2) المرحلة التمهيدية:

اقترحت اللجنة مرحلة انتقالية من الوضع الراهن إلى بداية مرحلة إعادة هيكلة الجامعات بخطة تمهيدية: ثلاثية، أو خماسية، تستهدف توظيف الإمكانات التعليمية والتدريبية والبحثية (البشرية والمادية) في تطوير منظومة التعليم الجامعي

والعالي في ليبيا، مقسمة تسعة مناطق. ولأجل تنفيذ هذه المرحلة لا بد من تنظيم العلاقة بين الكليات الجامعية في كل منطقة، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها على أساس مبادئ التضامن، والتخطيط والتعاون، والاستفادة من الإمكانات المتاحة في المنطقة، بعيداً عن الاستحواذ والمناطقية، وذلك كما ورد في المقترح الخاص بهذه المرحلة في الفصل الثالث من هذه الدراسة. لذلك فإن إصدار تشريع (مؤقت) ينظم العلاقة بين المكونات الجامعية وفق ذلك التصور خطوة لا غنى عنها في تنفيذ هذه المرحلة.

3) الاستثمار الجامعي:

انطلاقا من المرتكزات التالية:

أ. ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي والعالي لأسباب موضوعية، نتيجة المتطلبات التكنولوجية لآليات التعليم، والتطور العمراني، وارتفاع المقابل المادي للخدمات في المؤسسات التعليمية. وميزانية التعليم ترهق الميزانية العامة؛ مما يستوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم الجامعي والعالي من خارج الميزانية العامة، ولا تكون هذه المصادر بديلاً عن الميزانية الرسمية، وإنما رافداً لها.

ب. الرسوم الدراسية باعتبارها من أهم مصادر التمويل للتعليم الجامعي والعالي في معظم دول العالم، إلى جانب المخصصات من الميزانية العامة. ودأبت السياسة التعليمية في ليبيا على جعل التعليم مجانيًا في جميع مراحله بما في ذلك المرحلة الجامعية. فهل آن الأوان إلى أن نجعل الدراسة في الجامعة بمقابل؟ وإذا كان الأمر كذلك فإن تشريعاً بالخصوص يصبح مطلوباً للإصدار، إلى جانب اعتماد سياسات واضحة تحدد الإيرادات وأوجه صرفها، ويؤدي ذلك إلى ظهور مسارين:

- المسار الأول: ضرورة تحسين الخدمات التعليمية بما يلبي حاجة المسدد للرسوم، الذي سيصبح أكثر فاعلية في المطالبة بتجويد التعليم، ولهذا المنحى انعكاس إيجابي على مستوى الأداء الأكاديمي والتكنولوجي للجامعة.
- المسار الثاني: توفير مصدر مالي للطالب يساعده على تسديد الرسوم المستحقة، وقد تعالج سياسة ولائحة الإقراض الطلابي (المستهدفة) هذا الجانب.

ج. المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الجامعة – في حالة نجاحها – ستدر عليها دخلاً ماديا واعداً، يدعم ميزانية الجامعة، ويحسن ظروفها المادية بما يؤدي إلى تجويد خدماتها التعليمية، ويطور برامجها البحثية. ولوضع هذه المشاريع في إطارها الاستثماري المناسب لا بد من إصدار لائحة تنظم هذا العمل، وتأخذ في الاعتبار:

- المواصفات والمعايير التي ينبغي أن تتوافر في هذه المشاريع الاستثمارية.
- تحديد طريقة الاستثمار (مصادر تمويل هذه المشاريع، وأوجه الانفاق عليها) ووضع آلية الاستفادة من ريعها بطريقة موضوعية وشفافة، وبما يسهم في الاستفادة منها مباشرة في مواجهة متطلبات الجامعة، دون الالتزام بتوريدها للخزانة العامة، مع تكليف الأجهزة الرقابية بالتفتيش عليها.

د. إصدار لائحة تنظم دور الجامعة في أن تكون حاضنة لمشاريع صغرى تستقطب الطلاب – أثناء فترة دراستهم – على سبيل عدم التفرغ، وكذلك الخريجين الجدد، مع دعوة الشركات الخاصة للاستثمار في هذه الحواضن.

وتأسيساً على هذه المرتكزات يمكن اقتراح لائحة تنظيمية تضع في الاعتبار الرؤية التي وردت في النقاط السابقة.

4) تأسيس مراكز امتياز للبحث العلمي في الجامعات:

بات من المؤكد أن الدراسة الجامعية في أي جامعة تتأثر إيجابا بتفعيل النشاط البحثي في تلك الجامعة، كما أن النشاط البحثي نفسه يتأثر بمستوى جودة البرامج التعليمية والمقررات الدراسية في الجامعة الحاضنة لذلك النشاط البحثي. ومن ثمّ فإن النشاط البحثي في أي جامعة ومدى فعاليته في مراكزها البحثية ذات التخصصات المتنوعة في العلوم التطبيقية والطبية والإنسانية والاقتصادية هي محط اهتمام ورصد من قبل لجان تقويم وتصنيف الجامعات. فالجامعات التي تحظى بتصنيف متقدم – دوليا وإقليمياً – هي في الواقع متميزة في البحث العلمي، والذي كان له تأثير إيجابي ملحوظ على بقية أنشطة الجامعة، سواء في الجانب التعليمي، أو في خدمة المجتمع. ومن ثمّ فإن تمييز النشاط البحثي وإيلاءه مرتبة عالية في تصنيف الجامعة له مبررات تتعدى ذلك النشاط البحثي إلى بقية أنشطة الجامعة ومهامها. لذلك لا بد لنا من تشجيع الجامعات على إنشاء مراكز بحثية متميزة، قادرة على استقطاب أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وتكوّن مناخا بحثياً مثمراً في الجامعة، يرقى بمستوى أساتذتها وطلابها إلى مراتب عليا في التحصيل الأكاديمي والنشاط التعليمي، والإبداع البحثي، ويكون له مردود إيجابي على الجوانب الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية للجامعة. ويكون تشجيع الطلاب مقنناً في لائحة تنظم النشاط البحثي، وإنشاء المراكز البحثية في الجامعات ودورها في الحياة الجامعية، على أن تركز هذه اللائحة على:

- آلية وضع الخطط البحثية في الجامعة، ودور المركز البحثي في اقتراحها واعتمادها وتنفيذها، ونشر نتاجها والاستفادة منها.
- كشف نقاط البحث في البيئة المحلية وطرق معالجتها.
- ربط الجامعة بالنشاط البحثي القائم على المستوى الدولي.
- المشاركة مع الهيئات البحثية أو الداعمة للبحث العلمي (في الداخل والخارج) في إجراء مشاريع بحثية.
- البحث عن تمويل للمشاريع البحثية من خارج ميزانية الجامعة.
- ضرورة إيجاد توازن في شكل ونوع البحوث بين تلك البحوث في العلوم الأساسية والتطبيقية والطبية، والبحوث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وإيلاؤها العناية اللازمة.

5) تأسيس مركز تحليل مركزي في كل جامعة:

لما كانت مهمة البحث العلمي مهمة أصيلة من مهام الجامعات، وأن من أدوات البحث العلمي وجود أجهزة وأدوات تشخيص وقياس لنتائج ومخرجات البحوث، خاصة تلك التي تتم في الأقسام العلمية التطبيقية في كليات العلوم والهندسة والزراعة، والكليات الطبية، ونظراً لأن أجهزة القياس والتشخيص في معظمها غالية الثمن تثقل كاهل ميزانيات الجامعات،

وهي ما يعرف بالأجهزة الثقيلة، وهي أيضا تحتاج لمواد تشغيل باهضة الثمن، عليه فإننا نوصي بإنشاء مركز تشخيص مركزي واحد في كل جامعة، توضع فيه الأجهزة الثقيلة، ويقوم بتحليل عينات البحث القادمة إليه من كل أقسام الجامعة، ويمكن أن تستفيد من خدماته جامعات في نطاق المنطقة الجامعية، إضافة إلى قيامه بتحليل عينات بمقابل للمؤسسات العامة والخاصة، حتى يسهم هذا المقابل في توفير مواد التشغيل، وصيانة هذه الأجهزة.

هذا المركز يحتاج إلى توفير بنود في ميزانية الجامعة لتجهيزه، وتشريعات تنظم سير العمل فيه، وتوضح علاقته بمراكز البحث والتطوير المنوه عنها في الفقرة السابقة.

6) الإقراض الطلابي:

إن تجربة ليبيا في صرف منح مالية للطلبة في المرحلة الجامعية لم تكن ناضجة فهي متقطعة من الناحية التنفيذية، ولا تكفي لمواجهة المتطلبات من ناحية قيمتها المادية، وبقيت القرارات الخاصة بها في معظم الأوقات حبرا على ورق دون تنفيذ أو متابعة. وأثقلت ميزانية الجامعة، وزادت الدين العام، وكبلته بالتزامات مالية لا زالت قائمة حتى وقتنا الحاضر؛ دون الإيفاء بها أو إيقافها. والاستمرار في هذه التجربة لا ينبئ بتجاوز مثالبها.

ونظراً للظروف المعيشية التي تواجه الطالب في المرحلة الجامعية، وهي تتحدى تطلعاته في بناء شخصية مستقلة متفردة، وتحول دون تميزه، واعتماده على ذاته في مرحلة عمرية تتشكل فيها الخصائص الإبداعية، وتظهر المجاهرة بالتأثير في المجتمع والرغبة في التموضع في مكانة القادر على التغيير والتألق وصنع الأمجاد. يكون لزاماً على الجهات المسؤولة البحث عن سبل لتوفير مصدر رزق يكفي لاستقلال شخصية الطالب، وبنائها في هذه المرحلة من عمره. والأداة المعتمدة في معظم دول العالم هي إقراض الطالب أثناء فترة دراسته الجامعية بمبلغ مالي بدون فوائد، يمنح له على أقساط يكفيه لتغطية متطلبات الحياة الجامعية بما في ذلك الرسوم الدراسية – في حالة إقرارها – ، على أن يقوم الطالب بتسديد القرض عند انخراطه في العمل بعد التخرج.

إن هذا الإجراء (الإقراض الطلابي) ينبغي أن يستند على ركائز ثلاث، هي:

أ. لائحة تنظم قيمة القرض، وطريقة وفترة منح الأقساط للطالب، وآلية استرجاع قيمة القرض منه.

ب. إنشاء صندوق للإقراض الطلابي برأس مال مناسب لتمويل القروض الطلابية بدون فوائد، وتحصيلها لتغذية الصندوق واستمراريته.

ج. جـ) إبرام اتفاقية مع المؤسسة المالية لتنفيذ الإجراءات المالية المتعلقة بالإقراض الطلابي، سواء بمنح القروض أو تسديدها.

7) اعتماد اللامركزية في الإدارة الجامعية:

إن اعتماد مبدأ اللامركزية في الجانب التنفيذي في الإدارة الجامعية مع الاحتفاظ بمركزية اتخاذ القرار فيها يستند على اتجاهين:

- الاتجاه الأول: الإجراءات القائمة في الوقت الحاضر – في نطاق الحكم المحلي – تهدف إلى إحالة العديد من الاختصاصات التي كانت من مهام الإدارة العليا إلى الإدارة المحلية في المناطق (فروع الجامعات).

- الاتجاه الثاني: إن إعادة هيكلة الجامعات تتضمن – أحياناً – دمج جامعتين أو ثلاثة في جامعة واحدة، وظهور فروع للجامعات في هذه الهيكلية. ولكي تؤدي إعادة هيكلة الجامعات دورها المرسوم لها لا بد من إحالة اختصاصات واسعة للفروع، وذلك لظروف موضوعية تمليها المتطلبات المكانية والتعليمية. وهذا يدفع في اتجاه تحميل الفروع مسؤوليات إدارية كانت تحسب في ضمن اختصاصات الإدارة العليا بالجامعة. لذلك ينبغي التعامل مع فرع الجامعة كوحدة إدارية جديدة – بين الكليات في الفرع والإدارة المركزية للجامعة – لها اختصاصات تنفيذية تماثل اختصاصات الإدارة المركزية في نطاق ذلك الفرع بما في ذلك الشؤون الإدارية والمالية، مع احتفاظ المركز باتخاذ القرارات الأساسية.

ولا تنجح هذه اللامركزية إلا باختيار القيادات العليا في الجامعة، سواء الأكاديمية أو الإدارية، بطريقة المفاضلة والتي تضمن أن يتولى هذه الوظائف قيادات ذات كفاءة عالية، وفق آلية تأخذ في الاعتبار وجود الشخص المناسب في المكان المناسب، تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص والشفافية، وأن تخضع هذه القيادات للتقييم المستمر سنويا، وألا تزيد فترة التكليف عن أربع سنوات تجدد مرة واحدة في أحسن الظروف، لذلك وجب وضع معايير الاختيار والتقييم لشغل الوظائف القيادية لمؤسسات التعليم العالي الأكاديمي والتكنولوجي.

وبهذا تظهر الحاجة الى إصدار لائحة تنظم هذا الوضع بما يتوافق مع التشريعات النافذة.

8) السكن الطلابي والأقسام الداخلية:

نذكر أن وجود السكن الطلابي والأقسام الداخلية في المركّبات الجامعية، يمكن القاطنين في أماكن بعيدة عنها والراغبين في الدراسة في تلك المؤسسات من الانتقال إليها للاستفادة من خدمات الأقسام الداخلية في الإقامة والإعاشة. وقد أسهم ذلك الوضع في تعميق اللحمة الوطنية، وتعميق عرى العلاقات الاجتماعية في البلاد، فضلا عن تمكين عدد غفير من الطلبة من الاستفادة من الخدمات التعليمية، ومواصلة تحصيلهم العلمي، الذي لم يكن في الإمكان حدوثه في حال عدم وجود الأقسام الداخلية.

لقد اعترى منظومة الأقسام الداخلية الترهل والإهمال، مما أفقدها القدرة على القيام بالدور المأمول منها. إن الحاجة إلى الأقسام الداخلية قد ظهرت بإلحاح خلال السنوات الماضية، وستبرز أيضاً عند إعادة هيكلة الجامعات والتوجه نحو التوزيع العادل للخدمات التعليمية بالجودة العالية المأمول الوصول إليها، والطريقة السابقة التي كانت عليها الأقسام الداخلية لن تلبي مستهدفاتها؛ لذلك فإن التوجيه بمراجعة خارطة الأقسام الداخلية، وإعادة توزيعها في المركّبات الجامعية، والعمل على تحديثها وتطويرها بالعدد والكيفية المطلوبين، يصبح عملياً وحتمياً. والمقترح أن تتولى جهات خاصة تشغيلها بمقابل على هيئة رسوم تجبى من المستفيدين منها، مع احتفاظ الجامعة بالإشراف والمراقبة، ووضع اللوائح التنظيمية لها. إلى جانب إمكانية دعمها من الميزانية العامة.

9) شبكة مواصلات للنقل الطلابي:

من نافلة القول التأكيد على أهمية وجود شبكة مواصلات لنقل الطلاب من مقر سكناهم إلى المركب الجامعي الذي يدرسون فيه والعودة. إن العمل على تنظيم هذه الشبكة والإشراف عليها تعد من اهتمامات الجامعة؛ نظراً لأهمية دور المواصلات في المواظبة على التحصيل العلمي من خلال الحضور بانتظام للجامعة. لهذا يتوجب إصدار تشريع ينظم

خدمات هذه الشبكة، سواء في المناطق الآهلة بالسكان، أو المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والتي قد تكون الحاجة فيها إلى المواصلات أكثر من غيرها. ولا ننصح بأن تتولى الجامعة تقديم هذه الخدمة بنفسها – رغم قيام الجامعة بذلك في بعض المناطق في السابق – لكن لها أن تكلف جهات خاصة بتقديم الخدمة بمواصفات محددة، ومعايير وشروط متفق عليها.

10) فتح فروع لجامعات أجنبية في الداخل:

لعل من أهم عوامل تطوير التعليم الجامعي في الداخل هو توطين نماذج دولية في مجال التعليم الجامعي في البيئة المحلية، تلك النماذج التي ثبت نجاحها وتفوقها في الخارج. فالتطوير بالمحاكاة والمنافسة في ذات البيئة كثيراً ما يؤتي ثماره، ويحقق أهدافه. ومن الوسائل المتاحة هو دعوة جامعات عريقة في دولها ولها حضور دولي وسمعة عالمية بأن تؤسس فروعا لها في داخل ليبيا، وتعمل هنا بذات النظم الأكاديمية والتكنولوجية المطبقة في الجامعة الأم، وتطبيق نفس معايير الجودة وتقنيات التعليم وأساليب الإدارة السائدة في المركّب الجامعي الأصل. على أن يفتح المجال لأعضاء هيئة التدريس الليبيين ممن تتوافر فيهم شروط الجامعة المعتمدة في مقرها الأصلي للعمل في تلك الفروع، وأيضاً قبول الطلبة الليبيين حسب سياسة القبول لديها.

ونرى تسهيل إجراءات هذه الفروع حتى تمتلك المستلزمات والوسائل والقدرات التي تمكّنها من تقديم برامج للدراسات العليا تستقطب من خلالها الطلبة الليبيين – وغيرهم – ، فتكون بذلك بديلاً أو رافداً للإيفاد للخارج. وهذا التوجه يحتاج إلى تشريعات تنظيمية، وضمانات توفرها الجهات المختصة لإنجاحه، وإبرام اتفاقيات مع الجامعات المعنية لتشجيعها على القيام بذلك.

11) إعادة تنظيم الدراسات العليا في الداخل:

تكتسب الدراسات العليا في الداخل أهمية قصوى في تحقيق أهداف الجامعة، ليس لبرامج الدراسات العليا فحسب، وإنما لتأثيرها المباشر على التعليم الجامعي في الجانب البرامجي، وتطوير المناهج الدراسية الجامعية، وفي التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، فضلاً عن دعم البحوث والدراسات، وإنتاج المعرفة والمعلومات، ومن ثمّ ينبغي الاهتمام بها وتطويرها، ودعوة أعضاء هيئة التدريس لتحمل مسؤولياتهم تجاهها.

لقد أدت بعض الإجراءات الإدارية والمالية إلى بعض التشوهات في برامج الدراسات العليا بالجامعات، نتيجة التداخل في إدارة هذا البرنامج بين إدارة الدراسات العليا بالجامعة من جهة وكلية الدراسات العليا بها من جهة ثانية، وبينهما وبين العمل الأكاديمي في الأقسام العلمية المختصة من جهة ثالثة. مما استوجب فك هذا التشابك في الاختصاصات بالإضافة إلى طريقة التعامل مع الواجب التدريسي لمحاضرات الدراسات العلي،ا ونقلها من خانة العمل الإضافي – كما هو مطبق الآن – إلى الواجب الأساسي للقسم المعني، واحتسابها – أي محاضرات الدراسات العليا – في ضمن المحاضرات التي يُكلّف بها عضو هيئة التدريس المختص ضمن حصته في التدريس بالقسم، وضمن واجباته الأساسية، وذلك لأسباب موضوعية تحتمها أهمية الدراسات العليا نفسها، وأخرى أسباب وظيفية مهنية تتعارض مع جعل الدراسات العليا عملا إضافيا، وهي من صميم الوظيفية الأكاديمية للقسم العلمي المختص بالجامعة، بالإضافة إلى أن نقل الدراسات العليا إلى الواجبات الرئيسية للقسم المعني يعد تحريرا لعضو هيئة التدريس من أعباء العمل الإضافي الذي قد يضطر إلى أدائه

زيادة على نصابه القانوني في عدد المحاضرات الأسبوعية المكلف بها، مما يسبب إرهاقاً له، ويؤدي إلى تدني كفاءته في عمله.

لذلك نقترح إصدار تشريع ينظم هذا الوضع يأخذ في الاعتبار التوصيات التالية:

- احتساب محاضرات الدراسات العليا في ضمن الواجب التدريسي للقسم، والغاؤها من خانة العمل الإضافي.
- تكليف القسم المختص بكافة الواجبات الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا المنخرطين بالدراسة فيه.
- دمج إدارة الدراسات العليا مع كلية الدراسات العليا بالجامعة، على أن تكون مهام هذه الكلية مقصورة على الأعمال الإدارية، وتنفيذ اللوائح التنظيمية (إجراءات القبول والتسجيل، مراقبة استيفاء متطلبات التخرج، متابعة تنفيذ البرنامج الدراسي، تطبيق إجراءات الاستمرار في الدراسة أو إنهائها – بالنسبة للطالب – منح إفادات التخرج) كل ذلك بالتنسيق مع القسم المختص دون التدخل في الجوانب الأكاديمية.
- تمييز معاملة المحاضرات الأسبوعية في برامج الدراسات العليا عن المحاضرات الأسبوعية في برامج الدراسة الجامعية، من حيث الحمل التدريسي لعضو هيئة التدريس، والتوقيت وأماكن المحاضرات.
- الاستمرار في منح المكافآت الخاصة بالإشراف على البحوث المؤدية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، والمكافآت المتعلقة بمناقشتها، وإعادة النظر في قيمها المعتمدة حاليا؛ لأنها غير مجزية، ولا تشجع أعضاء هيئة التدريس على تجشم أتعاب الإشراف والمناقشة.

12) الإشراف على طلبة الدراسات العليا في الخارج:

دأبت الجامعات على إيفاد المعيدين وأعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير للدراسة بالخارج لاستكمال دراستهم بحصولهم على شهادة الدكتوراه في التخصصات التي أوفدوا من أجلها، وذلك بحسب خطة مركزية – في الوزارة – يخضع تطبيقها للميزانيات المخصصة، والسياسات المعتمدة، وبتسيير من إدارة مختصة في وزارة التعليم.

إن المبتعث من أي جامعة يمثل عنصراً هاماً في خطة مستقبلية للقسم العلمي الذي ينتمي إليه، والمنتظر أن يسد فراغاً معيناً في تخصص علمي وفي موعد محدد، إذ يمثل المبتعث مشروع عضو هيئة تدريس من المرتقب أن يتولى مهمة التدريس عن جدارة واستحقاق بعد تخرجه. والوضع الحالي لا يسمح للقسم المعني أن يتولى متابعة مبتعثيه، وتقييم تحصيلهم العلمي، وتقدير المدة الزمنية لإنهاء دراستهم والعودة للعمل بأقسامهم. فأخبار المبتعث تنقطع عن القسم العلمي بالجامعة بمجرد مغادرته إلى بلد الدراسة. وتغيب بذلك البيانات، وخاصة الاستثنائية التي تحول دون رجوع المبتعث في الموعد المقرر له.

لذلك نرى أن تعدل التشريعات بحيث تتولى كل جامعة مسؤولية متابعة طلابها أكاديمياً، وتمكينها من الوقوف على سير دراستهم، وعلى أي تغيير في برنامجهم الدراسي، ومعرفة الظروف المحيطة ببيئتهم التعليمية حتى يصبح القسم العلمي المختص على دراية بما يتعرض له المبتعث، ويقدر موعد رجوعه، ويتهيأ للاستفادة منه بمجرد الانتهاء من الدراسة.

13) التعليم عن بعد:

كثيراً ما نسمع بهذا المصطلح (التعليم أو التعلم عن بعد) هذه الأيام والمتفشي فيها فيروس كورونا، وتسود النظرة إلى هذا النمط من التعليم على أنه تعويض عن الغياب الفعلي عن قاعات الدراسة بإمكانية توفير المادة العلمية بالتقنيات الرقمية؛

لتقدم بعيداً عن البيئة التعليمية الطبيعية. الواقع أن هذا النوع من التعليم لا يرتبط فقط بزمن (كورونا)، وإنما بدأ قبله وسيستمر بعده، وهو وسيلة (مكملة) من وسائل التعليم، ومبداؤه البيئة التعليمية الافتراضية. ونتوقع أن يشهد زخماً واهتماماً أكثر في التعليم ما بعد كورونا. ونظراً لواقع التعليم عن بعد والمستقبل الذي ينتظره في ظل ضعف المعالجات القانونية والإجراءات التنظيمية لهذا النوع من التعليم مقارنة بما توافر من معالجات وإجراءات للتعليم الطبيعي (عن قرب)، والمرشح أن يتكامل ويرتبط بطريقة وثيقة مع التعليم عن بعد. لذلك نرى أهيمة إصدار تشريع ينظم الجوانب التالية من التعليم عن بُعد:

أ) اعتبار هذا التعليم مكملا للتعليم عن قرب، واعتماد المادة التعليمية المقدمة بتقنيات التعليم عن بعد جزءاً من المادة المقررة واستمراراً لها.

ب) وضع معايير ومواصفات لتقنيات ومحتويات برامج التعليم عن بعد، تتعدى توصيل المعلومة (الساكنة) للطالب إلى المعلومة التفاعلية، وإبراز الدور التفاعلي في التعليم عن بُعد بما في ذلك التطبيقات العملية، والمختبرات الافتراضية، وسائل التقويم والقياس الشاملة.

جـ) تقنين طرق ووسائل التقويم والقياس عن بُعد، وطريقة اعتماد نتائجها.

د) تحديد الخبرات والمهارات الواجب توافرها لدى عضو هيئة التدريس، والتي تمكنه من القيام بفاعلية بدوره في عملية التعليم عن بُعد، وجعل ذلك من شروط التعيين في الوظيفة.

هـ) وضع توصيف لطريقة إدارة المقرر الدراسي، ومنهجية توزيعه في الوعاء الزمني المخصص له، والتداخل المرغوب والمطلوب بين التعليم في البيئة الطبيعية، والتعليم في البيئة الافتراضية، والتوازن بينهما بطريقة تخدم العملية التعليمية، وتراعي الظروف العلمية والتكنولوجية في المنطقة المحيطة بالمؤسسة التعليمية.

و) إلزام المؤسسة التعليمية بتوفير الإمكانات والمتطلبات الضرورية لتنفيذ النشاط التعليمي بوسائل وتقنيات التعليم عن بعد.

ز) إلزام الجهات المعنية بصياغة المادة التعليمية وإعدادها، وضرورة مراعاة وسائل وأساليب التعليم عن بعد أثناء عملية الإعداد والصياغة للمادة التعليمية.

ح) الدعوة إلى التوسع في استخدام وسائل التعلم عن بعد لتشمل كافة الأنشطة ذات العلاقة بالتعليم مثل عقد اللقاءات التعليمية والعلمية بين الطلاب ومشرفيهم، متابعة المحاضرات التي يلقيها طلبة الدراسات العليا كجزء من واجباتهم الدراسية.

14) دور الجامعة في المجتمع المحلي:

انطلاقاً من أهمية دور أي مؤسسة للتعليم الجامعي والعالي في إحداث التنمية البشرية والاقتصادية في مؤسسات المجتمع القائمة في المنطقة المحيطة بتلك المؤسسة، ينبغي أن يبذل الجهد في إخضاع هذا الدور للتطبيق العملي من قبل مؤسسة

التعليم الجامعي والعالي في المجتمع المحلي الذي تزاول فيه نشاطها. إذ ينبغي أن تضع الجامعة في أعلى سلم أولوياتها التنمية المحلية والنهوض بعناصر البنية الأساسية التي تقع فيضمن اختصاصاتها.

فمثلاً:

- كلية التربية في أي منطقة جامعية مسؤولة (أخلاقياً) عن الرفع من مستوى أداء المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم المختلفة الواقعة في تلك المنطقة الجامعية، ولها اتخاذ الوسائل والسبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف.
- كلية الهندسة في أي منطقة جامعية ينبغي عليها ومن خلال نشاطها التعليمي والتدريبي ومشاريع تخرج طلابها وبرامجها البحثية أن تولي البيئة المحلية الاهتمام الذي تستحقه هذه البيئة، وتنخرط مع مؤسسات المجتمع الأخرى (الرسمية والأهلية) في التنمية السكنية المجاورة للكلية.
- كليات أي مجال طبي (بشري، صيدلة، أسنان، بيطرة) من مهامها المشاركة مع المؤسسات الصحية ذات العلاقة باختصاصها في الرفع من مستوى الخدمات الصحية بالمنطقة الواقعة بها هذه الكليات.

وبالمثل الكليات الأخرى كالزراعة والاقتصاد والإعلام، عليها القيام بالنشاط المتعلق باختصاصها في المنطقة المجاورة. إن هذه المهام ينبغي تقنينها في لائحة تنظم النشاط المستهدف لتلزم الكلية المعنية القيام بما ينبغي أن تقوم به. كما تلزم الجهات الرسمية وغيرها بالتعاون معها في أداء المهام المطلوبة في إطار تشريعي محدد يوضح الحقوق والواجبات.

15) التعليم المستمر والتعلم الذاتي:

انطلاقا من المبادئ التالية:

- التعليم المستمر والتعلم الذاتي يكتسب أهمية في الوقت الحاضر تضاهي أهمية التعليم بالوسائل التقليدية المعروفة في السابق.
- الأدوات الحديثة في التعليم والمصادر المتنوعة للمعرفة من الروافد الرئيسية للتعليم المستمر والتعليم الذاتي.
- التعليم المستمر والتعلم الذاتي يحقق مبدأ التعليم مدى الحياة.
- المساواة في توزيع الفرص التعليمية تظهر بوضوح في برامج التعليم المستمر والتعلم الذاتي.

وتأسيساً على أن التعليم المستمر والتعلم الذاتي منهج رئيسي في التنمية البشرية، والبيانات الإحصائية والدراسات التحليلية الموضوعية تؤكد على أن التعليم والتدريب المستمرين، والتوجه نحو التعلم الذاتي مردوده إيجابي على مستوى الأداء ونوعية الإنتاج في مجال التعليم. وعند البحث في التشريعات النافذة نلاحظ غياب وسائل قياس ومتابعة هذا النشاط، وعدم وجود آلية لتقدير نتائج التعليم المثمر والتعلم الذاتي، والذي ينبغي أن يظهر في صورة برامج ومشاريع داعمة للتعليم المستمر والتعلم الذاتي، كما يظهر في صورة حوافز معنوية ومادية.

لتعزيز التوجه نحو التعليم المستمر والتعليم الذاتي نوصي باتخاذ الخطوات التالية:

أ) وضع آلية منضبطة وحاكمة تحدد برامج التعليم المستمر والتعلم الذاتي قادرة على تقويم نتائجه على مستوى الأداء ونوعية إنتاجه.

ب) إنشاء منظومة حوافز لتقدير نتائج التعليم المستمر والتعلم الذاتي، وتشجيع هذا النوع من التعليم باعتبار يستهدف شريحة واسعة من أبناء المجتمع هو نمط تعليمي يستمر مدى الحياة.

جـ) تبني سياسات واضحة لتطوير وتأهيل عضو هيئة التدريس الجامعي حتى يتمكن من إيجاد بيئة جامعية مستنيرة، تتفاعل مع التجارب المختلفة المطبقة على المستوى الدولي بخصوص هذا النوع من التعليم والتعلم.

د) وضع أهداف ومنهجيات وبرامج تعليمية تسهم في نشر وتعزيز التعليم المستمر والتعليم الذاتي، وتحديد الطرق والوسائل التي يمكن تطبيقها في هذا النوع من التعليم والتعلم، كونه يختلف عن أنماط التعليم الأخرى في طريقة التنفيذ، وأساليب وأدوات تقييم النتائج وإخضاعها للقياس.

هـ) وضع تشريعات تنظم هذا النوع من التعليم والتعلم، وتحدد موقعه بين أنماط التعليم المختلفة.

16) إعادة تنظيم كليات التربية:

كثر النقاش حول دور كليات التربية وطريقة تموضعها في المنظومة التعليمية، ويكاد الإجماع ينعقد حول أهمية هذه الكليات في تأهيل المعلمين، وضبط إيقاع تطوير المناهج التعليمية، وإجراء البحوث حول تقنيات التعليم. ويظهر الاختلاف حول سياسة التنسيب لهذه الكليات، وبرامجها الدراسية. وبين أسباب الاتفاق ومظاهر الاختلاف تبرز الحاجة إلى إصدار تشريع ينظم كليات التربية بما ينسجم والسياسات المطبقة في التعليم. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة إعداد (استراتيجية وطنية لمهنة التعليم) تتناول المعايير المهنية للمعلمين، والتكوين المهني لهم من حيث الاختيار للمهنة، والإعداد لها والتدريب عليها، وتحدد الضوابط والأسس المتعلقة بالالتحاق بمهنة التعليم، وكيفية هذا الالتحاق، وبيان الرتب المهنية للمعلم، وكيفية منحه الإذن بمزاوة المهنة، ومدى صلاحية هذا الإذن، وكيفية تجديده وأسباب إلغائه، وبما سيترتب على هذا الإلغاء، وتأثره بها، مع التأكيد عى كافة الجوانب المتعلقة بتعزيز مكانة المعلم في المجتمع والارتقاء بمهنة التعليم. على أن يكون إعداد هذه (الاستراتيجية) بالكيفية التي تجعلها المرجعية لكافة المعنيين بمؤسسات إعداد المعلمين وتدريبهم بما في ذلك كليات المعلمين والهيئات التدريسية بها، وإلى حين إعداد هذه (الاستراتيجية) نقترح أن ينحصر نشاط كليات التربية في الآتي:

أ. تقديم دورات لتأهيل المعلمين لمراحل التعليم المختلفة ما قبل الجامعة، ممن تخرجوا في التخصصات المطلوبة للتدريس، والراغبين في الانخراط في سلك التعليم، وبالعدد الذي يتوافق والخطة الرسمية الموضوعة لذلك.

ب. تصميم وثيقة لتنفيذ برامج للتأهيل التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

ج. تطوير المناهج الدراسية في جوانبها المختلفة (الأهداف التدريسية، ونواتج التعلم، المحتوى الدراسي، أساليب وطرق وتقنيات التعليم، أساليب التقويم والقياس للعملية التعليمية).

د. القيام بالبحوث التربوية التي تؤدي إلى التطوير المؤسسي والبرامجي للمنظومة التعليمية.

هـ. تقديم برامج للدراسات العليا في المجالات التربوية والتعليمية.

و. على أن تراجع خريطة توزيع كليات التربية وإعادة هيكلتها بما يتناسب والحاجة إلى خدماتها، وتنسجم والخطة المستقبلية للتعليم.

17) إعادة تنظيم الحرس الجامعي:

من نافلة القول التأكيد على أهمية الحرس الجامعي في المحافظة على منشآت الجامعة، وضبط النظام داخل الحرم الجامعي. ونظراً للطبيعة الأمنية الموكلة إليه، لا بد من أن ينضبط – هو ذاته – بالتراتبية الشرطية، والانضباطية الأمنية، ليؤدي الدور المناط به على أكمل وجه. ويلاحظ أن الحرس الجامعي بوضعه الحالي، لم يخضع – بشكل كامل – لمعايير التوظيف الصحيحة، ولم ينضبط – بفاعلية – في قيافته ومظهره وفي سلوكه، مما أدى إلى هشاشة المجاهرة بالأمن، وضعف في حفظ النظام داخل الحرم الجامعي. لذلك فإن اللائحة المنظمة للحرس الجامعي تحتاج إلى تعديل بما يربط هذا الجهاز مع النظام العام للأمن والشرطة في البلاد، مع إمكانية تمييزه ببعض المظاهر والشكليات التي تراعي تموضعه داخل الجامعة.

الخاتمة

إن الممارسات الوظيفية في الحياة الجامعية تستمد مقوماتها من الفكر الناضج، والقدرات المهنية الراسخة لدى القائمين على النشاط التعليمي والبحثي، وتهدف إلى بناء الإنسان بمكوناته السلوكية والوجدانية والقيمية، إلى جانب مكوناته المعرفية والمهارية والعملية، ولا مناص أثناء القيام بهذا النشاط من الاعتماد على القيم الذاتية: المعنوية والعقائدية لدى الأعضاء الفاعلين في العملية التعليمية، إلى جانب قدراتهم المهنية ومهاراتهم العلمية. وإن إصدار التشريعات التنظيمية، وكتابة المنشورات التوجيهية لترسيم الأداء الإداري والأكاديمي والتنموي في الجامعات، تؤتي ثمارها في ظل صدق النوايا، وصحوة الضمائر، وسمو شرف المهنة لدى المشتغلين في أي جانب من جوانب العملية التعليمية والبحثية في الجامعات. وما الإصدارات القانونية والتوجيهات الإدارية والفنية إلا لتنظيم الإجراءات، وتحديد المسؤوليات، ووضع الضوابط للحقوق والواجبات حتى تتوظف كافة الجهود والإمكانات لتحقيق الأهداف المرجوة من منظومة التعليم الجامعي والعالي.

ولما كانت الطبيعة البشرية تميل –أحيانا– عن المسار الصحيح وتحيد عن الصواب، لذا ينبغي وضع إجراءات تنظيمية حاكمة وضبطية رادعة لتجنب أي عراقيل قد تعيق تطبيق التشريعات والمعايير المنظمة للعمل في الجامعات.

ولأجل توضيح مستهدفات منظومة التعليم الجامعي والعالي وبيان برامجها التنفيذية الواعدة، لابد من التأكيد على الآتي:

1) إعداد استرتيجية تتسم بالوضوح والشمول والتكامل والترابط والاستمرارية لمنظومة التعليم الجامعي والعالي، تتعهدها الجهات المختصة بالعناية والاهتمام والمتابعة والتقويم، ومداومة النظر في محتوياتها وبرامجها من أجل التطوير والتحديث.

2) تكوين جهاز متابعة في الوسط الجامعي يسعى للتقييم القبلي والبعدي – وأثناء التنفيذ – لأي نشاط علمي (تعليمي أو بحثي)، وليعمل – هذا الجهاز – على ضمان التنفيذ الأمثل لتوجهات التطوير والتحديث، بحيث يسعى لمنع حدوث الأخطاء، وأيضا للتصدي للممارسات المعيبة قبل حدوثها – أو استفحالها– ، وليأخذ على يد كل من صدر عنه خطأ بقصد أو بدونه بحزم وإنصاف، مع الوضع في الاعتبار أن أضرار هذه الأخطاء على العملية التعليمية لا تظهر في حينها، والخسائر الناتجة عنها لا تقدر بثمن، ولا يمكن حصر ما سيعانيه المجتمع من ويلات نتيجة ذلك، ونتطلع إلى اليوم الذي يقبل فيه المجتمع إنشاء رقابة تعليمية تحاكي الرقابة الإدارية والمالية لتزاول ذات المهام بالنسبة للشاط التعليمي (في جميع مراحله)، والتكوين المهني والتدريب قبل الخدمة وأثناءها بعزيمة وإصرار.

3) وضع آلية يتمكن من خلالها الوسط المجتمعي – في الجامعة أو خارجها– من الاطلاع على المعلومات والبيانات والأحصائيات الحقيقية حول النشاط التعليمي والبحثي في منظومة التعليم الجامعي والعالي، والتوجه إلى تطبيق الشفافية والنقد الذاتي بموضوعية وإتقان. وعلى منظومة التعليم العالي أن تخلق الآليات التي تقرأ من خلالها ما يسفر عن هذا النقد الذاتي، وما تفضي إليه البيانات الإحصائية والمعلوماتية من ردود فعل رسمية من خلال الاستبانات والدراسات الميدانية، أو غير رسمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتجري على هذا وذاك الدراسات التحليلية والاستقصائية والاستشرافية بغية إصلاح الواقع وتحديثه، والإعداد للمستقبل بنظرة فاحصة وبرؤية ثاقبة.

4) تكليف جهاز قانوني متخصص لضبط النظام القانوني للجامعات وما في حكمها، بما في ذلك ضبط الهياكل التنظيمية للجامعات، ومعايرة أنظمتها التسييرية بما يستجيب للحداثة، ومتطلبات تقنيات التعليم والحوكمة الرشيدة، وبما يضمن مستقبلا زاهرا للأجيال القادمة.

5) رصد الموارد المالية اللازمة لتطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي من خلال الميزانية العامة – قابلة للصرف في المواعيد المحددة – ، ومن خلال ما يمكن توفيره من موارد ذاتية في ظل تشريعات حكيمة وقدرات مهنية رائدة. ولتعمل أجهزة المنظومة –مقابل هذه الموارد – على تحقيق أهداف التعليم (الجامعي والعالي) من جهة، ولتلبي حاجة المورد (من القطاع العام والخاص) من جهة أخرى. غني عن القول التذكير بأن الموارد المالية هي عنصر أساسي (ضروري وغير كافي) لتنمية القطاع: مهنياً وعلمياً، ومؤشر لتطوره وحداثته وتقدمه. وبالنظر إلى خارطة الجامعات (العامة والتكنولوجية) والمركّبات الجامعية (قيد الإنشاء أو في مرحلة التخطيط) والمقار التي تزاول منها الجامعات مهامها، وفي ضمنها مؤسسات أُنشئت في الأساس لمنظومة التعليم المتوسط، يمكن أن نتوقع حجم الموارد والإيرادات المطلوبة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي إذا ما أُريد لها النهوض حسب ما ورد في هذه الوثيقة.